ا مهورية ا زائرية الد قراطية الشعبية

وزارة التعليم العا والبحث العلمي

جامعـة الحاج لخضـر – باتنـة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المصادر الداخلية لتمويل التنمية

دراسة حالة الجزائر 1970-2004

أطروحـة دكتـوراه العلوم العلـوم الاقتصاديـة

إعداد الطالـب:

عمار زيتوني

تحت إشـراف:

أ د. علي رحال

لجنـة المناقشـة:

- أ.د. عبد العزيز شرابي — جامعة قسنطينة — رئيسا
- أ.د. علي رحال — جامعة باتنة — مقررا
- أ.د. محفوظ بن عصمان — جامعة عنابة — عضوا
- د. محمد سحنون — المركز الجامعي أم البواقي — عضوا
- د. الطيب داودي — جامعة بسكرة — عضوا
- د. محمد الطاهر سعودي — جامعة باتنة — عضوا

السنـــة الجـامعيـــة: 2007/2006

المقدمة:

إن مشكلة التخلف ظاهرة ليست بالحديثة، واحتلت مكانة هامة في مجال الفكر الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت مجموعتان من الدول، دول متقدمة وأخرى متخلفة، هذه الأخيرة عانت من مشاكل ضخمة كالتفاوت بين مستويات معيشتها ومستوى معيشة شعوب الدول المتقدمة، إلى جانب التأخر الكبير في جميع الميادين العلمية، الصناعية، الصحية، ولقد اختلف مستوى التخلف في هذه المجموعة من دولة إلى أخرى.

لكن رغم ذلك تميزت جميع الدول المتخلفة بمجموعة من الخصائص، كمعاناتها من مشكلة الفقر، انخفاض متوسط دخل الفرد، انعدام أو ضعف البنية التحتية، هيكل اقتصادي بدائي متخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، ضعف القطاع الصناعي، انخفاض المدخرات العامة منها والخاصة، انخفاض معدل تراكم رأس المال.

الأوضاع السابقة دفعت بالدول المتخلفة إلى العمل للتخلص من المشاكل التي تتخبط فيها عن طريق إحداث التنمية الشاملة بإجراء تعديلات جذرية وعميقة في جميع الميادين.

ولقد سعى المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة عن طريق إعداد برامج معينة لتدعيم الدول النامية وتخفيض الفقر، ففي نهاية سنة 2000 تم الاتفاق بين مجموعة من الدول المتقدمة والمتخلفة على نية تحقيق أهداف الألفية سميت الألفية الإنمائية، تمثلت هذه الأهداف في مجموعة من الغايات الواضحة والهادفة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وتوصل اجتماع المتابعة – مونتري (المكسيك) في مارس 2002 إلى فهم مشترك لجميع الدول لسياسات واستراتيجيات التنمية الواسعة والمطلوبة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية وحددت وفق البرنامج السابق مهمة الدول النامية والداعية إلى تحقيق سياساتها وإحداث تغييرات، أما أهداف الدول المتقدمة فتمثلت في زيادة الدعم لتوفير المعونة وفرص أكثر انفتاحا لدخول الأسواق.

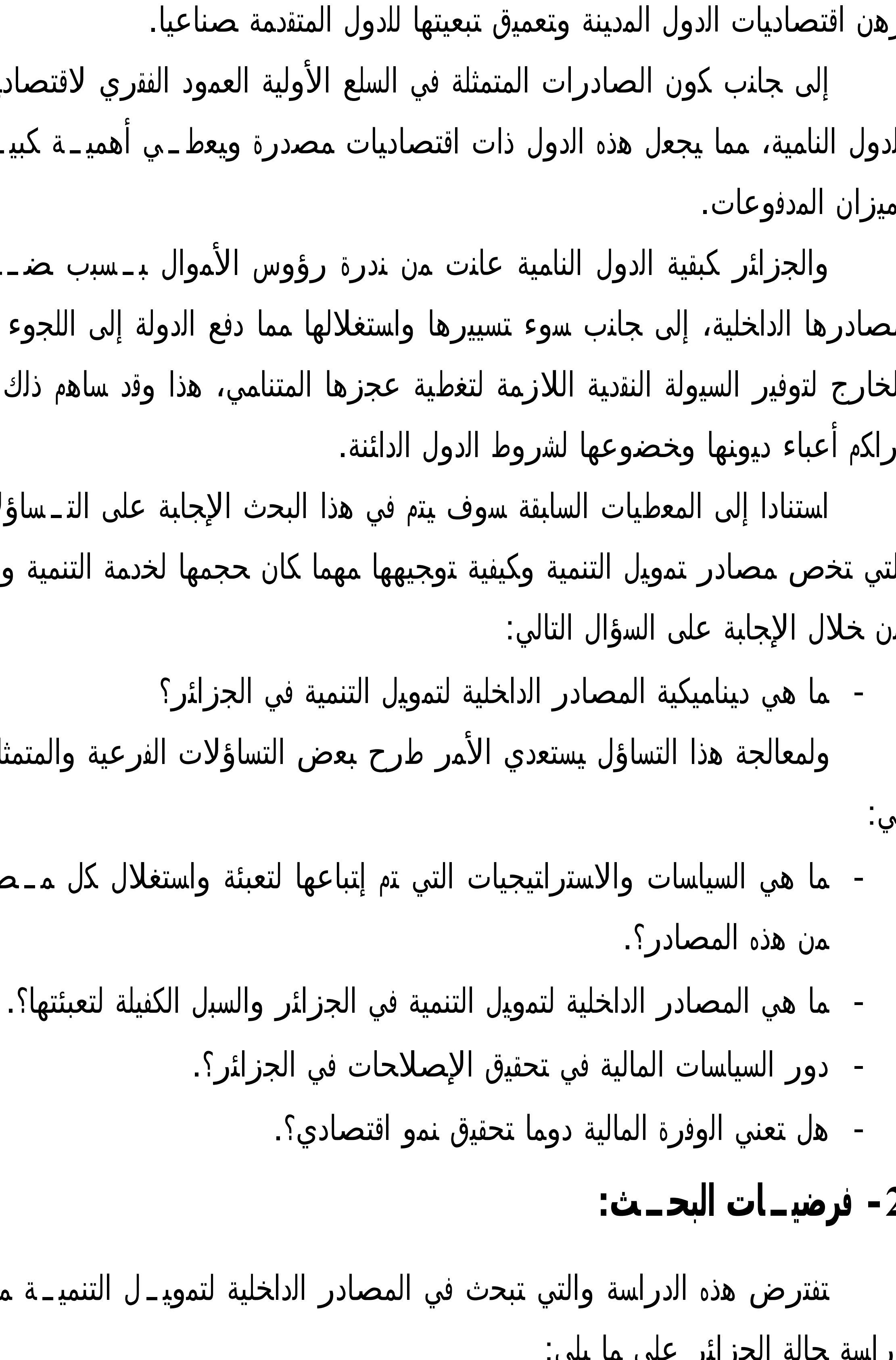
ولتحقيق أهداف التنمية والذي يسعى إليه المجتمع الدولي، لا بد من البحث عن مصادر مالية لتمويل هذه التنمية، ويعتبر التمويل من المشكلات الأساسية والهامة التي تواجه عمليات التنمية في الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني من قصور كبير في تغطية احتياجاتها، ومما يزيد من المشكلة تعقيدا قلة الاستثمارات المحلية المتاحة نتيجة لضعف المدخرات الوطنية التي يمكن أن تستحدث وتوجه نحو الاستثمارات الإنتاجية وفق البرامج الاقتصادية المسطرة.

فالتمويل ما هو في الواقع سوى عملية اقتصادية ضرورية لعملية التنمية لأنه يعني البحث وتوفير الاحتياجات الضرورية من الأموال لهذه العملية، ذلك في الوقت المناسب أي في وقت الحاجة إليها.

1- الإشكالية:

ندرة رأس المال المحلي وعدم قدرته على تلبية المتطلبات المتزايدة لعملية التنمية للدول النامية، وضرورة توفر النقد الأجنبي، ذلك ما يعتبر من أهم عقبات التنمية، وتسعى الدول النامية جاهدة للبحث عن مصادر تمويلية لتغطية احتياجاتها المتنامية، وتطوير المصادر المحلية منها، عن طريق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المتاحة، وحسن توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية وغيرها من الأنشطة والفعاليات الأخرى بما يتفق مع حجم ونشاط كل قطاع وقدرته الاستثمارية.

من هذا المنطلق جاء اختيار هذا الموضوع والذي يتطرق بالبحث والتحليل المعمقين إلى المصادر الداخلية لتمويل التنمية – دراسة حالة الجزائر – ذلك لتبيان مشكلة التمويل الذي تعاني منه معظم الدول النامية، نظرا لضآلة المصادر التمويلية الذاتية، مقابل ضخامة المشاريع الطموحة والمسطرة والهادفة إلى تحقيق معدلات تنمية مرتفعة، ومواجهة مشكل النمو السكاني الذي يتزايد بوتيرة كبيرة ومخيفة في المجتمعات النامية، وما يترتب عن ذلك من حاجات اجتماعية واقتصادية متزايدة. يضاف إلى ذلك ضخامة النفقات الإدارية، وانعدام الاستقرار السياسي في معظم الدول النامية.



كل هذه الأسباب أدت بحكومات الدول النامية إلى اللجوء إلى الخارج للحصول على مصادر تمويلية لمواجهة وتغطية العجز المالي الكبير والمتكرر، مما أنجر عنه رهن اقتصاديات الدول المدينة وتعميق تبعيتها للدول المتقدمة صناعيا.

إلى جانب كون الصادرات المتمثلة في السلع الأولية العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية، مما يجعل هذه الدول ذات اقتصاديات مصدرة ويعطي أهمية كبيرة لميزان المدفوعات.

والجزائر كبقية الدول النامية عانت من ندرة رؤوس الأموال بسبب ضعف مصادرها الداخلية، إلى جانب سوء تسييرها واستغلالها مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى الخارج لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية عجزها المتنامي، هذا وقد ساهم ذلك في تراكم أعباء ديونها وخضوعها لشروط الدول الدائنة.

استنادا إلى المعطيات السابقة سوف يتم في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التي تخص مصادر تمويل التنمية وكيفية توجيهها مهما كان حجمها لخدمة التنمية وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- ما هي ديناميكية المصادر الداخلية لتمويل التنمية في الجزائر؟

ولمعالجة هذا التساؤل يستدعي الأمر طرح بعض التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

- ما هي السياسات والاستراتيجيات التي تم إتباعها لتعبئة واستغلال كل مصدر من هذه المصادر؟.
- ما هي المصادر الداخلية لتمويل التنمية في الجزائر والسبل الكفيلة لتعبئتها؟.
- دور السياسات المالية في تحقيق الإصلاحات في الجزائر؟.
- هل تعني الوفرة المالية دوما تحقيق نمو اقتصادي؟.

2- فرضيات البحث:

تفترض هذه الدراسة والتي تبحث في المصادر الداخلية لتمويل التنمية مع دراسة حالة الجزائر على ما يلي:



1- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والادخار الحكومي ليست دوما عكسية. كمـا أن زيادة الإيرادات الضريبية لا يعني دوما زيادة الادخار الحكومي.
2- يؤدي زيادة الادخار الخاص (العائلي)، قطاع الأعمال (الخاص) إلـى زيـادة الاستثمار. وبالتالي زيادة أهمية المصادر الداخلية.
3- رفع الأجور في الدول النامية لا يصاحبه زيادة المدخرات العائلية.
4- التمويل التضخمي يعتبر كمصدر تمويلي عند عجز المـوارد العاديـة، وأداة لزيادة الطلب الفعال.
5- تنمية الموارد البشرية تعتبر استثمارا ماليا يمكن من توفير موارد مالية فـي المستقبل.
6- المحروقات الركيزة الأساسية لزيادة حجم الموارد المحلية في الجزائر ضـمن كل المراحل التنموية.

3- أهـداف الدراسـة:

تهدف الدراسة إلى تبيان بعض السياسات والاستراتيجيات التي يمكـن للـدول النامية ومنها الجزائر إلى التقليل من الآثار الناجمة عن استخدام المـصادر الخارجيـة والبحث عن تطوير وتفعيل دور المصادر الداخلية والاعتماد عليها بالدرجة الأولى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتجلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة فيما يلي:

1- تحديد دور وأهمية المصادر الداخلية في التنمية الاقتصادية من خلال:

أ- إيجاد سياسات نقدية ومالية من شأنها المساهمة في زيادة الادخار الحكومي.

ب- البحث عن وسائل تعبئة المدخرات الخاصة سواء كان ذلـك فـي القطـاع الإنتاجي أو العائلي.

ج- استغلال أمثل للعنصر البشري.

د- تقوية البنى الأساسية لتوفير بيئة تمكن تنمية نشاط القطاع الخاص.



هـ- تعجيل الإصلاحات الإدارية وبناء القدرة في إدارة الإنفاق العام.

و- توسيع نطاق التجارة الخارجية بين الدول النامية.

4- المنهجية المتبعة:

لتحقيق هدف هذه الدراسة والإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي وكذا استخدام بعض الأساليب الإحصائية في قياس وتحليل النتائج المتوصل إليها. ومن بين هذه الأساليب التي تم الاعتماد عليها معاملات الارتباط للتمكين من طرح الاقتراحات التي تساهم في رسم السياسات المستقبلية على أساس موضوعي، علمي سليم.

اعتمد الباحث في الجانب النظري من الدراسة على مجموعة من الدراسات التي تمت حول الموضوع والمتمثلة في:

1- التنمية الاقتصادية ومشكلاتها.

2- السياسات المالية والسياسات النقدية.

3- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي.

4- الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية.

5- التجارة الخارجية وآثارها على التنمية.

6- المديونية الخارجية للدول النامية.

7- الإحصاء والاقتصاد القياسي.

8- الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية.

9- التقارير الصادرة عن المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي.

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فاعتمد الباحث على:

1- الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات.

2- التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

3- تقارير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.



ولقد اصطدم الباحث بمجموعة من المشاكل والتي يمكن إدراجها في:

1- نقص الإحصائيات، فغالبا ما عان الباحث عن انعدامها وأحيانا قلة الإحصائيات كتلك المتعلقة بالادخار العائلي، وفائض المشاريع الخاصة. ذلك ما دفع بالاكتفاء بالمصادر الموثوقة كإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

2- التضارب في الإحصائيات من مصدر لآخر وأحيانا التضارب في إحصائيات المصدر الواحد من سنة لأخرى، مما دفع على الاعتماد على الإحصائيات المتقاربة والصادرة عن هيأت حكومية.

5- الدراسات السابقة:

إذا تتبعنا الدراسات السابقة الخاصة بمصادر تمويل التنمية نجد أن الباحثين في هذا المجال تناولوا الموضوع ضمن دراسات التنمية وتمويلها بصفة عامة ومن الصعب إيجاد دراسات متخصصة في مجال التمويل وأغلب هذه الدراسات اختصت بمصدر معين ومن بين هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: قام بها الباحث **سمير محمد عبد العزيز،** تحت عنوان: التمويل العام، المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي.

تناولت هذه الدراسة الادخار الشخصي واقتصرت على المدخرات الفردية الاختيارية الناتجة من قيام الأفراد بمحض إرادتهم بادخار جزء من دخولهم النقدية الثابتة، ومدى تأثير الإعفاء الضريبي على الودائع الادخارية في حجم المدخرات.

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتضمن المدخل الادخاري والضريبي وقسم إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: تضمن هذا الباب تحليل العوامل المحددة للادخار الشخصي وتم في هذا الجزء استعراض العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية وتطورها، ويمكن اعتبار هذا الباب كجزء تمهيدي لتوضيح وتحديد مكانة الإعفاء الضريبي لعائدات المدخرات الاختيارية من ضمن العوامل المؤثرة على الادخار وسلوك الأفراد في التصرف في الدخول.

الباب الثاني: يختص هذا الباب باختبار مدى صحة الفروض النظرية للعوامل المؤثرة في الودائع الادخارية ومكانة الإعفاء الضريبي من ذلك.

الباب الثالث: تم مناقشة الأمور المرتبطة بالإعفاء الضريبي لعائدات الودائع الادخارية، وتم تحديدها في مدى ملائمة الإعفاء الضريبي لمتطلبات التنمية الاقتصادية، والعدالة الضريبية، وكذلك علاقته بمستوى سعر الفائدة والآثار المترتبة على المعاملة التفضيلية للعائدات الضريبية.

أما القسم الثاني فتم من خلاله دراسة قضايا رئيسية تتمثل في التأثير العقائدي على فوائد المدخرات، ومن خلال ذلك تم دراسة المصارف الإسلامية ودورها في تنمية الودائع الادخارية.

والقسم الثالث والأخير من الدراسة اختص بالتمويل الخارجي من حيث أشكاله المختلفة، إلى جانب العوامل المختلفة التي تهدف إلى رفع دور هذه المصادر.

الدراسة ثانية: قام بهذه الدراسة الباحث **د. غازي عناية،** بعنوان: تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي.

تبرز هذه الدراسة مبررات اللجوء إلى التمويل التضخمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي وقسمت هذه الدراسة إلى بابين.

الباب الأول: في هذا الباب تم دراسة الجوانب النظرية للتمويل بالتضخم بصفة عامة، حيث تم من خلاله تقديم مفهوم التضخم، كما تطرق الباب إلى علاقة التمويل التضخمي والتراكم الرأسمالي إلى جانب علاقة التمويل التضخمي بالنمو الاقتصادي في الدول النامية وحدود الاعتماد على التمويل التضخمي، إضافة إلى الحجم الأمثل للتضخم.

الباب الثاني: اقتصر هذا الباب على التمويل التضخمي في الدول النامية وتم دراسة علاقة وتأثير التمويل التضخمي على كل من الادخار والاستثمار في الدول النامية مع دراسة الآراء المختلفة المؤيدة والرافضة إلى اللجوء إلى هذا المصدر.

الدراسة الثالثة: قام بهذه الدراسية الباحث **عبد المطلب عبد الحميد،** بعنوان التمويل المحلي والتنمية المحلية.

اعتبرت هذه الدراسة أن التنمية المحلية تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية الكليـة، وبالتالي فإن دعم التمويل المحلي عن طريق توفير الموارد المحلية الذاتية، مما يساعد الحكومات المركزية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية علـى المـستوى القومي، وقسمت هذه الدراسة إلى ثمانية (08) فصول تم من خلالهـم تحديـد أهميـة التنمية المحلية في دفع التنمية على المستوى الكلي. إلى جانب تحديد مـصادر تمويـل المحليات وكيفية تعبئة هذه الموارد وإصلاح الاختلالات في هيكل التمويل المحلي.

الدراسة الرابعة: بعنوان سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فـي الجزائـر "دراسة ميدانية".

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعـة الجزائر، من إعداد الباحث يوسف قريشي.

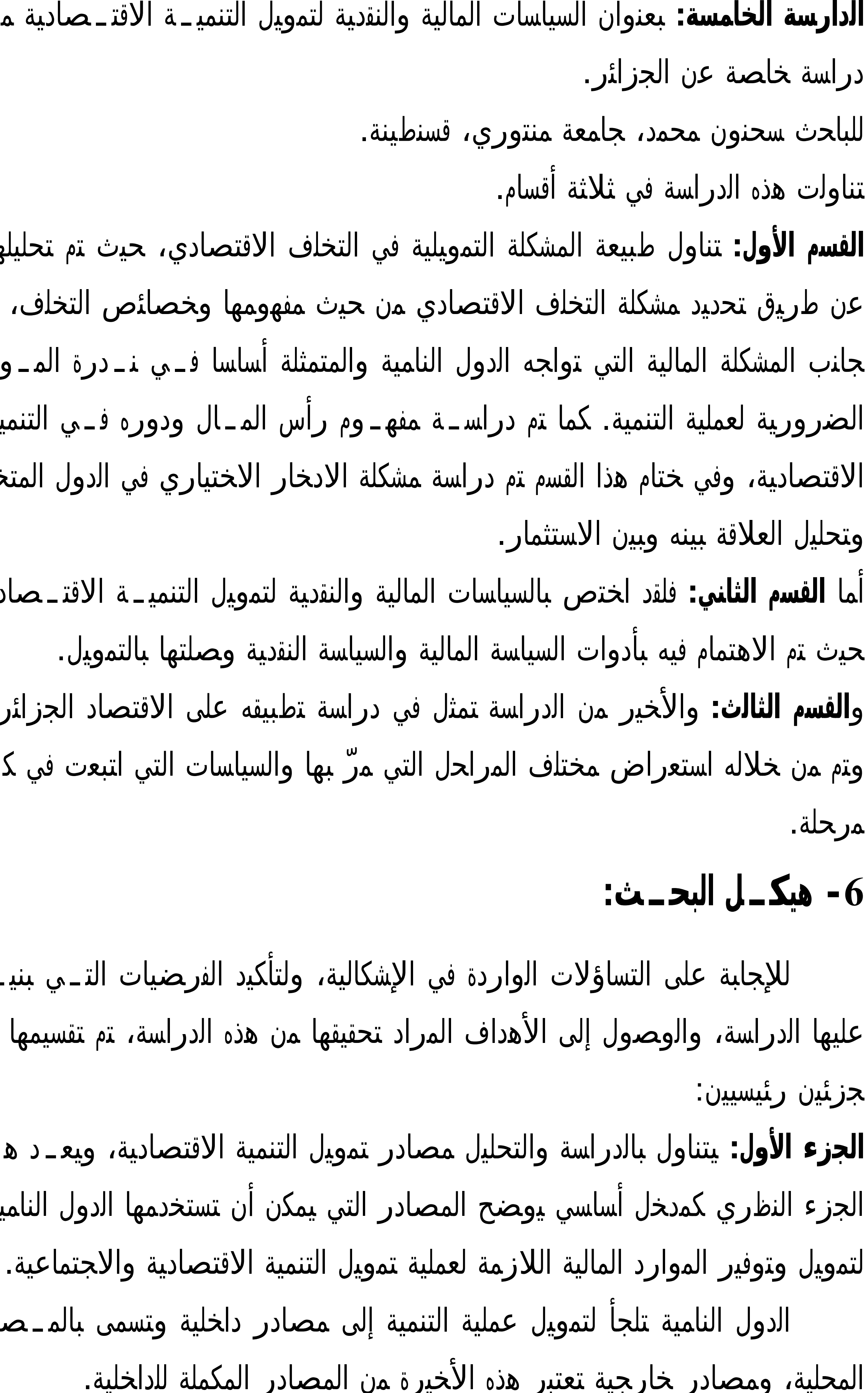
قسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: تمثل في دراسة إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الباب الثاني: تمثل في تحديد الأسس النظرية لهياكل التمويـل أي تحديـد النظريـات المختلفة للتمويل.

الباب الثالث: اختص بالخصائص ومحددات سياسـة تمويـل المؤسـسات الـصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي هذا الباب تمت الدراسة الميدانية، وتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف العامة التي لخصها الباحث فيما يلي:

1- تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائـر وتحليـل سلوكها التمويلي.
2- إبراز السمات العامة فيما يتعلـق بـسياسة التمويـل للمؤسـسات الـصغيرة والمتوسطة، إلى جانب محاولة مقارنتها مع بعض المؤسسات المثيلة لها.
3- استخلاص أهم المحاور التي تمثل أرضية بنـاء سياسـة اقتـصادية لتطـوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



الدارسة الخامسة: بعنوان السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر.

للباحث سحنون محمد، جامعة منتوري، قسنطينة.

تناولت هذه الدراسة في ثلاثة أقسام.

القسم الأول: تناول طبيعة المشكلة التمويلية في التخلف الاقتصادي، حيث تم تحليلها عن طريق تحديد مشكلة التخلف الاقتصادي من حيث مفهومها وخصائص التخلف، إلى جانب المشكلة المالية التي تواجه الدول النامية والمتمثلة أساسا في ندرة الموارد الضرورية لعملية التنمية. كما تم دراسة مفهوم رأس المال ودوره في التنمية الاقتصادية، وفي ختام هذا القسم تم دراسة مشكلة الادخار الاختياري في الدول المتخلفة وتحليل العلاقة بينه وبين الاستثمار.

أما **القسم الثاني:** فلقد اختص بالسياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث تم الاهتمام فيه بأدوات السياسة المالية والسياسة النقدية وصلتها بالتمويل.

والقسم الثالث: والأخير من الدراسة تمثل في دراسة تطبيقه على الاقتصاد الجزائري، وتم من خلاله استعراض مختلف المراحل التي مرّ بها والسياسات التي اتبعت في كل مرحلة.

6- هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية، ولتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: يتناول بالدراسة والتحليل مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ويعد هذا الجزء النظري كمدخل أساسي يوضح المصادر التي يمكن أن تستخدمها الدول النامية لتمويل وتوفير الموارد المالية اللازمة لعملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدول النامية تلجأ لتمويل عملية التنمية إلى مصادر داخلية وتسمى بالمصادر المحلية، ومصادر خارجية تعتبر هذه الأخيرة من المصادر المكملة للداخلية.

لذ تم تجزئة هذا الجزء إلى فصلين أساسين، يتنـاول **الفـصل الأول** المـصادر الداخلية لعملية التمويل، وتعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يفتـرض أن تعتمد عليها الدول النامية من خلال الاستخدام الأمثل للمـدخرات المحليـة، ومحاولـة تطويرها، وزيادتها وترشيد إنفاقها، كما يرجع التركيز على المصادر الداخليـة إلـى الآثار التي قد تصاحب استخدام المصادر الأجنبية. وتم تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة مباحث، يتناول كل مبحث مصدر من المصادر الداخلية التي تتمثـل فـي: الادخـار الحكومي، الادخار العائلي، فائض المشاريع العامة والخاصة، الإيرادات المتأتية مـن التجارة الخارجية، التمويل التضخمي والبطالة المقنعة. إلى جانب ذلك تم التطرق إلـى النظريات المختلفة المفسرة للادخل.

أما **الفصل الثاني** فيتناول المصادر الخارجية لتمويل التنمية وتم تجزئـة هـذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتطرق **المبحث الأول** إلـى تنـاول أشـكال التمويـل الخارجي حيث تم من خلاله دراسة المعونات الأجنبية، مفهومها، أشـكالها المختلفـة ودورها في التنمية، أما الشكل الثاني من أشكال التمويل الخارجي فتمثل في القـروض الخارجية وكآخر شكل من أشكال التمويل الخارجي الاستثمار المباشر.

المبحث الثاني: تم دراسة المديونية الخارجية للدول النامية باعتبارها من أكبـر المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة، ومن خلال هذا المبحث تم تحديد طبيعة المشكلة وأسبابها إلى جانب الحلول المقترحة لها.

المبحث الثالث: تعرض إلى السياسات المستخدمة لـضمان نجـاح الاسـتثمار الأجنبي وطرق توجيهه لزيادة كفاءة استخدامه، وذلك نتيجـة اعتبـار أن الاسـتثمار المباشر خاصة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، يحظى في الفتـرة الأخيـرة باهتمام كبير.

الجزء الثاني من الأطروحة يعتبر جزء تطبيقي يخص الاقتـصاد الجزائـري والمصادر الداخلية لتمويل التنمية، تم تجزئته إلى فصلين:

الفصل الأول يتناول الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات، وجزء إلى مبحثين، المبحث الأول يتطرق إلى المراحل المختلفة التي مر بها الاقتـصاد الجزائـري منـذ

الاستقلال والإصلاحات الاقتصادية والخصائص والمميزات التي ميزت هذه الفترة، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى برنامج التعديل الهيكلي، وكذا نتائج وآثار هذا البرنامج على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وما ترتب عن ذلك في المجال التمويلي.

الفصل الثاني، فيختص بالمصادر الداخلية خلال الألفية الثالثة في الجزائر، وتمثلت الدراسة في هذا الفصل عن طريق التحليل لمختلف المصادر الداخلية. ذلك ما استدعى تجزئة هذا الفصل إلى خمسة مباحث أساسية.

المبحث الأول: تم تحليل الادخار الحكومي في الجزائر. ودور العوامل المؤثرة فيه إلى جانب التطرق إلى سياسات تعبئته.

أما **المبحث الثاني** فتطرق إلى حصيلة التجارة الخارجية من خلال تتبع تطور الميزان التجاري الجزائري مع تحليل الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات والواردات.

المبحث الثالث: الادخار العائلي اقتصرت الدراسة في هذا المبحث على الادخارات العائلية الاختيارية، وتم تتبع تطور المداخيل المختلفة للأسر الجزائرية ثم تطور الادخارات العائلية.

المبحث الرابع: تم من خلاله دراسة فوائض قطاع الأعمال في الجزائر، حيث تم تحليل نتائج استغلال القطاع الخاص والقطاع العام مع تحديد العلاقة بين النتائج المالية ودور المحروقات في ذلك.

المبحث الخامس: تمثل في آخر مصدر تمويلي داخلي وهو التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي، حيث تم تتبع تطور الكتلة النقدية وكذلك قياس الفجوة التضخمية.

كما تحتوي الدراسة كذلك على خاتمة عامة شملت مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها إلى جانب جملة من المقترحات، وقائمة للمراجع ومجموعة من الملاحق.

الجـزء الأول: مصــادر تمويـل التنميــة

يعتبر التمويل من الموضوعات التي استحوذت في الوقت الحاضر على اهتمـام واسع لدى الباحثين، حيث يشكل أحد المحاور في الحوار بين الشمال والجنوب، لكـون عمليات الاستثمار والتمويل يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع دول العالم، كما يعتبر التمويل من القضايا الجوهرية للعديد من الدول النامية، والتي تـسعى جاهدة للقضاء على العجز المستمر في ادخاراتها المحلية والوفاء بالتزاماتها المالية في خضم نشاطاتها الاقتصادية.

ولقد عرف العالم درجة كبيرة من التغيرات، خاصة في الفترة الأخيـرة، بعـد انهيار الكتلة الشرقية، وانتشار العولمة في جميع الميادين بما فيهـا العولمـة الماليـة، وبالتالي ظهور ما يسمى بعدوى الأزمات المالية، إلى جانب تحرير الحركـة الدوليـة لرؤوس الأموال، مقابل ذلك نجد اقتصاديات هشة للدول النامية تتأثر باقتصاديات الدول المتقدمة. مما يستوجب على حكومات الدول النامية إلى البحث وزيادة الاهتمام بقضية التنمية والقضاء على العقبات التي تواجهها، ويعتبر التمويل من أهم القضايا التي تواجه التنمية. ولتمويل التنمية معنيين، معنى نقدي ومعنى حقيقي.

- **المعنى النقدي:** يعني المصادر التي تسمح للدولة من تحصيل موارد نقدية تـستطيع من خلالها توفير موارد حقيقية توجهها لتكوين رؤوس الأموال.
- **المعنى الحقيقي:** يعني توفير موارد حقيقية من سلع ومواد وخدمات لازمـة لبنـاء طاقات إنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة.

وتقسم مصادر تمويل التنمية إلى نوعين، مصادر داخلية ومصادر خارجية

وسوف يتناول الجزء الأول من الدراسة فصلين:

- الفصل الأول: يختص بمصادر التمويل الداخلي.
- الفصل الثاني: يتناول المصادر الخارجية.

الفصل الأول: مصادر التمويل الداخلي

تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، ذلك بالاستخدام الأمثل لهذه المدخرات. ويرجـع التركيـز علـى التمويل الداخلي لكون التدفقات الخارجية للموارد قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنهـا تخضع لاعتبارات مختلفة وعديدة يصعب التحكم فيها.

ونعني بالمصادر الداخلية للتمويل جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخـل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة ، ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

وتتمثل المصادر الداخلية للتمويل في الأتي:

الادخار الحكومي، الادخار العائلي، فائض المـشاريع، التمويـل التـضخمي، حصيلة التجارة الخارجية، البطالة المقنعة.

ويتضمن الفصل الأول تحليل المصادر الداخلية للتمويل وتم تجزئته إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الادخار الحكومي.

المبحث الثاني: الادخار العائلي.

المبحث الثالث: فائض المشاريع.

المبحث الرابع: الادخار في الفكر الاقتصادي.

المبحث الخامس: التمويل التضخمي.

المبحث السادس: حصيلة التجارة الخارجية.

المبحث السابع: البطالة المقنعة.

<u>المبحث الأول: الادخار الحكومي:</u>

يعتبر الادخار الحكومي من بين المدخرات الإجبارية والتي لا يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طواعية، بل يتأتى هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من مختلف الدخول.

ويعتبر هذا المصدر من المصادر التي تلقى اهتماما خاصا في الدول النامية، لأن مساهمته لها دورا كبيرا في دعم عملية التنمية في هذه الدول، كما يمكن مختلف الدول من أداء دورها ومهامها خاصة فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية وفي الحدود المنوط لها، حيث يسود حاليا اتجاه زيادة دور السوق في توجيه الموارد الاقتصادية، وتقليل الدور الذي تقوم به الدولة، ذلك بعد موجة العولمة التي اجتاحت العالم. لكن لا يعني أن دور الدولة في ظل اقتصاد السوق أصبح غير مهم بل هناك العديد من المهام التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها دون تدخل الدولة، هذا إلى جانب التدخل في علاج ما يسمى بظاهرة عدم كمال السوق،[1] أو بعبارة أخرى مظاهر فشل السوق، والمتمثلة في ظهور منشئات أو تكتلات احتكارية تسيطر علي الأسعار وتجعلها تتحرك عن التكلفة الحدية، ظهور ما يسمى بالآثار الجانبية لبعض الأنشطة الاقتصادية والتي لا يقوى السوق علي أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عن هذه الأنشطة. الأمر الذي يترتب عليه سوء تخصيص الموارد، وجود ما يسمي بالسلع العامة، إلى جانب وجود السلع والخدمات ذات الاستحقاق، والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها كالتعليم مثلا، يضاف إلى ذلك أن اقتصاد السوق يتعرض إلى تقلبات دورية، كما أن اقتصاد السوق لايمكن من تحقيق العدالة وتوزيع الدخل، وعدم توفر المعلومات الدورية بطريقة متماثلة لجميع الأطراف المتعاملة في السوق، كما أنه يجعل المنافسة تقضي على الصناعات الناشئة قبل وصولها إلى مرحلة النضج.

ونتيجة لما سبق نجد أن للدول النامية مجموعة من الوظائف في ظل اقتصاد السوق، يمكن إدراج هذه المهام والوظائف في الآتي.

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2000، ص. 146.

أ- النمو الاقتصادي

ب- توزيع الدخل

ج-تحقيق الاستقرار الاقتصادي

د- محاربة الاحتكار

هـ -حماية البيئة

ع - حماية الصناعات الناشئة

ل- تقديم السلع العامة

ولقد أضاف البنك الدولي وظيفة أخرى لحكومات الدول النامية وهي تهيئة البيئة الاقتصادية وجعلها أكثر تنافسية.

ولتمكين الدول من أداء المهام التي أنيطت لها، والتي لم يعد هناك خيارا كبيـرا أمامها لابد من توفر موارد مالية لتغطية ومواجهة التكاليف الناجمة عن ذلك، ويعتبـر الادخار الحكومي من بين أهم المصادر التي تمكن جميع الـدول مـن القيـام بهـذه الوظائف.

المطلب الأول: مفهوم الادخار الحكومي ومميزاته في الدول النامية:

تعريف الادخار الحكومي:

يعرف الادخار الحكومي على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامـة الجارية أو العادية، بمعني تلك التي تتكرر كل سنة في ميزانية الدولة.[1]

في الحقيقة أن هذا التعريف قائم على أساس يختلف عن الوضع الـسائد حاليـا، والذي يعتمد على اقتصاد السوق، وبالتالي يجعل بعض النفقات العامة العادية تـصبح نفقات غير عادية والعكس، بناء علي ذلك يجب أن يتم استبدال النفقات العادية أو مـا يسمي بالنفقات الجارية بالنفقات الإدارية، والنفقات غير العادية بالنفقات الاسـتثمارية، وبالتالي يكون التعريف الدقيق للادخار الحكومي هو عبارة عن الفرق بـين مجمـوع الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة سواء كانت إيرادات سيادية والمتمثلـة فـي

[1]- د. عمر محي الدين، التنمية والتخلف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ص. 45.

الضرائب بأنواعها المختلفة والرسوم أو إيرادات اقتصادية الناجمة عن فائض الاقتصاد العام كإيرادات الممتلكات العامة أو إيرادات استثنائية أي تلك التي تحصل عليها الدولة في ظروف غير عادية كالإعانات مثلا، والنفقات الإدارية أي تلك التي تمكن الدولة من أداء مهامها الإدارية، والنفقات التحويلية بمعنى النفقات الخاصة بالمجال الاستهلاكي.

وتتمثل النفقات الحكومية الخاصة بالمجال الاستهلاكي في نوعين، النـوع الأول والأهم يطلق عليه الاستهلاك العام، حيث يتمثل في الإنفاق على ما تقدمه الدولـة مـن خدمات عامة وما يستلزم من سلع سواء مرتبطة بهذه الخدمات في مجـالات الـدفاع والأمن والقضاء والصحة والتعليم والمنافع العامة وغير ذلك.

أما النوع الثاني والذي يطلق عليه النفقات التحويلية وتتمثل في الإعانات التـي تقدمها الدولة للمشروعات والأفراد وفوائد وأقساط الدين العام.

والنفقات التحويلية لا تمثل إنفاقا حقيقيا للقطاع الحكومي، أي أنها لا ترتب طلبا حقيقيا على السلع والخدمات. فالإعانات التي تقدمها الدولة منهـا مـا يمـنح للقطـاع الاستهلاكي بهدف المحافظة على حد أدنى لمستوى معيشة بعض الفئات، ومـن هـذه الإعانات كذلك ما تقدمه الدولة للقطاع الإنتاجي تهدف إلى تشجيع الاسـتثمارات فـي مجالات معينة ومحددة، وعليه فإن حجـم الإعانـات التحويليـة الحكوميـة بـشقيها الاستهلاكي والإنتاجي يخضع للأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تنشدها الدولة من ورائها.

أما النفقات التحويلية الخاصة بتمويل خدمات الدين العام، فتتوقف علـى حجـم وهيكل وشروط القروض التي تحصلت عليها الدولة، كأسعار الفائدة وآجال الاستحقاق. أما الاستهلاك العام والذي يترتب عليه طلبا حكوميا على سلع وخـدمات الاسـتهلاك العام، فيظم معظم الإنفاق الحكومي الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة التي تتعلـق بوظائف الدولة.

والدول النامية بصفة عامة تتميز بانخفاض معدل الادخار الحكومي، لكن هـذه الميزة نسبية، وتختلف درجتها من دولة لأخرى، وفي دراسة للأمم المتحدة عن الادخار الحكومي في الدول النامية، أثبتت أن الادخار الحكومي في الدول النامية منخفض عـن

مستواه في الدول المتقدمة، ويعود السبب في ذلك إلى تدني الدخل الحكومي المتاح إلى جانب ارتفاع النسبة المخصصة منه للاستهلاك، إلى جانب تدهور مساهمة الإيرادات العامة في ميزانية الدول، خاصة مساهمة القطاع العام، باستثناء الدول النفطية، بمعنى أن معدل الزيادات في الإيرادات العامة أقل بكثير عن معدل الزيادات في النفقات الاستهلاكية لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، خاصة ما يتعلق بإنشاء المشاريع الاقتصادية الضرورية ورفع معدل النمو الاقتصادي، محاربة الاحتكار، كذلك زيادة فرص التوظيف إلى جانب رغبة هذه الدول في رفع وتطوير الوعي الاجتماعي وتزايد عدد السكان، ارتفاع حجم الإنفاق العسكري والتمثيل الخارجي.[1]

ويتعلق الادخار الحكومي في أي دولة بمرحلة النمو الاقتصادي الذي تجتازه، بمعنى أن الدول التي قامت فيها التنمية وقطعت أشواط في المجلات الاقتصادية يكون فيها الادخار الحكومي مرتفعا وذلك عن تلك البلدان التي لم تشهد عملية التنمية.

المطلب الثاني: وسائل تعبئة الادخار الحكومي:

يتعلق الادخار الحكومي بمستوى الإنفاق العام وبالإيرادات العامة، أي أن زيادة مستوى الادخار الحكومي في أي مجتمع يعني زيادة الإيرادات العامة مع تثبيت النفقات الجارية أو تخفيضها، أو على الأقل زيادتها بنسب تقل عن نسبة زيادة الإيرادات العامة، وتتوقف الإيرادات الحكومية على حجم المشاريع القائمة وعلى دورها في النشاط الاقتصادي وعلى مدى كفاءتها الإنتاجية، إلى جانب الهيكل الضريبي السائد، ومعدل الضريبة المفروضة ومدى شموليتها. أما تقليص النفقات العامة أو الحد من زيادتها فيعني سيادة السلوك الاقتصادي، والقيم التي تهدف إلى الاقتصاد في النفقة العامة لدى القائمين على الجهاز الحكومي.

ونتيجة لانخفاض معدلات الادخار الحكومي في أغلب الدول النامية لأسباب عديدة مقارنة مع الدول المتقدمة، لذلك فهي تسعى دائما إلى تعبئة المدخرات المحلية

---

[1]- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى 1999، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع، ص. 46.

بشتى الوسائل سواء كانت إلزامية أو اختيارية لغرض توفير مـوارد ماليـة لتغطيـة احتياجاتها التنموية، ومن بين أساليب تعبئة الادخار الحكومي ما يلي:

أ- السياسات المالية والضريبية:

تتضمن السياسات المالية مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تسمح بتـدخل الدول في النشاط الاقتصادي بغرض التأثير على المسار الاقتصادي.

ويمكن للدول أن تستخدم مباشرة ما تتمتع به من حقوق وسـلطات عامـة فـي محاولة لتعديل ميكانيزم السوق مع ما يتماشى والسياسة العامة للدولة كما هو الحال في تسعير بعض السلع الضرورية، أو يمكن لها استخدام بعض الإجراءات الأخرى والتي تتسم بقدر من المرونة، بحيث يتحقق التنسيق بين حرية القطاع الخاص وبين الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ومن بين الوسائل التي تعتمد عليها في تعبئة المدخرات الوطنية في هذا المجال الضرائب.

ويجب الاعتماد على ضرائب تلائم الوضع الاقتصادي والاجتمـاعي الـسائد، بمعنى البحث على أنواع الضرائب المحققة لهدف التنمية، وهي زيادة الإيرادات العامة في الميزانية إلى جانب عدم كبح الاستثمارات الخاصة، ولتحقيق هذا الهدف يجـب أن نفرق بين الضرائب التي تفرض على الأفـراد، والـضرائب التـي تفـرض علـى المشروعات.

فبالنسبة للضرائب التي تفرض على الفرد فالهدف منها الحد من الجزء الخاص من الدخل والمخصص للاستهلاك، بمعنى توفير موارد مالية للدولة بواسطة هذا النوع من الضريبة عن طريق تقليص الاستهلاك الخاص، لكن في هذا المجـال سيـستدعي الأمر التفرقة بين نوعين من الضرائب وهي: الضرائب المباشرة، والتي تفرض علـى الدخل والضريبة غير المباشرة، والتي تفرض على الاستهلاك تؤثر مباشرة على كمية الاستهلاك، ذلك عن طريق ارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما تتميز هـذه الـضريبة بسهولة تحصيلها، ولا تحتاج إلى جهاز ضريبي كفء، لكن هذا النوع مـن الـضريبة يصيب أساسا الطبقات ذات الدخول المحدودة، لذلك يجب أن تفرض هذه الضريبة على

السلع الكمالية، وبمعدلات مرتفعة، لأن هذا النوع من السلع تستهلك بالأساس من الطبقات التي تتميز بارتفاع دخولها وارتفاع استهلاكها.

أما فيما يخص الضرائب المباشرة، أي التي تفرض على دخل الأفراد فيستدعي الأمر التفرقة بين أنواع الدخول حسب حجمها، فالدخول المرتفعة والناتجة عادة من الملكية العقارية مثلا فيجب أن تفرض عليه ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع، رغم أن هذا النوع من الضرائب قد يصادف عقبتين أساسيتين، الأولى تتمثل في المقاومة الكبيرة من جانب أصحاب الدخول المرتفعة، والتي تتميز بالسيطرة الاجتماعية والسياسية في المجتمع، والثانية أن هذا النوع من الضرائب تستلزم جهاز إداري كفء، بسبب ما تحتاجه من تقدير وتحديد الدخول، إلى جانب إجراءات ربط وتحصيل الضريبة.

أما بالنسبة للطبقات ذات الدخل المنخفض فيجب أن لا يتم الاعتماد على دخولها كمطرح للضريبة لكون حصيلتها قد تكون منعدمة.

وبخصوص فرض الضرائب على المشروعات، فإن الدول النامية تتميز بانخفاض معدلات الاستثمار، وبالتالي يجب تدعيم المشرعات الإنتاجية الجديدة منها، بحيث تمكن هذه المشاريع من تحقيق التغير الهيكلي، ومسايرة التطور الاقتصادي، إلى جانب منافسة القطاع الأجنبي، وعليه يفترض أن تكون الضريبة على المشروعات بأسعار معتدلة وبتقديرات حقيقية. ومما سبق نجد أن الضريبة المثلى تصطدم بمجموعة من العراقيل والصعوبات، لكن رغم ذلك تبقى الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية والضرائب المباشرة على الدخول المرتفعة من أهم الضرائب التي يمكن للدول النامية الاعتماد عليها في زيادة إيراداتها العامة،كما يجب اللجوء إلى:

مكافحة التهرب الضريبي إذ تتميز المجتمعات المتخلفة بظاهرة التخلص من الضريبة أي التهرب من دفعها سواء بطريقة قانونية أو ما يسمى بالتهرب المشروع، أو بطريقة غير قانونية تهرب غير مشروع، ذلك لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، كانخفاض الوعي الضريبي، ضعف التشريع الضريبي، إلى جانب ضعف الإدارة الضريبية وارتفاع العبء الضريبي.

ويعتبر التهرب الضريبي من الظواهر الأكثر انتشارا في جميع الدول، لكن تختلف حدته من دولة لأخرى تبعا للنظم المالية السائدة ودرجة تطورها، حيث نجد العلاقة بين التهرب الضريبي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي علاقة عكسية دائما. ولتمكين الدول من القضاء على هذه الظاهرة يجب البحث عن طرق وأساليب مكافحته، وتتمثل هذه الأساليب في الأتي:

1- أساليب وقائية: ويقصد بها:

أ- إلزام الممول بتقديم إقرار دوري.

ب- إعطاء الإدارة الضريبية حق الإطلاع على كافة الوثائق والمستندات الخاصة بالممول.

ج- ثبات التشريعات الضريبية يعني عدم إجراء التغييرات في النصوص والقوانين الضريبية مما يسهل تطبيقها، كما يجب أن تتصف هذه التشريعات بالمرونة الكافية لتسمح بمسايرة وتيرة النمو الاقتصادي والتغيرات التي تحدث.

د- عدالة التشريعات الجبائية لأن للعدالة أثر كبير على تصرفات المكلف بالضريبة تجاه الإدارة الضريبية.

ه- تبسيط النظام الجبائي، ويقصد بذلك السهولة في الفهم للتشريع الضريبي، وتبسيط إجراءات الربط والتحصيل وبالتالي سهولة التطبيق.

و- رفع مستوى الجهاز الضريبي عن طريق إنشاء إدارة فعالة تشعر الممول بالمراقبة الدائمة والصارمة. ولتحقيق ذلك يجب توفير مجموعة من الوسائل منها وسائل بشرية متخصصة، ووسائل مادية تمكن مصالح الإدارة الجبائية من رفع مستوى الخدمات التي تؤديها.

2- أساليب جزائية: تتمثل في فرض العقوبات الصادرة على عمليات التهرب الضريبي مثل المصادرة، الغرامات أو حتى الحبس.

3- الوسائل المعنوية: بواسطة حد الأثر السلبي الذي تحدثه الضريبة في نفسية المكلف، من خلال رفع الوعي الضريبي وإرساء علاقة قوية بين الإدارة الضريبية

والممولين، ويتم ذلك عن طريق تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف وتعمـيم مفهـوم الواجب الضريبي لدى المكلفين من خلال تعريف المكلف بالضريبة وأهميتها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع.

ب- ترشيد الإنفاق العام:

إن الإنفاق العام سواء كان في الدول المتقدمة أو المتخلفـة يـستهدف تطبيـق السياسة المالية والاقتصادية التي تهدف إليها الدولة، حيث تؤثر علـى حجـم الطلـب وتحقق بالتالي مستوى التشغيل الشامل في الدول المتقدمة، أما في الدول المتخلفة فهـي تؤدي إلي تحقيق المستوى الذي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناسـبة، كمـا توفر الاستقرار في هذه الدول. ومن بين العوامل المحددة للإنفاق العام سواء كان ذلك على نوعه أو حجمه التقلبات الاقتصادية، أي أن الوضع الاقتصادي السائد يتحكم فـي نوع وحجم النفقة العامة، لكن ذلك لا يعني أن للدولة القدرة المالية فـي زيـادة حجـم الإنفاق العام إلى قدر كبير، بل هناك حدود تحد من هذه القدرة.

ورغم ذلك مهما كان وضع الدولة، وإمكانية التوسع في إنفاقها الجاري، يجـب عليها أن تقوم بترشيد هذا الإنفاق. وترشيد الإنفاق العام بمعناه الواسع يعنـي وضـع ضوابط وحدود تسمح باستخدام الإنفاق العام على الوجه الأمثل، ولقد حاول التقليـديون وضع معيار محدد يمكن على أساسه تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، وانتهوا إلى أن هذا الحجم يتحدد عند المستوى الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذا الإنفاق مع المنفعة الحدية للدخل المتبقي للأفراد بعد اقتطاع الضرائب[1]، بمعنى آخر أن للدولـة إمكانيـة التوسع في نفقاتها إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الأضرار الحدية المترتبة على فـرض الضرائب المستخدمة لتمويل المنافع المترتبة على أداء الخدمة العامة.

إن تطبيق معيار التقليديين ليس بالسهل، لصعوبة تقدير المنافع العامة للأفراد من طرف الدولة ومقارنتها بالمنافع الحدية لدخولها، لذا يرى البعض أن ترشـيد الإنفـاق العام يستدعي وضع ضوابط تجعل استخدام الإنفاق العام على أحسن وجه، ووضع في

[1]- د. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للتسيير 1999، ص. 73.

هذا الصدد ضابطين أساسيين، يتمثل الضابط الأول في ضرورة توجيه النفقات العامـة نحو تعظيم النفع العام مما يتطلب عدم تخصيص الإنفـاق العـام لتحقيـق المـصالح الخاصة، وتوزيع نفقات الدولة على أساس نضرة شاملة بحيث تحـدد أولويـات كـل قطاع، أما الضابط الثاني فيعني تجنب كل تبذير أو إسـراف مـن طـرف القـائمين بالإنفاق.

وبصفة عامة فان ترشيد الإنفاق العام في الدول النامية يتم بالضغط على النفقات العامة الإدارية والاستهلاكية، وعدم اللجوء إلى التبذير في بعض المـصروفات غيـر الضرورية، والحد من الضياع خاصة في المجالات التي يمكن تسميتها غير منتجة، إلى جانب الإقلاع التدريجي عن التوسع في اعتمادات الدعم، وما يترتب عليها من زيـادة في الاستهلاك الخاص وزيادة النفقات العامة، إلى جانب القضاء على الإنفاق التفاخري والمظهري كبناء القصور الفخمة والمكلفة والمعابد، وبعض الشكليات – الحفلات- التي لا تخدم سوى القائمتين على الجهاز الحكومي في تفتيت الأموال.

ج- تطوير قطاع التجارة الخارجية:

يبرز أهمية قطاع التجارة الخارجية في زيادة الادخار الحكومي كما حدث فـي الشيلى، برمانيا وبورما حيث يتصف قطاع التجارة الخارجية بـصفة عامـة وقطـاع الصادرات بوجه خاص بالتوسع وكبر الحجم، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الـضرائب الجمركية، وعكس ذلك نجد أن انخفاض مستوى الإيرادات العامة في الهنـد وبالتـالي الادخار الحكومي إنما راجع أساسا إلى ضآلة حجم قطاع التجارة الخارجية.(1)

المبحث الثاني: الادخار العائلي

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح، أي الدخل بعـد تـسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي

(1)- سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائـر، أطروحـة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة 2002-2003، ص. 41.

من المدخرات المهمة التي يجب على الدول النامية الاهتمام بها لكـي تلعـب الـدور القيادي في عملية التنمية.

ولقد اهتم الكلاسيك بالادخار الشخصي، وعلقوا أهمية كبيرة على علاقة سـعر الفائدة بالمدخرات الفردية، واعتبرت هذه المدرسة العلاقة بالإدخار وسعر الفائدة علاقة طردية دوما، وعلى درجة كبيرة من الحساسية، والفرد عندما يتخذ قرارا بالإسـتهلاك أو بالإدخار، فإنه يجري نوعا من المفاضلة بين منفعة الإدخار فـي المـستقبل وبـين التضحية التي سيجنيها بسبب عدم إنفاقه ذلك الجزء من الدخل في الوقت الحاضر. لكن كينز وضح قصور نظرية المدرسة التقليدية في تحليلها لعلاقة سـعر الفائـدة بحجـم المدخرات على أساس عدم واقعية بعض الافتراضات، التي قامـت عليهـا المدرسـة الكلاسيكية، وأبرزها أن الطابع الغالب على سلوك الأفراد، هو عدم إعطـائهم أهميـة لسعر الفائدة عند توزيع دخولهم بين الإستهلاك والادخار، وأن قدرتهم على الإدخـار تتحدد بالدخل المتاح، بل يمكن أن تكون العلاقة بين سعر الفائدة والادخـار عكـسية، كالشخص الذي يهدف إلى تحقيق دخل ثابت بعد بلوغه سن التقاعد، فإن إرتفاع سـعر الفائدة قد يدفعه إلى تقليل مدخراته التي أصبحت تغل نفس الدخل بعد رفـع مـستوى الفائدة عن مستواه السابق، وبالتالي ركز **كينز** على أهمية الدخل الممكن التصرف فيـه كعامل محدد للادخار، أما سعر الفائدة فلم ينل إهتماما كبيرا في تحليله. كما قال **كينـز** بأن هناك جوانب سلوكية تتحكم في قرارات الأفراد الإستهلاكية والادخاريـة عنـدما تحدث عن الميل للإستهلاك، لكن رغم ذلك إعتبر ان هذه العوامل ضعيفة الأثـر فـي الفترة القصيرة.

إلى جانب النظريتين السابقتين أجريت عدة دراسات بعد الحرب العالمية الثانيـة توضح العلاقة بين الإستهلاك والدخل في الولايات المتحدة[1]، وكل ما يمكن القول عن هذه الدراسات والتي سيتم دراستها بالتفصيل لاحقا، أنها أجريـت علـى دول متقدمـة

[1]- د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الادخاري والضريبي، مدخل الإسلامي، المـدخل الـدولي، مكتبة الإشعاع 1998. ص. 18.

لإقتصادياتها ظروف وعوامل تختلف عن العوامل والخصائص التي تسود إقتـصاديات الدول المتخلفة.

المطلب الأول: مفهوم ومصادر الادخار العائلي:

1- مفهوم الادخار العائلي: يعتبر الإدخار العائلي ذلك الجزء من الدخل المتاح، والذي لم يتم التصرف فيه، وبالتالي يمكن القول بأن الإدخار العائلي بمفهومـه الواسـع هـو الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي للأفـراد والعـائلات. ويمكـن تعريـف الإدخار العائلي بالمعادلة الآتية:

الادخار العائلي= الدخل المتاح للإنفاق العائلي- (الإنفاق الاستهلاكي + الضرائب)[1]

إذا فالادخار العائلي هو فائض متبقى يتحقق بصورة إختياريـة، حيـث يتمثـل الدخل المتاح للإنفاق العائلي فيما يتاح للأفراد من دخولهم المكتسبة في شـكل أجـور ومرتبات، أو إيجارات وفوائد وأرباح بعد مختلف الإقتطاعات من ضرائب وغيرهـا. والدخل المتاح يتأثر ارتفاعا وانخفاضا بنسب الاقتطاعات من الدخول المكتسبة. وتتميز الدول النامية بانخفاظ الدخل المتاح وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، حيث نجد غالبية سكان هذه الدول يندرجون ضمن أصحاب الدخول الضعيفة، لذلك فإن أغلـب الـدول النامية تتميز بميل مرتفع للإستهلاك، أي أن أغلـب الـدخول تتجـه إلـى للإنفـاق الإستهلاكي مما يجعل مستوى الإدخار العائلي منخفض، كما تتميز المجتمعات في هذه الدول بظاهرة الاستهلاك التفاخري، واتجاه الأفراد إلى تقليد أنماط الإستهلاك في الدول المتقدمة. كما يضاف إلى ذلك ظاهرة التضخم التي تسود إقتصاديات هذه الدول.

إن هذه الأسباب مجتمعة تؤدي حتما إلى آثار سلبية على مستوى الإدخار العائلي في الدول النامية مما يؤدي إلى خلق مشاكل تمويلية.

2- **مصادر الادخار العائلي**: إن القطاع العائلي في حقيقة الأمر يحتوي علـى إدخـار كامن، غير أنه موجه توجيها غير سليم، ويرجع سبب ذلك إلـى ضـعف المؤسـسات والتنظيمات القادرة على تعبئة هذه المدخرات والمتمثلة في الآتي:

---

[1]- حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، ص. 118.

أ- المدخرات التعاقدية: كأقساط التأمين والمعاشات، وحـصيلة الـصناديق المختلفـة، وتتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار. ويعتبر التأمين أحد أهم مصادر الإدخارات الأساسية في الدول المتقدمة، وكذلك الدول المتخلفة والتي حققت شوطا في مجال التنمية، حيث تعتبر شركات التأمين أحـد المؤسـسات الهامـة لتجميع المدخرات، مما يستدعي التوسع في نظم التأمين الجماعي، حيث تتميـز هـذه النظم كوسيلة لتعبئة المدخرات عن طريق الخدمات العديدة المقدمة للمشتركين، كضمان المعاش المستقر وتقديم مساعدات وإعانات للعجز والبطالة.

ب- بنوك ريفية: يقصد بالبنك الريفي مؤسسة مصرفية صغيرة تنتشر فـي المنـاطق الريفية هدفها الأساسي تجميع وتعبئة المدخرات في القطاع الريفي من خلال الحـوافز التي تقدمها للمدخرين، إلى جانب أسعار الفائدة المقدمة ونشر الوعي الادخـاري لـدى الفلاحين وسكان الأرياف.

ج- صناديق التوفير: نعني بذلك مؤسسات تنتشر في المدن والأرياف علـى الـسواء، هدفها قبول الودائع الصغيرة من طرف المدخرين وجعل هذه الودائع تحت الطلب.

وبصفة عامة يجب على الدول النامية جعل الجهاز المصرفي في صحة جيـدة، بحيث يتماشى مع التحديات الراهنة والمستقبلية، والقضاء على مظاهر الضعف المتمثلة في سيطرة الصيرفة التقليدية أو التجارية ونقص الخدمات المصرفية وضعفها، وانتشار الفساد في الجهاز المصرفي، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك[1]. كـل هـذه العوامـل وغيرها أدت إلى تدني المدخرات العائليـة وبالتـالي عـدم تـوفير المنـاخ الـلازم للاستثمارات سواء محلية كانت أو أجنبية.

د- الاستثمار في شراء الأوراق المالية: تعتبر عملية اقتناء الأوراق الماليـة كالأسـهم والسندات وشهادات الاستثمار، من أهم الوسائل المستخدمة لتجميع المـدخرات، ممـا يستدعي تشجيع هذه العملية عن طريق تخفيض سعر الأسهم والسندات لإتاحة الفرصة

[1]- في دراسة للباحث الاقتصادي، مغاوري شلبي بعنوان سر المصارف العربية أثبتت أن عـدد الخـدمات التـي تقدمها البنوك العربية لا تتجاوز 40 خدمة مقابل 465 للدول المتقدمة و أن المؤشرات الإجماليـة للمـصارف العربية تعكس وضعا ضعيفا بالمقارنة بالمصاريف الدولية وذلك وفقا للتقارير الصادرة عن اتحاد المـصارف العربية في عام 2001.

للمدخرين من الاكتتاب، يضاف إلى ذلك إمكانية استخدام شهادة الاستثمار كوسيلة مـن طرف المؤسسات المصرفية، وتشجيع المدخرين برفع سعر الفائدة وإعفاء الفوائد مـن الضريبة، وضمان القوة الشرائية للمبالغ المدخرة في شهادات الاستثمار عـن طريـق استخدام أسعار فائدة متغيرة وغير ثابتة، حيث ترتفع كلما زادت المـدة الزمنيـة فـي الاكتتاب.

هـ- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن وذلك بـدلا من وضعها في البنوك وصناديق الادخار، وفي هذه الحالة يعتبر المدخر هو المستثمر.

و- سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة.

نلاحظ من المصادر السابقة أن أهمية المصادر الأربع الأولى تزداد في الـدول المتقدمة، حيث يتميز القطاع المصرفي فيها بالتطور الكبير خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي، وهذه التطورات مرشحة للتزايد خلال السنوات القادمة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية، ومنها الخدمات المصرفية والتي جاءت بهـا منظمة التجارة العالمية.

أما المصدرين الخامس والسادس (هـ ، و) فينتشران في الدول النامية، حيـث يصبح المستثمر هو المدخر وتصبح المدخرات موجهة للاكتناز، مما يعني عدم تـوفر الموارد المالية للتنمية.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الادخار العائلي وسوف يتم تناولهـا دون اللجوء إلى التحليل المعمق للمدارس الاقتصادية أي المدرسة التقليدية التي اهتمت بعلاقة سعر الفائدة بالمدخرات الفردية والمدرسة **الكنزية** التي اعتمدت علـى الـدخل المتاح كمحدد للادخار. وبالتالي يمكن أن نوجز العوامل المحددة لمـدخرات القطـاع العائلي في:[1]

---

[1]- قسم كينز العوامل المؤثرة في السلوك الإدخاري إلى نوعين: عوامل شخصية وأخرى موضوعية و لمزيد من الإطلاع أنظر: د. سمير محمد عبد العزيز الإدخاري الشخصي والسياسات الضريبية، منشأة المعارف، الاسكندرية 1983، ص. 137.

1- حجم الدخل: اعتبر **كينز** أن الدخل الشخصي المتاح هو حجر الزاوية في نظرية المستهلك. ولقد أوضح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي الشخصي وبين دخل الشخص المتاح عندما صاغ ما عرف بالقانون السيكولوجي الأساسي. وفي هذا الإطار يتوقف الادخار على الدخل وكذلك الاستهلاك.

ويعتبر الدخل كمتغير أساسي من بين المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الإدخار، وتشير الإحصائيات التي أجريت في هذا الإطار إلى أن الدخل المتاح هو من أهم العوامل المحددة للادخار، سواء كان ذلك في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. بمعنى أن زيادة حجم الدخل يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات، وعلى عكس من ذلك إذا انخفض حجم الدخل فإن الإنفاق على الاستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض لكن بمعدلات ضعيفة مما يؤدي إلى انخفاض الادخار، وكنتيجة فإن العلاقة بين الدخل والادخار هي علاقة طردية.

2- تركز وتوزيع الدخل: يعتمد الاستهلاك، وكذلك الادخار على نمط توزيع الدخل بين الطبقات، وبصفة عامة يمكن القول بأن تحقيق المزيد من المساواة في توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي إلى تقليل ما يوجه للإدخار، ويستند هذا الرأي على أن الميل الحدي للادخار الخاص بفئات الدخل المرتفع يختلف عن الميل الحدي للادخار الخاص بفئات الدخل المنخفض، حيث يرتفع في الفئات الأولى وينخفض لدى الفئات الثانية.

اعتمادا على ما سبق فإن توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية يؤدي إلى زيادة الإدخار، كذلك لا يتحدد الميل إلى الإدخار بحجم دخل الفرد فقط بل يتحدد بمركزه الوظيفي في المجتمع فقد أثبتت الدراسات أن المزارعين وسكان الأرياف أكثر قدرة على الإدخار من قاطني المدن عند مستوى واحد للدخل.

ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الادخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة لكن المستوى النسبي لهذا الدخل، ذلك لأن الانفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد كبير بمستويات معيشة الأسر المحيطة، ومن بين الدراسات

التي أجريت في هذا الميدان نظرية **جـيمس دوزنبري** JAMES DUESENBERRY المتعلقة باستهلاك الأفراد والتي تسمى بنظرية الدخل النسبي[1].

ووفقا لنظرية الدخل النسبي فإن دوال استهلاك الأفراد تعتمـد علـى بعـضها البعض وتؤثر في بعضها البعض كما أنها ليست مستقلة بل مرتبطة ببعضها عن طريق رغبة الفرد في الظهور والتميز والتي يطلق عليها دوزنبيري "بحُـب التقليـد أو أثـر المحاكاة".[2]

فلو فرضنا أن دخل أسرة ما ارتفع ولكن وضعها النسبي على مقياس الدخل لـم يطرأ عليه تغيير، لارتفاع دخول الأسر المجاورة لها، والتي تماثلها بنفس النسبة، فـإن تقسيم الدخل داخل هذه الأسرة بين الاستهلاك والادخار لن يتغير، فعلى الـرغم مـن ارتفاع الدخل المطلق للأسرة فإن الاستهلاك المطلق والادخار المطلق يرتفعان أيـضا، ولكن ستظل نسبة الدخل الموجه من الدخل الاعلى إلى الاستهلاك كما كانت عليه عند مستوى الدخل الأول. كذلك يمكن القول أنه لو ظل دخل تلك الأسرة ثابتا لم يتغير ولكن ارتفعت دخول الاسر التي ترى أنها تماثلها، فإن وضع دخلها بالنسبة لدخول تلك الأسر قد تدهور وهذا التدهور سيدفع بهذه الأسرة إلى زيادة نسبة الدخل الموجه للاسـتهلاك، وبالتالي انخفاض الجزء المخصص للادخار، ولقد أضاف **جـيمس دوزنبيـري** إلـى نظريته عوامل نظرية أخرى[3] تؤثر على مستوى الادخار.

إن هذا السلوك الذي فسرته النظرية السابقة ظهر جليا على الـصعيد العـالمي، حيث نجد أن سلوك الفرد يتأثر بنفس المؤثرات سواء كان ذلك على المستوى المحلـي أو الدولي. فالسلع الجديدة سواء المنتجة محليا أو المستوردة أصبحت تكون جزء مـن مستويات المعيشة. ومن المشكلات التي تعيشها الدول النامية فـي الوقـت الحاضـر اتجاهها نحو المحاكاة وتقليد الاستهلاك في الدول المتقدمة، وفي هذا الإطـار أوضـح

---

(1)- إن الكلام عن الاستهلاك يعني الكلام عن الادخار، فالادخار هو الجزء الثاني المكون للدخل فالعوامـل التـي تحدد كمية الاستهلاك توضح الكمية التي تدخر.

(2)- د. محمد عجمية، د.عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية 1999، ص. 189.

(3)- من بين النظريات المفسرة لعلاقة الدخل الشخصي بالادخار نظرية الدخل النسبي والتي سـيتم التطـرق إليهـا لاحقا، في المبحث الخاص بنظريات الادخار.

الأستاذ **بريبليش RAUL PREBLISCH** أن السبب الأساسي في انخفاض معدلات الإنتاج في دول أمريكا اللاتينية ليس فقط ندرة رؤوس الأموال والتي ترد إلى انخفاض هامش الادخار الذي يرجع إلى انخفاض الدخل الناجم عن انخفاض الانتاجية، وإنما كذلك إلى قوى الجذب التي تسببها أنماط الإستهلاك من الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك.

وبالتالي فإن معدلات الادخار المنخفضة في الدول النامية لا ترجع فقط إلى انخفاض مستويات الدخول أو نمط توزيع هذه الدخول وإنما ترد كذلك إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك، وعلى ذلك فبالرغم من الزيادة المطلقة في الدخول الحقيقية للأفراد في معظم الدول النامية في السنوات الأخيرة فإن معظم هذه الدول تعاني من ضعف في المدخرات، وذلك بسبب انخفاض المراكز النسبية لمستويات دخولها، لذلك نجد أن الدخول إذا تركزت لدى طبقة معينة وهي الطبقة الغنية والتي تتميز أصلا في ارتفاع الميل للإدخار فإن ارتفاع دخولها يؤدي حتما إلى زيادة مدخراتها لأن هذه الطبقة في الأصل قد وجهت أكبر جزء من دخلها السابق إلى الاستهلاك، وبالتالي فإن أثر المحاكاة لديها أثناء زيادة دخلها يكون ضعيف مقارنة بالطبقات الضعيفة الدخل، والتي يكون لديها أثر المحاكاة مرتفع، مما يعني أن أي زيادة في دخلها يقابله زيادة كبيرة في الاستهلاك.

3- **المستوى العام للأسعار:** يعتبر المستوى العام للأسعار لكل من السلع والخدمات الاستهلاكية عاملا هاما من العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي الادخار[1]، وقد تظهر حالتين في هذا الشأن، حالة حدوث تغيرات في المستوى العام للأسعار مصحوبة بتغير يتناسب مع الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح، والأخرى عند حدوث نفس التغيرات في المستوى العام للأسعار ولكن يصاحبها تغير غير مناسب بالزيادة أو بالنقص في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح.

[1]- يقصد بارتفاع أسعار السلع والخدمات هو ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية أي الإنفاق الاستهلاكي الكلي وليس الإنفاق على سلعة معينة.

الحالة الأولى: في حالة ارتفاع الدخل النقدي المتاح أو انخفاضه بنفس نسبة ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار فإن الدخل الحقيقي المتاح سوف يبقى بدون تغيير لأن الأفراد سوف يعتبرون أنفسهم لا في حالة أفضل أو أسوأ بالمقارنة بوضعهم من قبـل، وغالبا ما يبقون على مستوى إنفاقهم الاستهلاكي الحقيقـي وادخـارهم الحقيقـي دون تغيير.

لكن هناك ظاهرة يطلق عليها الاقتصاديون "وهم النقود" وهذه الظاهرة قد تـدفع بعض الأفراد تحت تأثيرها إلى إحدى الطرق التالية:

- إن البعض يرى فقط أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع ويتناسوا بطريقة ما حقيقة أن دخلهم النقدي المتاح قد زاد أيضا وبنفس النـسبة، ويعتقـدون أنهـم أسـوأ حـالا ويشعرون بأن دخلهم الحقيقي قد انخفض مما يؤدي إلى زيادة في استهلاكهم وبالتـالي انخفاض مدخراتهم.
- أما البعض الآخر فيرى العكس، أي أن هناك زيادة في مقدار الدخل النقدي المتـاح ويتناسوا الارتفاع النسبي المماثل في المستوى العام للأسعار، وهنـا يـشعرون بـأنهم أحسن حالا وبالتالي يزداد نسبة ما يدخرونه وهذا يعتبر في حقيقته نقصا في الاستهلاك الحقيقي على الرغم من عدم تغير الدخل الحقيقي.

والنتيجة أنه في حالة عدم انتشار "وهم النقود" بين الأفراد فالمتوقع عدم حـدوث تغير في نسبة الانفاق الكلي إلى الدخل النقدي الكلي المتاح كنتيجة للتغير في مـستوى الأسعار والمصحوب بتغير مناسب في هذا الدخل النقدي المتاح.

الحالة الثانية: حالة عدم مصاحبة التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغيرات مناسبة في الدخل النقدي المتاح أو أي تغيرات تعويضية في هذا الدخل فإن هذا يعني تغيـرات في الدخل الحقيقي والذي سيكون له أثر مباشر على الإنفاق الاستهلاكي والادخـاري، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح وبالتالي نقص مطلـق في الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي وزيادة في نسبة ما يستهلك من الدخل الحقيقي المتـاح، أي انخفاض في نسبة ما يدخر من الدخل الحقيقي المتاح.

وبالعكس فإن حدوث انخفاض في الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل الحقيقي المتاح، وبالتالي زيادة مطلقة في الاستهلاك الحقيقي ونقص في نسبة ما يستهلك من الدخل الحقيقي المتاح، وهذا يعني زيادة في نسبة ما يدخر من الدخل الحقيقي المتاح.

4- حجم الثروة:[1] يرى بعض الاقتصاديين بأن هناك علاقة بين حجم الثروة التي يمتلكها الأفراد سواء كانت على شكل أصول مالية نقدية، أو غير مالية والإنفاق الاستهلاكي وبالتبعية الادخار.

ففي حالة الأصول المالية النقدية، قد يتبادر إلى الذهن لأول مرة أن الأسر التي تملك رصيدا أكبر من الأصول المالية مثل النقود والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والأسهم والسندات...الخ. سوف تنفق أكثر من الأسر التي تملك رصيدا صغيرا من هذه الأصول، مع افتراض المساواة في العوامل الأخرى بما فيها الدخل المتاح. ويمكن تبرير ذلك، بأن دوافع الأسرة لزيادة رصيدها من الأصول المالية يقل بزيادة هذا الرصيد، وبالتالي كلما زاد المقدار الكلي من الأصول المالية التي تمتلكها الأسر كلما خصص نسبة كبيرة من الدخل الكلي المتاح للاستهلاك، وبالتالي قل الجزء المخصص للادخار، هذا ما وقع في المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كون الأفراد خلال الحرب أموالا سائلة وبعد انتهاء الحرب تم توجيه أكبرجزء من دخولهم إلى الاستهلاك، وهذا خلال السنوات الأولى من الحرب وكذلك خلال السنوات الأخيرة، بما يفسر أن زيادة الاستهلاك في المجتمع الأمريكي ليس بسبب إشباع طلب مؤجل، بل بسبب زيادة في أصولها المالية والنقدية وشعورهم بالأمان النفسي.

إن زيادة الأصول المالية والنقدية تؤدي إلى زيادة ما يوجه من الدخل المتاح إلى الاستهلاك وبالتالي انخفاض الجزء الثاني من الدخل والموجه إلى الادخار، لكن رغم ذلك هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على العلاقة السابقة، نجد أن حجم الاستهلاك السائد يتوقف على كيفية توزيع ملكية الأصول بين فئات الدخل، فلو أن نسبة كبيرة من

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي، مرجع سابق، ص. 92.

هذه الأصول تتركز في أيدي الأسر ذات الدخول المرتفعة فالمتوقع أن يؤدي ذلك إلـى تأثير ضعيف أو عدم التأثير على الاستهلاك، وبالتالي سوف يزداد الادخار. وقد نجـد أسر ذات رغبة كبيرة في زيادة ممتلكاتها النقدية، فإن ارتفاع أصولها النقدية والمالية لا يؤثر في حجم استهلاكها بل يؤدي إلى زيادة في الجزء من دخلها المتاح المخـصص للادخار وهذا ما ينطبق على الأسر ذات الدخل المتوسط كذلك.

كما أن التغيير في مستوى الأسعار يؤثر في العلاقة بين ملكية الأصول المالية والنقدية ومستوى الادخار والاستهلاك لدى الأسر.

وفي الحقيقة فإن المتغيرات السابقة والمتمثلة في مستوى الدخل ونمط توزيعـه إلى جانب مستوى الأسعار وملكية الأصول النقدية والمالية تؤثر وتتأثر فيما بينهـا ولا يمكن الجزم بتأثر عنصر معين دون بقية العناصر الأخرى

أما في حالة الأصول غير النقدية وغير المالية، فإنه من الصعب تحديـد مـدى تأثيرها على مستوى الادخار والاستهلاك، نظرا لطبيعة هذه السلع والتوسع في أساليب الإعلان والإغراءات المختلفة التي تتبعها الشركات المنتجة للسلع المعمرة، فقد يتم خلق الرغبة لدى الأسر نحو تجديد هذه السلع باستمرار عن طريق التسهيلات المالية للشراء وكذلك الدعاية والإعلان، مما يشكل عبئا على الدخل الجاري لهـذه الأسـر وبالتـالي يخفض الادخار.

5- مجموعة من العوامل الاقتصادية الأخرى: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على معدل الادخار وبالتالي على قيمته، ويختلف أثرها من دولـة لأخـرى ومن بين هذه العوامل أسعار الفائدة، الإعفاء الضريبي لفوائد الودائع الادخارية، انتشار المؤسسات البنكية والمصرفية والمؤسسات الادخارية، وفرة وتنوع الأوعية الادخاريـة كل هذه العوامل مجتمعة لها الأثر الكبير على مستوى الادخار في المجتمع.

6- عوامل ديموغرافية واجتماعية: إلى جانب العوامل السابقة الذكر هناك مجموعـة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية والتي تؤثر على مستوى الادخـار ومـن بينهـا تركيبة المجتمع عمريا، حيث يقوم بالإدخار المجموعات العمرية من 35 إلى 60 سـنة

أما أقل من 35 وأكثر من 60 سنة فإن الادخار يقل لديهم. كما توجد علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة. فلا شك أن حاجات الأسرة الكبيرة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة، وعلى ذلك فإن مستوى الادخار يزداد بانخفاض عدد أفراد الأسرة مع ثبات الدخل. يضاف إلى ذلك أن قاطني الأرياف أكثر ادخارا من سكان المدن، نظرا لزيادة استهلاك سكان المدن وتأثرهم بالتقليد، ومن بين العوامل الهامة التي تؤثر على الادخار وتعتبر أكثر شيوعا في الدول النامية ظاهرة امتداد الأسرة، ويقصد بذلك ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد والأقارب ارتباطا وثيقا، في ظل هذا النظام يسود التزام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين وهذا ما يؤثر على الادخار. كما لا يمكن أن نجرد الظواهر الاقتصادية ومنها الادخار من الجوانب النفسية والاجتماعية، بالتالي نجد أن هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر على الادخار. ولقد ابتعدت المدرسة الكلاسيكية عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والشخصية في تحليلها لظاهرة الادخار والاستهلاك، ولكن الفكر **الكنزي** الحديث لم يخل من تحديد هذه العوامل ولقد حددها **كينز** في ثمانية عوامل تدفع الفرد على الادخار وهي:

- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة.
- تكوين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة التي تغير النسبة بين دخل الفرد وحاجاته الشخصية والعائلية، كالشيخوخة، التعليم، الإعالة.
- ادخار جزء من الدخل وتوظيفه من واقع تفضيل استهلاك أكبر في المستقبل عن استهلاك أقل في الحاضر.
- الرغبة في المجتمع باستهلاك يتزايد تدريجيا لاشباع الغريزة لدى الانسان تجعله ينتظر تحسنا في مستوى معيشته مفضلا إياها عن استهلاك يتناقص تدريجيا حتى مع اتجاه قدرته على التمتع بالاستهلاك إلى التناقص.
- التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف حتى لو لم تكن لديه فكرة واضحة عما سيفعل أو مقصدا محددا عن القيام بعمل معين.
- حجز قدرا من المال بغرض القيام بمشروعات مستقبلية.

- تكوين ثروة يهبها لورثته.
- إشباع عاطفة البخل لدى البعض.

إن هذه العوامل السابقة تؤدي إلى زيادة الإدخار وتقلل من الإستهلاك، وأضاف كينز إلى ذلك مجموعة من العوامل تتمثل في الإستمتاع الحالي بدلا مـن المـستقبل، قصر النظر، السخاء، المباهاة، التبذير.

المبحث الثالث: فائـــض المشـاريـــع

تتميز الاقتصاديات الحالية بالاتجاه المتزايد نحو التوسع في حجم المشاريع فـي كل المجالات، سواء كان ذلك بزيادة وتوسيع الاستثمارات القائمة أو بإنـشاء مـشاريع جديدة.

والمشروع ما هو سوى مجموعة من الأنشطة المتشابكة والمرتبطة، والهادفـة إلى استغلال الموارد الاقتصادية لخلق المنافع، وتكون المشاريع الإطار الحقيقي للتنمية في أي بلد، لأن الخطة ما هي في الواقع سوى مجموعة من المشروعات.

ويقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخار.

المطلب الأول: مفهوم فائض قطاع الأعمال وأنواعه:

مفهوم فائض المشاريع: نقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها، بمعنى ذلك الجزء من الأرباح المقتطعة والذي لم تـوزع علـى المـستخدمين، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة[1].

وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال المختلط، ومدخرات قطاع الأعمال العام.

أ- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

---

[1]- عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، 1975، ص. 455.

إن جهود التنمية وما أفرزته من مشاكل خاصة في تلك الدول التـي انتهجـت طريق اللارأسمالي، وظهور النقاش الكبير في الفترة الحالية حول دور القطاع العام في التنمية والمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع من سوء تسيير وانخفاض المردودية إلى غير ذلك، أدى إلى تقليص دوره في الحياة الاقتصادية وبالتالي تشجيع القطاع الخاص وجعله ركيزة النشاطات الإنمائية، مما جعل للقطاع الخاص دورا مهما وبـارزا فـي عملية التنمية.

وينقسم قطاع الأعمال الخاص إلى نوعين:

1- قطاع الأعمال غير المنظم: ويتمثل في الاستثمارات التجارية الصغيرة وكذلك في المجال الصناعي، أي عبارة عن كل المؤسسات الصغيرة التي تنتمـي ملكيتهـا إلـى الخواص، وتتميز هذه الوحدات بصغر حجمها ونشاطها وتتركز أصـلا فـي المجـال التجاري خاصة في تجارة التجزئة أو في مجال الصناعات التقليدية، وانحصارها على المجال الأسري فقط، وتعتمد هذه المؤسسات في تكوين مدخراتها على وسائل تقليديـة، وهدفها الأساسي تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتكاد تكون مدخراتها معدومة.

2- قطاع الأعمال المنظم: يتمثل في الشركات والمؤسسات الكبيرة، وتتوقف أرباح هذا القطاع على حجمه في الاقتصاد الوطني، وعلى تكاليف منتجاته، وسياسة الأسعار، إلى جانب تكوين الاحتياطي، وكذلك أرباح الأسهم الخاصة به. والفائض المتولد من هـذا الجزء من القطاع الخاص يوجه من طرف الطبقة الرأسمالية المالكة له إلى المجـالات المربحة والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها.

وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الادخار حجما في الدول المتقدمـة اقتصاديا، كما هو الحال في دول أوروبا الغربية واليابان، وكذلك الولايـات المتحـدة الأمريكية.

تاريخيا في فترة ظهور ونمو وازدهار الـصناعات فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية، مثلت مدخرات قطاع الأعمال الخاص المنظم أهـم المـصادر الادخاريـة، لسبب الأرباح الكبيرة التي حققها قطاع التجارة الخارجية، وقطاع الصناعة، إلى جانب

الأرباح الكبيرة التي تحققت نتيجة ارتفاع الأسعار في تلك الفترة – كل هذا أدى إلى زيادة الاستثمارات والإنتاج.

أما في الدول النامية فإن دور القطاع الخاص المنظم يعتبر ضئيلا جدا مقارنة بالدول المتقدمة، نتيجة عدم توفر مناخ الأمن والاستقرار السياسي إلى جانب القيود التي حالت دون تطوره.

ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص كبقية القطاعات الأخرى في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها هذا القطاع أي حصيلة المبيعات السلعية والخدمية، ومجموع نفقاته المباشرة وغير المباشرة، أي النفقات التي تشمل:

- قيمة مستلزمات الإنتاج.
- مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافأة وإيجارات وفوائد.
- أقساط اهتلاك الأصول.
- مجموع الضرائب.

وبالتالي تعتبر صافي الأرباح غير الموزعة لهذا القطاع ذو أهمية كبيرة في تكوين المدخرات المحلية، والتي يجب أن تلعب دورا أساسيا في التنمية، لكن قد نجد بعض السلبيات التي يمكن أن تحدث نتيجة الاعتماد على هذا المصدر منها:

- احتمال توجيه مدخرات هذا القطاع إلى نفس النشاط والذي قد لا يخدم عملية التنمية.
- إن عدم تدفق مدخرات هذا القطاع إلى سوق رأس المال كثيرا ما يعرقل فاعليته.
- إن اعتماد التنمية أساسا على هذا النوع قد يخلق الاحتكار، ويؤدي بالتالي إلى آثار سلبية ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ب- مدخرات القطاع المختلط:

يقصد بهذا القطاع تلك المؤسسات المملوكة من طرف الدولـة والخـواص، أي ملكية مشتركة بين القطاع العام والخاص، ونجد في الفترة الأخيرة أن الـدول الناميـة تلجأ إلى أسلوب الشراكة في قطاع الأعمال سواء كان ذلك مع القطاع الأجنبي، أو مع القطاع الخاص المحلي، والهدف من ذلك الاستفادة من مصادر أجنبيـة فـي عمليـة التمويل على شكل استثمارات مباشرة بدلا من الاقتراض وبالتالي الاستفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة وطرق التنظيم والتسيير، بمعنى آخر إن هذا النوع من المـشاريع يوفر مزايا عديدة تتمثل في:

- الإمكانيات المالية لدى المشاريع الكبرى التي تـساعدها علـى القيـام بعمليـة التطوير والابتكار.
- انخفاض تكاليفها الإجمالية بسبب استفادتها من المنتجات الثانوية وإعادة استخدام النفايات .
- كما أن إقامة المشاريع الكبرى تتطلب إمكانيات مالية كبيرة ، الـشيء الـذي لا تتحكم فيه الدول النامية ولا تستطيع القيام بها إلا بالشراكة.

ويتميز قطاع الأعمال الخاص المنظم والقطاع المختلط بلجوئهما إلى التمويل من المؤسسات المالية أكثر من استخدامه لمدخراته، لكن هذه الميزة لا تنطبق على الـدول المتوسطة الدخل، حيث نجد أن مدخرات هذا القطاع في شكل التمويل الـذاتي يعتبـر على درجة بالغة من الأهمية، وبالتالي يعتبر حافزا في جذب وتشجيع قيام الـشركات ذات الجنسيات المتعددة،

أما في الدول المتخلفة والمنخفضة الدخل فإن إعادة اسـتثمار الأربـاح يكـون ضعيفا، مما يدفع بهذه المؤسسات إلي الاقتراض من البنوك بسبب ضـعف الأسـواق المالية أو عدم وجودها أصلا وذلك لمجموعة من الأسباب:

- بعض الأسواق المالية مغلقة أمام الأجانب وبعضها محـذور علـى الـشركات المشتركة.

- ملكية الأسهم وحقوق الملكية في معظم الدول النامية تقتصر على الأسر المالكة للمشروع.
- ندرة المعلومات عن الشركات وأوضاعها.
- عدم تداول بعض الأوراق المالية في البورصة.

كل ذلك يخلق صعوبة كبيرة لتمويل المشروعات واعتمادها علـى الإقتـراض وبالتالي دفع فوائد إضافية وبأسعار مرتفعة مما يقلل من مدخرات هذا القطاع.

ج- مدخرات قطاع الأعمال العام:

تتمثل في أرباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام وتتمثل أصلا في الفـرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها.

كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا جدا, فطـوال فتـرة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومة إلا في إقامـة مـشروعات البنيـة التحيـة والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها نتيجة لأهميتها القصوى للمجتمـع فـي تحقيق التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى قيام الدولة في العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتهـا، فمـثلا فـي الولايات المتحدة الأمريكية على المرء أن يبحث طويلا لكي يجد المنشآت العامة والتي تتمثل أساسا في محطات الكهرباء والسكك الحديدية إلى جانب الأنشطة غير العاديـة، لكن الوضع في أوروبا مختلف حيث نجد قطاع عام يلعـب دورا مهمـا فـي الحيـاة الاقتصادية، أما في الدول النامية فالمنشآت العامة شائعة,سواء كان ذلك في دول تنتهج الأسلوب الرأسمالي أو غير ذلك في الدول التي كانت تنتهج الأسلوب اللارأسمالي.

وهناك أسباب عديدة لنشوء القطاع العام في الدول النامية.منها أسباب أيديولوجية كإتباع الأسلوب الاشتراكي، كما حدث في الصين، تنزانيا، الجزائر أو أسباب أخـرى تختلف عن سابقتها كما حدث في دول أخرى كالبرازيل، كوريا، أندونـسيا، بوليفيـا، وبالتالي يصعب تحديد الأسباب الحقيقية لنشوء هذا القطـاع فـي هـذه الـدول،إلا أن الأسباب الظاهرية التي يمكن أن تدرج تتمثل في أسـباب اقتـصادية لفـرض تعبئـة

المدخرات المحلية والاجتماعية إلى جانب أسباب سياسية وغير مثال على ذلك القطاعات الاستراتيجية والتي لا يمكن تركها للقطاع الخاص والتي تسمى المرتفعات المطلقة وغير ذلك من الأسباب التي قد تكون لمصلحة فئة معينة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لفائض المشاريع:

فائض المشاريع هو عبارة عن جزء من الأرباح الصافية وغير الموزعة على المساهمين، والربح كما هو معلوم يتحدد بالفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات ويتوقف الربح في قطاع الأعمال بصفة عامة على عاملين يتمثلان في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المكونة للقطاع وعلى مستوى الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع، وبالتالي زيادة مدخرات قطاع الأعمال يستلزم القضاء على الإسراف والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية لأن زيادة النفقات وتثبيت الأسعار يؤدي حتما إلى تقليص الأرباح وربما تحقيق الخسارة.[2]

لزيادة دور وتطوير فائض المشاريع الخاصة والمختلطة يجب تقليص مجموع النفقات الخاصة بهذا القطاع، وترشيدها إلى جانب سياسة الأسعار التي يجب أن ينتهجها القطاع لأن كل مؤسسة تسعى إلى زيادة مبيعاتها، والتسعير يلعب الدور الأساسي والبارز في ذلك، هذا لا يعني أن يكون السعر مرتفع أو عكس ذلك أي منخفض، بل يجب أن تكون الأسعار المحددة من طرف المؤسسة تهدف إلى تحقيق ما تصبو إليها، سواء كان ذلك المحافظة على مكانتها في السوق، أو تحقيق عائد معين على الاستثمار، أو استقرار عام في الأسعار، لكن مع ذلك يبقى الهدف الأساسي والأكثر شيوعا بين هو تعظيم الأرباح في المدى الطويل، بحيث يتيح تعظيم الربح في الأجل البعيد الفرصة للمؤسسات الناجحة في تحقيق أهداف النمو والبقاء في السوق.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، ص. 244.

[2]- KESSLERD ET ULMOY, épargne et développement économique, Paris 1985, p. 117.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على أرباح القطاع العام وبالتالي حجـم مدخراتـه تتمثل في الأصل بالقضاء على المشاكل والعراقيل المتعددة التي يعاني منها هذا القطاع في مختلف الدول النامية والتي يمكن إدراجها ضمن الأسباب التالية:

1- مستوى الكفاءة الإنتاجية.

2- السياسة السعرية المتبعة في هذا القطاع.

3- ارتفاع المصاريف المالية بسبب المسؤوليات الاجتماعية.

1- الكفاءة الإنتاجية:

نعني بالكفاءة تمكن الوحدات الإنتاجية من إنتاج أكبر عـدد مـن المخرجـات باستعمال قدر أقل من المدخلات أي عناصر الإنتاج ويرتبط فائض قطـاع الأعمـال سواء كان خاصا أو عاما بكفاءة المشروعات، طبعا مع ثبات حجم هذا القطاع، وعـدم تغيير الأسعار حيث يزيد الفائض بارتفاع كفاءة المشروعات ويقل بانخفاضه، وهنـاك انطباع عام على أساس أن المنشات العامة في جميع الدول أقل كفـاءة مـن منـشات القطاع الخاص، نتيجة للبيئة الخارجية التي تعمل فيها هذه المنشات والحوافز المقدمـة للعمال والإدارة، والتي تسنها المؤسسات الحكومية والقوانين التي تفرض وتحكم هـذه المؤسسات؛ إلى جانب اعتماد هذه المؤسسة على الإعانات والمدفوعات التحويلية التي تستفيد منها من ميزانية الدولة مما يضخم النفقات العامة وبالتالي تقلل من المـدخرات الحكومية كذلك، ولقد أجريت في سنة 1990 دراسة على مجموعة من الدول الصناعية أثبتت هذه الدراسات بأن 40% إلى 55%[1] في المتوسط من نفقاتها العامة كانت تمثل إعانات ونفقات تحويلية وتعتبر هذه النسبة مرتفعة، وأثبتت هذه الدراسة بأن ارتفاع هذه النسبة لم يكن في صالح الأداء الاقتصادي لهذه الدول[1]، حيث قسمت حكومات اقتصاد السوق الصناعية إلى ثلاثة أحجام وفقا لحجم إنفاقها العام:

---

(1)- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، سنة 2000، ص. 208.

(1)- حكومات كبيرة الحجم تفوق نسبة إنفاقها العام 50 % من الناتج المحلي عام 1990حكومات متوسـطة الحجـم تتراوح نفقاتها بين 40 إلى 50% من الناتج المحلي سنة 1990، حكومات صغيرة الحجم أقل مـن 40% مـن الناتج المحلي سنة 1990.

- حكومات كبيرة الحجم وحكومات متوسطة الحجـم، وحكومـات صـغيرة الحجـم، وبمقارنة أداء هذه الحكومات مع بعضها البعض وحكومات حديثة التصنيع أتـضح أن أداء الدول ذات الحكومات الصغيرة لم يكن أسوا بل ربما كان أفضل من أداء الـدول ذات الحكومات الكبيرة الحجم، يلاحظ مما سبق أن النفقات التحويلية والإعانات لا تؤثر فقط على كفاءة وأداء القطاع العام،بل تتعدى إلى التأثير على الأداء الاقتصادي للدولـة مما يعني أن هناك ترابط كبير بين مختاف الأنشطة الاقتـصادية وتأثيرهـا ببعـضها البعض.

والكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة لا يعني بها زيادة الفائض عن طريـق التوسع في إقامة المشروعات الجديدة بل يجب كذلك رفع كفاءة المشاريع القائمة كما أن الفائض من هذه المشروعات لا يجب أن يعتمد على رفع الأسـعار لحجـب تـدهور الكفاءة، لذلك يجب مراعاة المعايير التي تقدر بها الكفاءة للمشروع، مما يسمح بمقارنة المشروعات العامة مع بقية المشروعات الأخرى، إلى جانب إمكانية مقارنة ما تحققـه الوحدات الاقتصادية وتظهر أفضل أساليب الإنتاج ودرجة الاسـتفادة مـن العناصـر المختلفة.

ويعتبر معيار الكفاءة الإنتاجية أحد أساليب تقييم أداء المشروعات والحكم علـى حسن الاستخدام للموارد المتاحة. ويقصد به العلاقة بين حجم الإنتاج والموارد المقدمة، حيث ترتفع الكفاءة بثبات الناتج مع خفض المدخلات أو بزيـادة الإنتـاج مـع ثبـات العناصر المستخدمة، أن زيادة وارتفاع الكفاءة في هذه الحالة مع ثبات الأسعار يـؤدي طبعا إلى زيادة الفائض وقد يتحقق الفائض في مثل هذه الحالة مـع خفـض الأسـعار وزيادة الأجور، مما يؤدي إلى خاق حافز جديد لزيادة الإنتاجية وبالتالي رفع الكفـاءة الإنتاجية مرة أخرى، إلى جانب ذلك فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطاب على المنتجات وبالتالي زيادة إيرادات المؤسسة وتجدر الإشارة هنا أن هناك طرق للقيـاس والمقارنة لتحديد الكفاءة الإنتاجية للمشروعات ومن بينها أساليب القياس النوعية التـي تقيس أداء كل عنصر من عناصر الإنتاج، وأساليب القياس الإجمالية التي تأخـذ فـي الحسبان جميع المدخلات والمخرجات، وباعتبار أن هذه المعايير لا تدخل في صـميم

الموضوع مما جعلنا نبتعد عن البحث فيها والاكتفاء بذكرها، إلى جانب معيار الكفـاءة الإنتاجية السابقة يبرز معيار آخر لدراسة كفاءة المـشروعات، وهـو معيـار القيمـة المضافة، يعكس هذا المعيار مدى كفاءة المشروع في استخدام الموارد التـي توضـع تحت تصرفه، كما يستلزم للحكم على كفاءة النظام الاقتصادي وقطاعاتـه والأنـشطة المكونة له.

ويقصد بالقيمة المضافة ما أضافه القطاع في الإنتاج الوطني أي القيمة الإنتاجية التي ساهم بها المشروع مع غيره من المشروعات في خلق الإنتاج الوطني، وتتكـون هذه القيمة من عوائد عناصر الإنتاج من إيجار وفوائد وربح ورواتب، وهذا المعيار في الحقيقة لا يمكن الاستفادة منه بطريقة مباشرة لتوضيح مكانـة الفـائض الاقتـصادي للمشـروع لأنـه معيـار أكثـر عموميـة ولاستخدامـه كمؤشـر لكفـاءة المشروعـات يتطلـب تحليـل هذه القيمة وتعديلها باستبعاد العناصر التي لا تـربط بالكفاءة كارتفـاع الأجـور مثلا.

إلى جانب المعياريين السابقين هناك معايير أخرى كمؤشـر تخفـيض نفقـات الإنتاج مما يدفع بالعمال إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف مما يؤدي إلـى زيـادة الفائض وكذلك معيار يتعلق بمدى تنفيذ البرامج المسطرة من طرف المؤسسات وبلوغ الأهداف المراد تحقيقها.

مما سبق نجد أن هناك تعدد في المؤشرات والمعايير التي ترمى إلى قياس كفاءة المشروع وتوضح نقاط الضعف والقوة كما تبين أن فائض القطاع العام يرتبط بكفـاءة الأداء وتؤدي زيادة هذه الكفاءة إلى زيادة الفائض مما يسمح إلـى تمكـين المـشروع وبالتالي الدولة إلى تحقيق أهدافها، وتتميز المشاريع العامة في الدول النامية بانخفـاض الكفاءة وبالتالي انخفاض ربحيتها بل أحيانا تعاني من عجز كبير نظرا لأن الحكومـات تنيط بهذه المشروعات أعمالا اجتماعية تقوم بها إلى جانب فرض سياسات وإجراءات معينة.

2- السياسة السعرية: إن الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع عادة ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، وكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعيـة أو

سياسية.إذ تفرض الدولة قيودا على أسعار منتجات هذا القطاع،لكون الكثير مـن هـذه المنتجات ذات استهلاك واسع مما يدفع بالدولة إلى تخفـيض أسـعارها دون مـستوى تكاليفها حتى تتناسب والدخول المنخفضة.

وأحيانا قد تتدخل الدولة في السعر لهدف إرضاء فئات معينة في المجتمع، كـل ذلك أدى إلى قيام نظام سعر إداري بعيد عن القوى الآنية للسوق.

3- المصاريف المالية: من بين أهم العوامل المؤثرة على الفائض للمشروعات بـصفة عامة سواء كانت خاصة أم عامة المصاريف لأن المصروف يعني تكلفة، وبالتالي تحد من الأرباح التي تحققها المشاريع ويتميز القطاع العام عن الخاص مـن كـون هـذه المصاريف مرتفعة نتيجة للسياسات المنتهجة من طرف الحكومة، ويرجع سبب ارتفاع هذه إلى عاملين أساسيين يتمثلان - العمالة، والمسؤوليات الاجتماعية التي ألقيت على هذه المؤسسات.

أ- العمالة: تعتبر العمالة من بين أهم المبررات التي استخدمت لإقامـة المـشروعات العامة، وتعتبر نسبة العمالة في هذا القطاع مرتفعة مقارنة مع القطاع الخـاص رغـم كون المؤسسات التابعة للقطاع العام في الدول النامية تتميز بكونها كثيفة رأس المـال، وقد تم ملاحظة ذلك في سلسلة من الدراسات لمجموعة من الدول منها غانا البرازيـل، الجزائر اندونيسيا وغيرها، ورغم كون المشاريع في هذه الدول تتميـز بكثافـة رأس المال إلا أنها استحوذت على الجانب الأكبر من العمالة في هذه الدول مما خلق عبئـا كبيرا على هذه المؤسسات وبالتالي التأثير على الفائض المحقق.

ب- المسؤوليات الاجتماعية: ألقيت على عاتق القطـاع العـام مـسؤولية اجتماعيـة تتلخص في إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الأساسية لطبقات معينة من المجتمع، فنجد في دول معينة منشآت عامة تقوم بتوزيع الغذاء والنقل، وبعض السلع والخـدمات الضرورية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق إعادة توزيع الدخول بين طبقـات المجتمع، لكن رغم ذلك نجد أن أغلب المؤسسات التابعة للقطاع العام قد فـشلت فـي تحقيق هذا الغرض لكون أغلب السلع والخدمات المقدمة من طرف هذه المـشروعات تعتبر غير أساسية،وبالتالي لا تستفيد منها الطبقة الفقيرة بل الطبقات الغنية والحاكمـة،

إضافة إلى عملية الإسراف في المصاريف من طرف هذه المؤسـسات،ولقد أشـارت الدراسات عن عدم جدوى هذه الطريقة في إعادة توزيع الدخل، ويقترح في هذا المجال ولتقليل عدم المساواة في توزيع الدخل تخفيف البطالة، لأن هذه الظاهرة تنتشر بقوة في أوساط الطبقات الفقيرة، ومن أمثلة ذلك قيام كل من اندونيسيا وماليزيـا بالعـدد مـن المنشآت في القطاع التمويلي يهدف أن تشجيع إسهام المجموعات الفقيرة فـي عمليـة التنمية.

المبحـث الرابـع: الادخـار في الفكـر الاقتصـادي

إذا تتبعنا مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي وحسب المدارس الاقتصادية, نجد أن المدارس السابقة لدراسة كينز لم تتناول الادخار في إطار نظرية واضحة المعالم, أي بطريقة مباشرة, لأن الادخار في تلك الفترة والمرحلة لم يحظ بالاهتمام الكبير لكونه يمثل صورة من صور الاكتناز, ويستخدم لمواجهة المخاطر, ومقتصرا على فئة معينة ومحدودة. لكن مع تطور الحاجة الى رؤوس اموال إستثمارية ظهرت المدخرات الانتاجية, وتطورت بالتالي المؤسسات الحديثة لتجميعها من الافراد والمؤسسات, لهدف توفير الموارد المالية لمشاكل النمو.

وسنحاول في هذا المبحث دراسة مفهوم وتطور الادخار عبر المدرسة الكلاسيكية وعند كينز إلى جانب التطور الذي شهده مفهوم الدخل في الفترة الاخيرة.

المطلـب الأول: الادخار عند الكلاسيك:

لم تبحث المدرسة التقليدية في موضوع الادخار -دالة الادخار- بطريقة مباشرة, إلا أنها ربطت الادخار بالاستثمار مباشرة وإعتبرت الادخار يساوي الاستثمار.

ولقد عارض آدم سميث المدرسة التجارية في اعتبار ثروة الأمة تأتي من تدفق الذهب والفضة أي المعادن النفيسة إلى الدولة, وبالتالي اعتبر أن المدخرات لا تنشأ من هذا التدفق, بل يتطلب ذلك ادخار جزء من الدخل واستثماره, بمعنى أن هناك جزء من

الدخل يدخر ويستثمر. فالمدرسة التقليدية لم تفرق بين الادخار الايجابي والادخار السلبي أي الاكتناز, وبالتالي فإن الادخار مرادف للاستثمار, كما اهتم الكلاسيك بعلاقة سعر الفائدة بالمدخرات الفردية، ويمكن استنتاج ذلك من رأي مارشال A. Marshall, حيث يؤكد على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق, ويميل هذا السعر الى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معين مع العرض الكلي لرأس المال في هذه السوق عند نفس السعر.

ويقول كاسال CASSELL في هذا الاطار, أن الاستثمار هو طلب الانتظار والادخار يعني مباشرة الاستثمار ويساويه في سعر الفائدة أين يتحقق التوازن. كما يرى كارفار CARVER أن سعر الفائدة هو السعر الذي يوازن بين الانتاجية الحدية لرأس المال والتضحية الحدية الناشئة من الانتظار. كما يرى فالراس WALRASS أن لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الافراد وكذلك ما يقبل الافراد على استثماره من اصول جديدة, وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار[1].

نلاحظ مما سبق بأن نظرة المدرسة الكلاسكية في الادخار كانت نابعة من الافتراضات التى قامت عليها تلك المدرسة, حيث كانت تفترض عالما استاتيكيا يسوده التشغيل الكامل, وباعتبار الفرضيات التي قامت عليها هذه المدرسة ليست من أهمية الدراسة, لذلك سوف نهتم فقط في هذا الإطار بمسألة الادخار.

فمشكلة النمو والتشغيل الكامل تتلخص حسب هذه المدرسة في الادخار, وضرورة الاهتمام بتكوينه لتمويل النمو وتحقيق التشغيل الكامل, لأن كل إدخار يتحول بفعل سعر الفائدة الى استثمار, أي أن الجزء المتبقي من الدخل والذي لم يستهلك سوف يوجه مباشرة إلى الاستثمار, وبالتالي يكون الادخار مساويا للاستثمار.

وكخلاصة للتحليل الكلاسيكي في مجال الادخار, فيعتبر أن معنى الادخار هو عبارة عن قرار عدم الاستهلاك, وهذا الادخار يتحول إلى استثمار, ولا وجود لما

---

[1]- د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مرجع سابق، ص. 31.

يسمى بالادخار السلبي أي الاكتناز لدى المدرسة التقليدية, ولقد أعطت هذه المدرسة أهمية قصوى وكبيرة لسعر الفائدة في تحديد الادخار الشخصي واعتبرته المتغير المستقل الوحيد الذي يفسر الادخار.

المطلب الثاني: الادخار عند كينز:

يعتبر كينز أول من اهتم بشكل جدي بدالة الاستهلاك الكلية, فالمدرسة الكلاسيكية كما سبق تعتبر بأن مستوى الدخل الحقيقي متغير غير مهم لكونه يتحدد بظروف العرض, مع كون الاقتصاد دوما في حالة استخدام كامل لقوى الانتاج. ويعتبر الادخار عند الكلاسيك من أجل الاستثمار هو المتغير الأهم, أي أن الفرد يتخذ أول قرار عند تلقيه الدخل وهو الادخار ثم الاستهلاك.

أما عند كينز فقرار توزيع الدخل إلى مختلف الاستعمالات يتم في مرحلتين, حيث يتحدد أولا الاستهلاك ثم الادخار ويوزع هذا الأخير أي الادخار بدوره على اساس معدل الفائدة بين الاستثمار في أصول مالية أو عينية, والاكتناز في أصول نقدية[1]. بمعنى أن الادخار في اطار النظرية الكينزية يعتبر متغير متبقي أي ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد أن يستهلك الافراد ما يرغبون فيه. ولقد فرق كينز بين نوعين من الادخار, وهما الادخار الخالق أو ما يسمى بالادخار الايجابي. أي ذلك الجزء من الادخار الذي يوجه إلى الاستثمار, والادخار السلبي أي الاكتناز, وهو الجزء الذي لا يعرض في سوق رأس المال, وبالتالي لا يتساوى الادخار مع الاستثمار كما قال الكلاسيك.

كما وجه كينز وأتباعه انتقادات كثيرة للفكر الكلاسيكي عن علاقة سعر الفائدة بالادخار, فسعر الفائدة ليس هو العامل المهم في تحديد الادخار, بل هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم وتؤثر في الادخار. ويعتبر الدخل الشخصي هو حجر الزاوية الذي يقوم عليه الادخار, حيث يتوقف كل من الاستهلاك والادخار على الدخل وهناك علاقة طردية بينهما وبين الدخل, لكن نسبة الزيادة في الاستهلاك تقل عن نسبة الزيادة في

---

[1]- د. محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصـادي الكلي، منشـورات بيرتـي، الجزائـر 1994، ص. 156.

الدخل, ويرتبط الادخار بما يسمى بميل الادخار ويتوقف هذا الأخير على نوعين من العوامل هما عوامل موضوعية وعوامل شخصية, وتعتبر هذه العوامل ثابتة في المدى القصير مما يعني ثبوت الميل للادخار, ذلك لكون هذه العوامل إما أن تكون بطيئة التغير في الفترة القصيرة كالعوامل الموضوعية،أو أن آثار العوامل الشخصية يلغي بعضها البعض, وعلى ذلك فإن أغلب التغيرات في الادخار في الفترة القصيرة تعود الى تغير الدخل وحده دون تغير الميل للادخار. ومنذ ظهور النظرية العامة لكينز واعتبارها الدخل كمتغير أساس من بين المتغيرات الأخرى المؤثرة على الادخار ركز الاقتصاديون على ذلك وتطورت الدراسة بشكل أدق وأكثر تفصيلا.

المطلب الثالث: نظريات الدخل:

إن نظرية كينز المعروفة بنظرية الدخل المطلق تصور كما سبق الذكر السلوك الإدخاري للقطاع العائلي في الفترة القصيرة جدا لكنها غير صالحة في الاجل الطويل كما أنها توضح نمطا إدخاريا للقطاع العائلي لا أكثر, لذلك طورت نظاريات أخرى لتفسير السلوك الادخاري والاستهلاكي في الدول المتقدمة وطبقت على الدول النامية وأكثر هذه الفرضيات أو النظريات شيوعا هي نظرية الدخل الدائم والتي طورها ملتون فريد مان من جامعة شيكاغو عام 1950، ونظرية الدخل النسبي لدوز نيبري وفرضية الادخار الطبقي لكال دور، وسوف نعتمد في ترتيب هذه النظريات على أساس التسلسل الزمني لها.

1- **نظرية الدخل النسبي:** تسمى كذلك بفرضية دوز نيبري نسبة إلى اقتـصادي مـن جامعة هارفرد كان طورها في أواخر الأربعينات ويمكن التعبير عنها كما يلي:[1]

$$C_1= a +sy_1^d + bch$$

حيـث:

C_1 = الإستهلاك في الفترة Z،

a = ثابـت

---

[1]- مايكل رومر وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، مرجع سابق، ص. 461.

s = الميل الحدي للإدخار في الفترة 1

وy_1^d = مستوى الدخل في الفترة 1

b = الميل الحدي للادخار عند أعلى مستوى

وch = أعلى مستوى سابق للإستهلاك

حيث: $0 < s < 1 \quad , \quad 0 < b < 1$

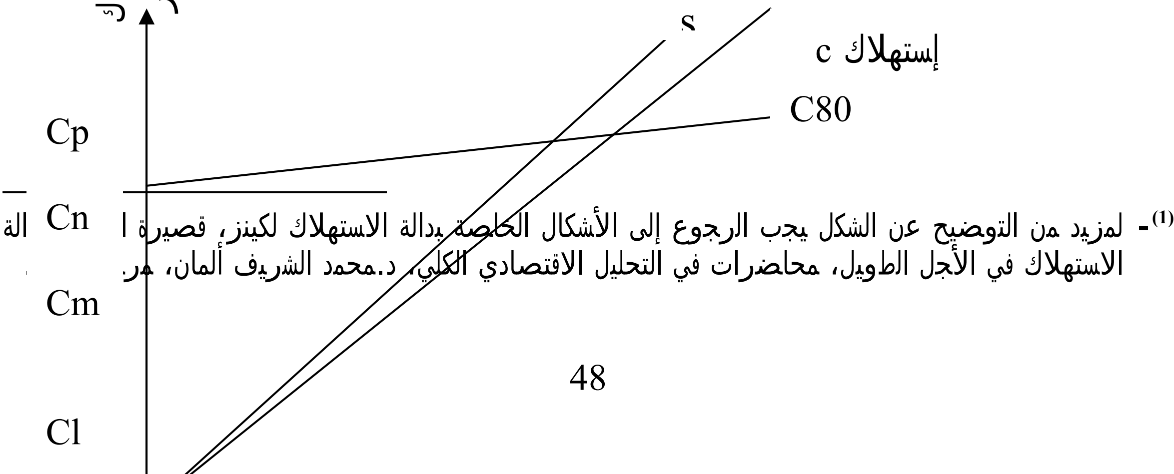
ونلاحظ من العلاقة التي أوردها دوزنبيري بأن هناك علاقة خطية بين الإستهلاك ومستوى الدخل والإستهلاك السابق بمعنى أن الإستهلاك تابع لمستقلين وهما مستوى الدخل وأعلى إستهلاك سابق، وهذه العلاقة تسمى في مجال الإقتصاد القياسي بالتأخر الزمني.

بناءا على فرضية الدخل النسبي فإن دالة الإستهلاك لأي إقتصاد في المدى القصير تميل إلى الزيادة لأعلى، وهذا الصعود يشبه صعوده شكل التدرج، حيث يعدل المستهلكون عاداتهم في الإدخار بالإنتقال إلى مستويات أعلى كلما زاد الدخل في الأجل الطويل, لكن في الأجل القصير يزيد المستهلكون في تخفيض الإستهلاك أو زيادته إذا إنخفض أو ارتفع الدخل.

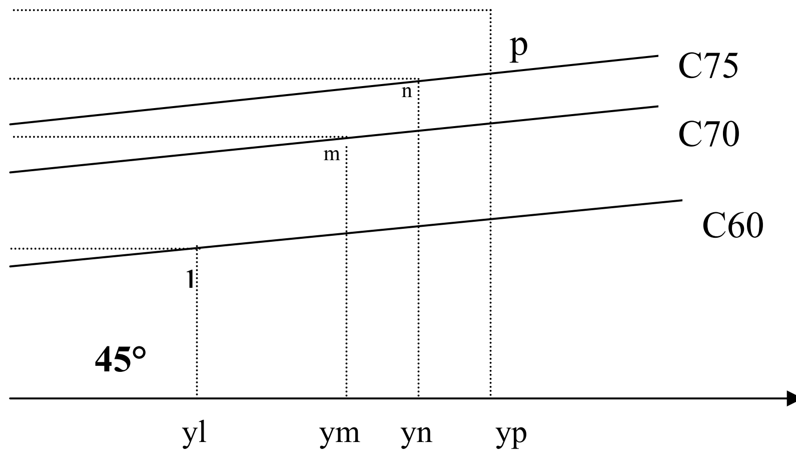
ولتوضيح ذلك الشكل التالي يبين العلاقة بين نظرية الدخل المطلق،ونظرية الدخل النسبي, ويفترض هذا الشكل أن هناك دوال الدخل في الأجل القصير لسنوات معينة وهي 1960، 1970، 1975، 1980.[1]

الشكــل رقــم: 01

العلاقة بـ الدخل ا طلق والدخل النس



[1] - لمزيد من التوضيح عن الشكل يجب الرجوع إلى الأشكال الخاصة بدالة الاستهلاك لكينز، قصيرة ا... الة الاستهلاك في الأجل الطويل، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، د.محمد الشريف ألمان، مر.



المصدر: مايكل رومر وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، مرجع سابق، ص. 462.

إن تسطح الدوال في هذا الشكل يعكس تردد المستهلكين في تغيير عاداتهم الإستهلاكية في الأجل القصير، وتمثل y_p, y_n, y_m, y_l على ترتيب الدخل الفعلي للسنوات المختلفة وتمثل بالمقابل Cp, Cn, Cm Cl الاستهلاك الفعلي، والنقاط p, n, m, l دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ،حيث يتضح من الشكل أن دالة الإستهلاك (الإدخارC60) تميل إلى الزيادة إلى أعلى مع الوقت حيث تتغير عادات الإستهلاك بالإنتقال إلى مستويات أعلى من الدخل،حيث نلاحظ دالة الإستهلاك في سنة 1960 هي C60 ثم إنتقلت إلى الدالة C70 ثم إلى C75 وهكذا مشكلة ما يشبه التدرج أي مسنن, لكن دالة الإستهلاك تبقى ثابتة في المدى القصير ولا تتغير رغم تغير الدخل C60دالة الاستهلاك في الفترة 60 وما يوضح العلاقة بين النظرية المطلقة والنسبية هي في كون أن الادخار يكون سالبا إلى خاف النقاط (p, n, m,l) وموجب عند مستوى الدخل الذي يكون أعلى من هذه النقاط.

وتقوم نظرية الدخل النسبي على فرض أساسي وضعه دوز نبيري وهو أن الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للإنفاق الاستهلاكي،يتوقف على دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة،أي التي تماثلها وليس على أساس الدخل المطلق, كذلك فإن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك وبالتالي الادخار هي علاقة تناسبية، بمعنى أن الأفراد يميلون إلى إستهلاك أو إدخار نسبة ثابتة من دخولهم.

والنتيجة التي تقدمها نظرية الدخل النسبي هي أن دالة استهلاك الأسرة تتحرك إلى أعلى متناسبة مع التغيرات في الدخل الكلي الذي تحصل عليه جميع الأسر وذلك ما يوضحه الشكل رقم واحد حيث تنتقل دالة الإستهلاك من C60إلى C70, وهكذا لا تبقى دالة الإستهلاك مستقرة وثابتة في المدى البعيد.

ولقد حاول الباحثون تطبيق هذه النظرية على دول العالم الثالث, وأشار البعض أن تأثير المحاكاة يعمل على دفع الإستهلاك للإرتفاع إلى أعلى كلما نمى الدخل, حيث ساد الإعتقاد بأن الدول النامية والمرتفعة الدخل والتي تعتبر متفتحة على العالم بأن الطبقات الغنية ذات نمط استهلاكي يشبه نمط استهلاك الدول المتقدمة، ونفس الشيء للطبقات الأقل دخلا، مما يؤدي إلى زيادة وارتفاع الاستهلاك ككل في المجتمع, وتجنبا للتكرار تم الاعتماد في تحليل نظرية الدخل النسبي على تحليل الشكل دون اللجوء إلى الأسلوب النظري لأننا قمنا بالتطرق إلى هذه النظرية بالشكل النظري في الجزء السابق.

2- **نظرية الدخل الدائم:** تعود هذه النظرية إلى ميلتون فريدمان حيث يرى أن الدالة الأساسية للإستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناسبية كما يقول دوز نبيري، لكن هذه العلاقة تكون ما أسماه بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم،وتقوم هذه النظرية على فرض أساسي وهو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة في الدخل الدائم والذي يقصد به الدخل المتوقع تسلمه خلال فترة زمنية طويلة. ولقد قسمت هذه النظرية دخل الأسرة والمقاس خلال سنة إلى عنصر دائم وعنصر انتقالي،ففي حالة كون العنصر الإنتقالي موجب كحصول العائلات على عوائد مالية مفاجأة وغير دورية فإن ذلك يجعل الدخل المقاس أكثر من الدائم، أما في الحالة العكسية أي في حالة ظهور مصاريف فجائية لدى الأسرة أي يكون الدخل الإنتقالي سالبا،ذلك ما يجعل الدخل المقاس أقل من الدخل الدائم، ويلاحظ أن مثل هذه التغيرات في الفترة القصيرة سوف تختفي في الفترة

الطويلة، حيث ينتظر أن تلغي التقلبات الموجبة والسالبة بعضها بعضا[1] ويمكن وضع نظرية الدخل الدائم في المعادلة التالية: $S=a+b_1y_b+b_2y$

حيث S ادخار، a = ثابت، y_b = الدخل الدائم, y= الدخل الانتقالي، b_1,b_2 يختلفان عن الصفر، ويلاحظ في الصيغة السابقة أن هناك علاقة خطية واضحة بين الإدخار كمتغير تابع للدخل الدائم والإنتقالي كمتغيرين مستقلين ويكون الإدخار ناتج عن الجزء الإنتقالي من الدخل حيث يدخر هذا الجزء من الدخل بالكامل .

ولقد تم تطبيق هذه النظرية على مختلف الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأكدت النتائج رغم بعض الإختلافات بأن الناس يميلون إلى ادخار نسبة أكبر من الدخل الإنتقالي مقارنة مع الدخل الدائم[2] وهذا ما تنص عليه الصيغة المعدلة من هذه الفرضية الخاصة بالدخل الدائم.

- **نظرية الطبقة:** تعود هذه النظرية للإقتصادي الإنجليزي كالدور KALDOR حيث تنظر هذه النظرية إلى السلوك الإدخاري على أنه يختلف جذريا من طبقة اجتماعية إلى أخرى ويمكن صياغة هذه النظرية بالمعادلة الآتية:[3]

$$S = SwL + SCP$$

حيث Sw الميل للادخار للعمال من دخل العمل, SC = ميل الرأسمالين للإدخار من دخل الملكية, L=دخل العمال, P=دخل الملكية.و حسب هذه النظرية فإن الميل للادخار لدى طبقة العمال الذين يحصلون على دخولهم من العمل أضعف بكثير من الرأسمالين الذين يحصلون على دخولهم بصفة أساسية من دخل الملكية (الربح, الفائدة, الريع).

المبحث الخامس: التمويل التضخمي

---

[1]- د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مرجع سابق، ص. 54.

[2]- مالكوم جيلاز ومايكل رومر،وآخرون، ترجمة طه عبد ا وعبد العظيم مصطفى، اقتصاديـات التنميـة، دار المريخ، مرجع سابق، ص. 464.

[3]- مالكوم جيلاز ومايكل رومر،وآخرون، ترجمة طه عبد ا وعبد العظيم مصطفى، اقتصاديـات التنميـة، دار المريخ، مرجع سابق، ص. 464.

للمصادر الداخلية أهمية كبرى في تمويل التنمية، وعدم كفاية هذه الموارد لمتطلبات التنمية، كثيرا ما يؤدي إلى التجاء الدولة إلى مصادر الادخار الإجباري، وبالتالي اللجوء إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد.

وتهدف الدولة من وراء ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي لتغطية عجز تستخدمه في الميزانية، وعادة ما يترتب على الإنفاق الحكومي زيادة في المستويات العامة الأسعار بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية،يعني هذا أن الدخول الحقيقية قد انخفضت هذا الانخفاض إجباري ويؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وبالتالي إجبار الأفراد على تكوين ادخار حقيقي من طرف الحكومة. كما أن عملية انتقال الثروة من المستهلك إلى المنتج والناتجة عن ارتفاع الأسعار يحقق نوع من الأرباح الاستثنائية، ذلك ما يخلق حافزا هاما على التوسع في الاستثمار.

إذا نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، إلى جانب قصور الموارد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام التمويل التضخمي أو ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، أي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج، ومضمون التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة يختلف باختلاف البلدان، ففي بعضها كالولايات المتحدة الأمريكية يتسع مفهوم العجز ويشمل كل زيادة في الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية الجارية أيا كان مصدر تمويله، أما في دول أخرى كالهند فإنها تستبعد الإنفاق الممول من طرف الجمهور من مفهوم العجز، لكون هذا الاقتراض يمول من ادخار حقيقي.وينصرف التمويل بالعجز في مفهومه المجرد على الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية الجارية، بمعنى أنه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافا إليه صافي النقص من حقوقها وأرصدتها النقدية، ذلك ما أخذت به لجنة الأمم

المتحدة لآسيا والشرق الأوسط في دراستها لتمويل التنمية عن طريق عجز الميزانية العامة.[1]

ويعتبر التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته.

ويعتبر التضخم من المواضيع إلي تم التطرق إليها بصورة كبيرة في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق في مجال النظريات النقدية لذا سوف نهتم في هذا المبحث من الدراسات على الجانب الذي يهمنا فقط، لهذا سوف نتطرق إلى المواضيع التالية:

- أهمية التمويل التضخمي، التضخم من مختلف المدارس الاقتصادية أي سوف نتعرض إلى الآراء المؤيدة لهذا الأسلوب والآراء المعارضة له مع التطرق إلى الحجج المقدمة من الطرفين، وكما نتناول الآثار الناجمة عن استخدام التمويل التضخمي وحدود اللجوء إلى هذا الأسلوب التمويلي،وفي ختام المبحث سوف نتناول التضخم في الدول النامية.

المطلب الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي:

تعتبر نظرية التضخم كباقي النظريات الاقتصادية التي شهدت تطورات عديدة، أي أن الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالتضخم سايرت المشاكل الاقتصادية التي شهدها العالم. وسوف نتناول الأفكار الاقتصادية لنظرية التضخم وفق التسلسل التاريخي لهذه المدارس.

1- المدرسة الكلاسيكية: لقد اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود. وبالمفهوم البسيط لهذه النظرية فأن التضخم يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي. ولقد قامت هذه النظرية في إطار من الافتراضات الأساسية التي قام عليها الفكر الكلاسيكي بصفة عامة، مثل افتراض حالة التوظيف الكامل، وإن الادخار يساوي الاستثمار أي عدم

---

[1]- د. عبـد الحميد محمـد القاضـي، مقدمة في التنميـة والتخطـيط الاقتـصادي، دار الجامعـة المـصرية، الإسكندرية 1978، ص. 215.

وجود الاكتناز، والمرونة التامة للأسعار. وفقا لهذه النظرية نجد أن هناك ثلاثة عوامل تتحكم بالمستوى العام للأسعار وهي كمية النقود، سرعة تداولها، كمية السلع والخدمات المعروضة، ويعتبر الكلاسيك بأن هذه العوامل متغيرات مستقلة، وباعتبار أن كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للسلع والخدمات يتغيران ببطء في المدى الطويل بالتالي يمكن اعتبارهما عوامل ثابتة[1]، ومن هنا يتبلور مضمون هذه النظرية في أن كمية النقود هي العامل الفعال المسيطر في تحديد المستوى العام للأسعار، أي أن هذا الأخير دالة في كمية النقود، وعلى هذا الأساس يعتبر التضخم وفق نظرية كمية النقود هو الزيادة المحسوسة في عرض النقود. أي أن التضخم بموجب هذه النظرية يحدث نتيجة لزيادة النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، ففي الفترة القصيرة واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها نظرية كمية النقود، فإن زيادة النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار لأن الناتج الحقيقي يكون ثابتا عند مستوى التوظيف الكامل، أما في الفترة الطويلة فإن الناتج القومي الحقيقي يتغير، وبذلك فإذا ما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة، وزيادتها بنفس معدل الناتج القومي في الفترات الطويلة، ويمكن معالجة التضخم في تخفيض كمية النقود، ولقد تعرضت هذه النظرية كسائر النظريات الخاصة بالمدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من الانتقادات تتمثل في كون أن هذه النظرية تفترض أن كمية النقود هي التي تؤثر في المستوى العام للأسعار في حين أن المستوى العام للأسعار لا يؤثر على كمية النقود، وفي الحقيقة أن هناك تأثير لمستوى الأسعار على كمية النقود، أي أن ارتفاع الأسعار وخاصة إذا كان هذا الارتفاع كبيرا يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، ثم إلى زيادة في كمية النقود، كما أن هذه النظرية تفترض استقلال حجم الناتج القومي عن التغير في التداول النقدي -

[1]- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1980، ص. 176.

مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية- في حين أن هذا الاستقلال لا وجود له، حيث يتأثر حجم الناتج القومي بالتغيير في العوامل النقدية.

ورغم الانتقادات السابقة لهذه المدرسة إلا أنها سيطرت على الفكر الاقتصادي حتى بعد الحرب العالمية الأولى أي بعد ظهور مجموعة من المشكلات الاقتصادية، ومن أبرزها مشكلة التضخم التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول الأوروبية التي تأثرت بالحرب، واعتبر البعض بأن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول سوف تعود إلى ما كانت عليه قبل الحرب وأن هذه المشاكل نتيجة للحرب العالمية الأولى، لكن تفاقم المشاكل التي ظهرت في تلك الفترة كالركود البطالة، عدم الاستقرار الأزمات النقدية...الخ، والتي فشلت المدرسة الكلاسيكية في حلها أدى بالنتيجة إلى تراجع المدرسة الكلاسيكية وأفكارها وبالتالي ظهور أفكار جديدة أخرى تتمثل في الفكر الكينزي.

2- نظرية التضخم في الفكر الكينزي:

حاولت هذه النظرية الابتعاد عن الأفكار التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في مجال التضخم،بمعنى أن المستوى العام للأسعار يتحدد بوسائل مختلفة عن تلك التي اعتمدت عليها المدرسة الكلاسيكية، واستعان كينز بأدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعجل بدلا من التقلبات في كمية النقود، وبين كينز أن للتقلبات في الإنفاق الحكومي الدور الهام في تحديد المستوى العام للأسعار إلى جانب التوظيف والتشغيل. والوسائل التي اعتمد عليها كينز في تحليلية تتبلور من خلال تفاعل قوى الطلب الكلى والعرض الكلي وتؤثر على المستوى العام للأسعار، وفرق كينز في هذا المجال بين حالتين.

أ- حالة عدم التشغيل الكامل: وفي هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة ولا تعمل بكل طاقتها، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب ستؤدي إلى إحداث زيادة في عرض السلع والخدمات، بمعنى آخر أن زيادة في الطلب الفعلي يولد زيادة حركة المبيعات في السوق وزيادة أرباح المنتجين وبالتالي زيادة تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة، أي زيادة حجم الطلب الفعلي في مرحلة ما قبل التشغيل الكامل لا تؤدي إلى زيادة في الأسعار، لكن في الأمد البعيد ومع استغلال الطاقة الإنتاجية

المعطلة، وبالتالي زيادة التوظيف في الفروع المختلفة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ظهور اتجاهات تضخمية، حتى ولم يبلغ الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل. ويطلق كينز على هذا التضخم بالتضخم الجزئي وتكون أسبابه في:

- نشوء الاختناقات في بعض قطاعات الاقتصاد القومي بسبب نقص العناصر الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- ضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور.
- ظهور بعض النزاعات الاحتكارية[1].

ب- حالة التشغيل الكامل: في هذه الحالة أن زيادة في الطلب الفعلي لا يقابله زيادة في العرض الحقيقي بسبب التشغيل الكامل، وبالتالي فإن مرونة عرض السلع والخدمات تكون منعدمة، مما يعني في هذه الحالة ارتفاع في الأسعار. لكن وفق هذه النظرية فإن زيادة كمية النقود الناتجة عن وصول الاقتصاد القومي إلى حالة تشغيل كامل ليس من الضروري أن يتولد عنه ارتفاع في الأسعار، إذ قد يصاحب هذه الزيادة النقدية زيادة مماثلة في ميل الأفراد للادخار والاكتناز،وبالتالي لا يزداد حجم الطلب الفعلي، ويمكن أن نلخص مضمون نظرية كينز بأن التضخم يحدث نتيجة فائض الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وحيث أن هذه النظرية تقوم على افتراض وقوع الاقتصاد بعيدا عن مستوى التوظيف الكامل فإن اللجوء إلى سياسة الإصدار النقدي لتمويل الاستثمارات سيؤدي إلى تشغيل جزء من الطاقة المعطلة مما يترتب عليه توزيع دخول جديدة على المشاركين في عملية الإنتاج، فيزداد الناتج الوطني ثم الادخار والاستهلاك، وتتولى هذه الزيادات بفعل مضاعف الاستثمار حتى يتعادل الادخار والاستثمار، ويرافق ذلك تحرك الاقتصاد باتجاه مستوى التوظيف الكامل، أما ارتفاع مستوى الأسعار الذي قد يصاحب الزيادة في الطلب بتأثير الدخول الجديدة فإنه لا يعتبر تضخما في جميع الحالات بل تشجيعا وبالتالي حافزا لزيادة الإنتاج، لكن ما أن يصل الاقتصاد

---

[1]- سحنـون محمد، السياسـات الماليـة والنقديـة لتمويل التنمية الاقتصاديـة مع دراسة خاصة عن الجزائـر، مرجـع سابق، ص. 97.

إلى مستوى التوظيف الكامل فإن الزيادة في الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وعلى هذا فإن نظرية كينز تتفق مع النظرية الكلاسيكية في حالة التوظيف الكامل.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كينز انتقادات بينت هانس والتي تعتبر أن طريقة كينز في التحليل خاطئة لأنه يفترض أن الطلب على السلع يتضمن طلبا على العمل أيضا،وبالتالي خالف ما جاء به جون ستيوارت ميل بأن الطلب على السلع لا يتضمن طلبا على العمل[1].

3- **النظرية الحديثة:** من بين النظريات الجديدة في تفسير ظاهرة التضخم مدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالنظرية الجديدة لكمية النقود. بمعنى أن هذه المدرسة ظهرت على أثر تطوير النظرية الكمية للنقود بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية لجعلها أكثر قدرة على التلاؤم مع الظروف الجديدة، وأهم ما يجعل هذه المدرسة مسايرة للأوضاع نظرتها للطلب على النقود كجزء من نظرية الأصول أو رأس المال. وتميزت كذلك باعتمادها تابع الطلب على النقود واعتبارها للدخل أو الثروة بمثابة المتغير الأساسي في هذا التابع، أما باقي المتغيرات وبالأخص معدل الفائدة فإنه اعتبر ثانويا.ومن بين الاتجاهات المعاصرة كذلك في مجال التحليل النقدي،المدرسة السويدية الحديثة والتي يمثلها ليندال وبنت هانس وأهم التجديدات لهذه النظرية هي أنها قد أعطت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، وترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا يتوقف على مستوى الدخل فقط كما يرى كينز، بل يتوقف كذلك على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، وبالتالي لا يتساوى الاستثمار والادخار إلا في حالة التوازن، وتقلب مستوى الأسعار يعود أساسا إلى عدم تساوي الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع، فزيادة الاستثمار المتوقع عن الادخار المتوقع يعني زيادة الطلب عن العرض مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا يؤدي إلى أن المنتجين يحققون بعض الدخول غير المتوقعة، وبالتالي فإن المدرسة السويدية تفسر أن التضخم ينتج بسبب خلل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط، أو بين الادخار المتوقع

---

[1]- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعيـة، 1973، ص. 73.

والاستثمار المتوقع، هذا الاختلال ينعكس في وجود فجوة في أسواق السلع وفجوة في سوق عوامل الإنتاج ووجود دخول غير متوقعة للمنتجين.

ولم يتوقف النقاش حول التضخم فيما سبق بل استمر بين الاقتصاديين ومن بين الآراء التي تناولت أسباب التضخم. رأي رهيس "RHYS" وباري في سنة 1975 حيث يعتبران زيادة الكتلة النقدية عرضا وليست سببا للتضخم،أي تعتبر من الاسباب الميكانيكية وليست من الاساسية. أما الاقتصادي كاهن "KAHN" في سنة 1976 يقول بأنه من الطبيعي تقبل وجود ظاهرة التضخم إذا كانت الزيادة في الكتلة النقدية ليست سببا للتضخم بل يمكن اعتبارها شرطا ضروريا. ويضاف إلى ما سبق رأي ماشلوب Machlup في سنة 1978 حيث قال بأن ظاهرة التضخم لا يمكن أن تبرز دون الزيادة في الكتلة النقدية وبالتالي فإن الزيادة في الكتلة النقدية تعتبر شرطا ضروريا لارتفاع الأسعار في المدى البعيد[1].

ونلاحظ من هذه الآراء أنها تتفق جميعا في كون الزيادة في الكتلة النقدية ليست سببا في التضخم بل تعتبر شرطا ضروريا لها. أما الاقتصادي كوني KONI فيختلف رأيه عن الآراء السابقة في اعتبار الكتلة النقدية شرطا كافي لظهور التضخم.

وبقدوم الثمانينات أصبح ينظر للتضخم على أنه ليس مشكلة ويمكن التعايش معه، كما يمكن استخدام التمويل التضخمي كمصدر تمويلي، لكن في الحدود المعقولة والمقبولة والتي سوف نحاول التطرق إليها لاحقا عند دراستنا عن حدود وإمكانية اللجوء إلى التمويل التضخمي.

المطلب الثاني: أراء الاقتصاديين في التمويل التضخمي:

لا يلق التمويل التضخمي تأييدا مطلقا من الاقتصاديين ولقد دافع بعض الاقتصاديين في الخمسينات والستينات على معدل التضخم البسيط كأداة لتشجيع النمو، إلا انه لم يبق من هؤلاء المدافعين إلا القليل، أما بالنسبة للدول النامية فهناك من يؤيد استخدام التمويل التضخمي كسياسة اقتصادية نظرا لما لها من فعالية، وهناك مجموعة

---

[1]- سحنون محمد، السياسـات الماليـة والنقديـة لتمويل التنميـة الاقتصاديـة مع دراسة خاصة عن الجزائـر، مرجع سابق، ص. 101.

أخرى عكس الأولى تقدم حجج و مبررات تدعو من خلالها إلى عدم جدوى وفعالية التمويل التضخمي.

في هذا الإطار الذي انقسم الاقتصاديون إلى مؤيدين للتمويل التضخمي كوسيلة لتمويل التنمية ومعارضين له. سوف نقوم بعرض الرأيين السابقين مع تقديم حجج ومبررات كل فريق.

1- الاتجاهات المؤيدة للتمويل التضخمي: يعتقد أنصار التمويل التضخمي بأنه يعتبر من بين الوسائل الفعالة التي يمكن للبلدان المتخلفة أن تلجأ إليه لتمويل التنمية وأنصار هذا الرأي يعتبرون أن مشكلة البلدان النامية لا يكمن في المفاضلة بين الأخذ بالتضخم أو عدمه، إنما تتمثل في تقدير موجة التضخم المناسبة التي تتحقق أثناء عملية التنمية، وتعددت الحجج والتبريرات المقدمة في هذا الإطار، وتميزت بكونها لا تشكل إطارا واحدا، إلا أنها تؤيد في جوهرها التضخم، و تتمثل الحجج الرئيسية لمؤيدي أسلوب التمويل التضخمي في البلدان النامية إلى:

أ- التضخم كمحفز للاستثمار: يعتبر الاقتصاديون منذ فترة ليست بالقصيرة أنه بإمكان التضخم أن يلعب دورا هاما في تحفيز المنشآت الخاصة علـى زيـادة الاسـتثمارات، ويصح ذلك في كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء، كما يلعب التـضخم دورا في إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات، أي أنه يساعد على سحب هذه العناصر من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ذات الإمكانيات الهائلة، وبالتالي لم يصبح التضخم غير مرغوب فيه بل أصبحت الحكومات تبحث عن معـدل معتـدل للتضخم لهدف إنعاش التنمية، وتشير التجربة إلى أن بعـض التـضخم حتمـي فـي المجتمعات النامية الراغبة في تحقيق نموا سريعا في متوسط دخلها، علـى أن يكـون التضخم ناتجا عن سياسة مقصودة و يمكن التنبؤ به، علما بأن الاقتـصادي الـسويدي كنت وكسل Knut Wicksell قد أشار إلى ذلك، وفي هذه الحالة فإن تأثيرات التضخم لن تحدث وسوف يأخذها الأفراد في هذه الحالة في حساباتهم عند اتخاذهم للقرارات[1]،

---

[1]- Robert SOLOMON, le système monétaire international, économica, p. 242-244.

ويصح هذا في الدول المتقدمة،أما بالنسبة للدول النامية فيكون مـن الـصعب التوقـع والتنبؤ بالتضخم مما يؤدي في الفترة القصيرة إلى ارتفاع في الأسعار وبالتالي انتعاش التنمية، أما في الأجل الطويل فإن سياسة التضخم المقصودة يعتمد نجاحها على عـدم فهم الأفراد للسياسات التمويلية، و بصفة عامة فإن التضخم المقصود والمعتـدل فـي الدول النامية يؤدي إلى إعادة توزيع و توجيه عناصر الإنتاج من قطـاع إلـى أخـر، ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات كما يقلص من الاستهلاك.

ب- تتميز الاقتصاديات المتخلفة بخاصية الاكتناز، حيث تبلغ مكتنزات الأفـراد إلـى نسبة مهمة من الدخل الوطني، واللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد يجعل كمية النقـود الجديدة تعادل الأموال المكتنزة و بالتالي لا تظهر ضـغوط تـضخمية و إن ظهـرت فتكون منخفضة و بسيطة.

ج- إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنشأ من استخدام الدول النامية لأسلوب التمويل التضخمي تعد بسيطة جدا مقارنة بالمزايا و الفوائد التي تنشأ و تنتج من عملية التنمية و التي تحققت نتيجة استخدام هذا الأسلوب.

يقول في هذا الإطار نيكولاى كالدور أن الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادي، و تتركز وجهة نظره في أنه عندما يـرى المنظمـون أن الأسعار قد ارتفعت فإنهم يقبلون على الاستثمار، وبالتالي زيادة معدل النمو.

د- اللجوء إلى التمويل التضخمي يكفل التشغيل للموارد العاطلة خاصـة فـي مجـال القطاع الزراعي، لأن الإنفاق الاستثماري الممول بنقود جديدة يضمن تشغيل المـوارد الجديدة.

ه- ظاهرة الوهم النقدي: ينطوي هذا الاتجاه على توهم العمال بارتفاع مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل النقدي، الناتج من زيادة الأجور لمواجهة الزيـادات فـي ارتفـاع الأسعار و محاولة المحافظة و لو نسبيا على مستوى المعيشة.

و- التضخم وسيلة فعالة لتكوين ادخار إجباري يمكن من تحقيق الاستثمار المطلـوب الذي يستحيل الوصول إليه بوسائل التمويل الأخرى،[1] ذلك لكون الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن استخدام التمويل التضخمي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، مما يعني توجهه إلى الادخار،وبالتالي تحويله إلى قطاع الأعمال، بمعنى آخر فإن التضخم يعمل على إعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد القومي والتي يكون فيها الميل الحدي للادخار منخفضا إلى القطاعات الأخرى التي يكون هذا الميل مرتفعا.

ل- يحقق التضخم ما أ سماه الكلاسيك بالتحركات الدولية لرأس المال، حيـث تـرى النظرية الكلاسيكية أنه لكي ينتقل رأس المال من بلد إلى أخر يستلزم أن يكون في البلد المقترض درجة معينة من التضخم، و بالتالي ارتفاع في الأسعار تزيد عما سواه مـن الدول.

ويعنى ذلك في التفكير الكلاسيكي حدوث عجز في موازين المدفوعات الجاريـة للبلدان المقترضة نتيجة لتدهور معدل الاستبدال. فالتضخم يؤدي إلى تسهيل اسـتيراد رأس المال من الخارج بسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع الأرباح مما يؤدي إلـى زيادة الاستثمارات و بالتالي دخول رؤوس الأموال من الخارج.

ي- نلاحظ من الحجج السابقة والتي يقدمها أنصار التمويل التضخمي لا يمكن قبولهـا لأنها تستند على تجارب تاريخية للدول الرأسمالية المتقدمة، ظروف هذه الدول تختلف عن ظروف الدول النامية في الفترة الحالية، و يضاف إلى ذلك أنه في الحقيقـة فـإن الكثير من هذه الحجج المقدمة تعتبر تبريرا لفشل حكومات معينة كما هو الحـال فـي أمريكا اللاتينية من 1950 إلى 1975، [1] حيث يعتبر التضخم سواء كان مـن الـدول المتقدمة، أو المتخلفة ناتجا عن أخطاء في السياسة، أو سوء التنبؤ بظواهر اقتـصادية كصدمة أسعار النفط والكوارث الزراعية مثلا، وليست سياسة مقصودة، كما ترى هذه المجموعة لهدف زيادة معدل النمو. ويؤيد ذلك بعض الملاحظين و منهم هرش مـان

---

[1]– محمود يونس، محمد عبد النعيم، محمد مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، ص. 191.

[1]- مالكوم جيبلز، مايكل رومر، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص. 552.

حيث يرى أن التضخم في أمريكا اللاتينية لم يكن مقصودا. مما يدفعنا إلى اعتبـار أن الحجج المقدمة من طرف هذه المجموعة لم تكن قائمة على أساس منطقي منظم، بل ما هي في الواقع سوى تبريرات لأخطاء من السياسة الاقتصادية، وإضافة إلى ذلك الآثار السلبية الناجمة عن التضخم والتي سيتم تناولها لاحقا.

2- الاتجاهات المعارضة للتمويل التضخمي:

يعارض الكثير من الاقتصاديين الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويـل فـي البلـدان المتخلفة، ويعتقدون بضرورة ضمان الاستقرار النقدي عند تحقيق التنمية الاقتـصادية، وهو هدف كل سياسة اقتصادية سليمة، و ترى هذه المجموعة بأن تحقيق عملية التنمية عن طريق اللجوء إلى التضخم مهملة لمبادئ التحليل الاقتصادي العادي، وينتج عنـه أثارا سلبية عديدة، وتتمثل الحجج التي تقدمها المجموعة، الرافضة لاستخدام التمويـل التضخمي في:

أ- الرد على الحجج المؤيدة: إن حجج التي قدمها المؤيدين للتمويل التـضخمي تعتبـر حسب هذه المجموعة افتراضات غير واقعية، كما أنها تنظر نظرة سطحية إلى مشكلة التخلف و التنمية في البلدان النامية، ففيما يخص ظاهرة الاكتناز والتي تعتبر من دوافع اللجوء إلى التمويل التضخمي، فإن معدل الاكتناز أمر صعب معرفته أصلا، وبالتـالي يصعب زيادة الكتلة النقدية بنفس معدل الاكتناز، كما أنه حتى ولو تم الاعتمـاد علـى الاكتناز وضخ كمية النقود، فإنه في حالة قيام بعض المكتنزين ولأسباب مختلفة بزيادة معدل الإنفاق أو التخلي عن الاكتناز أصلا فإن ذلك يخلق أثارا سلبية.

إن افتراض المؤيدين على عدم الخشية من ارتفاع الأسعار لكون ذلك يؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد العاطلة، ففي الأصل لا توجد موارد عاطلة ولا أجهـزة إنتاجيـة مرنة و معطلة أصلا في الدول النامية، وبمعنى آخر فهذا الرأي يستند علـى العـلاج الذي قدمه كينز والذي كان مقدما لدول معينة تختلف عن الدول الناميـة فـي الفتـرة الحالية.

كما أن ظاهرة الوهم النقدي قد تكون في فترة قصيرة بمعنـى أن العمـال قـد يكونوا في الفترة القصيرة متأثرين بهذه الظاهرة، لكن بعد فترة معينة سوف يطـالبون

برفع أجورهم، وقد يتم تمويل ذلك بإصدار تضخمي جديد، مما يخلف مضاعفات يصعب التحكم فيها.

ويضاف إلى النقد السابق أن التمويل التضخمي لا يمكن أن يكون محفزا للاستثمار، لأنه من الصعب ضمان عدم تحول الأرباح الناتجة عن التضخم إلى مجالات أخرى كالمضاربة مثلا، وعدم كفاءة الدولة في توجيه الاستثمارات نظرا لهيكل اقتصاديات الدول النامية لا سميا ضعف أسواقها النقدية والمالية.

كما أن للتمويل التضخمي آثارا سلبية على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، وهذه الآثار تعتبر باهظة، بمعنى أن المجموعة المعارضة للتمويل التضخمي ترى بأن اللجوء إلى هذا المصدر يؤدي إلى ظهور أثار كبيرة ومؤثرة، فهو يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري، وإلى انحراف في الاستثمار واختلاف في التوازن المالي الخارجي إلى غير ذلك من الآثار السلبية وما يؤيد رأي هذه المجموعة بعض الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول المتقدمة لتحديد العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي. حيث قام في هذا الإطار مجموعة من الاقتصاديين بإجراء دراسة لتحديد العلاقة بين التضخم و النمو و نوع هذه العلاقة، وقسمت الدراسة إلى تحديد هذه العلاقة في الفترة القصيرة، وكذلك على المدى البعيد،و كانت النتيجة في الفترة الطويلة أن العلاقة بين التغير في الأسعار و معدل النمو الاقتصادي ليست ثابتة في كل الدول، بل تختلف من دولة إلى أخرى، الشيء الذي يثبت عدم انتظامها في المدى البعيد، ولقد تم استخدام معامل الارتباط بين معدل التغيير في الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي، فتبين من خلال هذه الدراسة أن معامل الارتباط أحيانا يكون سالب و أحيانا أخرى يكون موجب، بمعنى إن العلاقة تكون طردية وفي أحيان أخرى عكسية، فمثلا في المملكة المتحدة كانت العلاقة عكسية حيث قدر معامل الارتباط 0.47- وفي اليابان 0.95- أما في السويد فكانت طردية حيث بلغ معامل الارتباط ب 0.36 و في كندا 0.85، ويضاف إلى اختلاف نوع العلاقة اختلاف كبير في قوة هذه العلاقة بمعنى أنه أحيانا تكون علاقة قوية وأحيانا ضعيفة، فنجد أن قوة العلاقة بين التغير في الأسعار في المملكة المتحدة تعتبر ضعيفة مقارنة باليابان 0.95- حيث تعتبر هده العلاقة عكسية

وقوية جدا، ونفس الشيء بالنسبة للسويد نجدها علاقة طردية وضعيفة، أما في كنـدا فهي علاقة قوية جدا وطردية.[1]

إذا من النتائج السابقة نجد العلاقة بين النمو و الأسعار في الفترة الطويلة ليست ثابتة دائما بل مختلفة من دولة إلى أخرى، وبالتالي لا يمكن الأخذ بـرأي المجموعـة المؤيدة لاستخدام التمويل التضخمي بأن التضخم إلى زيـادة معـدل النمـو ويـشجع الاستثمارات.

وكل ما قيل عن العلاقة بين التغيير في الأسعار ومعدل النمو في الفترة الطويلة يمكن إعادته على الفترة القصيرة حيث أثبتت الدراسة نفس النتائج مع تغييـر طفيـف داخل الدولة نفسها بمعنى أن هناك اختلاف في نوع العلاقة ففي حالة بعـض الـدول تكون طردية وفي دول أخرى تكون عكسية كما هو الحال بالنسبة لألمانيـا فالعلاقـة عكسية وكذلك بالنسبة لليابان، بالمقابل طردية في كل مـن المملكـة المتحـدة 0.25 والسويد 0.42 و كندا 0.60، وقوة هذه العلاقة مختلفة من دولـة إلـى أخـرى ففـي ألمانيا0.75- أي أن العلاقة عكسية وهناك ضعف كبير في هذه العلاقة بينما في كنـدا 0.60 علاقة طردية وقوية جدا. أما الاختلاف الذي يمكن مشاهدته في الفترة القصيرة هو كون العلاقة بين المتغيرين "الأسعار و النمو" تكون موجبة و تـصبح سـالبة فـي المدى البعيد، كما حدث في المملكة المتحدة،أما في باقي الدول لم تتغيـر نـوع هـذه العلاقة مثل ألمانيا، السويد، كندا، اليابان وكنتيجة فإن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، علاقة غير منتظمة وتختلف من بلد إلى آخر وفي البلد الواحد مـن فترة طويلة إلى فترة قصيرة، وبالتالي لا يمكن القول أن التضخم ممكن أن يساهم فـي التنمية الاقتصادية.[1]

بعد تعرضنا لرأيين مختلفين في مجال التمويل التضخمي يبقى الإشارة إلـى أن التمويل التضخمي رغم كل ما كتب عنه والنقاش الذي دار حول منافعه وأضراره يبقى

---

[1]- للتوسيع في مجال هذه الدراسات يمكن دراسة ما جاء به رتان باسيا Rattan BHATIA، يمكن الإطلاع علـى هذه الدراسة في نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مرجع سابق، ص. 330.

[1]- حتى أصحاب هذه الحجج يعتبرون بأن التمويل التضخمي إذا استخدم لفترة زمنية طويلة قد يؤدي إلـى نتـائج غير مرغوب فيها تفوق في النهاية زيادة معدل التراكم الرأسمالي.

كمصدر متاح للبلدان النامية، يمكنها اللجوء إلى استخدامه، إضافة إلى ضرورة استخدام وسائل الرقابة المناسبة على الاستهلاك والاستثمار، وعدم اللجوء إلى الارتفاع الفاحش للأسعار بالاعتماد على زيادة كمية النقود تبعا لزيادة الناتج الوطني، وتوسع القطاع النقدي في الاقتصاد، إلى جانب استخدام القوة الشرائية الجديدة في تمويل عمليات الإنتاج وخاصة في المجالات الإنتاجية السريعة العائد، وعادة ما يتوقف نجاح التمويل بالتضخم على إمكانية الدولة في التحكم في التضخم الناتج عن طريق جهاز الضريبة، بمعنى استيعاب الزيادة من الدخل بواسطة فرض الضرائب المختلفة، مما يجعل الجزء الأكبر من الأرباح الناجمة من استخدامه يعود إلى النفع العام، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية، كما يجب على الدولة عدم اتخاذ التمويل التضخمي كمصدر تمويلي لفترة طويلة، بل يجب أن يستخدم دفعات متقطعة بشرط مراعاة التحكم في الآثار الناجمة عن كل دفعة من الدفعات وبالتالي حصر آثاره في نطاق محدود.

المطلب الثالث: أثار التمويل التضخمي:

يعتبر التمويل التضخمي من بين المصادر المتاحة للدول النامية لتغطية عجز الموارد المحلية، لكن رغم ذلك فإن لهذا الأسلوب مساوئ تتمثل في الآثار السلبية الناجمة عن بروز ضغوط تضخمية وخيمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وسوف نحاول تحليل أثار التمويل التضخمي عن طريق دراستنا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم.

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم: هناك من يعتبر التضخم بأنه جريمة اقتصادية بحيث يعمل على تحطيم القواعد الاقتصادية التي تتخذ كمرشد، كما أنه يعتبر كصورة من عدم الاستقرار، ويبعث على عدم الثقة والطمأنينة.

ولدراسة الآثار الاقتصادية للتمويل التضخمي سوف نحاول توضيح ذلك عن طريق تحديد أثار التضخم على كل من الوضع الاقتصادي للأفراد، إلى جانب أثره على البناء الاقتصادي. فبالنسبة للجانب الأول المتعلق بأثر التمويل التضخمي على الأشخاص فيتحدد في كون التضخم ظلم اجتماعي يؤثر بصورة كبيرة على أصحاب

الدخول الثابتة والتي لا تتغير بارتفاع الأسعار في حين يكون تأثيره أقـل حـدة علـى أصحاب الدخول المتغيرة و تتباين درجة تأثير ارتفاع الأسعار على أصحاب الـدخول بالنحو التالي.[1]

1- المقرضون: هم أول من يعانون من أثار التغير في قيمة النقود، نتيجة لانخفـاض القوة الشرائية للمبالغ التي سوف يـستردونها، و بالتـالي يكـون المقترضـون هـم المستفيدون من تغير قيمة النقود لكونهم سوف يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتـي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

2- أصحاب المشروعات: تعتبر هذه الفئة من ضمن الفئات المستفيدة مـن التـضخم نتيجة ارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي زيادة أرباحهم، بل سوف يستفيدون من أربـاح إضافية نتيجة تخزينهم لسلع معينة. علما بأن ارتفاع أجور الطبقة العاملة وبالتالي زيادة تكاليف المشاريع تكون لها جانبا إيجابيا على المشاريع لكون زيادة الأجور سوف تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات، كما أن ارتفاع أسعار الـسلع والخـدمات يكون في أغلب الأحيان أكبر من معدل زيادة الأجور، إضافة إلى أن بعض تكاليف هذه المشروعات تبقى ثابتة كما هو الحال في الفائدة.

3- أصحاب الأجور: تعتبر الأجور من الدخول الأكثر حساسية لارتفاع الأسعار، ممـا يعني أن زيادة الأسعار تؤدي في أغلب الحالات إلى زيادة الأجور عن طريق النقابات العمالية، لكن هذه الزيادة كما سبق الإشارة تكون أقل من زيادة الأسعار، كما أنه غالبا ما تنقضي فترة من الزمن بين ارتفاع الأسعار و زيادة الأجور،وكذلك أن زيادة الأجور لا تحدث دفعة واحدة في جميع القطاعات الاقتصادية،مما يعني زيادة مرحلية ونـسبية، وبالتالي فإن طبقة العمال و أصحاب الأجور يكون تأثرها محدود ونسبي، ويتوقف على العلاقة بين التغير في الأسعار والأجور إلى جانب قوة هذه العلاقة ودرجتها.

4- الفلاحون: في الحقيقة فإن طبقة الفلاحين ليست كما هو الحال بالنسبة لأصـحاب المشروعات، لأن هذه الطبقة لا تستفيد من زيادة في أسعار منتجاتها، لكون هذه الزيادة

---

[1]- لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى الدكتور محمود عبد الفضيل، مشكل التضخم في الاقتصاد العربي، الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1982.

يقابلها ارتفاع في النفقات،أي في السلع والخدمات التي تحتاجها من السوق و من بقيـة القطاعات الأخرى، وبذلك تتوقف درجة الاستفادة من التضخم بالنسبة لهذه الطبقة على الفرق في تغير أسعار منتجاتها الزراعية والتغير في السلع الرأسمالية وجميع النفقـات الخاصة بها، ويرى البعض بأن ارتفاع الأسعار في القطاع الزراعي دوما يكون أقـل من ارتفاع الأسعار في القطاع الصناعي، بذلك يتحمل الفلاح الفـروق فـي معـدلات الأسعار بين القطاعيين.(1)

نلاحظ من التحليل السابق بأن للتضخم أثار على المستوى الجزئي،لكن ذلـك لا يعني عدم وجود أثار اقتصادية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني ككل، حيث تتعدد هذه الآثار وتختلف حدتها تبعا لنوعية التضخم، ويمكن ملاحظة هذه الآثار علـى كـل من: جهاز الثمن، وعلى هيكل الإنتاج والتسويق والتوزيع إلى جانب أثره على الجهاز النقدي الداخلي وتتعدى الآثار الاقتصادية للتضخم إلى القطاع الخارجي للاقتـصاد أي اختلال في التوازن المالي الخارجي.

ويمكن حصر هذه الآثار في الأتي.

1- انخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفـاض الادخـار وارتفـاع الاسـتهلاك، وهـذا الانخفاض في العملة يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملات الأجنبية الأخرى، مما يدفع إلـى اللجوء إلى استخدام العملات الأجنبية كمخزن للقيمة بدلا من العملة المحلية، و يقلل من الاستثمارات.

2- إعادة توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة خاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي تكون هوامش ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها على حـساب بقيـة القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي ينتج عنها ما يسمى بإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما يكون في صـالح المـستثمرين فـي القطاعات المستفيدة من ارتفاع الأسعار.

---

(1)- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات الإسكندرية، دار الجامعات الجديـدة للنـشر، 1998، ص. 347.

3- تفاقم العجز في الميزانية العامة، وكذلك في ميزان المدفوعات أيضا لأنه يعيق الصادرات و يشجع الاستيراد.

4- يترتب عن التضخم إحجام قدوم رؤوس الأموال الأجنبية وربما خروج بعض الأموال الوطنية إلى الخارج خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتمويل التضخمي:

إن التمويل التضخمي يؤدي إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية و يعمق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك لما يترتب عليه من إعادة توزيع الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث تحول القدرة الشرائية من أصحاب الدخول الضعيفة والثابتة أو التي تكون مرونتها منخفضة أي تغيرها بسيط مقارنة بالتغيرات في الأسعار كالعمال وأصحاب المعاشات، صغار المدخرين، لصالح الدخول المرتفعة والمستثمرين وأصحاب المشروعات، ولتحديد الآثار الاجتماعية الناجمة عن استخدام التمويل التضخمي كمصدر تمويلي في الدول النامية سوف نتطرق إلى تحديد ذلك على كل من التمايز الاجتماعي و على التغير في نظام القيم.

1- أثر التضخم على التمايز الاجتماعي:

ينتج عن استخدام التمويل التضخمي موجات تضخمية حادة، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية في البناء الطبقي وبالتالي تغيرات مهمة في المراكز النسبية والمراتب الاجتماعية. وما ينتج عن ذلك من تحولات في علاقات القوى بين الفئات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع بمعنى آخر أن الارتفاع في الأسعار يعتبر عاملا أساسيا ومباشرا في إعادة توزيع الأصول والثروات بين طبقات المجتمع، مما يؤدي إلى بروز طبقات غنية و ذات دخل مرتفع، وعلى حساب الطبقة المتوسطة التي تصبح طبقة فقيرة بفعل أثار التضخم.

هذا ما يفسر ظهور الطبقات الثرية في الدول النامية في فترة قصيرة و توسيع الطبقات الفقيرة، ذلك بفعل المضاربة التي يقوم بها أصحاب رؤوس الأموال،

ومضاعفة دخولها عن طريق اقتناء العقارات والأراضي واكتناز أموالها فـي اقتنـاء المعادن الثمينة كالذهب، مما يعطي لهذه الطبقة دورا مميزا في الحياة الاقتصادية فـي الدولة ويخول لها سلطة القرار في بعض الدول النامية و لقد أشار إلى ذلك د/ رمـزي زكي حيث يرى بأن نتيجة تغيير الأسعار يحـدث تمـايز بـين الطبقـات والـشرائح الاجتماعية و يجب التفرقة فيه بين التمايز الاجتماعي الرأسي أي التمايز الذي ينشأ بين مختلف الطبقات، والتمايز الاجتماعي الأفقي والذي ينشأ بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة.

2- أثر التضخم على التغير في نظام القيم:

يمكن ملاحظة هذه الآثار على كل من نمط الاستهلاك وعلى العمل الإنتاجي في المجتمع، أي على القيم الأخلاقية في المجتمع ككل، حيث يهدف الفرد في المجتمع إلى البحث عن تحقيق الثروة والأغراض الشخصية بأي طريقة كانت، سواء كانت شرعية أو غير ذلك، وتحولت نظرة المجتمع في معايير تقدير الفـرد مـن المعيـار العلمـي والأخلاقي إلى المعيار المالي فقط، بحيث يصبح الفرد الفقير لا وزن له في المجتمـع مهما كانت قيمته الأخلاقية والعلمية ولا وزن له والعكس تصبح الطبقة الغنية ذات قيمة وسلطة في المجتمع، مما يقضي على الطبقات العمالية المنتجة وعلى طبقـة الـشباب والتي يصبح هدفها الأساسي اللهث وراء تكوين الأموال وعدم الاهتمام بالعلم و الـتعلم و يمكن تحديد أثر التضخم على نظام القيم من خلال تـأثيره علـى كـل مـن نمـط الاستهلاك والعمل المنتج.

أ- أثر التضخم على النمط الاستهلاكي: من الملاحظة الأولية على مجتمعـات الـدول النامية خاصة منها تلك التي لجأت إلى استخدام التمويل التضخمي في تمويـل عمليـة التنمية منها الجزائر، نجد نمط الاستهلاك قد تغير وهذا التغير جذري، حيـث ارتفـع الطلب على استهلاك السلع والخدمات بسبب تدهور قيمة النقود، إلى جانب ذلك ظهور طلب جديد على سلع وخدمات كانت غير مستهلكة في السابق، وأصبح الفرد في القرى مستهلكا وغير منتجا، نتيجة لتغير نمط حياته من مزارع منتج كـان يغطـي حاجاتـه ويساهم في توفير سلع استهلاكية للسوق الوطنية إلى تاجر في سلع و خـدمات معينـة

تحقق له دخلا أكبر من الدخل الزراعي، ذلك ما أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الأرياف و بروز طلبات جديدة من سلع وخدمات كانت غير معروفة لدى هذه الفئة من المجتمع، لأن غالبية الأفراد الذين تركوا المجال الإنتاجي وتحولوا إلى المضاربة وفي اقتناء المعادن النفيسة والأراضي لا يكتفون باستهلاك السلع والمنتجات المحلية والوطنية، بل يفضلون استهلاك السلع المستوردة مما أدى إلى توسيع السوق السوداء التي تظهر في بعض القرى والمدن وكأنها عملية مشروعة.

ويضاف إلى ذلك ظاهرة الاستهلاك التفاخري الذي تمتاز به طبقة التجار والأثرياء الجدد، ذلك ما أثر حتما على باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى، خاصة العاملة منها والتي تحاول هي بدورها تقليد هذه الطبقة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى أساليب معينة وقد تكون غير أخلاقية لإشباع حاجاتها الاستهلاكية والتي لا تقوى دخولها على ذلك.

بمعنى أخر أن ظاهرة التضخم يؤدي إلى خلق نمط استهلاكي جديدا لجميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاته لأن الجميع يحاول التخلص من النقود لتدهور قيمتها باستمرار، مما يترتب عليه تغذية الاستهلاك وبالذات الطرفي منه إلى جانب اقتناء السلع المعمرة وخاصة المستوردة منها، مما يخلق فئة من المجتمع تمتهن هذه التجارة وفي مدة قصيرة تصبح ممتلكة لرؤوس الأموال ضخمة تساعدها على بسط نفوذها في المجال الاقتصادي وحتى في المجال السياسي، مما يوفر لهم المجال من تحقيق أهدافهم الشخصية، كالبحث عن الأرباح السريعة وبشتى الوسائل، واللجوء إلى استيراد السلع التي تحقق لهم أرباح طائلة، وبالتالي توسيع ما يسمى بظاهرة تغير النمط الاستهلاكي وتوفير المناخ اللازم لاستهلاك السلع الأجنبية على حساب السلع المحلية أو الإنتاج المحلي وبالتالي القضاء عليه وما ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية إضافية.

ب: - أثر التضخم على قيمة العمل الإنتاجي: إن ظهور موجة التضخم وظهور طبقات معينة في المجتمع كما سبق الذكر، والتي تتمثل أهدافها في تحقيق الربح السريع، وتجميع الثروات وبأي أسلوب وطريقة يدفع أفراد المجتمع إلى النظر إلى اعتبار أن

القيمة الحقيقية الوحيدة للفرد تتمثل في ما لديه من أموال وثروات، وليس على أسـاس القيمة الأخلاقية، بمعنى يصبح المجتمع مادي بالمعنى الحقيقي، ويصبح بالتالي العمـل الإنتاجي لا معنى له في قاموس المجتمعات النامية، مما يجعل العائد المادي والمعنوي الذي يعود على الفرد يسير في علاقة عكسية مع الجهد الصادق المبذول، ومعنى ذلـك لم تعد هناك علاقة سببية بين الزيادة في مستوى الدخل الحقيقـي وارتفـاع مـستوى إنتاجية العمل، ونتيجة لذلك يحاول العامل أو الفرد استخدام الطرق المختلفة للحـصول على الأموال لتحقيق هدفه وتعويض التدهور الذي حدث في وضعه الاجتماعي، ممـا يؤدي إلى إبراز ظاهرة الفساد الإداري وانتشار الرشوة فـي المجتمعـات الناميـة و بصورة كبيرة جدا.

إذا للتمويل التضخمي آثار سلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية كما سبق الذكر، لكن رغم ذلك لا يعني أن هذا المصدر يعتبر من المصادر التي لا يمكن اللجوء إليها، بل يبقى من بين المصادر المحلية المتاحة، ولقد أدى استخدامه في بعض الـدول إلى نجاح سياسات التوسع الصناعي، مما دفع بعملية التنمية وحقق تقدما اقتصاديا عن طريق التحكم في أثاره وتقليلها، كما يتطلب على الـدول الناميـة اسـتخلاص العبـر والنتائج من مختلف التجارب التي استخدمت هذه الوسيلة التمويليـة، رغـم اخـتلاف الظروف الاقتصادية. كما يمكن القول بأن أغلب الدول النامية لديها موارد اقتـصادية معطلة تتمثل في القوى العاملة والأراضي الزراعية والثروات المعدنية، فإذا تـوافرت لديها مدخرات وحتى عن طريق التوسع في الإصدار النقدي فإن ذلك قد يمكـن تلـك الدول من استغلال مواردها.

المطلب الرابع: التضخم في الدول النامية و حدود اللجوء إليه:

لقد تنوعت تجارب الدول في ميدان استخدامها للتمويل التضخمي، وقبل دراسة هذه التجربة وتتبعها تاريخيا،لا بد من محاولة دراسة إمكانية قيـام التنميـة وتحقيـق معدلات للنمو الاقتصادي دون اللجوء إلى التضخم، وفي هذا الإطـار يـرى معظـم الاقتصاديين أن تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي أمر غير ممكن دون اللجـوء



إلى التضخم و سوف نتطرق إلى الاعتبارات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديين قبل دراسة التضخم في هذه الدول.

بمعنى سوف نحاول استعراض الشروط التي يعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديين حول عدم إمكانية تحقيق التنمية دون تضخم.

1- يمكن الاعتماد على خلق النقود من أجل تمويل التنمية إذا لم يمكن من شأنه إحداث فائض في الطلب النقدي الكلي على العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويتحقق في حالة وجود طاقة إنتاجية عاطلة. ولقد سبق الإشارة إلى ذلك.

2- وحتى إن كان الاقتصاد الوطني في حالة تشغيل كامل فإنه يمكن استخدام التمويل التضخمي لكن في حدود معينة لا يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية، ويتحقق في حالة استئثار قطاع الاكتفاء الذاتي بنصيب يعتد به في الاقتصاد القومي كما هو الحال في بعض بلدان إفريقيا و أسيا.[1]

3- حصول الدول النامية على معونات من الخارج يؤدي إلى زيادة الموارد الحقيقية للدول، وبالتالي فإن الإصدار النقدي سوف يقابل هذه الزيادة في الموارد الحقيقية.

4- يعتبر المعدل المستهدف تحقيقه في التنمية محددا في الاعتماد على عملية الإصدار النقدي، بمعنى آخر أنه كلما زاد معدل النمو المستهدف زادت درجة الاعتماد على التمويل التضخمي.

وبصفة عامة لجعل التمويل التضخمي فعالا يجب توفير شرطين أساسيين.

الشرط الأول: كون تناسب بين الإصدار النقدي و التقديرات التي تقدم من طرف المسئولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتجة عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة و بالزيادة في الدخول التي تصاحب عملية التنمية.

---

(1)- سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية مع دراسة خاصة عن الجزائر، مرجع سابق، ص. 114.

الشرط الثاني: التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلـى القطاعـات المنتجـة وبمعنى أدق. تخصيص جزء من الموارد المتاحة للتمويل عن طريق الإصدار النقـدي للقطاع الخاص،لأن التوجيه الكامل لهذه الموارد للقطاع العام يؤدي حتما إلـى زيـادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضـع الاقتـصادي. إذا نلاحظ أن عملية الإصدار النقدي تعتبر أحيانا ضرورية لعملية التنمية في الدول النامية، ولقد طبقت هذه السياسة من طرف مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة كما حـدث في اليابان أو في دول أخرى كالمكسيك والبرازيل وغيرها، وفي هذا الإطـار سـوف نتطرق إلى تجربة التضخم في الدول النامية.

أ- تحليل تجربة التضخم في الدول النامية: لقد شهدت الدول النامية ظاهرة التـضخم لفترات طويلة ولقد تميزت الفترة قبل السبعينات باستقرار نسبي فـي معظـم الـدول النامية، ما عدا دول أمريكا اللاتينية التي أصيبت بالتضخم الدائم، ومع ذلك فقد واجهت 11 دولة نامية تضخما حادا أي تضخم أعلى من 50% لمدة ثلاث سنوات أو أكثر في الخمسينيات وكانت أسوأ حالة شهدتها أندونسيا في الفتـرة 62 إلـى 67 والأرجنتـين والشيلي للسنوات قبل 76 حيث وصل معدل التضخم في هذه الدول إلى حوالي 300% والدراسة التي أجريت على هذه المجموعة من الدول الإحدى عشرة تبين أن هذه الدول يمكن تقسيمها إلى مجموعتين وفق سبب اللجوء إلى التمويل التـضخمي. فالمجموعـة الأولى كالشيلي وغانا وأندونسيا كان سبب استخدام التمويل التضخمي هو العجز المالي الكبير والمتكرر، حيث تم اللجوء لتغطية هذا العجز إلى الاستدانة من المصارف، أمـا بالنسبة للمجموعة الثانية فقد كان للتوسع الائتماني للقطاع الخاص بمعـدلات تتجـاوز معدلات الاستقرار السعري أكبر الأثر، ومن بين هذه الدول، البرازيل، الأوروجـواي باراغواي[1]، وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة أن معدل التضخم في الدول الناميـة المدروسة كان يشابه معدل التضخم في الدول المتقدمة، وبمعنى آخر فإن جميع الـدول سواء كانت نامية أو متقدمة قد اشتركت في العملية العامة للتضخم الناتج عن الـسرعة

[1]- مالكوم جيلز، مايكل رومر، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص. 545.

الكبيرة في نمو عرض النقد العالمي، كما أن الانفتاح الاقتصادي للدول الناميـة جعـل جزءا من التضخم في الدول النامية يعتبر تضخما مستوردا.

وكنتيجة عن أهمية التمويل التضخمي ودوره في التنمية في الدول النامية، يمكننا القول بأن للتمويل التضخمي مكانة هامة لدى الاقتصاديين في مختلف الدول، رغم كون المبررات المقدمة في هذا الإطار غير مقنعة. لكن في مقدرة الاقتصاديات المتخلفة أن تلجأ إلى هذا الأسلوب التمويلي في ظل نقص الموارد المحلية الأخرى، وفي الحـدود التي يمكنها التحكم في أثاره، عن طريق الإجـراءات الـضرورية لمعالجـة ظـاهرة التضخم كالرقابة السعرية وتوجيه الزيادة النقدية إلى عناصر الإنتاج المعطلـة وفـي المجلات السريعة العائد. وكما يمكن للحكومة أن تضع الـسياسات المناسـبة لتحويـل الزيادة في الدخول الناشئة عن التضخم من المناطق التي يرتفع فيهـا الميـل الحـدي للاستهلاك إلى المناطق التي ينخفض فيها هذا الميل، كما تلعب السياسة الماليـة دورا مهما في مكافحة التضخم و ذلك بإعادة النظر في أنماط الإنفاق الحكـومي و تـشجيع الادخار.

المبحـث السـادس: حصيلـة التجـارة الخـارجيـة

تعتبر حصيلة التجارة الخارجية من المصادر الداخلية لتمويل التنمية، وهناك من يصنفها ضمن المصادر الخارجية، لكون حصيلة التجـارة الخارجيـة تقـيم بالعملـة الخارجية، لكن في الواقع هذا المصدر لا يمكن اعتباره خارجي ولا يمكن التسليم بذلك، بل هذه الحصيلة تعتبر مصدرا داخليا، لأن سبب تحقق حصيلة التجـارة هـو مجمـل النشطات الاقتصادية الداخلية، بمعنى آخر أن أولئك اللذين اعتبروا أن التجارة الخارجية مصدرا خارجيا اعتمدوا على نوع العملة التي تتحقق بها هذه الحصيلة وتناسوا معيـار مصدر تكوّن هذه الحصيلة وهو المعيار الأصح في تصنيف مصادر التمويل، هـذا أن سلمنا بوجود أصلا معيارين في التقسيم، فتصنيف مصادر التمويل يعتمد على مـصدر تكون المدخرات والفوائض، فإن كان مصدرها خارجي اعتبـرت مـصادر التمويـل خارجية وإن كان داخليا اعتبر داخليا. وبالنسبة للتجارة الخارجية فإن مـصدر تكـوين فوائض التجارة الخارجية هو الاقتصاد المحلي و ليس القطاع الخارجي، بمعنى أنهـا تشبه المصادر المحلية الأخرى كمدخرات قطاع الأعمال مثلا.

ففائض حصيلة التجارة الخارجية ما هو إلا زيادة الصادرات عـن الـواردات، بمعنى زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلـى تحقيـق فـائض، ونقصد بالاستهلاك المحلي هنا الجزء من الاستهلاك الذي يغطي بالواردات أما الإنتاج المحلي فهو ذلك الجزء من الإنتاج المصدر إلى الخارج. إذا تبقـى حـصيلة التجـارة الخارجية مصدرا داخليا يتمثل في الفرق بين الصادرات المحلية المتمثلة في المنتجات الوطنية المصدرة و الواردات التي تمثل جزءا من الاستهلاك المغطى من الخـارج.و سوف نحاول في هذا المبحث تناول النقاط التالية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وخصائصها في الدول النامية.

المطلب الثاني: الدول النامية و مناخ تحرير التجارة الدولية.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و خصائصها في الدول النامية:

التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم الخارجي، فهي تبين إنتاج الدولة وإنتاج العالم، وتعتبر من المصادر المهمة لعملية التنمية في الدول النامية، نتيجة لدورها الكبير في تمويل وارداتها الضرورية من السلع الرأسمالية، إضافة إلى أن مستويات الادخار وبالتالي الاستثمار تعتمد إلى حد كبير على حصيلتها، التي تحتل الجانب الأكبر من موارد النقد الأجنبي، بمعنى أن حصيلة التجارة الخارجية تلعب دور كبيرا في تحديد قدرة البلد على الاستيراد، و من ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في التكوين الرأسمالي، إضافة لذلك فهي تستخدم لتسديد الدين الخارجي.

وبعبارة أخرى فحصيلة التجارة الخارجية عبارة عن جميع المعاملات التي بين الدولة وباقي الدول الأخرى، أي كل المعاملات التي تجرى بين المؤسسات والأفراد في البلد ومثيلاتها في بلدان أخرى.

وهي بهذه الصفة تشكل مصدرا تمويليا مهما حيث يعتمد على حصيلة التجارة الخارجية و التي تمثل أكبر قسم من موارد النقد الأجنبي، كما تحدد قدرة البلد في مواكبة الدول الأخرى من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال ميزان مدفوعاتها، والذي يوضح تدفق الصفقات بين مقيمي بلد معين و مقيمي البلدان الأخرى، و يتوقف دور التجارة كمصدر للتمويل في أي بلد على الاعتماد و بدرجة كبيرة على حجمها وتكوين صادراتها وشروط تجارتها، فكلما كان حجم الصادرات كبيرا نسبيا ويتكون من منتجات وسلع تتمتع بأسواق دولية وبأسعار مرتفعة كلما ازدادت قدرة هذا البلد على زيادة الاستيراد، إضافة إلى هيكل الواردات نفسها، حيث يتطلب الأمر اللجوء إلى تخفيض الاستيراد من السلع الكمالية والبعض من السلع الضرورية لصالح السلع الرأسمالية، وللتجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالدخل الوطني، حيث تبدو وكأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى، ويتوقف أثر هذه التقلبات وصداها على

أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد، ويتجلى ارتباط وأثر التجارة الخارجية على الدخل الوطني على كل من عملية الاستيراد والتصدير، حيث يعتبر التصدير من مصادر الإنفاق المقدمة لما يوزع من الدخول ونقصانها يعني حرمان الاقتصاد الوطني من مورد هام من موارد الدخل، بمعنى أن الزيادة في حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي، فيزداد الطلب على السلع والخدمات، مما يكون دافعا قويا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم والعكس في حالة انكماش حصيلة الصادرات.

وهناك سؤالا مهما يطرح في هذا المجال و بإلحاح، وهو كيف يمكن للدول بصفة عامة والدول النامية على وجه الخصوص من تحقيق فائض في العملات الأجنبية. أي زيادة الصادرات عن الواردات، وهل يمكن لجميع الدول مهما كان حجمها وقوتها الاقتصادية الاستفادة من التجارة الخارجية و بنفس الدرجة؟

ففي الواقع أن الجواب على التساؤل السابق أمر قد يكون بسيط، بمعنى أن التجارة الخارجية كما أشرنا سابقا تتوقف على هيكل الصادرات والوردات، فبالنسبة للدول المتقدمة فهيكل صادراتها يتميز بالتنوع، بحيث لا تحتل سلعة واحدة أو سلعتين أهمية نسبية وكبيرة من حجم صادراتها الكلية ولا على اقتصادها الوطني،وبالتالي انخفاض الطلب على صادرات سلعة معينة يمكن تعويضه عن طريق زيادة الصادرات من السلع الأخرى لكون الأهمية النسبية التي تمثلها كل سلعة من المجموع الكلي للصادرات تكون ضئيلة، يضاف إلى تنوع هيكل الصادرات للدول المتقدمة وحجم هذه الصادرات، حيث يعتبر كبيرا جدا، وتتميز هذه السلع بارتفاع أسعارها، هذا يؤدي إلى ارتفاع الصادرات،أما بالنسبة للجانب الثاني أو الشطر الآخر المكون للتجارة الخارجية فهو الواردات، فإيرادات الدول المتقدمة هي المواد الأولية ذات أسعار منخفضة عدا النفط، لكن مهما ارتفع سعر هذه المادة فمقارنة بأسعار السلع التي تصدرها هذه الدول يعتبر ضئيل، إلى جانب أن ارتفاع سعره يترجم على شكل نفقات إنتاجية ويحمل إلى السلع التي تستوردها الدول النامية،بمعنى زيادة أسعار هذه المادة الأساسية تؤدي إلى زيادة قيمة صادرات الدول المتقدمة بما يعنى في النهاية أن الدول النامية هي التي

تتحمل ارتفاع أسعار المحروقات خاصة منها الدول غير النفطية، هذا ما يفسر انخفاض معدل التبادل التجاري للدول النامية غير النفطية بسبب ارتفاع أسعار المواد التي تستوردها وانخفاض أسعار صادراتها من المواد الأولية، ويعتبر هذا الانخفاض بنسبة كبيرة على الدول الضعيفة الدخل والتي تعتمد على تصدير سلع محددة، لكون مرونة هذه البلدان على توسيع صادراتها وتنوعها منعدما، هذا يعني بأن اقتصاديات الدول النامية تختلف عن الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، فالدول النامية أساسا منتجة ومصدرة للمواد الأولية ومستوردة للمنتجات المصنعة، فصادراتها تتوجه إلى الدول المتقدمة مباشرة، وبالتالي فالطلب على هذه الصادرات المحدودة يتوقف على الوضع الاقتصادي السائد في الدول المستوردة أي المتقدمة إن كان في مرحلة الرواج أو الكساد، بمعنى أن هناك تبعية اقتصادية. ويضاف إلى ذلك أن هذه الصادرات تتسم اغلبها بانعدام مرونة العرض سواء كان ذلك في حالة زيادة الأسعار أو انخفاضها ما عدى سلع معينة ومحددة جدا، كالنفط مثلا لكن رغم ذلك نجد ضغوطات من طرف الدول المتقدمة على الدول النامية في كميات إنتاجه.

ومعنى كل ذلك أنه في الوقت الذي تحتاج فيه الدول النامية من أجل تمويل التنمية إلى زيادة الواردات من المعدات و السلع الرأسمالية لدفع عملية التنمية، وزيادة الوردات من السلع الاستهلاكية التي تصاحب زيادة الدخول المتولدة من التنمية، وتحسين مستوى معيشة سكانها، يستوجب عليها في نفس الوقت تقليل هذه الواردات، وبالتالي تقليص تحويل دخول هذه الدول إلى الخارج، إلى جانب زيادة صادراتها من الموارد الأولية وبقية الصادرات لتمويل هذه الواردات، هذه الإشكالية الناتجة من ازدواجية المهمة وتناقضها في نفس الوقت يجعل من هذا المصدر يمثل مشكلة وفي نفس الوقت أهمية للعديد من الدول النامية، نتيجة كما سبق الذكر لارتفاع وارداتها السلعية وانخفاضا في صادراتها، بمعنى آخر فإن التجارة الخارجية للدول النامية تتميز بالخصائص التالية والتي تحول دون تحقيق فوائض.

1- ضعف الإنتاج المحلي بسبب قصور الطبقات الإنتاجية، وضعف الإنتاجية وعـدم تنوع المنتجات المحلية، إلى جانب عدم توفير الأيدي العاملـة المـاهرة، لأن عمليـة تصدير السلع المصنعة و تنوع الصادرات يحتاج إلى مهارات فنية.

2- ضيق السوق المحلية، إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية.

3- زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأولية المحلية مما يقلص من فـرص وحجـم هذه المواد المصدرة.

4- تدهور أسعار السلع الأولية المصدرة حيث يتميز هيكل صادرات الدول النامية كما سبق الذكر باعتماده المفرط على سلع أساسية أولية محدودة جدا، حيث نجد أن المـواد الأولية لهيكل الصادرات للدول النامية تمثل 70% من إجمالي الصادرات ماعدا الهنـد والباكستان، أما بالنسبة لبقية الدول فأغلب صادرتها تتمثل في عدد قليـل مـن الـسلع وتعتبر غانا مثالا واضحا لهذه الدول، إذا نجد صادراتها تتمثل في المـواد الأوليـة[1]، ويمثل الكاكاو وحده نصف قيمة صادراتها، كما نجد أن هذه الميزة أو الخاصية تنطبق على كل من إثيوبيا وكولومبيا في تصدير القهوة، أما الدول المصدرة للبترول جميعهـا فتعتبر حالة متطرفة جدا باعتمادها الكلي على تصدير البترول، وتعتبر كل من ماليزيا، بيرو، الفلبين، تانزانيا، وتايلاندا من بين الدول التي تعتمد علـى تنـوع نـسبي فـي صادراتها حيث لا تسيطر سلعة واحدة على صادراتها، كما يمكن رغم ما قيل سابقا أن نجد بعض الدول والمحدودة جدا نجحت في إنتاج سلع صـناعية بكفـاءة ومـن ثـم تصديرها،ومن بين هذه الدول كوريا الجنوبية والمكسيك،ويعود سـبب نجـاح كوريـا الجنوبية إلى قطاع الصادرات، حيث أدت الحوافز السوقية والدعم السياسي إلـى نمـو كبير ومستمر في الصادرات لمدة 20 سنة.وكانت أغلب الصادرات في بدايـة النمـو صناعة تعتمد على كثافة العمل خاصة الملابس والأنسجة والأحذية، لكن في منتـصف السبعينيات تحولت إلى تصدير بعض الماكنات الكهربائية والسقي باعتبار تجربة كوريا

---

[1]- مالكوم جيلز، مايكل رومر، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق ص. 657.

في الاعتماد على الصادرات ليست من صميم الموضوع لذا نكتفي بالقول بأن الفـضل في هذا الأداء يعود لعدة عوامل منها النمو السريع للصادرات الصناعية كثيفة العمـل وسياسة الأجور وأسعار الفائدة التي شجعت على استخدام العمال بكثافة واستخدام كمية أقل من رأس المال كلما كان ذلك ممكنا.

5- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب تكـاليف الإنتـاج للـسلع المصدرة، لأن معظم مستلزمات إنتاج هذه السلع مستوردة من الدول المتقدمـة، إلـى جانب نقص خبرة هذه الدول بالأسواق الدولية، و يضاف إلى ذلك العقبات التي تضعها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع التـصديرية، وذلـك عـن طريق السياسات التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الـضخمة والتـي تلجأ أحيانا إلى سياسة معينة، كإغراق السوق بمنتجاتها و بأسعار لا تغطي تكلفة الإنتاج في الدول المتقدمة، مما يعني القضاء الكلي على المنتوجات المصدرة من طرف الدول النامية، لأن تكلفة إنتاجها في الدول النامية يفوق بكثير تكلفتها في الدول المتقدمة، مما جعل المنافسة في الأسواق الدولية أمرا مستحيلا وغير ممكن، وهذا مـا يـؤدي إلـى القضاء على هذه المنتجات ليس فقط في الأسواق الدولية،بل حتى في الأسواق المحلية عن طريق لجوء الدول النامية إلى استيرادها من الخارج بدلا من الحصول عليها مـن الداخل، ذلك ما يخلق مشكلة إضافية في الميزان التجاري و هو زيـادة الـواردات و تقليص الصادرات.

6- إجراءات الحماية التجارية الجديدة: لقد كانت إجراءات الحمايـة التجاريـة التـي طبقتها معظم الدول الرأسمالية المتقدمة على صادرات الدول النامية بمثابة التحـديات الأساسية التي تواجه هذه الأخيرة في الميدان التجاري، مما أدى إلى عرقلة الصادرات وهذه الإجراءات كانت ذات طابع ثنائي أو تميزي خارج إطار مبادئ منظمة الجـات، ومن أهم هذه الأدوات الدعم المكثف للمنتجيين المحليين في الدول المتقدمة إلى جانـب سياسة الحصص.[1]

---

[1]- عرفات تقي الحسن، التمويل العام الطبعة الأولى مجدلاوي، عمان 1999، ص. 50.

7- الثورة العلمية والتكنولوجية: حيث كان للإنجازات التكنولوجية التي تحققت في الدول المتقدمة نتائج سلبية على أسعار صادرات الدول النامية بسبب تحول الاعتماد في الإنتاج سلع الدول المتقدمة من بعض المواد الأولية المستوردة من الدول النامية إلى الاعتماد على المواد التركيبية كالألياف البصرية محل النحاس.

8- ضعف الصادرات الخدمية المتمثلة في السلع غير المنظورة كخدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين.

وبالتالي لم يكن للدول النامية مجال لزيادة حصيلة تجارتها الخارجية عن طريق زيادة صادراتها، إلا اللجوء إلى الأخذ بأسلوب التكامل الإقليمي وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وكذا اتخاذ مواقف مشتركة في علاقاتها مع الدول المتقدمة،وبناء قطاع تصديري يعتمد على الإمكانيات الاقتصادية المحلية،إلى جانب تطوير قطاع تجارة الخدمات،لأن هذا القطاع ذو أهمية كبيرة،حيث بلغ في سنة 2000 حجم تجارة الخدمات 1415 مليار دولار أي خمس التجارة العامة ولم تبلغ صادرات البلدان الإفريقية من الخدمات سوى 30 مليار دولارا أي2.1% فقط من صادرات الخدمات، أما ورداتها 38 مليار دولارا أي 2.8% من الوردات العالمية بمعنى لم تتعد صادرات وورردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية،وما قيل عن بلدان إفريقيا ينطبق على الشرق الأوسط.[1]

ويضاف إلى ذلك جانبا مهما جدا بقضية زيادة الطاقة التصديرية،ولا يمكن تجاهله، يتمثل في توفير الغطاء التمويلي المرتبط بالتجارة الخارجية،حيث يعتبر هذا العامل الذي لم نجد له مؤيدين بالعدد الكاف،من أهم العناصر التي قيدت من قدرة الدول النامية على توسيع نطاق تجارتها الخارجية، فانخفاض كفاءة خدمات التمويل المرتبطة بالتجارة والمدفوعات قد أثرت نسبيا على تجارة الدول النامية،ويمكن أن نحدد هذه التأثيرات في:[2]

---

[1]- كامل بكري الاقتصاد الدولي – التجارة الخارجية و التمويل الإسكندرية الدار الجامعية 2001 ص. 133.

[2]- د. عبد الباسط وفاء، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 1999-2000 ص. 41.

- التأثير على قدرة المشروعات المتوسطة و الصغيرة على المساهمة في التجارة الخارجية.
- التأثير على المنافسة الفعالة مع المصدرين من الدول الأخرى.
- إن اضطرار اعتماد صغار المصدرين على مواردهم الذاتية في ظل نقص التمويل المتاح قد جعلهم أقل قدرة على طرح منتجاتهم بأسعار تنافسية أو تمويل أي توسع منتظر في حجم صادراتهم.

ويمكن أن نحدد العوامل التي تؤدي إلى نقص الخدمات التمويلية في مجال التجارة الخارجية في البلدان النامية إلى عدم كفاية المصادر المالية لتمويل عمليات التجارة الخارجية في السوق الوطني للخدمات المالية، وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل، نتيجة لضعف أنظمة الاتصالات والبيانات الخاصة بالائتمان، إلى جانب القيود التنظيمية المفروضة على التعامل في الصرف، وكذلك عدم توافر الميزات المالية المتخصصة. وللنهوض بالخدمات التمويلية المرتبطة بنشاط التجارة الدولية نكتفي بالقول ولكي لا يتشعب الموضوع أكثر، لكونه يتطلب تحليلا مفصلا نظرا لاتساعه، بضرورة الاستفادة بنقاط التجارة الدولية أي الاستفادة بتلك المراكز التي تهدف إلى خدمة رجال الأعمال في مجال التجارة الخارجية على مستوى العالم، كما يستدعي الأمر النهوض بالبنوك التجارية وجعلها تساير العصر الحديث وتحدياته، بواسطة تطوير أدائها والاستفادة بالإنجازات والكفاءة وتبني الأساليب التمويلية الحديثة في مجال التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الدول النامية وتحرير التجارة الدولية:

إن أهم سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في الحركة المطلقة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وتكنولوجيا المعلومات عبر الحدود الوطنية والدولية. وأهم ما يذكر في مجال التجارة الدولية من التغيرات، الاتفاقية العامة للتعريفات "الجات" وتهدف إلى تحرير التجارة الخارجية، وتخليصها من قيود كثيرة ومادام موضوع الجات والقضايا المتعلقة بها ليس من صميم موضوعنا لهذا سوف نكتفي فقط على الإجابة على السؤال التالي والذي نرى أنه يخدم البحث وهو: هل يمكن للدول

النامية من تحقيق مكاسب وراء تحرير التجارة الدولية؟ إن السياسات الاقتصادية التـي تدعونا إليها منظمة التجارة العالمية ترتكز على المزيد من الانفتاح واعتمـاد اقتـصاد السوق والميزة النسبية، وطبقا لمعظم الدراسات حول النتائج المتوقعة من تنفيذ اتفاقيـة الجات هو زيادة الناتج المحلي للدول النامية بـ16 مليار دولار وهذا النصيب يـوزع على 10 دول نامية وإذا سلمنا بتحقيق ذلك فإننا نجد أن هذه الزيادة لا تتعـدى 7.4% من مجموع الزيادات في الناتج المحلي لجميع دول العالم حيث تستحوذ الدول المتقدمة لوحدها على مجموع 126 مليار دولار أي بنسبة 58.3% من المجمـوع.[1] والبـاقي يوزع بين الصين ودول الكتلة الشرقية سابقا. نلاحظ إذا حتى إذا سـلمنا بـأن الـدول سوف تحقق هذه الزيادة وبدون شروط، فإن هذه النسبة في الزيادة تعتبر ضئيلة جـدا، فنجد 7.4% توزع على 100 دولة نامية أي 16 مليار دولار تستفيد منه 100 دولـة نامية فهل يمكن مقارنة ذلك بالاستفادة التي تحققها الدول المتقدمة، إضافة إلى ذلك فإن الدول النامية لا تستطيع تحقيق مكاسب في تحرير التجارة الدولية على الوجـه الـذي انتهى إليه العالم في التسعينيات إلاّ بشروط من أهمها على المستوى الداخلي: مرونـة عناصر الإنتاج في الحركة تبعا للميزات النسبية، مستوى مرتفع من التوظيف، درجـة عالية من المنافسة، التقدم التقني المستمر وهذه الشروط غير متوفرة بالدول النامية، أما على المستوى الخارجي فإن الفجوة في التقدم التكنولوجي بين الدول المتقدمة والناميـة والآثار الجانبية للتكتلات الاقتصادية من طرف الدول المتقدمة يعيق الدول النامية، من تحقيق المكاسب.

إن موقف الدول النامية من حيث عدم تمكينها من الاستفادة من تحرير التجـارة إلا بصفة جزئية إضافة إلى مشاكلها الداخلية القائمة، كل ذلك يستدعي إلى اللجوء إلى حماية الصناعة الناشئة وتنويع القاعدة الإنتاجية لأجل تنمية الصادرات.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية:

[1]- د. حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة 1997، ص. 19.

إن تغير هبات الإنتاج أو التحسن في الفن التكنولوجي يؤثر على إمكانية الإنتاج الخاص بالدولة، وبالإضافة إلى احتمال حدوث تغير في الأذواق يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويؤثر على التجارة الخارجية. وسوف نحاول دراسة التأثيرات الناتجة عن تلك التغيرات السابقة على التجارة الخارجية وللوصول إلى تحديد ذلك سوف نتطـرق إلى النظريات التي تناولت التجارة الخارجية.

وسوف تكون دراستنا لهذه النظريات لهدف توضيح أكثر لمدى إمكانية الإجابـة على السؤال الذي يهمنا، وهو على أي مدى تتأثر التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي؟ وتكون دراستنا لنظريات التجارة الخارجية بإتباع المنهج التاريخي.[1]

عند البحث في التجارة الدولية عادة ما نبدأ بدراسة التجارة في القرن الـسادس والسابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وكانت المدرسة التجارية أول مـن حـاول وضع نظرية للتجارة الدولية رغم وجود محاولات في هذا المجال لكل مـن أفلاطـون وأرسطو، إلا أنهم لم يقوموا بدراسة شاملة للتجارة الدولية، وسياسة المذهب التجاري، كما هو معروف في التاريخ الاقتصادي تقوم على أساس فكـرتين، أولهمـا الاهتمـام بالحصول على المعادن النفيسة من الذهب والفضة، والثانية هي الرغبة الملحـة فـي تحقيق زيادة في الصادرات على الواردات، وامتازت الفترة الأولى من عهد التجاريين بالعمل على عدم إنقاص ما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة والإصرار بأن تسفر عمليات الأفراد مع الخارج عن فائض، وفرض قيود وقوانين التي تعمل على زيادة الصادرات والمحافظة على المعادن النفيسة، وكان من رأيهم أنه من المفيد على الدولة أن تـصدر السلع الكاملة الصنع واستيراد المواد الأولية عندما تكون هذه الأخيرة غير كافيـة فـي الدولة، إلى جانب تشجيع النقل البحري والتجارة الدولية،وفي الوقت نفسه عـدم فـتح الأسواق المحلية للمصنوعات الأجنبية وسياسة إعادة التصدير...الخ.وعند حلول القرن الثامن عشر انهار مذهب التجاريين وظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا والمبنية على أوضاع الطبيعة وحماية النظام الطبيعي لكي تتحقـق الرفاهيـة للمجتمـع، وتوسـعت

---

[1]- لمزيد من الإطلاع على نظرية التجارة الخارجية يمكن الرجوع إلى ما كتب حول تاريخ الفكر الاقتـصادي أو إلى كتب الاقتصاد الدولي وهي منتشرة في هذا المجال.

الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري خاصة من المدرسة الكلاسيكية التي تنـاول مـن خلالها أدم سميث سبب قيام التجارة الدولية على أنه قائم على أساس الميزة المطلقـة. وريكاردو عرف باسم نظرية التكاليف النسبية، حيث تقوم كل دولة بالتخـصص فـي إنتاج السلع التي تكون تكاليف العمل أقل نسبيا، ثم جون ستيوارت ميـل حيـث قـام باستكمال نظرية ريكاردو أو ما يعرف بنظرية القيم الدولية ولقت المدرسة الكلاسـيكية هي الأخرى مجموعة من الانتقادات مما دعا إلى إدخال بعض التعديلات والتحـسينات على هذه النظرية.[1]

وبالتالي ظهرت النظريات الحديثة للتجارة الدولية، حيث أسقطت بعض الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية، ثم إسقاط بقية الفروض الأخرى، وبالتـالي فـي الأخير سقطت جميع الفروض التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية، والتي تعتبر هـي الأساس في إيضاح الكيفية التي يتم بها تبادل الدول المختلفة، وظهر في هـذا الإطـار التحليل الحديث لنظرية التجارة الدولية وأعتبر كل من الاقتصاديين المحدثين أن العمل ليس هو عامل الإنتاج الوحيد ولا يستخدم بنفس النسبة في إنتاج جميـع الـسلع هـذا بالإضافة إلى أن العمل ليس متجانس، وبالتالي اتجاه أجور العمال إلى التساوي داخـل الدولة افتراض ضعيف، وقد تمكن هابرلر من تفادي الانتقاد السابق عن طريق نظرية تكاليف الفرصة، بحيث أصبح قانون المزايا النسبية يشار إليه بقانون التكاليف النسبية، ووفقا لنظرية تكاليف الفرصة فإن تكلفة سلعة ما هي عبارة عن القدر من سلعة ثانيـة الذي يجب التنازل عن إنتاجها، وذلك بغرض تحرير ذلك القدر من الموارد الذي يكون كافيا لإنتاج وحدة إضافية من السلع الأولى، وبعد ذلك ظهرت نظرية هكـشر أولـين حيث ذهبت خطوة أبعد من ذلك وشخصت سبب الاختلاف في الأسعار النسبية للـسلع في المزايا النسبية من كل الدولتين، كما أوضحت أثر التجارة الدولية علـى مكاسـب عوامل الإنتاج في كل من الدولتين المتعاملتين، وبنيت هذه النظرية على مجموعة مـن

---

[1]- من أهم التحسينات التي أدخلت على النظرية الكلاسيكية تلك التي أدخلها تاوسـيج TAUSSIG فيمـا يتعلـق بالمشكلة الخاصة بالجماعات غير المتنافسة في العمل وفيما يتعلق بتكاليف رأس المال.

الافتراضات كذلك[2] ولقد تم اختبار هذه النظرية بواسطة ليونيتيف في سنة 1951 وفي سنة 1971 قام بارلوين بتحديث دراسة ليونيتيف للقضاء على ما سمي بحيرة ليونيتيف إلى جانب ذلك قامت بحوث أخرى ودراسات نشرت في سـنتين 1980 و1984 إلـى جانب الدراسة التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين لاختبار نموذج هكشر أولين.

وكخلاصة لنظرية هكشر أولين والتي بينت الميزة النسبية على اختلاف هبـات عوامل الإنتاج بين الدول، وتعتبر هذه النظرية بعيدة عن الواقع لكون وجود تـساؤلات ظلت كما سبق الإشارة فيما يتعلق بصحة هذه النظرية على الواقع إلى جانـب عامـل ثاني مهم وهو أن بعض الفروض التي بنيت عليها النظرية ليست صحيحة، ذلك ما دفع بالدراسة والبحث على نظرية أخرى تقضي على النقص التي تعاني منه نظرية هكشر أولين ونجد في هذه الصدد ثلاث نظريات.

النظرية الأولى ترى أن التجارة الدولية تقوم على أساس اقتصاديات التوسع، أما الثانية فتقوم على أساس أهمية المنافسة غير الكاملة كأساس لجزء كبير مـن التجـارة الدولية أما الثالثة وهي التي تبني التجارة الدولية على التغيرات الديناميكية المختلفة في التكنولوجيا بين الدول المختلفة وباعتبار مجال البحث في هذه النظريات يبعـدنا عـن هدفنا اكتفينا بما تم من عرض حول هذه النظريات كما أن الشيء الذي يمكن ملاحظته على كل النظريات السابقة عدا نظرية التجارة الدولية المبنية على الفجوات التكنولوجية ودورات المنتج التي هي حركية من طبيعتها فإن نظريات التجارة الدوليـة الأخـرى ساكنة، لكن هبات عوامل الإنتاج للدول، وكذلك الفن التكنولوجي و الأذواق،والتي هي أساس تحقيق الميزة النسبية للدولة والمكسب من التجارة الدولية تعتبر حركيـة،وتتغير عبر الزمن، لذلك سوف نتطرق إلى نظرية ريبتشنسكي وتوضيح كيف أن التغير فـي هبات عوامل الإنتاج تؤثر على منحنى إمكانية الإنتاج للدولة،وفي الأخير سيتم تحديـد أثر النمو على التجارة وعلى رفاهية الدولة، بمعنى الإجابة على التساؤل الذي طـرح من بداية الموضوع وهو إلى أي مدى تتأثر التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

---

(2)- لمزيد من الإطلاع على النظرية الحديثة في التجارة الخارجية راجع د. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجـزء الأول، نظرية التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 2001.

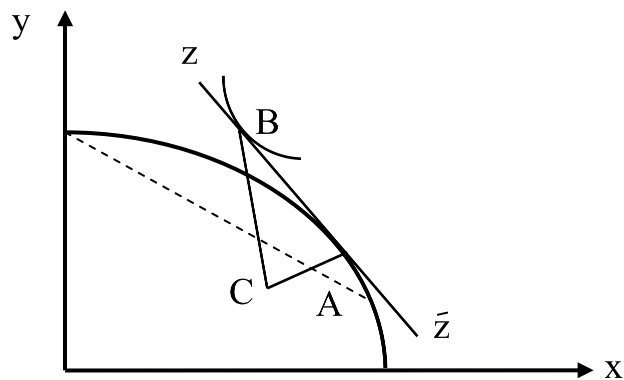
فمن الطبيعي أن تؤثر الزيادات في الدخل الحقيقي المصاحب للنمو الاقتـصادي على سلوك كل من المنتجين والمستهلكين، فمن ناحية يحاول المنتجين الاسـتفادة مـن الزيادة في الموارد الحقيقية المتاحة أو التقدم الفني من أجـل زيـادة الإنتـاج وتقليـل التكاليف للتوسع في التصدير. ومن جهة أخرى نجد المستهلكين يحاولون إنفاق الزيادة من دخولهم الحقيقية على السلع، بمعنى ذلك أن النمو الاقتصادي يـؤثر علـى نمـط التجارة الخارجية من خلال سلوك المنتجين والمستهلكين والذي يتسبب في تزايد الإنتاج العالمي في ظل تزايد درجة الانفتاح على العالم أو العكس.[1]

- تأثير نمو الإنتاج على التجارة الدولية: لتوضيح تأثير نمو الإنتاج على التجـارة الدولية سوف نقوم بتوضيح رد فعل كل من المنتجين والمستهلكين ونعتمد فـي تحليلنا على الأشكال البيانية لكي يكون تحليلنا أكثر دقة ووضوحا.

ونفرض أن هناك دولة صغيرة وتمر بظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة وتحقق التوازن في ظل الأسعار الدولية كما يتضح في الشكل التالي.

الشكـل رقـم: 02

تـوازن الإنتـاج بعـد التجـارة



المصـدر: محمد سيد عابد التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، 1999، ص. 182.

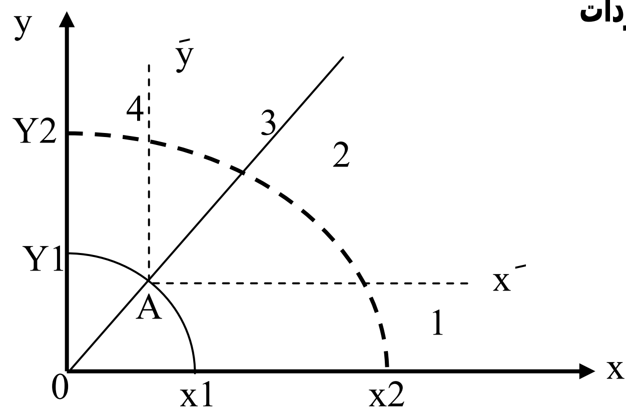
[1]- د. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص. 328.

إن المثلث ABC مقدار الصادرات والوردات حيـث تمثـل الـصادرات AC والواردات في CB، ونقطة توازن الإنتاج بعد التجارة هي النقطـة A عنـدما يمـس المعدل الدولي zz َ، منحني إمكانيات الإنتاج، وتحدد نقطة التوازن بعـد التجـارة فـي الاستهلاك عند النقطة B حيث يمس المعدل الدولي أعلى منحنى سواء ممكن ولتحديـد أثر النمو في الإنتاج على التجارة الدولية، سوف نتطرق إلى ما يلي:

تأثير النمو الاقتصادي على الإنتاج: إن من نتائج النمو الاقتصادي هو ارتفـاع الإنتاج بمعنى أن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى جهـة اليمين كما يتضح ذلك أكثر من الرسم البياني التالي.

الشكـل رقـم: 03

أثـر النمـو علـى الإنتـاج



المصـدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية مرجع سابق، ص. 185.

حيث يتمكن المنتجين في هذه الحالة الأخيرة اختيار نقطة الإنتاج على منحنـى الإنتاج الجديد X2 Y2 والتي تحقق لهم التوازن والسؤال المطروح في هذه الحالة أين تقع هذه النقطة بمعنى أين يتحقق التوازن؟ والإجابة على ذلك تكون في ثلاثة احتمالات ممكنة.

الحالة الأولى: إن الحالة الأولى وهي إنتاج مزيد من السلعتين y.x ويحدث ذلك عندما تقع نقطة الإنتاج في المناطق 2 أو 3 أو على امتداد الخط الواصـل بـين النقطـة A ونقطة الأصل، ففي حالة وقوع نقطة الإنتاج الجديدة على الخط السابق ذكره فيعني أن زيادة كمية الإنتاج للسلعتين يكون بنفس النسبة أما إذا وقع في المنطقة 2 فإن ذلك يعني زيادة إنتاج السلعة X بنسبة أكبر من الزيادة في السلعة Y, أما إذا وقعت نقطة الإنتاج في المنطقة 3 فإن ذلك يعني العكس أي زيادة إنتاج السلعة Y بنسبة أكبر من الزيـادة إنتاج السلعة X.

الحالة الثانية: هو إنتاج مزيد من السلع X وتقليل إنتاج الـسلعة y ويقـع ذلـك فـي المنطقـة 1، ففي هذه الحالة يعني زيادة إنتاج سلع التصدير على حساب سلعة بـدائل الواردات.

الحالة الثالثة: وهي التي تقع في المنطقة 4 وهي عكس الحالة الثانية السابقة أي تقليل الإنتاج من X وزيادة الإنتاج من y بمعنى آخر زيادة إنتاج بدائل الوردات وتقليل إنتاج سلع التصدير.

بعد تحديد الحالات التي تحدث في حالة تأثير النمو الاقتصادي علـى الإنتـاج سوف نحاول تتبع الآثار المحتملة للنمو الاقتصادي على التجارة ويمكن تلخيص هـذه الآثار في خمس حالات ممكنة، فهذه الآثار قد تكون محفزة للتجارة أو تكـون محايـدة للتجارة أو تكون أكثر تحفيزا وتشجيعا للتجارة أو تكون أثارا معوقة للتجـارة أو قـد تكون هذه الآثار معوقة بنسبة كبيرة وسوف نحاول شرح كل حالة بشيء من التفصيل.

في حالة الآثار المحفزة للتجارة وتكون في حالة وقـوع نقطـة الإنتـاج فـي المنطقـة 1 بمعنى زيادة سلعة التصدير على حساب الزيادة من إنتاج السلعة التي تمثل بدائل الواردات، ويكون هناك أثر أكثر تحفيزا للتجارة عندما تقع نقطة الإنتاج بعد النمو في المنطقة 2 حيث يتزايد الإنتاج من السلع التصديرية وفي نفـس الوقـت يـنخفض الإنتاج من بدائل الواردات من السلع y وهو ما يؤكد رغبة أكبر من قبل المنتجين فـي التصدير للخارج وإتاحة الفرص للإستراد y.

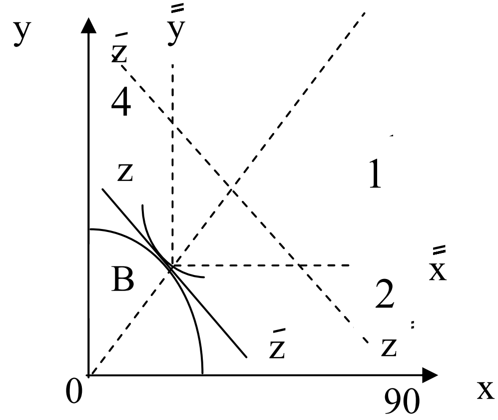
الحالة المحايدة: تظهر هذه الحالة كما سبق الذكر عندما تتساوى الزيادة في إنتاج كـل من X وy بنفس النسبة وتحدث عندما تقع نقطة الإنتاج على الخط OA. أما في حالـة وقوع نقطة الإنتاج في المنطقة الثالثة بمعنى زيادة من السلعة X بأقل من زيـادة فـي السلعة y وبالتالي فإن المنتجين يتوجهون إلى زيادة إنتاج سلعة بدائل الواردات. وفـي حالة وقوع نقطة الإنتاج في المنطقة 4 فذلك يعني إعاقة التجارة بشكل كبيـر ويعنـي إنتاج السلعة y على حساب إنخفاض الإنتاج من السلع X.

إذا من تحليلنا السابق لأثر النمو الاقتصادي على الإنتاج نلاحظ أن هناك حالات تكون في صالح التجارة الخارجية، وبالتالي تحقق فائض في الصادرات مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وحالات تكون في صالح الاستيراد من الخارج أي يتحقق نمـو في الواردات على حساب الصادرات ويتوقف ذلك على عوامل أخرى تتحكم في نقطة الإنتاج، ولقد أشرنا سابقا بأن أثر النمو الاقتصادي على التجارة يتحدد بأثر كـل مـن الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوف نحاول تتبع تأثير النمو الاقتصادي على الاسـتهلاك لكن يكتمل تحديد الآثار مما يمكننا في الأخير بتحديد الأثر النهائي

تأثير النمو الاقتصادي على الاستهلاك: بإتباع نفس الأسلوب السابق و المعتمد علـى الرسومات البيانية لتحليل وتحديد الأثر سوف ندرج الرسـم التـالي والـذي يوضـح الأوضاع المختلفة للاستهلاك بالنسبة للنقطة B والتي تمثل وضع الاستهلاك لتـوازن قبل وبعد النمو.

الشكـل رقـم: 04

آثر النمو الاقتصادي على الاستهلاك



المصـدر: محمد سيد عابد التجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 186.

نجد هناك ثلاثة احتمالات لنقطة توازن الاسـتهلاك بعـد النمـو، وفقـا لهـذه الاحتمالات الثلاثة يمكننا أن نقسم الآثار المحتملة للنمو على التجارة إلى خمس حالات، وسوف نحاول تحديد الاحتمالات الممكنة كما تم في التحليل السابق ثم نطبق هذه الحالة على الآثار الخمسة المحتملة.

الاحتمال الأول هو زيادة الاستهلاك من السلعتين عندما تقع نقطة الاستهلاك بعد النمو في ثلاث مناطق وهي المنطقة المحددة في الشكل رقم1 ورقم3 أو علـى امتـداد الخطOB فإذا كانت النقطة في المنطقة 1 فيعني استهلاك السلعة X سوف يكون أكبـر من السلعة y أي استهلاك السلعة التي يتم تصديرها أكبر من استهلاك السلعة التي تمثل بدائل الواردات، أما في حالة المنطقة الثالثة فالعملية تكون عكسية تماما أما في حالـة وقوع نقطة الاستهلاك على امتداد الخط OB فيكون فيها تساوي في زيـادة اسـتهلاك السلعتين الاحتمال الثاني يعني تزايد الاستهلاك من السلعة X وتناقص الاستهلاك فـي السلعة y ويحدث ذلك عندما تقع النقطة في المنطقة رقم 2، والاحتمال الثالث والأخير هو عكس الاحتمال الثاني وهو وقوع النقطة في المنطقة 4 ويعني ذلك تزايد الاستهلاك في السلعة Y وتناقص الاستهلاك من السلعة X. أما الآثار المحتملة وفقا لهذه الحالات على التجارة الخارجية فهي:

الأثر المحفز للتجارة وتكون مباشرة عندما تقع نقطة الاستهلاك في المنطقـة 3 وفي حالة وقوعها في المنطقة 4 فيكون الأثر أكبر تحفيزا حيث يزداد الاستهلاك فـي بدائل الواردات، ويتناقص في سلعة التصدير مما يمنح ويشجع عملية التصدير ويقلـل من عملية الاستيراد، أما في حالة وقوع نقطة الاستهلاك على الخط OB فيكون الأثـر محايدا أي دون تأثير، ويكون الأثر معوقا في حالة وقوع الاستهلاك في المنطقة 1 أي العكس حالة وقوعه في المنطقة 3.

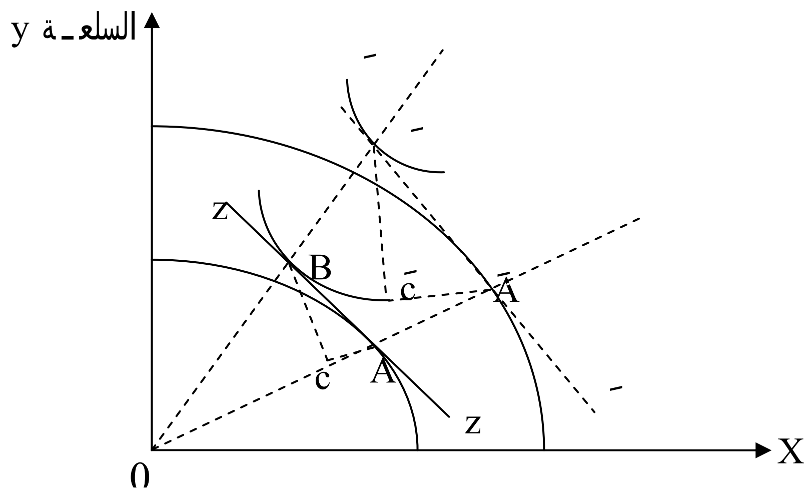
وكآخر حالة هي حالة وقوع الاستهلاك في المنطقة 2 حيث يكون أثر النمو أكثر إعاقة للتجارة الخارجية وهي عكس حالة وقوعه في المنطقة الرابعة.

إذا نلاحظ مما سبق أن نقطة الاستهلاك عندما تقع في المنطقة الثالثة والرابعـة فأن ذلك يعنى بالتوالي زيادة الاستهلاك في سلعة التصدير X بنسبة أقل من الزيادة في استهلاك بدائل الواردات، وكذلك في الحالة الأخرى يتزايـد الاسـتهلاك مـن بـدائل الواردات بينما يتناقص الاستهلاك في سلعة التصدير وهاتين الحـالتين يتحقـق فيهـا إمكانية التصدير وتقليل الواردات وهو الهدف الذي نسعى من تحقيقه لتوفير فائض في الميزان التجاري، لكن الأمر ليس بهذه السهولة فـلا يمكـن أن نجـزئ أثـر النمـو الاقتصادي على الإنتاج وعلى الاستهلاك على حدى بل يجب أن نحدد الأثر النهـائي الصافي للنمو الاقتصادي على التجارة والذي يتوقف على كل من الاستهلاك والإنتاج، ويتم ذلك بإتباع نفس المنهج السابق والذي اعتمدنا فيه علـى الرسـومات البيانيـة. وتظهر لدينا 3 حالات، حالة الحياد، حالة تقييد التجارة، والحالة المحفزة.

الحالة الأولى: حالة الحياد في التجارة: تتحدد هذه الحالة عندما يكون كل من أثر النمو محايدا على كل من الاستهلاك والإنتاج بمعنى في حالة تزايد الإنتاج والاستهلاك مـن السلعتين x وy بنفس النسبة ويحدث هذا بيانيا كما في الشكل التالي

الشكـل رقـم: 05

آثر صا النمو الاقتصادي على التجارة



المصـدر: محمد سيد عابد التجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 189.

تكون حالة الحياد عندما تقع نقطة توازن الإنتاج بعد النمو على امتـداد الخـط الواصل OA وفي نفس الوقت نقطة توازن الاستهلاك بعد النمو على امتداد الخط OB إذا نقطة التوازن في الاستهلاك بعد النمو تتحد عند النقطة B بينما نقطة التوازن بعـد النمو في الإنتاج تتحدد عند النقطة Ā كذلك فان مثلث التجارة بعد النموĀBC´ يحـدد الصادرات من السلعة X (ĀC´) والواردات من السلعة Y وهي (B̄ C).

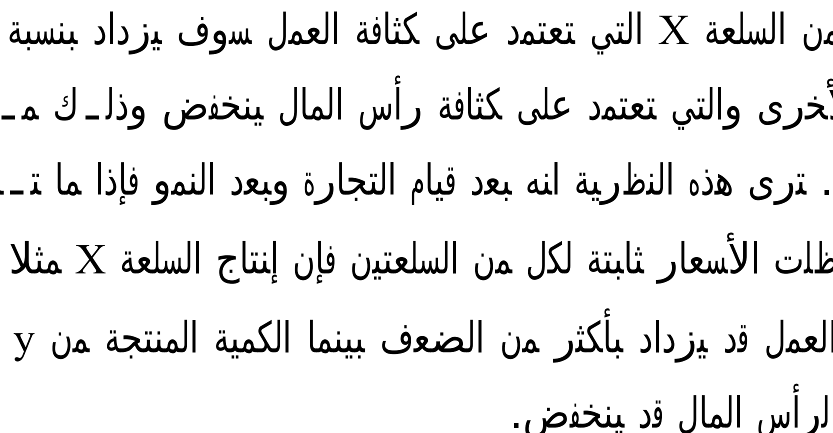
الحالة الثانية: وهي حالة النمو الصافي المقيد للتجارة وفي هذه الحالة يكـون التقيـد للتجارة، أي يكون أثر سلبي علي التجارة ويحدث ذلك عندما يمارس كل من الاستهلاك والإنتاج أثرا مقيد بعد النمو، وفي هذه الحالة فان كل من اثر الإنتاج واثر الاستهلاك قد ساعدا علي تقليل التجارة بعد النمو الاقتصادي، بمعنى انه اتجه إنتـاج الـسلعة التـي سوف يتم تصديرها إلي الانخفاض وفي نفس الوقت زاد الاستهلاك المحلي من نفـس هذه السلعة، وبالتالي يكون إعاقة كاملة لتصدير هذه السلعة، ومن ناحية أخـرى فـان الإنتاج من السلعة Y قد زاد مما يقلص من الاستيراد،وان استهلاكها قد تناقص بمعنى عكس السلعة X وهكذا فان درجة الانفتاح على العالم الخارجي قد تناقصت.

الحالة الثالثة: وهي حالة كون اثر النمو الصافي يكون محفـزا للتجـارة الخارجيـة ويحدث منطقيا ذلك عندما يمارس النمو أثرا محفزا من خلال الإنتـاج والاسـتهلاك، ويحدث ذلك عندما ينخفض الاستهلاك من السلعة المصدرة ويزيد الاستهلاك من بدائل الواردات، ومن ناحية أخرى تحدث عندما تظهر زيادة الإنتاج مـن سـلعة التـصدير وانخفاض الإنتاج من سلعة بدائل الواردات، وفي هـذه الحالـة يعمـل أثـر الإنتـاج والاستهلاك معا على زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي بمعنى زيادة الصادرات وكذلك زيادة الواردات، وهي الحالة التي تنشط فيها التجارة الخارجية، لكن بحكم كون الهدف من التجارة الخارجية بالنسبة لبحثنا هو كيفية حصولنا على فائض في التجـارة الخارجية، أي بمعنى تكون فيها زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات، وبالتالي يجب أن نتعرف عن الحالة التي يتحقق فيها ذلك، وهي تعتبر حالة خاصة مـن هـذه

الحالة الثالثة والتي تنشط فيها التجارة الخارجية، وتكون هذه الحالة التي نبحث عنهـا ضمن الحالة التي تكون زيادة في الإنتاج في سلعة التصدير وانخفاض الإنتاج من سلعة بدائل الواردات.

نلاحظ من الحالات الثلاثة السابقة أن الحالة الثالثة هي التي تعمل على تطـوير التجارة الخارجية لكن حالة خاصة منها تعمل على زيادة الصادرات، وبالتالي تحقيـق فائض في الميزان التجاري وكل ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل أنه إعتّمـد علـى الأشكال البيانية البحتة في التحليل، ورغم اعتبارنا بأن هذا المنهج أكثر دقة إلا أننا نجد فيه بعض النواقص، كاكتفائه بثلاث حالات ناتجة من تفاعل كل من أثر النمـو علـى الاستهلاك وعلى الإنتاج، وهذا غير صحيح لأننا قد نجد حالات أخرى ومن بينها حالة زيادة الإنتاج في سلعة معينة وانخفاض استهلاك السلعة الأخرى، وقد يكون الزيادة في الإنتاج في السلعة الأولى أكثر من الزيادة في الاستهلاك على هذه السلعة والناتج مـن إنخفاض استهلاك السلعة الثانية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجيـة، وهـذه تعتبر حالة خاصة من الحالة الثانية، كما أن هذا التحليل يعتمد على كون أن التجـارة الخارجية تنشط بزيادة الإنتاج على السلع الموجهة للتصدير ويقل بنقصها كمـا أنهـا تنشط بنقص الاستهلاك على هذه السلعة وهي حالة زيادة الصادرات، كما تنـشط فـي حالة نقص إنتاج السلعة y الممثلة لبدائل الإستراد أو زيادة اسـتهلاكها (حالـة زيـادة الإستراد ولم تشر إلى بقية العوامل الأخرى التي تؤثر على التجارة الخارجية وتـتحكم فيها، بمعنى أخر إن زيادة الإنتاج أو انخفاضه أو زيادة الاستهلاك و انخفاضه بـسبب النمو لا يعتبر العامل الوحيد المؤثر على التجارة الخارجية، فقد يزداد إنتـاج الـسلعة المعدة للتصدير في بلد معين ولأسباب داخلية بحتة،لكن لا تـزداد الـصادرات فيهـا لأسباب احتمال انخفاض إنتاج السلع المتمثلة في بدائل الواردات لكن لا يـؤدي إلـى زيادة استيراد هذه السلعة لانخفاض الطلب عليها مثلا أو تحول الأذواق...الـخ، وفـي الأخير نضيف إلى النقد السابق أن هذا التحليل تناسى في تحليله عوامل نفسية لا يمكن قياسها ولها دورا كبيرا في تحديد الطلب والاستهلاك وبالتالي الإنتاج ثم ازدهار التجارة الخارجية.

ومن بين النظريات التي تعتبر زيادة إنتاج سلعة معينة على حساب سلعة أخرى أو بنسبة أكبر من الزيادة في السلعة الثانية بسبب زيادة في هبة عامل من عوامل الإنتاج، وزيادة في إنتاج سلعة معينة يعني زيادة في إمكانية التصدير، بمعنى التأثير على التجارة الخارجية ما يسمى بنظرية ريبيتشسكى إن هذه النظرية تفترض أن الأسعار ثابتة والزيادة في هبة عامل واحد من عوامل الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة نسبة اكبر من إنتاج السلعة الكثيفة في هذا العامل وسوف تؤدي إلى انخفاض الإنتاج



في السلعة الأخرى، بمعنى إذا كان عنصر العمل فقط هو الذي نمى في الدولة فإن الإنتاج من السلعة X التي تعتمد على كثافة العمل سوف يزداد بنسبة أكبر، بينما إنتاج السلع الأخرى والتي تعتمد على كثافة رأس المال ينخفض وذلك مع ثبات سعر السلعتين. ترى هذه النظرية انه بعد قيام التجارة وبعد النمو فإذا ما تضاعف عنصر العمل وظلت الأسعار ثابتة لكل من السلعتين فإن إنتاج السلعة X مثلا والتي تعتمد على عنصر العمل قد يزداد بأكثر من الضعف بينما الكمية المنتجة من y والتي تعتمد على عنصر الرأس المال قد ينخفض.

وكخلاصة لهذه النظرية أن نمو أحد عناصر الإنتاج من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة مطلقة في إنتاج السلعة التي تعتمد بكثافة على هذا العنصر، وفي نفس الوقت إنخفاض مطلق في إنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي الأخر الذي ظل ثابتا، وبالتالي سوف يتأثر هيكل تجارة الدولة ولقد وضحت الدراسة هذه الآثار على كل من الدول الصغيرة والتي تؤثر على الأسعار الدولية وعلى الدولة الكبير، وباعتبار ذلك ليس من اهتماماتنا يبقى أن نشير إلى أن هذه النظرية تعتبر أن نمو عنصر الإنتاج النادر يمارس تأثير متباينا على مستوى الرفاهية من خلال التجارة الدولية حسب حجم وقدرة تأثير الاقتصاد على الأسعار الدولية، فإذا كان اقتصاد الدولة صغيرا فلن يستطيع التأثير على معدل التبادل الدولي، وبالتالي يؤثر نمو عنصر الإنتاج النادر سلبيا على التجارة الدولية ولكن إذا كان اقتصاد الدولة كبيرا بدرجة كافية فإنه يستطيع التأثير مباشرة على شروط التجارة التي تميل إلى التحسن مما يودي إلى زيادة مستوى الرفاهية.

إذا يمكن الملاحظة من هذه النظرية بأن معدل التبادل الدولي يكون في صـالح الدول المتقدمة لأن اقتصادياتها لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي أما الدول النامية باعتبار تأثيرها منعدما فإن معدل التبادل يكون في غير صالحها و بالتالي فإن التجـارة الدولية لا تحقق الرفاهية للمجتمع في هذه الدولة.[1]

المبحث السابع: البطالة المقنعة

المطلب الأول: مفهوم البطالة المقنعة ودورها في التمويل:

إن أغلب الدول النامية تتميز بفائض كبير فـي قـوة العمـل فـي القطاعـات الاقتصادية المختلفة سواء المنتجة منها أو الخدمية، خاصة فـي الفتـرة الـسابقة، أي مرحلة ما قبل الثمانينات، وقبل انتشار موجة التغيرات الاقتصادية العالمية حيث كـان للقطاع العام مكانة في الاقتصاد الوطني رغم ما كان يعانيه من مشاكل عديدة، حيـث كان هذا القطاع يستوعب أعداد هائلة من العمال، مكونا مخزنا ضخما للبطالة المقنعة، ونقصد بالبطالة المقنعة تلك الزيادة في قوة العمل عن حاجة مـستوى التـشغيل، ممـا يترتب عليه انخفاض إنتاجية العمال إلى الصفر، ونتيجة لذلك وإلى جانب انعدام فرص العمل البديلة فإن النفقة الاجتماعية لتشغيلهم خاصة في القطاع الذي يعاني من البطالـة المقنعة تعتبر مساوية للصفر. لكن بعد التغيرات الأخيـرة فـي الميـدان الاقتـصادي والتخلي عن القطاع العام والتوجه نحو الخوصصة وإلى القطاع الخاص فـي أغلـب الدول النامية، أدى إلى نقص البطالة المقنعة، رغم ذلك نجد أن أغلب الأجهزة الإدارية والحكومية في الدول النامية، من القطاعات التي تعاني من الفائض في القوة العاملـة، حيث تعتبر البطالة المقنعة في الجهاز الإداري في الدول النامية مظهر مـن المظـاهر الأساسية، مما يجعلها مصدرا هاما لتكوين رأس المال في هذه الدول، ودون تكـاليف حقيقية، لأن سحب هذا الفائض وتحويله إلى قطاعات أخرى لا تعاني من الفـائض أو تعاني من عجز يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار، باعتبار أن البطالة المقنعـة تمثـل

---

[1]- لمزيد من الإطلاع على هذه النظرية راجع د. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع 1999.

ادخارا كامنا يتمثل في استهلاك قوة العمل الفائضة دون إنتاج مقابل، مما يترتب عنـه انخفاض في مستوى الإنتاجية، كما أن استخدام البطالة المقنعة في المجـال التمـويلي، عن طريق توجيه الفائض في الأيدي العاملة من الجهاز الإداري إلى الجهاز الإنتاجي، يمثل مصدرا حقيقيا للتكوين الرأسمالي ودون تكاليف كما سبق الذكر، ولا تـضحيات، حيث لا يضحي في استخدام هذا العمل بإنتاج بديل، لأن هذه الفئة كانت لا تقوم أصلا بعملية الإنتاج بل كانت تمثل عنصرا سلبيا لها، سواء كان ذلك عن طريـق تـضخيم النفقات، أو التأثير السلبي على الطبقة المنتجة الأخرى، وبالتالي علينا القول بأن سحب قوة العمل الزائدة وتوجيهها إلى مشاريع إنتاجية أخرى لا يترتب عليها أي أضرار على الاقتصاد الوطني بل تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني في الدول الناميـة، لأنـه يمكـن النظر إلى دخل هذه المجموعة وبالتالي استهلاكها على أنـه مـن قبـل المـدفوعات التحويلية من الأفراد المنتجين إلى الأفراد غير المنتجين. وقد يتبادر إلى الذهن سـؤال عن القطاعات التي تستوعب هذه الأعداد من العمال، والدول النامية، في نفس الوقـت تعاني من البطالة، بمعنى آخر قد نتساءل إلى أين يتم تحويل هذه الفئة ؟ الإجابـة قـد تكون صعبة وصعبة فعلا لأن الإجابة على التساؤل السابق قد يكون صحيح على دولة وغير صحيح على دولة أخرى، بمعنى أنه يجب إجراء مـسح لكـل دولـة ومعرفـة خصوصيتها، فقد نجد في دولة معينة نقص كبير في الأيادي العاملة الزراعية بـسبب السياسة التي اتبعت في فترة معينة، والتي كانت تشجع الصناعة علـى حـساب بقيـة القطاعات الأخرى،أو لأسباب أخرى منها الأسباب الاجتماعية التـي دفعـت بالـدول النامية إلى خلق مناصب شغل وهمية في تلك الفترة، مما دفع بالفلاحين والمـزارعين إلى ترك الأرياف والالتحاق بالمدن، لأن المدينة توفر لهم الأجر الدائم بدون أي جهـد يذكر، إذا قد نجد قطاع معين كالقطاع الزراعي في دول معينة يعاني من نقص كبيـر في الأيدي العاملة وبالمقابل اتساع كبير في الأراضي الزراعية، ففي هذه الحالة بالنسبة للدول التي لها مثل هذه الخاصية أمر بسيط يجب تشجيع القطاع الزراعـي وتحويـل العمال إلى هذا القطاع، ويبقي مدى نجاح هذه العملية على قدرة الدولـة فـي عمليـة التحويل، وإقناع هذه الفئة المحولة وعلى هذه الشاكلة قد نجد قطاعات معينة تعاني من

نقص وقطاعات بها فائض،مما يستدعي تحويل العمال إلى القطاعات التي تعاني من عجز وقد تتكلف هذه العملية تكاليف معينة كالتدريب و التأهيل ...الخ من العمليات التي تجعل هذه الطبقة منتجة.

ولا يتوقف اعتبار العنصر البشري كمصدر تمويلا في البطالة المقنعة فقط، بمعنى أن هذه الأخيرة تعتبر مصدرا تمويليا فعليا وغير مستغل، أما العنصر البشري ككل والذي يميز جميع الدول النامية يعتبر مصدرا تمويليا كباقي المصادر الأخرى التي سبق الإشارة إليها لأن الإنسان أو الموارد البشرية مثلها مثل بقية عناصر الإنتاج الأخرى مثل الرأس المال والأراضي إلى غير ذلك وبالتالي فإن الاستثمار في العنصر البشري المتوفر لدى أغلب الدول النامية يمكن مستقبلا أن يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية وارتفاع الدخل وهو من أهداف التنمية.

لذا نجد أن الأمم المتحدة قد أولت اهتماما كبيرا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990، بمعنى أخر أن الموارد البشرية تعتبر من الأمور الأساسية والتي يجب على الدول الاعتناء بها والبحث عن التدابير اللازمة لتطوير أدائها، لأن في النهاية سوف يساعد هذا العنصر على حل المشكلة الأساسية التي تعاني منها الدول النامية وهو التخلف.

ويبقى في النهاية أن نشير إلى أن مصطلح البطالة المقنعة كمصدرا تمويليا لم يلق الاهتمام الكبير في الفترة الأخيرة، عكس المرحلة السابقة أي قبل انهيار الكتلة الشرقية، ذلك لكون القطاع العام السائد في تلك المرحلة كان من أهدافه القضاء على البطالة، وبالتالي كان يستوعب جيوش من العمال، لكن التغيرات الحالية والتوجه إلى اقتصاد السوق أصبح المشكل الأساسي للدول النامية ليس البطالة المقنعة بل البطالة نفسها.لأن التخلص من القطاع العام وتسريح العمال واستخدام مفهوم الربح كأساس المشاريع سواء كانت عامة أو خاصة خلق البطالة في الدول النامية.

لكن رغم ذلك سوف نعتبر العنصر البشري كمصدر تمويليا يمكن للدولة النامية الاستفادة منه حيث يعتبر بمثابة ادخار كامن، وبالتالي فإن الاستثمار في العنصر البشري وزيادة قدرتها الإنتاجية وجعلها أداة مهمة وهدف للتنمية التي تسعى إليه الدول

النامية. لأن الاستثمار في العنصر البشري كما قال شولتز يشبه تماما الاستثمار في رأس المال المادي من حيث الأهمية، وقام البنك الدولي في هذا الإطار بدعم الفكرة القائلة بأن لتطوير رأس المال البشري انعكاسات هامة على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: علاقة الحجم السكاني بالتنمية:

هناك سؤال مهم في هذا الجانب وهو ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ومستوى الرفاهية ؟ بمعنى أخر هل سيكون نمو متوسط الدخل الفردي أسرع أو أبطئ إذا ارتفع أو انخفض معدل النمو السكاني؟ ما قيل سابقا في هذا الموضوع أن زيادة السكان وارتفاع حجمها يعني انخفاض متوسط الدخل الفردي ولا يمكن أن يؤدي زيادة الحجم السكاني إلى زيادة في متوسط الفرد. لكن هذه الآراء لا تأخذ في الحسبان أقدم وأبسط جواب في هذا الموضوع وهو كل فم جديد (مولود) يأتي بيدين اثنين ولا أقول في هذا المجال أن هناك توازن بين الاستهلاك فم واحد والإنتاج بل أن الاستهلاك أقل من الإنتاج، لكن بشرط أن يتم استغلال هذا المورد، أي يصبح العنصر البشري كالعنصر المادي أي الرأس المال، فالرأس المال إذا اكتنز يصبح دوره سلبي أما إذا استثمر فيؤدي إلى تحقيق أهداف معينة، كذلك العنصر البشري إذا ما تم الاستثمار فيه فسوف يكون منتجا أكثر من مستهلك وهناك مجموعة تؤيد الجانب الإيجابي للعنصر البشري ودوره في التنمية حيث ترى أن الزيادة السكانية ظاهرة نافعة وإيجابية ومن بين هؤلاء المفكرين كولن كلارك Colin Clark وإيستر بوسرب Esther Boserup وأخيرا جوليان سيمون Julian Simon حيث يصّرون على أن النمو السكاني يدعم نمو متوسط دخل الفرد عن طريق زيادة الطلب على الاستثمار، مما يساعد على تحقيق وفورات الحجم وإنعاش حركة التغيير، بينما يعتقد كول وهوفر بأن النمو السكاني يقلل الادخار، وقد أثار في الفترة الأخيرة كل من راتي رام Rati Ram وتيونور شولتز Thennerw Shultw إلى أن زيادة فترة الحياة المتوقعة الناتجة عن انخفاض معدل الوفيات وزيادة النمو السكاني في العالم الثالث تؤدي إلى زيادة حوافز

الاستثمار في رأس المال البشري، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته وكما تبين للعديد مـن الملاحظين أن لانخفاض معدل النمو السكاني في الدول الصناعية آثارا ضارة.[1]

يبقى أن نطرح مجموعة من الأسئلة:- هل انخفاض السكان فـي البـانقلاداش يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد ؟ هل ارتفاع عدد سكان الصين أدى إلـى تحقيـق معدل نمو منخفض ؟ هل الوضع الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد ومعدل النمـو فـي جمهورية مصر أقل من التشاد لكون عدد السكان أكبر بكثير عن التشاد؟

والإجابة على هذه التساؤلات توضح مدى أهمية العنصر البشري فـي التنميـة وتدعم ذلك الدراسة التي أجريت في البرازيل في تقدير دالة الإنتاج متغيرها التابع هو معدل النمو الحقيقي و متغيراتها الثابتة هي معدل نمو رأس المال المادي ومعدل نمـو العمالة.وتبين أن معدل نمو رأس المال البشري هو ثاني أهم عنصر يؤثر فـي النمـو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي حيث كان يفسر العنصر البشري 24% من النمو أما التقدم التكنولوجي فيفسر 40%.[2]

---

[1]- مالكولم جيبلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص. 294.
[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص. 84.

خلاصـة الفصل الأول:

تعتبر المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة هي مشكلة التراكم الرأس مالي، فيرى الكثير من الاقتصاديين أن غالبية الدول النامية تعاني مـن مشكلة انخفاض حجم استثماراتها ونجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في الارتفاع بمعدلات الاستثمار، والسؤال الذي نطرحه من أين تستمد الدولـة الأموال الأزمة لدفع عملية التنمية ؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال؟.

لا شك أن الدول النامية تحصل على حاجاتها إلى الأموال من مصدرين رئيسيين هما الموارد المحلية والموارد الأجنبية.

وتعتبر المصادر المحلية من أهم المصادر التي يجب على الدول النامية الاعتماد عليها في عملية تمويل التنمية، والعمل على الاستغلال الأمثل لهذه المـوارد المتاحـة، وحسن توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتفق مع حجم ونشاط وقدرة كل قطاع.

وتتكون مصادر التمويل المحلي من شقين أساسيين أولهما المدخرات الاختيارية وهي تلك المدخرات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بادخارها طواعيـة وبمحـض رغباتهم، والادخارات الإجبارية وهو ما يفرض على الأفراد عن طريق الدولـة ودون رغبتهم، علما بأنه في الواقع لا يوجد فرق بين النوعين في وجهة تكوين رأس المـال ويمكن تقسيم المصادر المحلية لتمويل التنمية في الدول النامية إلى ادخار الحكـومي، الادخار العائلي، فائض المشاريع، التمويل التضخمي، حـصيلة التجـارة الخارجيـة، وأخيرا البطالة المقنعة.

ويتكون الادخار الحكومي من مدخرات الميزانية والتي يظهـر نتيجـة زيـادة إيرادات الحكومة عن استهلاكها، ويتعلق الادخار الحكومي كما سبق بمستوى الإنفـاق العام وبالإيرادات العامة للدولة، ومن بين وسائل تعبئة الادخار الحكـومي الـسياسات المالية والضريبية، وتعتبر هذه الأخيرة من بين أهم وسائل تعبئة المدخرات الحكوميـة في الدولة، حيث اتضح من تحليلنا أنه يجب على الدول أن تعتمد على ضرائب تحقـق

لها الوفرة في الحصيلة وتشجع الاستثمارات، وأتضح في هذا المجال أنه يجب الاعتماد على ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، وضرائب مباشرة على دخول الأفـراد المرتفعة الناتجة عن الملكيات إلى جانب مكافحة التهرب الضريبي، ومحاربة النشاطات غير الشرعية. أما في الشق الثاني من الميزانية والمتمثل في الإنفاق العـام فيـستدعي الأمر ترشيد الإنفاق العام في الدول النامية،عن طريق الضغط على النفقـات العامـة الإدارية والاستهلاكية. وإلى جانب تطوير قطاع التصدير لتمكين الميزانية من الاستفادة من الضرائب الجمركية.

ويضاف إلى المصدر المحلى السابق مدخرات القطاع العائلي والتي تمثل أهـم مصدر تمويلي محلي اختياري، لكن في الدول النامية فإن أغلب الـدخول تتجـه إلـى الإنفاق الاستهلاكي، مما يجعل مستوى الادخار منخفض، بسبب ضعف مصادر تعبئـة المدخرات المحلية، إلى جانب ذلك ضعف دخول الأفراد، ولقد تم الإشارة إلى مجموعة العوامل المحددة للادخار سواء كانت عوامل اقتصادية أو عوامل غير اقتصادية، وتـم تحليل أثر كل عامل على كل من الادخار والاستهلاك.

ومن بين المدخرات الاختيارات فائض المشاريع، حيـث نعنـي بهـذا فـائض المدخرات من الأرباح المحتجزة لدى قطاع الأعمال وغير موزعة والتي لم يتم تحويلها إلى الميزانية العامة، وهذه الأرباح سواء كانت من القطاع الخـاص أو مـن القطـاع المختلط أو من القطاع العام، وأتضح أن هذه الأرباح أو الفوائض تتحدد بمجموعة من المحددات والتي تتمثل في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمـشاريع ومـستوى الأسـعار، ويضاف إلى العاملين السابقين عامل خاص بالقطاع العام يتمثل في السياسة الحكوميـة المتعلقة بالمصاريف والتي تتحدد هي الأخرى بعاملين هما مـستوى العمالـة وكـذلك المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على هذا القطاع، وكل ما يمكن قوله من هذا الجانب أن القطاع الخاص والمختلط يتميز عن القطاع العام في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجيـة، وانخفاض المصاريف الاجتماعية، وبالتالي ارتفاع فائض هذين المـشروعين مقارنـة بالقطاع العام الذي يمثل عبئا على اقتصاديات الدول الناميـة، ولمزيـد مـن التحليـل والدراسة عن الادخار الاختياري، ارتأينا الإشارة إلى المدارس المختلفة فـي مجـال

الادخار العائلي، ابتداء من المدرسة الكلاسيكية التي اعتبـرت أن الادخـار يـساوي الاستثمار، بمعنى أنه لا يوجد ما يسمى بالادخار السلبي أي الاكتناز عند هذه المدرسة، كما اهتمت هذه المدرسة بعلاقة سعر الفائدة بالادخارات الفردية، واعتبرتـه المتغيـر الوحيد الذي يفسر الادخار، وبظهور الفكر الكينزي انهـارت المدرسـة الكلاسـيكية، واعتبر كينز الدخل الشخصي هو حجر الزاوية الذي يقوم عليـه الادخـار، ويـرتبط الادخار عند كينز بعوامل موضوعية وشخصية لكن هذه العوامل إما أن تكون بطيئـة التغير في الفترة القصيرة أو آثارها تلغي بعضها البعض، مما يؤدي إلى كـون أغلـب التغيرات في الادخار في المدى القصيرة ناجمة عن التغير في الدخل.

وعرفت هذه النظرية بنظرية الدخل المطلق، وتعتبر صالحة للتحليـل القـصير المدى، مما أدى إلى ظهور نظريات أخرى تحاول تفسير الـسلوك الادخـار للقطـاع العائلي ومن بينها نظرية الدخل النسبي لدوزنبيري وفرضية الدخل الدائم لميلتون فريد مان ثم نظرية الادخار الطبقي لكال دور نكس، كل ما يمكن القول عن هذه النظريـات أنها تفسر ظاهرة الادخار في المجتمعات المتقدمة لكن هناك محاولات لتطبيقها علـى الدول النامية.وكان الهدف من دراسة هذه النظريات معرفة العوامل التـي يمكـن أن تتحدد الادخار العائلي،وكيفية زيادته في الدول النامية وسوف نحاول الإشارة إلى ذلـك في دراستنا للادخار العائلي في الجزائر ومدى إسقاط نظرية من النظريات السابقة على المجتمع الجزائري.

ونتيجة لضخامة المشاريع التي تتطلب التنمية تلجأ الدول النامية إلـى مـصادر استثنائية تتمثل في التمويل التضخمي ويعتبر هذا المصدر استثنائي نتيجة لما يـصحبه من أضرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لذا اعتبر التمويل التضخمي لـدى بعض الاقتصاديين أنه يؤدي إلى خلق أثار سلبية، وهذه الآثار تكون مصاحبة لتغيرات اقتصادية واجتماعية، لكن رغم ذلك هناك مجموعة تقدم تبريرات وتؤيد اللجوء إلى هذا المصدر باعتبار أن النتائج الايجابية المحققة منه تفوق بكثرة الآثار الـسلبية الناجمـة عنه، ورغم النقاش الذي مس هذا المصدر والآراء المختلفة في استخدام أو عدمه يبقى كمصدر متاحا للدول النامية يمكن اللجوء إليه في فترات معينة وبشروط محددة.

ومن بين المصادر المحلية التي تلقى اهتماما كبيرا لدى الاقتـصاديين حـصيلة التجارة الخارجية، والتي تتمثل في زيادة الصادرات عن الوردات، بمعني زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وتتوقف التجارة الخارجيـة علـى هيكـل كـل مـن الصادرات والوردات، وأتضح أن أغلب الدول النامية تعتمد في الصادرات على عـدد محدود جدا من السلع التصديرية، وتتمثل هذه السلع في المواد الأولية، بينمـا هيكـل الوردات فيمثل عدد كبير من السلع خاصة الاستهلاكية منها والرأسمالية، مما يؤدي إلى خلق عجز كبير في الميزان التجاري للدول النامية في الوقت الذي تبحث عن فائض.

وتتأثر كذلك التجارة الخارجية بالنمو وأن هناك علاقة طر دية بينهمـا، حيـث تتأثر التجارة الخارجية بالنمو، ويؤثر النمو على كل من سلوك المنتجين والمـستهلكين على السواء وهناك حالات معينة يكون فيها الأثر سلبي على التجارة الخارجية حالات محايدة إلى جانب الحالات المحفزة للتجارة الخارجية، حيث يتضح أن في هذه الحالـة تزداد كل من الصادرات والوردات معا أو قد تزداد أحيانا الـصادرات، وتقـل فيهـا الوردات وهي الحالة التي تبحث عنها الدول النامية، واستخلصنا في النهاية مدى تـأثر الدول النامية من تحرير التجارة الدولية ويبقى للدول الناميـة تـوفير مجموعـة مـن الشروط على المستوى الداخلي والخارجي لكي تحقق بعض النتائج الإيجابية وبـصفة جزئية من خلال تحرير التجارة الخارجية.

وكأخر مصدر من المصادر المحلية البطالة المقنعة، هذا المصدر الذي لم يلـق في الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا لدى الاقتصاديين، لكون سببه قد تلاشى جزئيـا لكـن رغم ذلك يبقى العنصر البشري كعنصر مهما في عملية التنمية و يمكن الاعتماد عليه.

ويلاحظ مما سبق أن الدول النامية تتصف بانخفاض معدلات الادخار المحلـي، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الداخلية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية حتى السياسية منها، ولكن رغم ذلك هناك مجالات كثيرة لزيادة هذه المعدلات قد تكون كافية لدفع التراكم الرأس مالي خاصة في المرحلة الأولى للتنمية. وتختلف العوامل المحققـة لذلك من مصدر تمويلي إلى أخر كما تختلف باختلاف الدول حـسب درجـة نموهـا وعادات وتقاليد مجتمعها، إلى جانب الوضعية الاقتصادية، والسياسية التي تتصف بهـا

الدولة، ولقد تم الإشارة إلى عوامل تعبئة هذه المدخرات، كما تم الاعتماد على ترتيب مصادر التمويل المحلي حسب درجة أهميتها التمويلية، وهذا يبقى كرأي خاص في ذلك، فالادخار الحكومي والادخار العائلي وفائض قطاع الأعمال تبقى من أهم المصادر المحلية في الدول النامية، ويمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية، كما تستطيع الدول التحكم والتأثير في كميتها باستخدام وسائل وسياسات معينة تهدف كلها إلى تعبئة هذه المدخرات، سواء كانت إجبارية كما هو الحال في الادخار الحكومي، أو مدخرات اختيارية كالادخار العائلي، أو فائض قطاع الأعمال.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فرغم أهميتها ضمن المصادر الداخلية إلا أن هناك صعوبات وعراقيل وحواجز يصعب على الدول النامية الاعتماد عليها، وتقف هذه الحواجز كعائق أمام الدول في تعبئة وزيادة دور التجارة الخارجية، كما أن للعوامل الخارجية تأثيرا كبيرا على تحديد حجم هذا المصدر. أما فيما يتعلق بالتمويل التضخمي يعتبر كما سبق الذكر مصدرا ثانويا يمكن اللجوء إليه في حالات خاصة جدا مما يصعب الاعتماد عليه رغم أن هناك مجموعة من الاقتصاديين الداعين إلى ذلك.

وتبقى البطالة المقنعة كأخر مصدر داخلي متاح للدول النامية وهذا المصدر تكون نتائجه على المدى البعيد، ولا يمكن الاعتماد عليه في الفترة القصيرة.

إذا من تحليلنا السابق اعتمدنا على التركيز والتسلسل للموارد المحلية حسب درجة أهميتها ومدى مقدرة الدول النامية في تعبئة هذه الموارد.

الفصل الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية

تعاني الدول النامية من عجز كبير في مستوى المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الضرورية للتنمية، مما يجبرها اللجوء إلى المصادر الخارجية، ذلك ما يعطي أهمية قصوى لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي التغلب على صعوبة تغطية نفقات التنمية، وتسهيل القيام بها، لكون هذه الأموال تؤدي إلى تعويض النقص في الموارد المحلية وتسمح للدولة الحصول على المستلزمات الضرورية لتنفيذ المشاريع الإنمائية، التي من شأنها تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، كما أن المصادر المحلية مهما توفرت لدى الدول النامية تبقى هذه الدول في حاجة ماسة إلى القروض الخارجية والمصادر الخارجية بصفة عامة، لأنها تكون عاملا أساسيا لتوفير العملة الأجنبية الضرورية لعملية الاستيراد، إضافة إلى النتائج الإيجابية التي تنشأ من اللجوء إلى هذه المصادر كتوفير التكنولوجيا المتقدمة مثلا عن طريق الاستثمارات المباشر. ومما يجعل كذلك انسياب رؤوس الأموال الأجنبية أمرا ضروريا هو أن المدخرات المحلية غير كافية لوحدها دون الاستعانة بالنقد الأجنبي، أي الادخار المحلي ليس بالعامل الكافي لعملية الاستثمار دون مشاركة المصادر الخارجية.

ويفرق في التدفقات المالية الأجنبية بين رؤوس أموال قصيرة أو متوسطة الأجل، وتتمثل في ائتمان التصدير، ورؤوس أموال طويلة الأجل ومنح اقتصادية، وتتمثل في رؤوس أموال خاصة على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة (استثمار مالي)، وفي أموال عامة على شكل قروض ومنح اقتصادية من الحكومات المختلفة والهيئات الدولية والإقليمية. وفي فترة سابقة ليست بالبعيدة كانت القروض العامة بأنواعها المختلفة من أهم المصادر لانسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المتخلفة، ففي الفترة من 1970حتى1977 ارتفعت الديون الخارجية لمجموع الدول النامية من 72.2إلى 244مليار دولار بمعنى ارتفع معدل النمو السنوي 12% في سنة

72 إلى 25% في سنة 75[1]، لكن في الفترة الأخيرة حصل انخفاضا كبيرا في التمويل المصرفي، فخلال الفترة من 1981 إلى 1991 انخفضت حصة الإقراض المـصرفي من التمويل الخارجي الطويل الأجل للدول النامية من 46.1% إلى 17.4% ويقابل هذا بروز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حيوي في التدفقات الماليـة الدوليـة، وأصبح البديل الرئيسي للإقراض الخاص، وبالتالي القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي بزيادة الشركات متعددة الجنسيات، كما ازدادت كذلك أهمية مصادر التمويـل الجديـد المتمثلة في المحافظ الاستثمارية والسندات.

وباعتبار موضوعنا يتناول المصادر المحلية لتمويل التنمية، لذا سوف لن يكون التركيز على المصادر الخارجية لتمويل التنمية، لكن مع ذلك سـوف نتطـرق إليـه باعتباره جزءا من مصادر التمويل.

بحيث نقوم بتحليل الأنواع المختلفة التي يمكن أن تظهر بهـا هـذه المـصادر الخارجية،إلى جانب الإشارة إلى أهمية كل نوع في عمليـة التنميـة الاقتـصادية، أي دورها في توفير الموارد المالية للدول النامية، وكذلك الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج من اللجوء إليها. ذلك ما يستدعي تجزئة هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية.

المبحث الأول: أشكال التمويل الخارجي، حيث يختص هذا المبحث في تحديـد الأشكال المختلفة للتمويل الخارجي.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية للدول النامية يختص هـذا المبحـث إلـى الإشارة للآثار السلبية الناجمة عن اللجوء إلى القـروض الخارجيـة والحلـول المقترحة لذلك.

المبحث الثالث: عوامل رفع كفاءة استخدام التمويل الخارجي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى السياسات المختلفة التي يمكن للدول النامية اللجوء إليهـا فـي جلب الاستثمارات المباشرة والتحكم فيها، إلى جانب تحليل العوامل التي تمكـن من رفع كفاءة التمويل الخارجي.

---

[1]- Jg. Samchez Armau/coordonnateur George, corn. Abdelkader Sid-Ahmed, Samuel lichtensz Temjo, José.m. Quijano- gonzalo.D. Martner, Dette et développement, O.P.U, Alger p. 15.

المبحث الأول: أشكال التمويل الخارجي

تتعدد أشكال التمويل الخارجي بتعدد المعايير المستخدمة في ذلك، فقد تقسم المصادر الخارجية إلى عامة وخاصة تبعا لمصادرها، وتقسم بدورها هذه الأخيرة إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وقد تجزأ هذه الأخيرة إلى قروض سهلة والأخرى صعبة، أي وفق شروطها التجارية، لكن سوف نعتمد على تقسيم وتحديد أشكال التمويل الخارجي إلى ثلاثة أنواع وهي: المعونات، القروض الخارجية، الاستثمارات المباشرة. اعتمادنا على هذه الأشكال لم يكن لغرض معين سواء لبساطته وسهولة التعامل معه وفق ما تقتضيه دراستنا.

المطلب الأول: المعونات:

ينظر للمعونات الأجنبية على أنها نتائج لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتمتد جذورها إلى خطة مارشال Marshall، والتي عن طريقها حولت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ ضخمة كمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب، وتعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الفقيرة من أهم مصادر التمويل للدول النامية خاصة المنخفضة الدخل.وتتكون المعونات الأجنبية من منح لا ترد وبالتالي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة، وإلى قروض ميسرة وواجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية، والقروض المسيرة تتم وفق قواعد وشروط أيسر، وفي صورة نقدية أو عينية لمشروعات معينة ومحددة، أو لبرامج أو قطاعات، ويتمثل عنصر اليسر فيها بانخفاض أو انعدام معادلات الفائدة، وتكون فترات السماح فيها طويلة، إلى جانب كونها طويلة الأجل، بمعنى أدق أن هذا النوع من القروض الميسرة تحكمها قواعد تخرج عن تلك التي تحكمها قوى السوق، لأن القروض التي تحكمها هذه القوى تخرج من نطاق المعونات.

وتعتبر المنح والمعونات الأجنبية من أهم المصادر الخارجية كما سبق الذكر خاصة للدول الفقيرة، ويعود ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية وعدم كفاية معونات التي تقدمها الهيئآت الدولية الأخرى، ولقد شكلت

في سنة 1988 المعونات 6.6% من إجمالي الناتج الوطني لمجموعة الـدول الناميـة شديدة الفقر، وبلغت نسبة المعونات 40% من النـاتج الـوطني لكـل مـن التـشاد، موزنبيق،مالاوي ومالي، كما بلغت 70% بالنسبة لصومال وتنزانيا[1]. وكل ما يمكـن قوله عن المنح والمعونات أنها غير مرتبطة بالناتج المحلي ولا بمستوى الحاجة إليهـا بل هناك اعتبارات سياسية تحكمها، كما يلاحظ من خلال المعونات التي تستفيد منهـا الدول الفقيرة عدم وجود ارتباط بين هذه المعونات ودرجة تحـسن الأداء الاقتـصادي وذلك لأسباب منها:

- حجم المعونات، حيث نجد أن أغلب المعونات صغيرة الحجم وبالتالي لا تحقـق ما تصبو إليه الدول النامية الفقيرة.
- معظم هذه المعونات توجه لأغراض ليست اقتصادية بل تحكمها كما سبق الذكر أهداف سياسية.
- أغلبية الدول التي تتلقى هذه المعونات تفتقر لسياسات ملائمة يمكنها من تحقيقها أغراضها. أحيانا قد تعاني الدول المستفيدة من المنح والإعانات بما يعرف باسم المرض الهولندي، وهو عبارة عن أعراض حدثت في الدول النفطيـة، حيـث شهدت ثراء مفاجأ عقب اكتشاف النفط مما ادى إلى إنفاق تلك الثروة المفاجئـة على سلع غير ضرورية، وخير مثال على هذا ما حدث في كـل مـن تنزانيـا وبوتان خلال التسعينات حيث تقلصت القطاعات المنتجة للسلع المتداولـة فـي التجارة في كل دولة منها بنسبة تبلغ 15% بسبب ارتفاع المعونات التي تتلقاها هاتان الدولتان[2].

لكن رغم ذلك فإن المعونات قد لعبت دورا أساسيا في مساعدة بعـض الـدول الفقيرة في مواجهة المشاكل التي تعاني منها، ولو مؤقتا كتوفير الغذاء وبعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها. وهناك مـصدران للمعونـات الرسـمية وهمـا

---

(1)- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي ألليثي، التنمية الاقتصادية مرجع سابـق، ص. 285.

(2)- محمد الليثي، بوليرج وتيموتي لين، تدبير الآثار المالية للمعونة مجلة التمويل والتنمية العدد 4، 2002 صندوق النقد الدولي ص 28، 29.

المساعدات أو المعونات الوحيدة المصدر والتي تتمثل في المعونات الثنائية، أي التـي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة ومعونات جماعية والتـي تقدمها الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية أو كما تسمى بالمعونات المتعددة الأطراف.

وتتمثل المعونات الثنائية الجانب في المنح والقروض التي تعقدها الدول المانحة مع الدول المستفيدة وهي تعقد بشكل رسمي، وخير مثال على ذلك مـشروع مرشـال، وكذلك بعد حصول بعض الدول الإفريقية والآسيوية على استقلالها داومـت الولايـات المتحدة في تدعيمها لهذه الدول على شكل إعانـات، لكـن الهـدف مـن وراء هـذه المساعدات الأمريكية بعد الحرب هو ما يمكن تسميته بالأنانية، حيث كان الهدف فـي تلك المرحلة هو محاصرة الدول الاشتراكية لضمان الوصول للموارد الطبيعيـة التـي تحتاجها الصناعات الأمريكية، إلى جانب ذلك شيوع مفهـوم خدمـة التنميـة للأمـن والاستقرار، وتعميق مصلحة الدول الحديثة في خدمة النظـام الرأسـمالي العـالمي، وبصفة عامة فإن الهدف من الإعانات الأمريكية للدول النامية هو خدمة مصالحها رغم الشعارات التي ترفعها في هذا المجال.

مع ذلك قد نجد بعض الدول التي تعتبر أن عليها التزاما أدبيا نحو الدول الفقيرة وإن المعونات تعمل على تعديل الفروقات بين الدخول، لكن رغم ذلك تبقى المـصلحة هي السائدة في هذا الجانب.

مما يؤكد هذا الرأي ما دعت إليه الأمم المتحدة في مؤتمرها للتجارة والتنميـة، حيث دعت الدول الغنية إلى تحقيق هدف جديد يتمثل في بلـوغ 0.7% مـن النـاتج الوطني يقدم كإعانة للدول الفقيرة، ووافقت خمس دول على بلوغ ذلك وهي: هولنـدا، النرويج، السويد، الدنمراك، فرنسا، إلا أن معظم الدول الغنية لم تبدي أي موافقة وحتى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية لهـا فـي سـنة 1991 سوى 0.20 % من الناتج المحلي وذلك حسب تقرير البنك العالمي لسنة 1993 في تقريره عن التنمية في العالم.

كما يدعم الرأي السابق في أسباب تقديم المعونات الثنائية هو التراجع الكبير الذي شهدته خلال الفترة الأخيرة، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على الساحة الدولية وأهمها انهيار الكتلة الشرقية والتي لم تصبح مشكلة للدول الرأسمالية.

أما المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف فتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها الهيأة الدولية المتعددة الأطراف للدول النامية.والقروض المقدمة من هذه الهيأة والمنظمات تأخذ شكلان، فهي إما قروض سهلة، أو ميسرة بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة كما سبق الذكر، وتقدم هذه القروض وفقا لضوابط معينة من أهمها:[1]

- انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي 375 دولار.
- معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات، تحد من قدرتها على الاقتراض بالشروط التجارية.
- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الشكل الثاني من المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف فيتمثل في القروض العادية أي تلك القروض التي تعقد بسعر فائدة أعلى من النوع السابق ذكره، ويكون آجال استحقاقها طويل بمعنى أنها قروض طويلة الأجل.

ولتقييم دور المعونات في التنمية نجد أن هناك بعض النواحي الايجابية لهذا المصدر مع ذلك نجد لها نواحي سلبية، ففي الجانب الإيجابي نجد أن أغلب المعونات توجهت إلى دول نامية في حاجة ماسة إليها، رغم أن بعض المعونات التي تقدمها لدول أخرى لأسباب غير اقتصادية، إلى جانب ذلك قررت الدول الغنية إلغاء جميع ديون الدول الأشد فقرا، مما أدى إلى توجهها إلى أغراض أخرى بدلا من تسديد الديون. وبالتالي تحقيق بعض أهداف التنمية خاصة في المجال الاجتماعي، كالصحة والتعليم.

---

[1]- يونس البطريق أحمد، المالية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1986، ص. 34.

أما في ما يتعلق بالجانب السلبي، فنجد أن اغلب المعونات الثنائية تكون على شكل معونات مقيدة، بحيث تلزم الدول المستفيدة إلى توجيهها إلى الأغراض المحددة بها كشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة، أو قد تأخذ المعونات شكل، تقييد مزدوج أي تحديد المشروع الذي يجب أن تموله المعونات، إلى جانب إنفاقها على سلع مستوردة من الدول المانحة. وبالطبع أن هذا التقييد كثيرا ما يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة فيما يتعلق بنوع وسعر السلع.

إضافة إلى الجانب السلبي السابق نجد أن اغلب المعونات كانت أهدافها سياسية، حيث يعتبر تسييس المعونات من الصفات البارزة لها، وخير مثال على ذلك المعونات التي تحصل عليها كل من إسرائيل، مصر، والباكستان والفلبين وتركيا من الولايات المتحدة الأمريكية. ويضيف عدد من الاقتصاديين مجموعة من سلبيات المعونات وهي:

- يترتب على المعونات بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية، بمعنى البحث على المساعدات بدلا من القيام بالتنمية وبالتالي يترتب على ذلك فقدان مبدأ الاعتماد على الذات، ولقد عبر أحد الاقتصاديين بأن الدول النامية في حاجة إلى مساعدة تساعد على التخاص من المساعدة.

وتظهر النتائج التجريبية أن الزيادة في المعونات والقروض تسبب في تخفيض الإيرادات المحلية للبلد على الرغم من اختلاف الآثار المنفصلة لهذين العنصرين(المعونات، القروض)، فالزيادة في القروض تؤدي إلى زيادة في الإيرادات الحكومية في المدى القصير، بينما الزيادة في المنح تسبب في هبوط الإيرادات العامة في المدى المتوسط، ووفق هذه الدراسة فإن زيادة المنح بمتوسط4% من الناتج المحلي أدى إلى انخفاض الإيرادات بنحو 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي.(1)

وتجدر الإشارة في هذا الجانب أن هناك معونات محدودة مصدرها الدول النامية كالمملكة العربية السعودية وبعض الدول المصدرة للنفط، وهذه المعونات كانت متواجدة قبل 1974، ففي الستينات كان هناك برنامج التعاون المالي مع بعض الدول النامية.(2)

---

(1)- بينيركت كلمنتش، ومجموعة أخرى من الباحثين مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، ص. 48.

(2)- Sid Ahmed, développement sans croissance, OPU, Alger, p330.

إلى جانب ذلك ظهرت نوع من المعونات يسمى بالائتمان المختلط، حيث يتم بمقتضاه منح ائتمان يسمح بالشراء من الدول المتقدمة على أساس سعر الفائدة السائد، ظهر هذا النوع في فرنسا أواخر السبعينات، والهدف من هذا النوع هو زيادة صادرات الدول المتقدمة، ولقد اتجه هذا النوع من الإعانات إلى الدول التي أحرزت تقدما ملموسا، ورغم أن له جوانب ايجابية فان بعض الدول قد عارضته ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية في البداية على أساس عدم عدالته إلا أنها أخذت بدورها في ممارسته.

وكل ما يمكن قوله عن المعونات والمساعدات التي حصلت عليها الدول النامية خاصة تلك التي حصلت على الجزء الكبير جدا نتيجة لموقعها الإستراتيجي كإسرائيل ومصر، نجد أن أغلب الدول لم تقض على المشاكل الداخلية التي تعاني منها، بمعنى أن المعونات لم تأتي بثمارها إن كانت لها ثمارا، مما يستدعي العودة إلى الشعار القديم الجديد التجارة وليس المعونة. هذا إلى جانب تطبيق المثال الصيني المعروف علمني كيف اصطاد السمك ولا تمنح لي سمكة، بمعنى على الدول النامية العمل على تحقيق التنمية وإزالة العقبات بدلا من الاعتماد على المعونات.

المطلب الثاني: القروض الخارجية:

نقصد بها تلك القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حكومات أجنبية، أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم خارج الوطن، وتلجأ الدول إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال ولعدم كفاية الوسائل التمويلية المحلية، أو لحاجتها للعملات الأجنبية سواء لتغطية عجز ميزان المدفوعات، أو قد تقترض للحصول على ما يلزمها من سلع رأسمالية أو استهلاكية ضرورية.

وبصفة عامة هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية تدفع إلى الاقتراض الخارجي، وتتمثل الأسباب الداخلية في العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول النامية، عجز الموارد المحلية لمواجهة تمويل التنمية، ارتفاع النفقات العسكرية بسبب تزايد المشاكل الداخلية، والنزاعات المستمرة بين مختلف الدول النامية، ويضاف إلى

ذلك أسباب خارجية ذات دور كبير في دفع الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي حيث تعتبر أهم من الأسباب الداخلية وتدخل بنسبة 80% في إحداث أزمة المديونية وتتمثـل في الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري، الصدمات البترولية وسياسات الإقـراض الدولية، ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف كل هذه العوامل الداخليـة منهـا والخارجية ساهمت مجتمعة في لجوء أغلب الدول النامية إلى الاستدانة من الخارج.

وتعتبر القروض من أهم مصادر التمويل الخارجي خاصة في الفترة السابقة إلى جانب الاستثمارات المباشرة ومن أهم القروض الأجنبية:

أ- القروض الرسمية الحكومية: ويقصد بها تلك التي تعقدها الدول لغرض الحـصول على تمويل لتنفيذ بعض المشروعات التنموية، بمعنى آخر هـي تلـك التـي تمنحهـا الحكومة الأجنبية سواء كان ذلك للحكومة أو القطاع الخاص.

ب- القروض الرسمية المتعددة الأطراف: وهذه القروض تُعقد مع الهيئـات الدوليـة والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي..إلخ.

ج- القروض الخاصة: أي الاقتراض من سوق النقد الـدولي حيـث تعمـل البنـوك التجارية العملاقة، أي تلك التي تحصل عليها الدول من الأفراد أو الهيئـات الأجنبيـة الخاصة وتأخذ القروض الخاصة أشكالا معينة فهي قد تكون على شكل:

- تسهيلات الموردين، أو قروض الصادرات أي تلك التـي تقـدمها الـشركات الأجنبية الخاصة والمستثمرين وتكون مضمونة من طرف الحكومة.
- قروض البنوك التجارية الأجنبية وهي عبارة عن تسهيلات مـصرفية تحـصل عليها الدول النامية من بنوك خاصة أجنبية وتتميـز بكونهـا قـصيرة الأجـل وبأسعار فائدة مرتفعة.
- الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها الدولة والمشروعات، حيث تلتـزم الدول النامية المصدرة للسند بالوفاء بقيمته والفوائد المستحقة عليه عند حلـول أجل استحقاقها.

وهناك تقسيمات أخرى للقروض، وتتعدد حسب المعايير المستخدمة في ذلك، فقد تقسم القروض حسب طبيعتها، أو حسب شروط تقديمها، أو حسب مـدتها أو حـسب محتواها.

ولقد توسعت الدول النامية في الاقتراض من الخارج اعتقادا منهـا أن عمليـة الاقتراض تحقق معدلات مرتفعة للتنمية، وتناست أو تجاهلت المشكلة الكبيـرة التـي تعاني منها في الوقت الحالي، وهي مشكلة الديون الخارجية الناجمة أما عـن ارتفـاع قيمة القروض المختلفة، أو نتيجة لسوء استخدام هذه القروض في تمويـل المجـالات الاستهلاكية بدلا من المجالات الإنتاجية أو في المجالات الإنتاجية المنخفضة العائد كما هو الحال في القطاع العام، ذلك ما خلق مشاكل عويصة للدول النامية تتمثل في الآثار التالية:

1- الآثار النقدية: يقصد بها العبء الذي يتركه القرض على ميزان المدفوعات وعلى الميزانية العامة وميزانية النقد الأجنبي وتظهر هذه الآثار في ثلاث مراحل:

- مرحلة الحصول على القرض، يزداد الجانب الدائن في حساب رأس المال مـن ميزان المدفوعات وتزداد حصيلة النقد الأجنبي.
- عند الإنفاق يؤدي إلى زيادة تشغيل عناصر الإنتاج، بمعنـى زيـادة الـدخول، ويكون الأثر الحقيقي على الناتج الوطني الإجمالي، ويتوقف هذا الأثـر علـى الغرض الذي انفق من أجله القرض.
- سداد القرض: يعني العبء النقدي المباشر، حيث تزداد المدفوعات وتقل حصيلة النقد الأجنبي. والاقتراض من الخارج يرتبط بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء والتي تعتبر ضغطا على الموارد المتاحة للاستهلاك والاسـتثمار والإنتاج.

2- الآثار الحقيقية: يقصد بها الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها القـروض الخارجية على كل من الدخل الوطني والناتج الوطني والاستثمار والعمالة.

فعند حصول الدولة على القرض لا يمكن ملاحظة أي آثار إلا تلك المتمثلة في زيادة النقد الأجنبي، وهذا الأثر يعتبر في الأصل أثر نقدي كما تم الإشارة إليه، أما عند استخدام القرض وإنفاقه فتظهر الآثار الحقيقية للقروض الخارجية والتي تتمثل في:

- زيادة الناتج الوطني بسبب زيادة القوة الشرائية الناتجة على استخدام القروض الخارجية.
- ينتج أحيانا حالات من التضخم نتيجة زيادة الدخول عن السلع المُنتجة والخدمات، وفي أغلب الأحيان تظهر هذه الظاهرة التي ترافق عملية التنمية، لأن هناك فترة تفصل بين العائد من الاستثمارات والإنفاق عليه.
- زيادة العبء على الأجيال القادمة إذا تم توجيه القرض للمجالات الاستهلاكية.

أما في مرحلة سداد القرض فتظهر جليا عدة آثار حقيقية وهي:

- نقص القدرة الشرائية.
- ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.
- انخفاض قيمة العملة المحلية.
- نتيجة تزايد أعباء المديونية سوف تتأثر مستويات معيشة المجتمع.

إذا نلاحظ من الآثار السابقة أن هناك أثار ايجابية وأخرى سلبية واعتمدنا إلى هذا الأسلوب في تقسيم الآثار لتوضيح الجانب الإيجابي من القروض لأن أغلب الدراسات في هذا المجال تسرد الآثار السلبية دون الإيجابية.

ولتمكين الدول النامية من تحقيق أقصى فعالية وفائدة ممكنة للقروض العامة وتجنب الآثار السلبية بدرجة كبيرة يجب مراعاة مايلي:

- رغم أن سلطة الدول في الاقتراض من الخارج أقل منها في حالات القروض الداخلية، بمعنى أنها لا تستطيع إجبار دولة أجنبية أو طرف أجنبي على إقراضها، إلا أنها يجب أن تراعي عند الاقتراض من الخارج شروط التعاقد والتي تقل فيها الجوانب السلبية كالعوامل السياسية.

- يجب على الدول النامية عدم اللجوء إلى الإسراف في الأموال المقترضة واستخدامها في المجالات الإنتاجية خاصة المرتفعة العائد، وتخصيص جزء مهم منها للقطاع الخاص وعدم الاكتفاء بتمويل القطاع العام، لأن هذا الأخير أثبت في الفترة الأخيرة عدم جدواه.

ويستدعي الأمر الإشارة إلى عدم تركز اهتمام الدول بصفة خاصة على القروض، في مجال التمويل الخارجي لأن هناك أساليب أخرى تمكنها من الحصول على الموارد الأجنبية، غير القروض الخارجية كالاستثمار المباشر، خاصة إذا كان الاهتمام هو إنشاء مشروعات إنتاجية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، لأن هذا النوع الأخير من أساليب التمويل توفر مجموعة من المزايا فبالإضافة إلى العنصر المهم وهو الجانب التمويلي، فهو يوفر خبرات إدارية وتكنولوجية ومهارات فنية وقدرة على الوصول للأسواق العالمية، لكن ذلك لا يعنى خلو هذا الأسلوب من الجوانب السلبية ذلك ما سوف نلاحظ بالتفصيل.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر:

يختلف الاستثمار المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية من أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع المعين مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية، والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدول النامية، أما في الثاني أي الاستثمار في الأوراق المالية فهو ينطوي على تملك الأفراد والهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر[1]. ويمثل الاستثمار المباشر في الدول النامية أحد الاهتمامات الحالية، ويتركز الجدل حول هذا النوع من الاستثمارات، إلى جانب

[1]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص. 366-367.

مجموعة من المحاور الناتجة عن هذا الأسلوب التمويلي، ومن بـين هـذه المحـاور الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الاسـتثمارات، إلـى جانـب دوافـع الشركات الأجنبية وراء الاستثمارات في الدول النامية.

وتشير الدراسات الإحصائية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أنه شهد نموا متسارعا في الفترة الأخيرة حيث بلغ سنة 1995 إلى 129 مليار دولار[1]، لكن الشيء الملاحظ في هذه الاستثمارات أنها تركزت على مجموعة محددة مـن الـدول كـدول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والصين، وبالرغم من الارتفاع الكبير في قيمة هذه الاستثمارات الخاصة خلال السنوات الماضية، وتزايدت أهميتها كمصدر للتمويل وتبين الدراسة أن اغلب هذه الاستثمارات في سنة 1995 كانت من نصيب عشرون دولة تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمجموع بلغ 84.6 مليار دولار، ثم بريطانيـا 30 مليار دولار وفرنسا 21مليار دولار.[2]

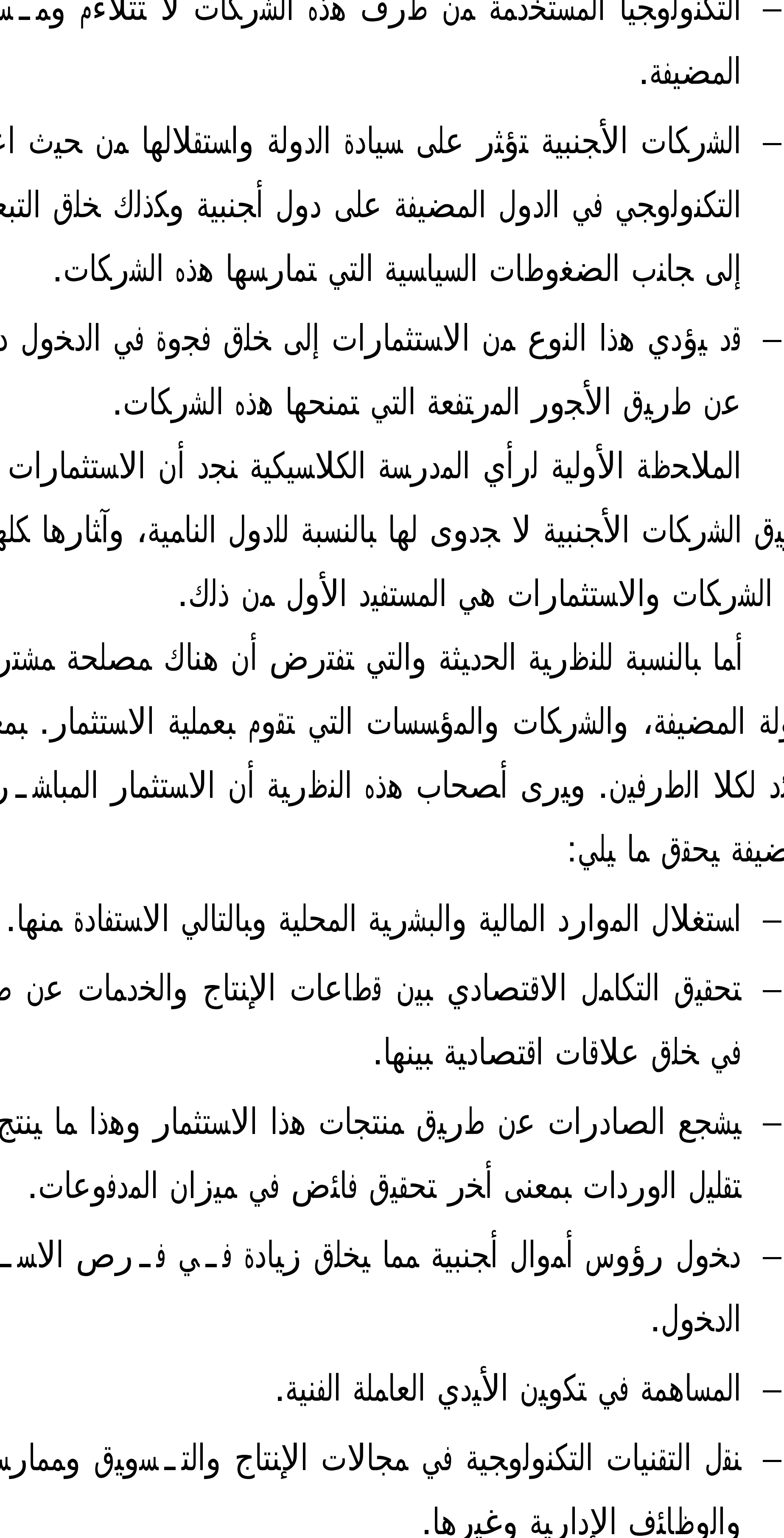
إن هذا النمو في الاستثمارات المباشرة يثير تساؤلا مهما في مدى جدوى هـذه الاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة أي الدول النامية، ولتحديد ذلك سوف نلجـأ إلـى عرض وجهات النظر لكل من المدرسة الكلاسيكية والحديثة.

يفترض الكلاسيكي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على منافع كثيـرة وتكون أغلبها لشركات المستثمرة، أي أن المستفيد الوحيد هو الشركات المـستثمرة أي الأجنبية، وتستند وجهة نظرهم إلى عدد من المبررات وهي:

- صغر حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الدول المضيفة.
- تقوم الشركات المستثمرة بتحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى الدولة الأم.
- منتجات الشركات المستثمرة لا تلاءم أنماط الاستهلاك في الدول المستضيفة مما يؤدي إلى خلق نمط استهلاكي جديد.

---

[1]- عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 53.
[2]- عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 54.



- التكنولوجيا المستخدمة من طرف هذه الشركات لا تتلاءم ومستويات الدول المضيفة.
- الشركات الأجنبية تؤثر على سيادة الدولة واستقلالها من حيث اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية وكذلك خلق التبعية الاقتصادية، إلى جانب الضغوطات السياسية التي تمارسها هذه الشركات.
- قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى خلق فجوة في الدخول داخل المجتمع عن طريق الأجور المرتفعة التي تمنحها هذه الشركات.

الملاحظة الأولية لرأي المدرسة الكلاسيكية نجد أن الاستثمارات المباشرة عن طريق الشركات الأجنبية لا جدوى لها بالنسبة للدول النامية، وآثارها كلها سلبية، وتبقى هذه الشركات والاستثمارات هي المستفيد الأول من ذلك.

أما بالنسبة للنظرية الحديثة والتي تفترض أن هناك مصلحة مشتركة بين كل من الدولة المضيفة، والشركات والمؤسسات التي تقوم بعملية الاستثمار. بمعنى أن هناك فوائد لكلا الطرفين. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار المباشر في الدول المضيفة يحقق ما يلي:

- استغلال الموارد المالية والبشرية المحلية وبالتالي الاستفادة منها.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين قطاعات الإنتاج والخدمات عن طريق المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بينها.
- يشجع الصادرات عن طريق منتجات هذا الاستثمار وهذا ما ينتج عنه كذلك تقليل الوردات بمعنى أخر تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- دخول رؤوس أموال أجنبية مما يخلق زيادة في فرص الاستثمار وزيادة الدخول.
- المساهمة في تكوين الأيدي العاملة الفنية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

نلاحظ حسب رأي هذه النظرية أن هناك مزايا عديدة تستفيد منها الدول المضيفة ورغم وجود الكثير من مؤيدي هذه النظرية، إلا أنه في الواقع يجب أن نعترف أن هناك بعض المشاكل التي تصاحب الاستثمارات المباشرة في الدول النامية والناتجة أصلا من عدم تطابق بين أهداف الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة، ولكن يجب أن نذكر بأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن للدولة المضيفة الحصول عليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتوقف إلى حد كبير على سياستها الخاصة بهذه الاستثمارات، وعلى دوافع وممارسات الشركات الأجنبية، وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة صورة من هذين الصورتين.



أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية.

ب- الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات.

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: ونقصد بذلك تلك المشروعات المشتركة بين الشريك الأجنبي سواء كان قطاع خاص أو قطاع حكومي أو منظمة دولية، والشريك المحلي بأشكاله المختلفة كذلك، وفي الواقع نجد أن المستثمرين الأجانب الخواص يميلون إلى المشاركة مع القطاع الخاص المحلي، لاعتقادهم بأن المستثمر الخاص المحلي أكثر استعدادا من المشروعات العامة المحلية، لكن رغم ذلك نجد أن هناك انتشارا واسعا لمبدأ المشاركة للحكومات المضيفة للمستثمر الأجنبي الخاص في مجالات استغلال مصادر الثروات الطبيعية.

ب- الشركات المتعددة الجنسيات: أول ما يتبادر في ذهن المواطنين في الدول النامية عند تناول موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الشركات الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات، وقد يكاد أن يرتبط مفهوم الاستثمارات المباشرة بمفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، وتتميز بصفة عامة هذه الشركات بكون مقرها يتواجد في الدول المتقدمة أما مختلف أنشطتها فتكون في الخارج، ويفضل معظم الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين بتسميتها بالشركات العابرة للقارات. وعلاقتها بالاقتصاد الدولي علاقة وثيقة نظرا لما تمتلكه من ارتباطات واسعة بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية وأنظمة الصرف الأجنبي وموازين مدفوعات الأقطار المختلفة والتمويل الدولي..إلخ.

وتتجلى سيطرتها الاقتصادية في حقيقة أساسية وهي التحكم بأكبر جزء مـن الإنتـاج العالمي، ولقد بلغت صادرات فروع الشركات الأمريكية في أواخر السبعينات أكثر من خمس جميع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ولقد شاعت فكرة خاطئة وهي أن معظم الاستثمارات المباشرة للدول الصناعية يتم في الدول النامية، ومع ذلك فان الدول المتقدمة تميل إلى الاستثمار في بعضها البعض وليس في الدول النامية، حيث نجد في هذا الإطار ثلاثة أرباع الشركات الفرعية للشركات المتعددة الجنـسيات فـي الـسوق الأوربية المشتركة أو في شمال أمريكا، كما نجد مغالطـة أخـرى وهـي أن معظـم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الغنية في الدول الفقيرة يعكس محاولة مـن قبـل الشركات المتعددة الجنسيات لنقل الصناعات التحويلية إلى الدول النامية للاستفادة مـن العماله الرخيصة، صحيح أن بعض هذه الشركات تتبع هـذا الـسبب، لكـن نجـد أن مجموع الاستثمارات بالصناعات التحويلية لم تزد عن 38% من تدفق الاستثمار فـي الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.[2]

وللشركات المتعددة الجنسيات مجموعة من المنافع التي تحققها للـدول الناميـة بصفة خاصة، وهذه المنافع بالإضافة على انتقال رؤوس الأموال. تتمثـل فـي كـون الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، وبالتالي إمكانية تحقيـق مدخرات حكومية، وذلك عن طريق زيادة نشاط هذه الشركات والاستفادة من وفـرات الإنتاج، لأن هذه الشركات كثيرا ما تنجح بسبب إنتاجها الضخم ولسياستها التسويقية في تخفيض نفقات الإنتاج، وكما تمكن الدول النامية من الاستفادة من فنون الإنتاج الحديث، ويلاحظ من هذه الفوائد التي تحصل عليها الدول النامية أنها في الواقـع مـا هـي إلا عبارة عن مزايا اللجوء إلى الاستثمار المباشر، و الذي تقدمه النظرية الحديثة واعتمدنا الى إعادة ذلك لكي ندرج مباشرة بعض الآثار السلبية التي تنتج عن هذه الشركات من وجهة الدول النامية، ثم نتطرق إلى مزايا وعيوب الشراكة من وجهة نظـر الطـرف الأجنبي أي الشركات المتعددة الجنسيات.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي ألليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 296.
[2]- مالكوم جبلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص. 609-610.

ولعل أهم النتائج السلبية من الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية هي:

- تحويلات الأرباح إلى الخارج حيث تلجأ هذه الدول إلى تحويل الأموال التي كان يتعين إعادة استثمارها، وينتج عن ذلك آثار سلبية على سوق الصرف الأجنبـي وبالتالي تعميق المشكلة الأساسية المتمثلة في ندرة العملة الأجنبية.
- تحمل الدول النامية مجموعة من الأعباء في سبيل جـذب وجلـب الـشركات المتعددة الجنسيات، تتمثل في تخفيض الضرائب والامتيازات التي تمنحها لهـذه الشركات كانخفاض أسعار المواد الأولية والأراضي لإقامـة المـصانع..الـخ. وكثيرا ما يترتب على تنافس الدول النامية في جذب الشركات أن تفوق التكاليف والأعباء المنافع التي تحصل عليها هذه الدول. لذلك ظهرت مجموعـة تنـادي بضرورة وضع قواعد لترشيد ما تقدمه الدول النامية من حوافز.
- السلوك الاحتكاري الذي تمارسه هذه الشركات في الدول النامية، حيث وصلت الأمور في بعض الدول أن هذه الشركات تسيطر على الأوضـاع الاقتـصادية جملة، وعلى الأوضاع السياسية كذلك، لدرجة أنها أصبحت قادرة على تغييـر القوانين وتشكيل الحكومات التي تخضع لمصالحها.
- إنتاج سلع لا تلائم استهلاك المستهلكين في الدول الناميـة وغيـر الـضرورية أصلا، وقد تكون أحيانا غير صحية والتي أقلعت عن إنتاجها في الدول المتقدمة كصناعة بعض الملابس المصنوعة من الألياف الصناعية غير سليوزية مـثلا، وإنتاج السجائر ذلك ما يوضح زيادة استهلاك بعض المنتجات في الدول النامية رغم اختفائها أصلا في الأسواق المتقدمة
- التلاعب في تقسيم حقوق الاختراع، فالدول النامية تدفع رسوم وأتاوات مقابـل الحصول على التقنية الأجنبية، وهذه الرسوم وحقوق الاختراع يتم تحويلها مـن فرع من فروع إحدى الشركات في دولة نامية إلى المركز الرئيسي في الخارج، يتم التلاعب في حساب تلك الإتاوات لأن السعر أو قيم الإتاوة لا يتحـدد بفعـل قوى السوق وبالتالي من الصعب التعرف على الأرقام الفعلية، ويضاف إلى كل

ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات عادة ما تستخدم التكنولوجيا الكثيفة لـ رأس المال مع العلم أن الدول النامية تزخر بيد عاملـة وتنتـشر البطالـة بأشـكالها المختلفة في هذه الدول.

رغم هذه العيوب التي تراها الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات فإنها تبقى من بين أساليب التمويل الأجنبي الذي تلجأ إليه الدول النامية، وهـذا لا يعنـي أن هذه الشركات راضية كل الرضا على استثماراتها في الدول النامية، بل هناك رأي لهذه الشركات حول استثماراتها في الدول النامية، ويمكن في هذا المجال أن نحدد كل مـن المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات في حالتين، الحالة الأولى تتمثل في حالة التملك الكلي للمشروع، والحالة الثانية في حالة الـشراكة مـع الـدول المضيفة.

الحالة الأولى: حالة التملك الكلي للمشروع: من أبرز المزايـا التـي تـستفيد منهـا الشركات المتعددة الجنسيات هي:

- توفر الحرية الكاملة في الإدارة وبالتالي التحكم في جميع النشطات والـسياسات الإنتاجية.
- نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج في الدول النامية فإن الشركات سوف تحقق أكبر حجم من الأرباح.
- إن الملكية الكلية والطلقة للمشروع تقضي على المشاكل التي قد تنتج في حالـة المشاركة.
- في حالة نجاح الشركات المتعددة الجنسيات في بناء صورة جيدة لها في الـدول النامية، ذلك ما يمكنها من التوسع في مجال الإنتاج والتـسويق، إلـى جانـب إمكانية الحصول على الترخيصات والتسهيلات في جميع الميادين.

أما بالنسبة للعيوب التي قد تراها الشركات المتعددة الجنسيات في هذا الجانـب، فإنها تعتبر ضئيلة، ويمكن اعتبارها لا تتمثل سوى في تلك الناجمة عن المخاطرة فـي المجال التجاري لا غير، مثل ذلك التأميم والمصادرة والتصفية الجبريـة أو التـدمير

الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الحروب الأهلية في الدول النامية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أكثر الأمور المقلقة للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الدول النامية.

الحالة الثانية: حالة الاستثمار المشترك: سوف نعتمد على نفس الأسلوب السابق بمعني نبدأ بالمزايا من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات، ثم العيوب التي تراها هذه الشركات. فبالنسبة للمزايا فهي متعددة ومنها سهولة حصول الشركات على موافقة الدول المضيفة في حالة نجاحها على إنشاء وتملك المشروعات تملكا مطلقا بعد ذلك، هناك بعض الأنشطة التي تراها الدول النامية بأنها إستراتجية وبالتالي لا تسمح للقطاع الأجنبي الاستثمار فيها مما يجعل الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث يعتبر هذا النوع من أفضل الأشكال التي تحقق للشركات قدرة في التحكم والرقابة على أنظمتها، وتحقيق قدرا معقولا من الأرباح.

كما تفضل الشركات المتعددة الجنسيات هذا النوع من الاستثمار في حالة عدم توفير الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي، كما أن هذا النوع من الاستثمار يتناسب مع الشركات المتعددة الجنسيات ذات الحجم الصغير، كما تقلل من الأخطار التي قد تحيط بالمشروع في حالة وقوع الأخطار في التقديرات، وكذلك تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية، ويساعد على التعرف بسرعة على طبيعة السوق المضيف، وعلى كل الجوانب المحيطة به، ويعتبر الاستثمار المشترك أفضل وسيلة للتغلب على القيود التجارية، والجمركية المفروضة من الدول النامية، كما أن الميزة الأساسية في الشراكة هو العنصر النفسي الذي يشعر به المواطنون داخل الدولة المضيفة وهو أن وجود الطرف الوطني في المشروع الاستثماري يسهل أمام الشركات المتعددة الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية والاجتماعية والثقافية، التي تواجه كافة الأنشطة وكذلك يقضي حتى على المشاكل الاقتصادية حيث يسمح مثلا الحصول على القروض المحلية والمواد اللازمة بسهولة.

أما الشق الثاني والخاص بالعيوب فيتمثل في:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الشركات والدول المضيفة، كإصـرار الطرف المحلي على نسبة معينة من الأرباح، أو نسبة معينـة مـن المـساهمة برأس المال المشروع الاستثماري، الشيء الذي لا يتفـق وأهـداف الـشركات المتعددة الجنسيات.
- ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، حيث تلجأ الدول المضيفة أحيانا إلى إقصاء الشركات المتعددة الجنسيات من المشروع أصلا.
- أحيانا يتأثر المشروع المشترك سلبا نتيجة انخفاض القدرات المالية والفنية للدول المضيفة مما يقلل من فعالية المشروع في المدى الطويل.
- وضع قيود تعرقل نجاح الاستثمار في حالة كون الطرف الوطني الحكومة.

رغم ما سبق من مزايا وعيوب الشركات المتعددة الجنسيات حسب مـا تـراه الدول النامية وهذه الشركات تبقى أداة هامة للدول الناميـة، للحـصول علـى رؤوس الأموال التكنولوجيا وأسواق التصدير، كما باتت المـشاريع المُقامـة ضـمن أنـشطة الشركات المتعددة الجنسيات جزء من الرأسمالية العالمية، وهو ما يطلق عليها أحيانـا بالاندماج الرأسمالي عبر الجنسيات.

كما تبقى الدول النامية كسوق استثماري كبير للشركات المتعددة الجنسيات هـذه الشركات رغم ما تراه من عيوب، في التخلص على القيود التي تعيقهـا فـي الـدول المتقدمة والاستفادة من العمالة الرخيصة، وكذلك بقية عناصر الإنتاج الأخـرى، ممـا يمكنها من فرض السيطرة والتحكم في الأسواق العالمية، وبالتالي مكافحة المنافسة إلى جانب التخلص من السياسات الاقتصادية المفروضة عليها في الأقطـار الأم كمكافحـة الاحتكار والمحافظة على البيئة، حيث تجد هذه الشركات مجال خـصب فـي الـدول النامية للتخلص من جميع القيود والمشاكل التي تعاني منها داخل الدول المتقدمة، ومن أمثلة ذلك التمتع بالمزايا الضريبية، كالتخفيضات والإعفاءات أو التخلص الكلي منهـا في الدول النامية، ويضاف إلى كل ذلك هو سرعة تكيفهـا مـع الأنظمـة الـسياسية

والاقتصادية، حيث تصبح هذه الشركات في الدول النامية صـاحبة القـرار الـسياسي والاقتصادي وهذا مالا ولم تجده في الدول الأم.

كما أن هناك عامل آخر يعتبر مهم جدا للشركات المتعددة الجنسيات لا يمكن لها تحقيقه إلا بعملية الاستثمار في الدول النامية، ولم تفصح أصلا هذه الشركات عن هـذا العامل ضمن أهدافها، إلا أننا نستطيع استخلاصه فيما يسمى بالتنظيم الصناعي حيـث تبين هذه النظرية العلاقة بين الربح والاستقرار، وترى أنه حتى في الأسواق الوطنيـة في ظل احتكار القلة لا تحاول الشركات الكبيرة تعظيم الأرباح المشتركة على مستوى الصناعة ككل، بينما تحافظ على الاستقرار بالقدر المستطاع، ويتحقق ذلك إذا كانت قوة السوق مزرعة على عدد قليل من المنشآت، ويتطلب ضمان الاستقرار أكثـر مـن أي شيء آخر عرقلة دخول منشآت جديدة للسوق، وإحباط أي عمل مـن شـأنه تخفـيض حصة الشركة من سيطرتها على سوق القلة. وإذا قمنا بإسقاط هـذه الملاحظـة علـى مستوى السوق الدولية، حيث نجد آلاف من الـشركات المتعـددة الجنـسيات ورغـم انخفاض الاحتكار، لكن هناك شركات احتكار القلة لا زالت تسيطر علـى الاسـتثمار الأجنبي المباشر، ولا يمكن لهذه الشركات تحقيق الاستقرار إلا بالاستثمار في الـدول النامية، وبالتالي سوف تحقق الأرباح والاستقرار في السوق الدولية وبـنفس الطريقـة السابقة الذكر على المستوى الوطني، لكن في هذه الحالة لا يتم تقويم المـشروع فـي الدول النامية على أساس تأثير هذا الاستثمار على الربحية العالمية للشركة وما يترتب عن ذلك الاستثمار من انعكاسات على استقرار الشركة.

المبحـث الثانـي: المديونية الخارجية والدول النامية

لقد شهدت القروض الخارجية في فترات سابقة تطورات كبيـرة خاصـة فـي الستينات، وكانت بمعدلات فائدة مرتفعة نسبيا، وازدادت نسبة نمو هذه الديون خـلال فترة السبعينات، كما تزايدت نسبة الديون إلى إجمالي الدخل الوطني ومثلت خدمة الدين

إلى الناتج الوطني وإلى الصادرات السلعية والخدمية نسبة جد مهمة، مما استدعى مـن الدول النامية إلى الاهتمام بهذه المشكلة التي توجهها، حتى تستطيع أن تدفع ما عليهـا من التزامات وفي نفس الوقت تقوم بعملية التنمية والاستمرار فيها، ذلك ما يخلق عائقا أمام الدول النامية التي تعاني من تفاقم مشكلة الديون الخارجية فيها، حيث تعتبر هـذه الأخيرة كأكبر عائق لعملية التنمية، ولتحديد هذه المشكلة سوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من النقاط التي نرى أنها كافية لتغطيها في الإطار الذي لا يبعدنا عن موضوعنا الأساسي.

المطلـب الأول: طبيعة المشكلة وأسبابها الرئيسية:

لقد لجأت الدول النامية إلى القروض البنكية بدلا من بقية المـصادر الأخـرى، ولقي هذا النوع من القروض قبولا سواء كان ذلك من طرف الدول الناميـة، أو مـن طرف الدول المتقدمة، حيث أدي هذا التوسع في الاقتراض إلى تحقيق نمو ملموس في النشاطات الاقتصادية للدول النامية، كما أن البنوك التجارية استفادت خلال السبعينيات من ودائع الدول النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، مما أدى إلى زيـادة كبيرة في السيولة النقدية لدى هذه البنوك، حيث كانت هذه الأخيرة تقوم باستثمار بعض تلك الأموال في الدول النامية والتي كانت في حاجة ماسة إليها عن طريق ما يعـرف بعملية التدوير.

وعلى هذا الأساس ظلت عملية الاقتراض تنمو، وساهم في هذا النمـو سـوق العملات الأوربية والتي ظهرت كمصدر من مصادر الادخار الأجنبي، خاصـة فـي الدول النامية ذات الدخل المتوسط والتي حصلت على أكبر نسبة من هذه القروض، لأن هذه القروض تعتبر في نظر الممولين في الدول النامية طريقا تمويليـا مريحـا وأقـل خطرا على استقلال الدول. ذلك ما أدى إلى النمو الكبير والمتسارع في القروض مـن البنوك التجارية، حيث مثل أكثر من نصف الديون العالميـة فـي بدايـة الثمانينـات، واتجهت معظم قروض البنوك التجارية إلى ثلاثة عشر دولة ناميـة، وتركـز الجـزء الأكبر منها أي 50% من مجموع قروض البنوك التجارية في كـل مـن المكـسيك،

والبرازيل، كوريا الجنوبية ومثل نصيب البنوك التجارية الأمريكية في تلك القرض الثالث.[1]

ونتيجة إلى سرعة نمو القروض الخارجية للدول النامية، ظهرت مشكلة أساسية تتمثل في خدمة الدين، وتعتبر من المشكلات الأساسية للعديد من الدول لعدم نمو إيراداتها من الصادرات لدفع الفائدة على القروض وأقساط الدين، مما خلق لهذه المجموعة من الدول صعوبات كبيرة في دفع ديونها، وازدادت الأمور خطورة بظهور مؤشرات تدل على أن بعض الدول المقترضة الأساسية تعاني من عدم المقدرة على دفع خدمة ديونها، وتفجرت الأزمة أكثر عندما صرحت المكسيك بعدم مقدرتها على دفع التزاماتها.

أسباب المديونية: من بين الأسباب الرئيسية للأزمة المديونية. الركود العالمي، ارتفاع أسعار فائدة الدولار، ويضاف إلى ذلك مجموعة من الأسباب الداخلية.

- الركود العالمي: لقد واجهت معظم الدول في بداية الثمانينات ركودا اقتصاديا، مما أدى إلى تقلص ورداتها في الدول النامية، أي نقص صادرات هذه الأخيرة مما يعني خلق مشكلة للدول النامية في موازين مدفوعاتها. كما عانت الدول الفقيرة من مشكلة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، حيث لجأت إلى الديون الخارجية بغية تمويل احتياجاتها الرأسمالية المتنامية، ولتسديد فواتير النفط المرتفعة حيث بلغ سعر النفط 14 دولارا تقريبا في نهاية 79 وارتفع إلى 30 دولار للبرميل في أوائل عام 1980 وهو ما أدى إلى تفاقم الاختلالات الخارجية لعدد كبير من الدول المستوردة للنفط[2]. كما شهدت تلك الفترة بالموازات مع ارتفاع أسعار النفط وبسبب الركود العالمي انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، مما خلق مشكلة معقدة لدى الدول النامية تتمثل في الركود العالمي كما سبق الذكر، وبالتالي انخفاض صادراتها وانخفاض المواد الأولية كذلك أي تعميقا اكبر للمشكلة، ويضاف إلى ذلك ارتفاع قيمة وارداتها بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط وكان من ذلك حدوث تدهور كبير في معدل

---

(1)- محمد عبد العزيز وعجمية محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 310.
(2)- عرفات تقى الحسن، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 84.

التبادل الدولي لهذه الدول، مما يعني حصول الدول النامية على قدرة أقل من النقد الأجنبي المطلوب لمقابلة الأقساط وأعباء الديون الخارجية، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي في تلك الفترة أن أكبر نسبة في المديونية الخارجية كانت تعود إلى الركود العالمي، أما النسبة الضئيلة المتبقية فكان ارتفاع أسعار النفط هو المسبب لها. لأن الركود العالمي دفع بالدول المتقدمة إلى اللجوء إلى اتخاذ إجراءات لعلاج تلك الأزمة ومنها السياسات النقدية المُتشددة، والعجز المتزايد في الميزانية العامة، مما انعكس ذلك في تراجع معدلات النمو وانكماش الطلب على صادرات الدول النامية مما عمق المشكلة أكثر كما سبق الذكر.

ارتفاع أسعار الفائدة: لقد شهدت القروض من البنوك التجارية كما سبق الإشارة تطورا كبيرا وكان مصدر هذه القروض سوق العملات الأوربية، ويرجع تاريخ سوق العملات الأوربية لبداية الستينيات عندما تطور كرد فعل من جانب الولايات المتحدة لحماية الدولار، وتمنح البنوك التجارية القروض عادة لفترة أقصر وبمعدلات فائدة تعادل المعدلات التي تفرضها البنوك على بعضها البعض، والمعدل التقليدي لهذه القروض هو معدل اقتراض البنوك اللندنية مع بعضها البعض مضافا إليها هامش، ويعتمد مقدار هذا الهامش على مدى المخاطرة، ونظرا لكون قروض الدول النامية أكثر مخاطرة من قروض الدول المتقدمة، لذلك تدفع الدول النامية هامش أكبر، بمعنى أخر أن هذه القروض كانت تفرض كما سبق الذكر لفترات قصيرة أو متوسطة وبأسعار فائدة متغيرة وغير ثابتة، وذلك ما أدى إلى خلق أزمة المديونية، وكان سبب جعل أسعار الفائدة متغيرة هو التضخم الذي ساد الاقتصاديات المتقدمة وحفاظا على مصالح أصحاب الودائع من موجة التضخم دفع بالبنوك التجارية إلى اللجوء إلى سياسة جعل أسعار الفائدة متغيرة.[1]

كما يرجع الارتفاع في أسعار الفائدة إلى السياسات النقدية المتشددة لمكافحة التضخم الذي شهدته الدول المتقدمة، حيث دفع ذلك بالمقرضين بزيادة أسعار الفائدة

(1)- تتمثل مصادر ودائع البنوك التجارية من الأموال المودعة من دول الأوبك خاصة دول الخليج.

بمقدار ما يتعرضون له من مخاطر، كما أن زيادة العجز في الميزانية الحكومية علـى الأخص الميزانية الأمريكية، أدى إلى الحاجة إلى الاقتراض وبالتالي ارتفـاع أسـعار الفائدة.

إذا نلاحظ أن ارتفاع معدل الفائدة بسبب السياسات النقدية التي تتبعهـا الـدول المتقدمة لمواجهة ظاهرة التضخم والذي كانت تعاني منه الدول المتقدمة قد ضاعف من مشكلة المديونية وساهم بقسط كبيرا في ذلك، مما انعكس سلبا على معدلات النمو. علما بأن أسعار الفائدة كانت في بداية السبعينيات سالبة وفـي بدايـة الثمانينـات أصـبحت موجبة، بمعنى أن سعر الفائدة الاسمي كان أقل من معدل التضخم وبالتالي يكون معدل الفائدة سالبا، وبسبب ارتفاع أسعار الفائدة جعل معدل الفائدة الاسمي أكبر مـن معـدل التضخم، ونقصد بمعدل الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي تعلنه البنوك على القروض وعلى الودائع لحد أعلى تفرضه الدولة، أما المقصود من معدل الفائدة الحقيقي والـذي يكون سالبا أو موجبا هو معدل الفائدة الاسمي مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم.

ارتفاع قيمة الدولار: لقد أثر ارتفاع قيمة الدولار قبل العملات الأخرى علـى بعـض الدول النامية، ذلك بسبب قروضها الدولارية، حيث ترتب على ارتفاع قيمة الدولار إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات فاقت العملات الأخرى تضاعف الأعباء على هذه الدول، وسبب ارتفاع القيمة الخارجية للدولار وأسعار الفائدة الخاصة بـه هـي شـدة الطلب عليه، وعدم استقرار الأوضاع في أنحاء كبيرة من العالم كفرنـسا والمكـسيك ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية، حيث نتج عن ذلك هروب رؤوس الأمـوال مـن أمريكا اللاتينية بسبب المناخ السياسي غير المستقر وتدني أسعار الفائدة وتقييم بعـض العملات بأكثر من قيمتها الحقيقية، كما قامت الولايات الأمريكية المتحدة بإلغاء ضريبة كانت تفرضها على الفوائد التي يحصل عليها الأجانب الحائزين على سندات أمريكية، كما قامت اليابان بتحرير أسواقها المالية، مما أدى إلى تدفق أموال الدول الغنية علـى الاستثمار في الولايات الأمريكية المتحدة، كما يرجع ارتفاع أسعار الفائدة إلى الطريقة التي عالجت بها الولايات الأمريكية المتحدة العجز في الميزانية العامة، حيـث كانـت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة تعاني من عجز مستمر في الميزانية العامة.

نلاحظ من الأسباب السابقة التي أدرجنا أن تراجع الاقتصاد العـالمي وارتفـاع أسعار الفائدة، إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار، تعتبر من العوامل الأساسية فـي تفـاقم أزمة المديونية، وبدرجة كبيرة جدا، لكن لا يعني أن إلقاء اللوم علـى عـاتق الـدول المتقدمة في خلق أزمة المديونية بل هناك جانبا مهما فيها يعود إلى أسباب داخلية، أي إلى عوامل نابعة من اقتصاديات الدول النامية نفسها، ويمكن حصر هذه العوامل فـي فشل معظم أنماط التنمية والإستراتجية والسياسات المتبناة في الـدول الناميـة، حيـث أهملت بعض القطاعات واهتمت بقطاعات معينة كقطاع السلع الأولية الموجه للتصدير، باعتباره أساس مصدر العملات الأجنبية، كما أدى سوء التسيير وانعـدام الدراسـات الجيدة لمشروعات التنمية إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فـي هـذه الـدول، وبالتالي زيادة الاعتماد على العالم الخارجي والعجز في تعبئة الفـائض الاقتـصادي، ويضاف الى ذلك ضخامة الاستثمارات التي قامت بها الدول النامية دون دراسة مسبقة لجدواها، حيث يتجلى ذلك في المخططات التي قامت بها بعض هذه الدول كـالجزائر وما تتطلبه من استثمارات ضخمة فاقت مقدرة الاقتصاد الوطني، كما ساهم في خلـق المشاكل وتفاقمها في الدول النامية ضعف نتائج الاستثمار، حيث لم توفق الاستثمارات المحققة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد يعود ذلك إلى الدور الكبير الذي أسـند للقطاع العام وما نتج عنه من سلبيات.

إلى جانب ذلك ساهم النمو الديمغرافي المرتفع في هـذه الـدول إلـى تعميـق المشكلة، مما أدى إلى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية إلى غير ذلك مـن الـسلع والخدمات التي يتطلبها كالصحة والتعليم والسكن...الخ. وهو ما دفع بالدول النامية إلى اللجوء إلى التوسع في الاقتراض الخارجي، إلى جانب كون المجتمعات النامية تتصف بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك خاصة التفاخري منه.

وتعميقا للمشكلة فإن الدول النامية تتصف بالإسراف والبذخ فـي المـصاريف بسبب وجود فساد إداري، مما نجم عنه نهب جانب كبير من القروض التـي حـصلت عليها هذه الدول وتوجهها لأغراض خاصة، أو إعادة تهريبها إلى البنـوك التجاريـة الخارجية التي تتميز بنوع من الأمان والثقة.

إن هذه العوامل مجتمعة الداخلية منها والخارجية ساهمت بشكل أو بـآخر فـي تعميق المديونية الخارجية للدول النامية، وخلقت أزمت واستفحلت هـذه الأزمـة فـي الثمانينات، مما دفع ببعض الدول من الامتناع عن دفـع مـستلزماتها تجـاه البنـوك الخارجية، وبالتالي تهديد انهيار نظام الائتمان الدولي من خلال إفلاس البنوك الأجنبية الدائنة، هذا ما فرض على جميع الدول النامية والمتقدمة معالجة هذه الأزمة، والبحـث عن حلول للتخفيف من حدتها وفي هذا الإطار جاءت مجموعة من الاقتراحـات مـن جوانب مختلفة.

المطلب الثاني: وسائل مقابلة مشكلة المديونية:

نتيجة لخطورة مشكلة المديونية على كل من الدول الدائنة والمدينة تصاعد القلق بشأنها، مما دفع بجميع الأطراف إلى البحث عن مختلف الـسبل لاحتوائهـا وقـدمت الأطراف الدائنة مقترحات تدافع عن مصالحها، كما قدمت الأطراف المدينة مقترحـات حاولت من خلالها التخلص من الأزمة، والسمة البارزة لهذه الاقتراحات هي التنـاقض والتضارب فيما بينها.

وهذا شيء متوقع لأن كل طرف يلقي المسؤولية على الطرف الآخـر وسـوف نحاول التعرض بإيجاز على المقترحات التي قدمت من كل طـرف دون التعمـق لأن مشكلة المديونية تعتبر من المواضيع الهامة والتي تشعبت كثيرا وبالتالي الخوض فيهـا بالتفصيل يعنى خروجنا عن هدف الدراسة.

أولا: المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية: أو ما يسمى بخطط تخفـيض الـدين، بسبب تزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها والعديد من المشاكل التي تعرضت لها بعض البنوك من جراء تعثر الدول النامية من دفع أعباء ديونهـا المـستحقة ظهـرت مقترحات ومبادرات في هذا الإطار ومن هذه المقترحات ما يلي:

1- **خطة بيكر**: من المحاولات الأولى التي تعاملت مع أزمة المديونية ما يسمى بخطة بيكر، حيث قام وزير الخزانة الأمريكية في الاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنـك الدولي في سيول في سنة 1985 بمبادرة تتعلق بالديون التجارية لمجموعة من الـدول

والبالغة في تلك الفترة 15 دولة، ويقضي المشروع هذا بإجراء تعديلات جوهرية فـي السياسة الاقتصادية للدول النامية، وإعطاء صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا في إيجاد الحلول، وزيادة القروض التي يقدمها البنك الدولي والبنوك الإقليمية إلى 9 مليار دولار ولذا سميت هذه الخطة بـ: بيكر9، واقترح أيضا برنامج لمدة 3 سنوات أي في الفترة 86-88، وبعد أن تزايد عدد الدول المدينة التي تحتاج إلى مساعدات عاجلة لتوسـيع اقراضها من البنوك التجارية ارتفع المبلغ المقترح إلى 20 مليار دولار وبالتالي أطلق على هذه بخطة بيكـر المعدلة، بيكر 20، مقابل هذا تتعهد الـدول الناميـة بـإجراء إصلاحات اقتصادية مقترحة. وفي اجتماع آخر مشترك للصندوق والبنك أقترح بيكـر مجموعة من المقترحات والتي من شأنها تخفيف عبء الدين الخارجي علـى الـدول المعنية بذلك، وهذه الاقتراحات تتمثل في استخدام أذون أو سندات قابلة للتحويل إلـى أسهم محلية تُيسر مقايضات الديون بالأسهم. إضافة إلى تحويل المطالب الخارجية إلى سندات وأسهم مقومة بالعملة المحلية، ورسملة الفوائد لتخفيض حدتها بشكل مباشر.

ولقد أتضح فيما بعد فشل مشروع بيكر، إذا أنه لم يتناول موضـوع تخفـيض المديونية كما أن حجم القروض الجديدة كان أقل من الفوائد المستحقة على الدول الأقل تقدما، لكن رغم ذلك يمكن اعتبار مشروع بيكر بأن له جانب إيجابي وهـو اعترافـه بأهمية تدوير الأرصدة إلى الدول الأقل تقدما من البنوك الدائنة.

2- مشروع برادي: مشروع برادي خليفة بيكر دعى في 1989 إلـى دعـم عمليـة تخفيض الدين على أساس حالة بحالة في الاتفاقيات الطوعية التي تتفاوض عليها الدول النامية مع البنوك الخارجية، وهذه الخطة كانت موجهة لدول أمريكا اللاتينية التي تعتبر من أكبر الدول في حجم المديونية، إلى جانب ارتفاع خدمات ديونها وبـشروط غيـر ميسرة، ولقد حاول برادي تفادي المآخذ التي وجهت إلى المشروع السابق أي مشروع بيكر، لكن في الواقع فإن هذه المحاولة تعتبر تحرير لبعض فقرات خطة بيكـر، ولقـد

قوبل مشروع برادي بمعارضة من طرف البنوك التجارية خاصة فيما يتعلـق بتقـديم قروض جديدة للدول النامية.[1]

وبموجب هذا الاقتراح فإن الدول التي تقبل هذا المشروع وتنفيـذ الإصـلاحات الاقتصادية ستحصل على تسهيلات لمدفوعات الفائدة تصل إلـى 3% لكافـة أنـواع قروضها، إضافة إلى تخفيض 3% من أصل الدين سنويا خلال تلك الفترة.

ونلاحظ من هذه الخطة أنها فعلا قد خفضت جزء من ديون الدول النامية خاصة المتعلقة منها بالديون.

3- **خطة ميزاوا:** تقوم خطة وزير المالية الياباني كيتي ميازاوا على ثلاث عناصر هي:

- تحويل جزء من ديون الدول النامية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريـق حق امتياز على احتياطات صرفها، وعوائد التصرف في الأصول المملوكة من طرف السلطات العامة.
- إعادة جدولة ما تبقى من الدين بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات، وذلك بإيقاف دفع الفوائد أو تخفيضها أو الإعفاء منها وأولها مستحقات اليابان.
- مساهمة المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف في زيادة اقرض الدول الناميـة التي تقوم بتنفيذ الخطوتين الأولى والثانية، مع ضرورة الاعتماد على برنـامج إصلاح اقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين، وهناك مجموعة مـن الدول التي استفادة من تنازل الدول المتقدمة عن ديونها نتيجـة تطبيـق هـذه الخطة.

4- **اقتراح ميتران:** تقوم هذه الخطة المعلنة من طرف الرئيس الفرنسي، على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي الخاص بالدول المدينة المتوسطة الـدخل، حيـث يتولى دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية التي حولـت إلـى سـندات مضمونة، بشرط موافقة الجهات الدائنة على تخفيض في قيمـة مـستحقات معـدلات

[1]- خطة برادي ترتكز على أربعة أركان رئيسية وهي تأجيل البنوك النظر لمدة ثلاث سنوات للقروض ومطالبة الدول النامية في إيجاد السبل اللازمة لتذليل العقبات المحاسبية والضريبية، وزيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الدين، وكذلك عزل المسحوبات المقدرة من إدارة الحسابات الختامية للبنوك.

الفائدة، كما يجب أن يكون لصندوق النقد الدولي في هذه الخطة كـذلك دورا أساسـيا، وهو رعاية الإصلاحات الاقتصادية.

أما فيما يخص الدول الأقل دخلا فقد اقترح إعفاء ثلث تلك الـديون المـستحقة وإعادة جدولة الباقي، كما اقترح أن ترفع آجال استحقاق الديون إلى أجـل أقـصاه 35 عاما وتخفيض أسعار الفائدة لأقل من النصف ولفترة سدد 15 سنة.

بالإضافة إلى المشروعات أو الخطط الأربعة السابقة اقتُرحت مجموعـة مـن الاجرات لتخفيض عبء الدين الخارجي للدول النامية منها مقايضة الـدين بالأسـهم، وبمقتضى هذا الاقتراح قيام البلد المقرض أو الجهة التي قامت بشراء الدين قبول قيمة الدين بالعملة المحلية للبلد المدين بقيمتها الاسمية الكاملة وبسعر الـصرف الرسـمي، وتقوم باستخدام قيمة هذا الدين المسترد بالعملة المحلية في شراء أسهم محلية، ومن بين التجارب التي قامت في هذا الميدان قيام شركة نيـسان اليابانيـة للـسيارات بـشراء مجموعة من الديون المكسيكية وذلك لهدف توسيع عمليات فروعها في المكسيك. وكل ما يمكن ملاحظته على هذه الخطة أنها تعتبر وسيلة لتنمية الاستثمارات المباشرة فـي الدول النامية بدلا من القروض التجارية.

وإضافة إلى مقايضة الدين بالأسهم برزت وسيلة أخـرى تتمثـل فـي تبـادل المستحقات بمعنى استبدال الدين القائم بصكوك دين آخر، كالسندات على أن يكون هذا الصك الجديد أصلا أكثر ضمانا. ويضاف إلى الاقتراحات الـسابقة طريقـة أخـرى اقترحت كحل وهي إعادة شراء البلد المدين دينه من الأسواق الثانوية، بمعنى قيام البلد المدين بشراء دينه الأصلي نقدا وبخصم، ويمكن دفع قيمة الدين المعاد شراءه بالنقد أو بالمقايضة مثلا، كمقايضة الدين بالأسهم لشركات القطاع العام أو الخاص فـي البلـد نفسه.

ثانيا: مقترحات الدول النامية: تتسم مقترحات الدول النامية في البحث عـن تحـسين مبادرات الأطراف الدائنة، ومن أهم مقترحات الدول النامية ما يعرف بإعـادة جدولـة الديون، ومقترحات كوبا.

1- إعادة جدولة الديون: يقصد بهذه العملية بأنها إعادة اتفاقية الدائن والمدين على شروط أخرى لتسديد المبالغ المقرضة، بإعادة النظر في أجال الدفع لأصل الدين وفوائده، والهدف منها هو تقليل مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال فترة معينة.

وعادة ما تلجأ إلى إعادة جدولة الديون، تلك الدول التي تكون في وضع لا يسمح لها بتسديد ديونها، وفي حالة التسديد فإنه لا يمكن تغطية استراداته أو الحصول على قروض جديدة، وتستفيد الدولة من إعادة جدولة ديونها بشروط أهمها الالتزام بتطبيق برنامج لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، وتتعهد بتنفيذها وإتاحة المجال لمتبعتها من قبل خبراء صندوق النقد الدولي لبرنامج التصحيح في المدى القصير، وخبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرامج التكيف الهيكلي في المدى الطويل[1]، ويتطلب من البلد المعنى بإعادة الجدولة الدخول في مفاوضات مع الدول الدائنة للإتفاق على تأجيل السداد مع الموافقة الإجبارية على الشروط التي يفرضها الدائنون.

والهدف الرئيسي من عملية الجدولة هو تمكين البلدان النامية من التغلب على العجز في الوفاء بالتزامات المتمثلة في خدمة الدين. كما يكون الغرض في هذه العملية هو دفع الدول النامية إلى القيام بتصحيح هيكل اقتصادها، وبالتالي تحسين أوضاعها الداخلية مما يمكنها مستقبلا بالوفاء بالتزاماتها، ويتطلب من البلدان النامية الهادفة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية أن تكون مستعدة بالقيام بمجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

- توضيح مجال استخدام القروض.
- توضيح وتحديد الاحتياجات الحالية للبلد خاصة فيما يتعلق بتسديد الديون القائمة.
- توقعات مستقبلية حول إمكانية البلد عن تخطي الأزمة التي تعاني منها.
- الإجراءات المحلية المتبعة في تصحيح الهيكل الاقتصادي.
- الخطوات التي تتخذ مع جميع المقترضين.

---

[1]- د. صالح صالحي، دراسات اقتصادية، دورية اقتصادية مخصصة تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، العدد الأول، 1999، ص. 118.

وإلى جانب المفاوضات التي يدخل فيها البلد مع الدول الدائنة، فإنه يخضع لمراقبة وإشراف صندوق النقد الدولي على سياسات التصحيح الجارية.

2- **مقترحات كوبا**: يعتقد رئيس كوبا أن جميع الحلول السابقة لمعالجة المديونية الخارجية قد فشلت، واقتراح إلغاء الديون الخارجية للدول النامية بدلا من تخفيضها، على أن يتم ذلك بتكوين ما أسماه اتحاد الدول المدينة، والذي يقوم بتقديم هذا الاقتراح والذي يحقق حسب رأيه مصالح جميع الأطراف بما فيها الدول المتقدمة، كما اقترح رئيس كوبا تخصيص جزء من الموارد المالية المخصصة للأغراض العسكرية للإلغاء هذه الديون.

3- **إعلان قرطاج**: يتضمن إعلان قرطاج الذي وقعته إحدى عشرة دولة ثلاث جوانب رئيسية هي:

الإعلان السياسي: إن أزمة المديونية العالمية تقع مسؤوليتها على الدول المتقدمة والدول النامية وتكون المعالجة من خلال اتفاق بين الطرفين.

مقترحات لسياسات محددة: تتلخص في إجراء تخفيضات ملموسة في أعباء مدفوعات خدمة الديون.

المسائل التنظيمية: وهي عمل آلية لعمليات تبادل المشروعات وكل المعلومات والخبرات بين هذه المجموعة وتوسيع نطاق العضوية لبقية القارة الأمريكية.

كما طالبت هذه الدول بضرورة إنشاء ما أسمته كارتل دولي يدعى بنادي المدنين على غرار نادي باريس.[1]

من المقترحات السابقة نجد أن المديونية تبقى إلى يومنا هذا بدون حل جذري تقبله الأطراف المعنية رغم الاقتراحات الجادة في هذا المجال، وذلك بسبب اتساع الخلاف بين مصالح الدائنين ومصالح المدنين، لكن رغم ذلك فإن هذه الاقتراحات ساهمت بشكل أو بأخر من تقليل الآثار الناجمة عن المديونية.

---

[1]- عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 1998، 1999.

كما أن هذه المقترحات كانت حول أزمة الديون التي نشأت في بداية الثمانينـات و في التسعينات تغيرت الأوضاع حيث حل حاملو السندات محـل اتحـاد القـروض المصرفية، ولقد تبين خلال هذه الفترة أن هناك حالات لأزمة الديون تختلف رغم كون علاوات سعر الفائدة منخفض كما حدث لمعظم البلدان الآسـيوية فـي 1997-1999، ويعود سببها إلى انعدام الثقة، يعتبر هذا النوع من الأزمات متوقعا، كما ظهرت كـذلك نوعية أخرى من الأزمات لكن هذا النوع كان متوقعا عكس النوع الأول وذلك بـسبب ارتفاع علاوات سعر الفائدة، وارتبطت بمشكلات الديون الكبيرة، وهذا النوع وقع فـي بلدان أمريكا اللاتينية، أما النمط الثالث من الأزمات فوقع في روسيا فبالرغم من كون الدين منخفضا من الناحية الاسمية لكن عدم الاسـتقرار الـسياسي والاقتـصادي أدى بالمستثمرين إلى المطالبة برفع علاوات سعر الفائدة، والأمر الجديد والرئيسي في أزمة التسعينات تمثل في أن الجمع بين الدين المرتفع وسعر الفائدة المنخفض والـذي ميـز أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات لم يحدث.[1]

وكخلاصة لأنواع الأزمات الثلاثة السابقة والتـي حـدثت خـلال التـسعينات نوضحها كما يلي:

الأزمـة الأولـى: حالة الدول الآسيوية:- دين منخفض وهامش منخفض.

الأزمـة الثانيـة: حالة أمريكا اللاتينية، دين مرتفع هامش مرتفع.

الأزمـة الثالثـة: حالة روسيا، دين منخفض وهامش مرتفع.

مشكلة المديونية ودور صندوق النقد الـدولي: يقوم صندوق النقد الدولي فـي تقـديم المساعدات والحلول من أجل التخفيف من أزمة المديونية، إضافة إلى تزويد الأعضاء بالقروض والمعونات لإصلاح العجز في موازين مدفوعاتها وكـذلك الاسـتقرار فـي أسعار الصرف.

(1)- المجلة التمويل والتنمية، العدد 3، سبتمبر 2004، ص. 25.

تحصل الدول النامية على قروض من صندوق النقد الدولي بدرجات متفاوتة من السهولة والصعوبة، حيث تحصل على الشريحة الأولى والتي تمثل 25% من حصتها دون أي شرط وفي أي وقت وبالعملة الحرة، وكذلك بالنسبة للشريحة الثانية، أما بالنسبة للشرائح الثلاثة الأخرى فيمكن للدول النامية الحصول عليها على سنوات متعاقبة، ويتطلب الحصول على الشريحة الثالثة تقديم مبررات معقولة، وللحصول على باقي الشرائح أي الشريحتين الربعة والخامسة فيكون الأمر صعب الحصول عليها بحيث يستوجب تقديم مبررات ملحة إلى جانب إتباع برامج معينة ومحددة.

وكان هذا الوضع سائدا قبل ظهور الأزمة أي قبل الثمانينات أما بعد سنة 1981 فتغيرت سياسة الصندوق في منح الشرائح الأولى والتي كانت لا تطلب شروطا بل أصبح منحها قاصرا على الدول التي تحتاج إليها فقط، بينما كانت في السابق تمنح بدون أي شرط أو قيد، كما أصبحت من حق أي عضو الحصول على قروض تفوق ما تسمح به شروط الصندوق شريطة أن يوافق هذا الأخير على برنامج الإصلاح الاقتصادي المقدم، بمعنى أخر أن هذه القروض الإضافية والتي لم تكن متواجدة قبل أزمة المديونية تمنح لأي عضو في صندوق النقد الدولي حتى وإن حصل سابقا على قروض في إطار النظام الذي يعمل به صندوق النقد الدولي، لكن هذه القروض تتطلب قيام الدول النامية بإصلاحات اقتصادية معينة يشرف عليها صندوق النقد الدولي ويقوم بمراقبتها ومن هذه القروض مايلي:

- تسهيلات الأرصدة الممتدة: وتمنح هذه القروض بغرض الإصلاح الهيكلي لاقتصاد الدول النامية يمتد استخدام هذه القروض لمدة ثلاث وأربع سنوات.
- تسهيلات الإصلاح الهيكلي. عبارة عن تسهيلات تحصل عليها الدول النامية للإصلاحات الهيكلية شريطة تقديم برنامج مقبول للإصلاح الاقتصادي.
- تسهيلات الإصلاح الهيكلي العاجلة، ظهرت هذه النوعية مباشرة بعد التسهيلات الخاصة بالإصلاح الهيكلي أي السابقة، ومدتها محدودة كما أنها مشروطة كذلك بالموافقة على برنامج الإصلاح الهيكلي، حيث يتم متابعة تقرير كل ستة أشهر،

وللصندوق حرية معاملة الأعضاء كل على حدى في هذا النوع من التـسهيلات وذلك حسب وضع كل دولة، علما أن هذه المرونة في هذا النوع من التسهيلات لم تكن متوفرة سابقا في بقية التسهيلات الأخرى، كمـا أن هـذا النـوع مـن التسهيلات لا يخضع لفوائد كما هو الحال لبقية الشرائح الأخرى بما فيها شرائح المديونية.

- ويضاف إلى ما سبق من التسهيلات تسهيلات أخرى يقدمها الـصندوق ومـن أهمها التسهيلات التعويضية والتي تمنح لانخفاض حصيلة صادرات الدولة فـي المنتجات الأولية عن المتوسط في جميع السنوات.

ولتمكين أي دولة الحصول على تسهيلات إئتمانية من صندوق النقـد الـدولي ابتداء من الشريحة الثانية كما أشرنا سابقا يستدعى ذلك موافقة الـدول الناميـة على مجموعة من الشروط التي يقدمها صندوق النقد الدولي، على شكل سياسات وإجراءات اقتصادية تهدف إلى تصحيح الإختلالات المالية والاقتصادية، وتخفف من حدة مشكلة المدفوعات الدولية، والتسهيلات التي يقدمها الـصندوق تكـون على مراحل، وتكون مرتبطة بما يحرزه البلد من تقدم في تنفيذ البـرامج التـي اقترحها، ومدى تحقيق الأهداف التي منحت من أجلها هذه القـروض وتتمثـل البرامج التي يقدمها الصندوق أساسا في تحقيق:

- تخفيض العجز في الميزانية العامة، والقضاء على سياسات الدعم التي تقوم بها الدول النامية.
- الاستقرار النقدي أي تخفيض معدل التوسع النقدي.
- استقرار الأسعار والأجور.
- التقييم الحقيقي للعملة المحلية.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تقييم السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية.

وبصفة عامة فإن صندوق النقد الدولي يقوم بمساعدة الـدول الأعـضاء علـى مواجهة مشكلة المديونية وتتركز إستراتجيته على مجموعة من المعايير والتـي يمكن ذكر أهمها.(1)

- تشجيع التصحيح الموجه نحوى النمو والإصلاح الهيكلي في البلدان المدينة.
- المحافظة على بنية اقتصادية ملائمة تتوافق مع توجهات نظام السوق.
- تأمين ودعم كافي من المصادر الرئيسية.
- مساندة عملية تخفيض الديون المستحقة للمصارف التجارة وتكاليف خدمتها.
- تقييم التدابير المقترحة، على ضوء قوة السياسات الاقتصادية في الدول العضو.
- القدرة على تحقيق نمو يقترب بوضعصحيح وقابـل للاسـتثمار فـي القطـاع الخارجي.
- وضع رزنامة محددة للأقساط المتعلقة بالديون المدرجة في إطار إعادة الهيكلـة المالية.

إن السياسة المشروطة لصندوق النقد الدولي لاقت مؤيدين وفي نفـس الوقـت أثارت معارضين، بمعنى أنها أثارت جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض لهذه الـشروط، ويبقى أن نشير أنه على الدول النامية العمل والبحث على سبل جديدة ذاتية للخروج من هذا المأزق عن طريق وضع سياسات للمعالجة على المدى القصير والمتوسط وكـذلك على المدى البعيد.

(1)- ايان بن ماك دونالد، صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص، العدد 28، سبتمبر 1998، ص. 16.

المبحث الثالث: الاستثمار المباشر وعوامل رفع كفاءة استخدام التمويل الخارجي

بعد تعرضنا إلى الأشكال المختلفة للتمويل الخارجي اتضح بأن هناك نوعين مهمين يتمثلان في الاستثمار المباشر خاصة عن طريق المؤسسات والاستثمار غير المباشر أي القروض.

كما تطرقنا إلى الآثار المختلفة الناجمة عن اللجوء إلى التمويل الخارجي خاصة ما نتج عن القروض أي مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ارتأينا أن نخصص هذا الجزء من الفصل إلى استعراض السياسات التي تستخدمها الدول النامية لضمان نجاح الاستثمار الأجنبي وتوجيهها إلى الطريق المرغوب فيه، إلى جانب ذلك سوف نتعرض إلى بعض العوامل التي من شأنها رفع كفاءة استخدام المصادر الخارجية.

المطلب الأول: سياسات الدول النامية تجاه الاستثمار الأجنبي:

هناك مجموعة من الأدوات السياسية المتنوعة التي تستخدمها الدول النامية لضمان تحقيق أهدافها عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، ولقد اقتصر البحث على الشركات دون غيرها، باعتبار أن الاستثمار المباشر وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات أصبح يحظى بمعظم الاهتمامات كما يجذب إليه معظم الجدل، وتعود الغالبية العظمى من الاستثمارات المباشرة في الدول النامية لهذه الشركات إلى جانب التغير الذي حدث في الآونة الأخيرة والتوجه إلى أساليب التمويل عن طريق هذه المؤسسات بدلا من الاقتراض.

هناك ثلاث قيود معروفة يمكن استخدامها من طرف الدول النامية لجذب وتوجيه الاستثمارات عن طريق المؤسسات المتعددة الجنسيات وهي: متطلبات الأداء، قوانين الاستيعاب والرقابة على نقل الأرباح.

أ- متطلبات الأداء: إن متطلبات الأداء، تختلف من صناعة أو من مشروع لآخر، بمعنى لا وجود لمتطلبات عامة يمكن أن تكون موجودة، ماعدا تلك المتعلقة باستخدام العمال المحليين في الاستثمارات كثيفة العمل، وكذلك كثيفة رأس المال. بمعنى آخر أن

هناك صناعات تجبر فيها الدول النامية الشركات المتعددة الجنسيات باستخدام المحتويات المحلية وتعويض المحتويات الأجنبية بالتدريج، بينما يُطلب من شركات استخراج المعادن أن تلتزم مُستقبلا بالقيام باستثمارات في تمويل المعادن محليا ويبقى الشيء المهم في مجال متطلبات الأداء هو تحقيق العمالة والقضاء على البطالة إلى جانب نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات. أي أنه يطلب من الشركات المتعددة الجنسيات استخدام اليد العاملة المحلية وخلق وظائف، وتنطوي القوانين في هذا المجال على وضع جدول زمني بأهداف العمالة المحلية، حيث تحدد بنسبة العمالة في كل مستوى من مستويات المهارة إلى جانب تدريب العمال المحليين من طرف الشركات نفسها.

كما لجأت الدول النامية إلى العديد من الطرق والوسائل لنقل التكنولوجيا، حيث أجبرت بعض الشركات على استيراد أنواع معينة من التكنولوجيا، وبالإضافة إلى تسطير برامج خاصة لتدريب العمالة المحلية، كما لجأت الدول النامية إلى إنشاء مراكز ومخابر للبحث العلمي والتطوير، ويكون تمويلها عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

ب- قوانين الاستيعاب: من بين أهم السياسات والمُشكّلة بما يسمى بقوانين الاستيعاب، إصرار الدول النامية الفرض على الشركات المتعددة الجنسيات ببيع نسبة معينة من الملكية من كل مشروع لمواطن الدولة النامية، وتقوم هذه الفكرة من وراء المشروعات المشتركة على الرأي القائل أن باستطاعة الشركات المحلية الرقابة على التكنولوجيا القادمة من الخارج وفهمها وهضمها، وبالتالي زرعها وتوسيعها في اقتصاديات الدول النامية، لكن الواقع هو غير ذلك، نجد في الدول النامية أن اغلب الشركات المحلية في الأصل هي ملكية لنخبة محلية قريبة من مراكز السلطة، أو هي في الأصل المالكة للسلطة ولا يهمها سوى الأرباح فقط. كما أن الهدف من قوانين الاستيعاب السابقة الذكر هو تقليل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بمعنى تقليل حصصها عن طريق زيادة دخل الدولة المضيفة أي النامية بواسطة زيادة الأسهم المالكة للمحليين إلى جانب ذلك تهدف الدول النامية من وراء ذلك ممارسة الرقابة القوية على الاستثمارات

الأجنبية، لكن يبقى التساؤل عن جدوى قوانين الاستيعاب ومدى فعاليتها وأهميتها للدول النامية.

ويضاف إلى قوانين الاستيعاب السابقة بعض الإجراءات التي تفرضها الدول النامية فيما يخص وضع حد أعلى للأرباح المحولة من الشركات الأجنبية إلى الشركة الأم، وإرغامها على زيادة إعادة استثمار هذه الأرباح عن طريق الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها في الدول النامية، أو فرض ضرائب مرتفعة على الأرباح المحولة إلى الخارج لتقليل تدفق الموارد من الدول النامية للخارج. ويضاف إلى السياسات السابقة الذكر سياسة رابعة تتمثل في الحوافز الضريبية، حيث تعتبر هذه الأخير من أهم الأدوات التي تقوم بها الدول النامية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات، وتتعدد الحوافز الضريبية وأهمها هو الإعفاء الضريبي، وتلجأ الدول النامية الى إعفاء دخول هذه الشركات لفترات مختلفة، وكانت أعز فترة شهدها الإعفاء الضريبي فترة السبعينات، لكن بقدوم الثمينات انتهى الإعفاء الضريبي خاصة على الاستثمارات في الموارد الطبيعية وذلك بسبب فشل هذه السياسة أصلا، لأن الشركات المتعددة الجنسيات تدفع ضرائب في المراكز أي في موطنها الأم، وتعتبر بالتالي الضريبة التي تدفعها في الدول النامية بمثابة نفقة مما يعني تخفيضها من الأرباح الإجمالية وبالتالي سوف تعفى جزئيا من الضريبة في الموطن الأم.

ففي حالة إعفاء الشركة من الضريبة في الدول النامية فإنها سوف تدفعها في المركز أي في الدولة الأم، لأن أرباحها لن تخفض بمقدار الضريبة التي تدفع في الدول النامية، هذا ما يعني في الأصل أن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تدفع نفس الضريبة في كلتا الحالتين، ففي حالة الإعفاء من الضريبة في الدول النامية فتكون الدولة الأم هي المستفيدة. أما في حالة عدم الإعفاء فإن قيمة الضريبة سوف تكون واحدة كما هو في الحالة الأولى، لكن تستفيد كل من الدولة النامية والدولة الأم بالضريبة كإيراد مالي، وهذا تطبيقا لما يسمى في اقتصاديات المالية العامة بمنع الازدواج الضريبي الدولي.

المطلب الثاني: عوامل رفع كفاءة التمويل الخارجي:

بعد تعرضنا للسياسات المختلفة التي يمكن عن طريقها الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، سوف نخصص هذا الجزء لمناقشة العوامل الكفيلة للحد من مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، وبمعنى أخر كيفية رفع كفاءة الاستخدام لمصادر التمويل الخارجي:

أ- الربحية: يعتمد هذا العامل في الأصل على نظرية الرافعة - نظرية الرفع المالي للمشروعات - فحسب هذه النظرية يمكن للمديونية أن يكون لها تأثيرا مزدوجا حسب العلاقة بين تكلفة المديونية ومردودية الأصل، فيكون تأثيرها إيجابيا إذا كانت مردودية الأصول كافية، كما يمكن أن يكون تأثير المديونية سلبي إذا كانت غير مغطاة مردودية كافية.[1]

وتماشيا مع هذه النظرية والتي ترى بأن أثر الرافعة المالية يفسر معدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين، يجب أن تخصص المنح و الإعانات التي لا تُرد إلى المجالات الاستثمارية التي لا تُدر عائدا ماليا مباشرا كالبنية التحتية، وفي حالة عدم كفاية هذه المنح وهي أكثر شيوعا يجب الاعتماد على المصادر المحلية لتغطية العجز في ذلك، كما يجب تخصيص القروض الميسرة للمشروعات العامة ذات الأهداف الاجتماعية التي لا تسعى إلى تحقيق أرباح بل تقديم سلع اجتماعية ضرورية للمجتمع كالكهرباء، النقل...إلخ.

أما فيما يتعلق بالقروض القائمة على الشروط التجارية، فيجب أن تمول بها المشروعات ذات العائد الاقتصادي في الصناعة والزراعة، وبقية الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الأخرى لكن بشرط أن يكون العائد الذي تحققه يزيد أو يساوي على الأقل فائدة هذه القروض، ومع قيام شرط آخر وهو أن تخصص جزء من إنتاجها أو خدماتها كبديل للواردات، ويمكن في هذه الحالة كذلك اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 20042005، ص. 111.

إذا نلاحظ مما سبق أن الدراسات الجزئية أو ما ينطبق على المؤسسات يمكن أن يستخدم في المجال الكلي، لكن في الواقع أن مثل ذلـك يـصطدم بـبعض المـشاكل والمتمثلة في بعض النفقات التي لا يمكن أن نقيس معدل عائدها، كما هو الحال بالنسبة للنفقات العسكرية التي تمثل عبء كبيرا على الدول النامية، لكن ذلك لا يمنعنـا مـن استخدام مبدأ أثر الرافعة على الاقتصاد الكلي في المجالات التي تسمح بذلك.

ب- الملائمـة: عنصر الملائمة يعتبر من بين العناصر المستخدمة في مجال تمويـل المشروعات على المستوى الجزئي بمعنى أخر انـه مـا يعـرف بـالفكر التمـويلي للمشروعات أن تكون مصادر تمويل المشروعات متناسبة مع الأصـول التـي يـراد تمويلها ومتماشية مع طبيعتها، وكقاعدة عامة في مجال تمويل المشروعات الاستثمارية أنه يتم تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال طويلة الأجل، أما الأصول المتداولـة فيتم عن طريق الأموال قصيرة الأجل، هذا بالنـسبة للمـشروع أي علـى المـستوى الجزئي، وفي حالة إسقاط ذلك على المستوى الكلي أي على المستوى الوطني، فيصبح المشروع ككل هو الأصول الثابتة، بمعنى أنه يجب تمويـل المـشروعات بـالقروض الطويلة، وفيما يتعلق باحتياجات المشروع فيتم تمويلها عن طريق القروض المتوسطة الأجل، لأن في الأصل عوائد المشروع تكون لفترات طويلة ويمكن الحصول عليها بعد مدة من نشوء المشروعات، مما يستحيل تمويل المشروعات بأموال قصيرة ومتوسـطة الأجل.

ج- المرونـة: ونقصد بذلك قدرة الدول على تكييف القروض التي تحصل عليها مـع ظروف استخدامها، أي يجب أن تحاول الدول استغلال القروض والبدء في الحـصول على عوائدها مع انتهاء فترة عدم السداد، بمعنى أخر حلول آجال دفع أقـساط الـدين وفوائده يجب أن يتماشى وعوائد استثماره، هذا ما يتطلب من الدول النامية اسـتعمال القروض وجميع المصادر الأخرى الأجنبية في فترة محددة، لكـي لا تتحمـل الدولـة خسائر بسبب الأعباء المالية دون استخدام هذه الأموال.

وبالتالي يجب على الدول النامية استخدام التمويل الخارجي بطريقة تؤدي إلـى تحقيق الأهداف المرجوة منه، وكذلك التخفيف على ميزان المدفوعات، ويتم ذلك كمـا

جاء في هذه الدراسة عن طريق استخدام بعض المعايير الجزئية والمتعلقة بالتمويل الجزئي وتطبيقها على المجال الكلي أي على مستوى الاقتصاد ككل، ومن بين هذه العوامل استخدام الرافعة أو ما أطلقنا عليه عنصر الربحية، كما يجب الاعتماد على الملائمة في استخدام التمويل الخارجي، إلى جانب العنصر الثالث في ذلك وهو عنصر المرونة في تنفيذ المشاريع الممولة من المصادر الخارجية.

ويستدعي الأمر الإشارة هنا أنه لا يمكن الاعتماد على عنصر واحد دون البقية، بل أن هذه العناصر مرتبطة ومتشابكة ومكملة لبعضها البعض، وبالتالي فهي تعتبر وحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها لكي تحقق الكفاءة في استخدام التمويل الخارجي. ونشير في هذا المجال أن هناك نظريات أخرى في المجال الجزئي، أي في مجال تمويل المشاريع عن طريق الاستدانة كنظرية الربح الصافي وباعتبار البحث في ذلك يُبعدنا عن هدفنا فإننا ركزنا على نظرية الرافعة فقط دون غيرها كما أننا لم نحاول المقارنة بين هذه النظريات.[1]

---

[1]- لمزيد من الإطلاع على هذا الموضوع راجع:
ABD ELLAH BOUG HABA, Analyse et évaluation de projets, Berti, édition 1998.

خلاصـة الفصل الثا :

بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق أمال الـدول الناميـة فـي التنميـة الاقتصادية لجأت هذه الدول إلى الخارج بمعنى اعتمدت على المـدخرات الخارجيـة، وحتى لو عدنا تاريخيا إلى فترات سابقة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لجـأت إلى هذا النوع من التمويل وحققت ما وصلت إليه حاليا في مجال التطور الاقتـصادي والاجتماعي، لكن عكس ذلك اليابان لم يستقبل الأموال الأجنبية سواء كان على شـكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، واعتمد على الإمكانيات المادية الذاتية، وبـالرغم من ذلك أصبح دولة متقدمة ومنتعشة اقتصاديا، هذا ما يعني أن الادخار الأجنبي فـي فترة معينة كان اللجوء إليه ليس بالضروري، لكن يمكن أن يحقق ويساعد التنمية، حاليا وبعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الأوضاع التي كانت سائدة في ذلـك العصر عن الأوضاع الحالية، حيث توجد فوارق كبيرة وفجـوات ضـخمة بـين دول متقدمة وأخرى متخلفة، ولا يوجد أي مجال للمقارنة بين هذه الـدول، وبالتـالي لكـي تتمكن الدول النامية من القضاء على المشاكل العويصة التي تعاني منها يجب اللجـوء إلى المصادر الخارجية لما لها من أهمية في مجال التمويل وتحقيق التنميـة، وبـسبب ضخامة المشاريع التي تتطلبها هذه العملية، إلى جانب النقص الكبير فـي المـدخرات المحلية والتي تعتبر من الموارد الأساسية لعملية التنمية، لكن تبقى أهميـة المـصادر الأجنبية عنصرا مهما في التنمية.

وفي ظل ذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى الأشكال المختلفة للتمويل الخـارجي، والتي يتمثل في المعونات، والقروض الخارجية أي التمويل الغير المباشر إلى جانـب التمويل المباشر، وتعتبر المعونات المقدمة من الحكومات والهيئات الدوليـة كمـصدر خارجيا تحصل عليه الدول النامية الفقيرة وكمساعدات للتغلب ولو جزئيا على نقـص المدخرات المحلية، واختلف الهدف من تقديم المعونات من أهداف اقتصادية واجتماعية، إلى أهداف سياسية، وأخذت المعونات هي الأخرى أشكالا مختلفة، وذلـك بـاختلاف

مصدرها، حيث نجد معونات ثنائية وأخرى متعددة، وثار جدل كبير حول أهمية ودور المعونات في التنمية الاقتصادية حول مؤيد لها ومعارض، بسبب ما تخلفه من تبذير في صرفها وتوجهها إلى أهداف غير مخصصة لها، مما يؤدي على القضاء على مزايا هذه المعونات نتيجة استيلاء مجموعة معينة على هذه الأموال، لكن تبقى المعونات لبعض الدول الفقيرة كمصدرا مهما بشرط أن توجه لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

أما الشكل الثاني من المدخرات الأجنبية فيتمثل في القروض، أي الاستثمار الغير المباشر فقد اعتبر في الفترات السابقة خاصة في السبعينات من بين أهم مصادر التمويل الأجنبي، لكون الدول النامية ترى فيه نوع من الاستقلالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، إلى جانب عدم السماح للدول الأجنبية والشركات التدخل في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك السياسي للدولة. ويأخذ هذا النوع ثلاث صور، فقد يكون إما على شكل قروض حكومية أو قد يكون كقروض متعددة الأطراف أو قروض خاصة سواء كان ذلك من البنوك الخاصة أو من الموردين الخواص وأتضح أن لهذا النوع من المصادر الخارجية آثارا حددناها في نوعين، النوع الأول يتمثل في الآثار النقدية أي تلك الآثار المتعلقة بالميزانية العامة وميزان المدفوعات إلى جانب ميزان النقد الأجنبي، والنوع الثاني فيتمثل في الآثار الحقيقية والتي تتعلق بالدخل الوطني والناتج الوطني والآثار على كل من العمالة والاستثمار ولقد اتضح أن هذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي قد تضاءل في المدة الأخيرة بسبب ما نتج عنه من أزمة، وحل محله الشكل الثالث والذي يتمثل في الاستثمار المباشر حيث أصبح من بين أولويات الدول النامية، لكن رغم ذلك ثار جدل كبير عن مدى جدوى الاستثمارات المباشرة خاصة وأن مفهومه اقترن بالشركات المتعددة الجنسيات، ومدى جدية هذه الشركات في توفير الأموال الضرورية لتحقيق التنمية، إلى جانب نوعية التكنولوجيا التي تجلب إلى الدول النامية وفي مبحث ثالث حولنا دراسة بعض السياسات التي يمكن للدول النامية اللجوء إليها لتقليص الآثار السلبية الناتجة من الاستثمارات المباشرة وكذلك عوامل

استخدام التمويل الخارجي للكفاءة، ذلك ما دفعنا في هذا الفصل التطرق إلى السياسات التي تلجأ إليها الدول النامية حيال جلب الاستثمارات الأجنبية وكذلك مراقبتها ومتابعتها، وكذلك عوامل استخدام التمويل الخارجي بكفاءة.

كما تم الإشارة إلى المديونية التي تعاني منها الدول النامية طبيعتها وأسبابها، ثم الحلول المقترحة في هذا المجال من الأطراف المعنية بهذه الأزمة سواء كانت دولا نامية أو دول متقدمة.

وكل ما يمكن قوله عن المصادر الخارجية أنها تبقى مصدرا ضروريا لتمويل التنمية بالنسبة للدول النامية، لكن يجب على هذه الدول الاعتماد على المصادر والإمكانيات المحلية واستخدام معايير وعوامل الكفاءة المستخدمة في الاقتصاد الجزئي والتي سبق الإشارة إليها لأن المدخرات الأجنبية تؤدي إلى ترك آثار سلبية وواضحة إن لم يتم التعامل معها بشكل علمي صحيح، وعلى الدول النامية اللجوء إلى بعض الوسائل والسياسات لتخفيف من أعباء المديونية الخارجية وقد تكون هذه الوسائل إما قصيرة الآجل أو طويلة الآجل، ومن بين هذه الوسائل الحد من نمو الديون القصيرة الآجل المتمثلة في تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية، خاصة الموجهة للمجال الاستهلاكي ومراقبة تلك الموجة إلى المجال الاستثماري، كما سيستدعي الأمر توقيف القروض الطويلة الآجل الموجهة للاستهلاك. أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل والخاصة بالاستثمار فيجب أن يراعي فيها بعض الشروط كفترة السماح، بحيث يجب بأن لا يقل عن فترة التفريح، إلى جانب توجيه هذه القروض إلى المجالات الإنتاجية خاصة السريعة العائد. ووضع إجراءات دقيقة تكفل استخدام الموارد المتاحة حاليا بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة، كما يستلزم على الدول النامية البحث عن سياسات لجلب الاستثمارات المباشرة بأشكالها المختلفة مع مراقبتها ومتابعتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

لكن مع ذلك يبقى للمصادر الداخلية أهمية كبرى في تحقيق التنمية، بمعنى أنه رغم ما سبق ذكره يجب على الدول النامية مواجهة المشكلة التمويلية في المدى الطويل عن طريق التخفيف من الاعتماد على المصادر الأجنبية، وزيادة دور الموارد المحلية، عن طريق تعبئتها بواسطة سياسات وأساليب معينة، كترشيد الإنفاق الوطني وتنمية الصادرات لتوفير النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على المدخرات الأجنبية.

الجـزء الثانـي:

الاقتصاد الجزائري والمصادر المحلية لتمويل التنمية **1970-2004**

بعد تعرضنا إلى مختلف المصادر التي يمكن للدول اللجوء إليها سوف نحاول في هذا الجزء من البحث دراسة الاقتصاد الجزائري والتغيرات التي شهدها إلى جانب دراسة المصادر الداخلية لتمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة 1970-2004 ومن خلال ذلك سوف نتطرق إلى ما أفرزته السياسات التي اتبعت خلال كل مرحلة، وتحديد أهمية المصادر الداخلية في التمويل، إلى جانب الإصلاحات المالية والنقدية التي شهدتها كل مرحلة.

كما يتناول هذا الجزء بالتفصيل المصادر المحلية لتمويل التنمية في الجزائر خلال الألفية الثالثة أي بعد الانتهاء من تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي ذلك ما يستدعي تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين.

- الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية.
- الفصل الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية خلال الألفية الثالثة في الجزائر.

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية الكلية جملة من السياسات الجزئية كالسياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة الصناعية... إلى غير ذلك من السياسات الجزئية المكونة للسياسة الاقتصادية لأي بلد، وبالتالي فإن أي خلل قد يحدث على بعض السياسات الجزئية يؤثر بشكل مباشر على السياسية الاقتصادية الكلية. هذا ما يعني أن دراسة الاقتصاد الجزائري والتغيرات التي حدثت فيه، والسياسة الاقتصادية التي اتبعت في كل مرحلة سوف تعطي صورة واضحة على الوضع الاقتصادي والاختلالات التي ميزت هياكل الاقتصاد الجزائري، والآثار الناتجة عن ذلك في المجال المالي، كانخفاض دور المصادر المحلية لمجموعة من الأسباب منها البطالة المقنعة، التضخم، انخفاض المداخيل، عدم توازن الميزانية العامة، انخفاض فائض المشاريع العامة والخاصة، وانعدامها أحيانا في بعض القطاعات، بسبب تدني المردودية والسياسة المتبعة في تلك المرحلة، إلى جانب ذلك ارتفاع دور وأهمية المصادر الخارجية، وبالتالي ارتفاع المديونية الخارجية. كل ذلك استلزم إجراء إصلاحات اقتصادية للحد والقضاء على مجمل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

وسوف يستعرض هذا الفصل السياسات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري عن طريق دراسة مجمل المراحل التي مر بها، وتم تجزئته إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والمصادر الداخلية خلال مرحلة التسعينات.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية

خرجت الجزائر من الاستعمار بنظام اقتصادي يعتمد على المشروع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية، وبعد حصولها على الاستقلال وانطلاقا من أهداف المجتمع والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كان الاعتقاد السائد في تلك المرحلة يرى بأن نظام المشروع الخاص أي النظام الحر لا يستطيع أن يحقق أهداف المجتمع مهما توفرت له الظروف، لذلك اهتمت السياسة الاقتصادية اهتماما بالغا بتكوين القطاع العام، وتوفير كافة الشروط والظروف الملائمة لتكوينه وتطويره، لكن النتائج التي تحققت نتيجة الاعتماد عليه كانت مخيبة لكل الآمال، فكان من الضروري أن يعاد النظر في قدرة القطاع العام على تحقيق أهداف المجتمع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولتوضيح ذلك أكثر استدعى بنا تجزئة هذا المبحث إلى مجموعة من المطالب.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجه:

واجهت الجزائر بعد الاستقلال أزمة اقتصادية واجتماعية مما دفع بأصحاب القرار في تلك المرحلة باتخاذ عدة تدابير وقرارات، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري والقضاء على جميع الآثار السلبية التي انعكست على الجانب الاجتماعي.

انطلاقا من مؤتمر طرابلس 1962 اتخذت الجزائر النهج الاشتراكي السبيل الوحيد لمواجهة التحديات، ولجأت السلطات الجزائرية إلى مجموعة من التأميمات، منها تأميم جميع الأراضي، إلى جانب جميع الأملاك الشاغرة وتطبيق نظام التسيير الذاتي، وكذلك لجأت إلى تأميم بنك الجزائر وتحويله إلى البنك المركزي الجزائري، وبالتالي إصدار العملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري، إلى غير ذلك من الإجراءات والتأمينات التي لحقت بعد ذلك، وتعتبر المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1966 مرحلة تمهيدية لبناء الاشتراكية والتي كانت تهدف السلطة إلى تحقيقها. كما أن التدخل الذي شهدته هذه المرحلة يعتبر غير منسق بحيث لا يمكن أن يمثل مشروع بناء

المجتمع لكون هذا التدخل في نشاطات وقطاعات قد لا تعتبر اسـتراتيجية، رغـم أن القطاع الأجنبي في تلك المرحلة قد حقق معدلات تراكم مرتفعة.[1]

وكل ما يمكن ملاحظته في السنوات الأولى من الاستقلال أن ما جاء به كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 هو أن الاشتراكية هي الأسلوب والنظام الوحيد لتحقيق التنمية، وان النظام الرأسمالي مرفوض، ولم يتم تجسيد ذلك ميـدانيا إلا بعد سنة 1966 وذلك بعد البدء في مخططات التنمية، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف القوى الاجتماعية سياسيا، إلى جانب ضعف إمكانيات الدولة خاصة المالية منها، حيث شهدت تلك المرحلة حركة كبيرة لتهريب الأموال.

وابتداءا من سنة 1966 تم الشروع في تطبيق النظام الاشتراكي وبناء أسـسه، حيث تجلى ذلك من خلال التأميمات المختلفة التي لجأت إليهـا الدولـة فـي جميـع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الصناعة،الزراعة، التمويل، وذلـك مـن خـلال سياسات مختلفة كالسياسات الزراعية، والتسويق التعاوني للمحاصيل الرئيـسية، إلـى جانب ذلك السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات إلى جانب احتكار النقد الأجنبي.[2]

بمعنى أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الممتدة بـين أواخـر 1966-1980 اتسم بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية، ومعتمدا علـى التخطـيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث حددت أهدافها في تلك المرحلـة حـسب منظار السلطة في:[3]

1- تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال، ذلك برفع إنتاجية العمل، وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونـة للدولـة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبيـة تلـك

---

[1]- AHMED BOU YACOUB, la gestion de l’entreprise industrielle publique en Algérie. volume1, 1987, p. 20.

[2]- أحمد هنى، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص. 24-26.

[3]- اتجاه الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجزاء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي 1988، ص. 287.

الحاجات الأساسية.

2- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.

3- بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

هذه الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها الدولة الجزائرية في تلك الفترة دفع إلى إجراء تعديلات في مجالات معينة وإتباع سياسات جديدة، ذلك بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي كما سبق الذكر، والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، هذا ما يجعل من هذه المرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات, حيث شهدت ثلاثة مخططات تنموية، مخطط ثلاثي، والمخططين الرباعيين الأول والثاني. واتسمت كذلك هذه المحلة بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أعطيت الأولوية في هذه الفترة للاستثمارات الصناعية وانتهجت سياسة الصناعات المصنعة لديستان دوبرنيس، والتي تعتمد على إنشاء مركبات صناعية ضخمة تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة، ثم في مرحلة ثانية بالصناعات الخفيفة.

إن استراتيجية التنمية التي انتهجت في تلك المرحلة والتي تقوم على أساس الصناعات المصنعة، كما سبق الذكر، تجلت من خلال بناء المصانع الضخمة والمركبات الصناعية، وتكوين مناطق صناعية في عدة مناطق، وأعطيت الأولوية للصناعات في قطاع المحروقات، حيث وجهت كل الأموال الريعية لتمويل هذا القطاع بصفة خاصة، والقطاع الصناعي بصفة عامة، ذلك على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا مع الإهمال شبه الكلي للقطاع الخاص الذي انخفضت مساهمته في الاستثمار من 45% سنة 1967 إلى 5.04% سنة 1978.[1]

ويرجع الاهتمام الكبير إلى الصناعات بصفة عامة، وإلى المحروقات بصفة خاصة، كون الجزائر في تلك المرحلة في حاجة كبيرة إلى مصادر تمويلية لتغطية احتياجات التنمية، والهادفة إلى تكوين جهاز إنتاجي في المجال الصناعي والزراعي،

(1)- AHMED BENBITOUR, l'Algérie en troisième millénaire defis et potentialites. Ed Marinoun, Algérie 1998. p. 50.

إلى جانب تطوير بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى، وكون المحروقات أوفـر حظـا لتوفير هذه الاحتياجات.

إن النظام الاقتصادي من خلال المخططات التنموية الثلاثة الأولى كان له أثـر كبير على عدم توازن الاستثمارات، رغم أن هذه المرحلة شهدت إنجازات اسـتثمارية هامة، ولقد شهد الناتج المحلي الخام نموا تجاوز في المتوسط 7%[1] سنويا. وكما انـه في هذه الفترة تم إهمال عدة جوانب حيث تم الاعتماد كما سبق الذكر على المحروقات في المجال التمويلي، بحيث أصبح المنتوج الوحيد الذي يصدر إلى الخارج مما جعـل الاقتصاد الوطني خاضعا لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، ممـا زاد فـي تكوين تبعية الاقتصاد الوطني للخارج، كما يتجلى فشل ومحدودية السياسة التنموية التي انتهجت في تلك المرحلة والمشاكل التي بـرزت فـي جميـع الميـادين الاقتـصادية والاجتماعية، مما انعكس فيما بعد سلبا على الحكومة وعلى المجتمع ككـل، فبالنـسبة للحكومة شهدت الميزانية العامة عجز مستمر، بسبب الاعتماد الكلي على اسـتثمارات القطاع العمومي، والذي اتصف بانخفاض مستويات الإنتاجية وكذلك انخفاض مستويات ربحية مؤسساته، نظرا للأعباء الاجتماعية الضخمة التي تحملها، إلى غير ذلـك مـن الأسباب كسوء التسيير، والزيادة المستمرة والمتنامية في تكاليف اسـتثماراته، نتيجـة التخلف الدائم في الإنجاز، ذلك ما أدى إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية عن طريـق الاقتراض الخارجي لمواجهة نقص الموارد المحلية، كما أن زيادة أعباء الإنفاق العـام قد ساهم في ذلك نتيجة زيادة السكان، ونفقات الدفاع والأمن الداخلي والخارجي، وكـل ذلك ساهم في عجز الميزانية العامة، إضافة إلى سياسة الدعم لمعظم السلع الضرورية والخدمات، كل هذه الأسباب أدت إلى نقص الموارد المالية المحلية وبالتـالي اخـتلال التوازنات المالية الكلية.

أما بالنسبة للمجتمع ككل فإن البطالة قد وصلت إلى 25% مـن اليـد العاملـة القادرة على العمل مع مطلع الثمانينات، وكذلك فإن هذه المرحلة قد شهدت بصفة عامة

---

[1]- N. Fergani, gènes et évolution de la dette extérieur en Algérie, revue économie, mensuel économique, n° 32, Alger, 1996, p. 19.

ارتفاع مستوى الأسعار، ذلك ما يعني حتما انخفاض مستويات المعيشة الحقيقية حيـث بلغ معدل التضخم 30%.[1]

وبصفة عامة شهدت فترة 1967-1980 بناء قطاع عام تميز بانخفاض إنتاجيته وتنامي العجز الدائم، بسبب تظافر مجموعة من العوامل، وتميزت هذه المرحلة بإهمال جانب مهم في التنمية الاقتصادية يتمثل في طرق تحسين أداء مؤسسات القطاع العـام، وبالتالي تحسين أداء وفعالية الاقتصاد الوطني وفق أسس سليمة وصحيحة، مما جعـل الاقتصاد الوطني كما سبق الإشارة يعتمد في التمويل على المصادر الخارجية خاصـة القروض، إلى جانب الاعتماد الكلي على المحروقات، سواء كان ذلـك فيمـا يتعلـق بمدخرات قطاع الأعمال العام، أو في الادخار الحكومي، عن طريـق مـساهمته فـي الإيرادات العامة وكذلك في مجال حصيلة التجارة الخارجية، حيث تمثل المحروقـات أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية.

ذلك ما سوف يتم توضيحه من خلال تحليل إيرادات الميزانية العامة، والميزان التجاري إلى جانب دراسة وضعية الشركات الوطنية الكبرى، والتي كانت تحتل القطاع العام وذلك بإنجاز وبما يخدم الموضوع.

أ- تحليل الإيرادات العامة:

إن للإيرادات العامة أهمية بالغة في تغطية النفقات العامة للدولة، ممـا يمكـن الدولة من القيام بمهامها، وتستمد الدولة ما هي في حاجة إليه من إيراد مـن مـصادر متعددة ومتنوعة، وتعدد الإيرادات العامة يتوقف على مصادرها وطبيعتها، لكن بصفة عامة يمكن أن تجزأ الإيرادات العامة إلى إيرادات اقتصادية، وهي تلك التي تحـصل عليها السلطة مما تمتلكه أو تضطلع به من مختلف المجـالات الاقتـصادية، كإيجـار العقارات، وأرباح المشاريع العامة، التي تمتلكها، أما القسم الثاني من الإيرادات فيتمثل في الإيرادات السيادية، والتي تتمثل في تلك التي تحصل عليها الدولـة مـن الأفـراد كالضرائب المختلفة، والرسوم والغرامات، وتجزأ بدورها هذه الإيرادات إلى إيـرادات إدارية وأخرى ضريبية، يقصد بالنوع الأول تلك التي تحصل عليها الدولـة بمناسـبة

---

[1]- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر 1998، ص. 210.

قيامها بنشاط إداري وتنحصر أصلا في الرسوم والإتـاوات والغرامـات والـرخص والأموال التي تؤول إلى الدولة لانقطاع الوارث، أما النـوع الثـاني والمتمثـل فـي الإيرادات الضريبية فيقصد بها جميع الإيرادات المتأتية من مختلف أنواع الضرائب.[1]

وسوف نعتمد في تحليلنا للإيرادات العامة في الجزائر إلى تقسيمها إلى إيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية، حيث تشمل الإيرادات الضريبية كل الضرائب بأنواعها المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة إلى جانب الجبايـة البتروليـة وكـذا الرسـوم والغرامات، أما الإيرادات غير الضريبية فهي تشمل مجمل الإيرادات التي تَتَأتَى مـن مختلف المصادر غير الضريبية. فهي تشمل مجمل الإيرادات التي تتأتى من مختلـف المصادر غير الضريبية كالدومين العام ومساهمة القطاع العام والإعانات.

إن تتبع الميزانية العامة للجزائر يبين أن الإيرادات العامة فـي مجموعهـا قـد شهدت زيادة كبيرة في قيمتها المطلقة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 01

تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1967-1980

الوحدة: مليون دينار جزائري

الإيرادات / السنة	1967	1974	1977	1979	1980
1- إيرادات ضريبية	3377	21399	31279	44844	57770
%	%83	%91	%93	%96	%97
1-1- الجباية البترولية	880	13388	18019	26516	37650
2- إيرادات غير ضريبية	648	2039	2200	1585	1574
%	%17	%9	%7	%4	%3
3- مجموع الإيرادات	**4025**	**23438**	**33479**	**464229**	**59344**
نسبة الجبايـة البتروليـة إلـى الإيرادات الضريبية	**%26**	**%62**	**%57.6**	**%59**	**%65**

المصـدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:
الإحصائيات من سنة 67 حتى 77 أخذت من الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعـشرية 67- 78 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مـارس 1980، ص. 256، والـسنتين 1979-1980 الـدليل الإحصائي لسنة 1981، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص. 363.

[1]- إن التقسيم السابق لا يعني أنه خال من الانتقادات حيث يمكن أن نجد بعض الإيرادات التي تحمل صفة السيادة والاقتصاد مما صعب إدراجها ضمن صنف معين. ومثال ذلك بعض الرسوم.

كل ما يمكن استنتاجه من الجدول السابق بأن الإيرادات العامة قد ارتفعت مـن 4025 مليون دج من سنة 1967 إلى 59344 مليون دج في سنة 1980، بمعنى أنهـا تضاعفت تقريبا 15 مرة، هذه الزيادة في القيمة المطلقة خلال هذه الفترة تفسر التطور الذي شهدته الإيرادات الضريبية بصفة عامة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة مـن 3377 مليون دج سنة 1967 إلى 57770 سنة 1980، وذلك بنسبة مساهمة تقدر بـ ـ 97% من سنة 1980، بينما بلغت هذه النسبة 93% في سنة 1967 لترتفع إلى أكثر من 90 ابتداء من سنة 1974. ويعود سبب الزيادة في الإيرادات الضريبية إلى تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الضريبية وبصفة عامة في مجمل الإيرادات العامـ ـة، ذلك ما يعني أن الجباية البترولية في سنة 1967 مثلت أكثر من 26% مـن مجمـوع الإيرادات الضريبية وذلك بقيمة 880 مليون دج من أصل 3377 مليون دج كإيرادات ضريبية. لترتفع من سنة 1974 نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامـة تعدت 57% في سنة 1974. بينما مثلت الجباية البترولية لوحدها في سنة 1980 أكثر من 63% من مجموع الإيرادات العامة، كما تعدت هذه النـسبة 65% مـن مجمـوع الإيرادات الضريبية. وعكس ما قيل عن الإيرادات الضريبية يمكن ملاحظتـه علـى الإيرادات غير الضريبية.

بمعنى آخر فإن الجباية البترولية في الجزائر وكبقية الدول النفطية الأخرى تمثل أهم مصدر للميزانية العامة خاصة منذ سنة 1974[1]، حيث نجدها قد تضاعفت في سنة 1980 بحوالي 43 مرة عن سنة 1967 بينما نجد أن الإيرادات الإجمالية لم تتضاعف خلال نفس الفترة سوى بـ 15 مرة.

ولتحديد دور الجباية البترولية في عملية التنمية يستدعى منا الاهتمام بالادخـار الحكومي، لأن زيادة الجباية البترولية وبالتالي الإيرادات لا يعني دوما تـوفير مـوارد مالية لاحتياجات التنمية، أي لا يعني زيادة الادخار الحكومي. لوجود عامـل أساسـي

---

[1]- ترجع الأهمية المتزايدة للجباية البترولية منذ سنة 1974 إلى التعديلات الهامة التي أجريت على أسعار البترول في تلك الفترة إضافة إلى زيادة الكميات المنتجة خلال الفترة 1975-1978.

ثاني يتحكم في حجم المدخرات الحكومية، والذي يتمثل في الإنفاق الحكومي على ميزانية التسيير، ذلك ما يستدعي دراسة العلاقة بين الادخار الحكومي في الجزائر والجباية البترولية لكي نتمكن من تحديد أهميتها في التمويل والجدول التالي يوضح تطور الجباية البترولية والادخار الحكومي.

الجدول رقم 02

أهمية الجباية البترولية في الادخار الحكومي

الوحدة: مليون دينار جزائري.

الإيرادات / السنة	1967	1969	1970	1974	1979	1980
1- جباية بترولية	880	1.320	1.350	13.399	26.516	37.650
2- الادخار الحكومي	621	2.110	2.043	13.942	22.339	32.555
نسبة 1 إلى 2 الجباية البترولية إلى الادخار الحكومي	%142	%63	%66	%96	%119	%116

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:
الإحصائيات الخاصة بالجباية البترولية فهي نفس مصدر إحصائيات الجدول السابق، أما بالنسبة للادخار الحكومي من حساب الباحث.

الجدول يوضح مدى أهمية الجباية البترولية في تكوين الادخار الحكومي خلال مرحلة 1967-1980، حيث يتضح أن زيادة القيمة الاسمية للجباية البترولية تعني مباشرة زيادة المدخرات الحكومية لكون الجباية البترولية تعتبر المورد الأساسي للميزانية العامة، حيث مثلت الجباية البترولية في سنة 1967 نسبة 142% من الادخار الحكومي، بمعنى أن قيمة الجباية البترولية في سنة 1967 كانت أكثر من الادخار الحكومي، لكن هذه النسبة انخفضت خلال المخططين الرباعيين وبلغت في سنة 1974 إلى 96% بمبلغ يقدر بـ 13.399 مليون دينار جزائري، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التسيير خلال هذه السنة.

أما خلال السنتين 1979 وسنة 1980 فقد شهدت الجباية البترولية نموا كبيرا مما جعل قيمتها في سنة 1979 تصل إلى 26.516 مليون دينار جزائري وبنسبة

119% من الادخار الحكومي، أما في سنة 1980 فبلغت 37.650 مليون دينار جزائري بنسبة 116% من الادخار الحكومي لنفس السنة.

ذلك ما يوضح بأن الجباية البترولية لعبت دورا أساسيا في تكوين الادخار الحكومي وبالتالي توفير المصادر اللازمة لتغطية النفقات الاستثمارية المتزايدة خلال هذه الفترة، وتغطية العجز الذي كان يلازم بقية القطاعات الأخرى، وبصفة عامة فإن المتتبع للاقتصاد الوطني في تلك المرحلة يجد أنه كان يعتمد اعتمادا كليا على البترول حيث نجد أن الجباية البترولية قد غطت أكثر من 34% من استثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969 وذلك بمبلغ إجمالي يقدر بـ 3.334 مليون دينار جزائري، أما خلال المخطط الرباعي الأول فقدرت قيمة الجباية البترولية إلى 10.390 مليون دينار جزائري. أي بنسبة 31% من إجمالي استثمارات هذا المخطط، وبالنسبة للمخطط الرباعي الثاني فوصلت قيمة الجباية إلى 59.117 مليون دينار جزائري.[1]

إذا ما يمكن أن يميز هذه المرحلة من خلال تحليلنا للإيرادات العامة هو كون الاقتصاد الجزائري يعتمد كليا على البترول كمصدر أساسي في تمويل النفقات العامة.

ولتأكيد أحادية المصدر التمويلي في تلك المرحلة نحاول تحليل دور القطاع العام في تمويل التنمية، فالقطاع العام الجزائري في تلك المرحلة كان يتمثل في مجموعة من الشركات الوطنية الكبرى، وتحليل الوضعية المالية لعينة من هذه الشركات تجعل الباحث في تلك الفترة يصطدم بالحقيقة التي تتمثل في خسائر ضخمة ومتنامية لهذه الشركات[2].

والجدول التالي يوضح مجموع الخسائر التي لحقت هذه العينة من شركات القطاع العام في تلك المرحلة.

---

[1]- تم حساب القيم السابقة من طرف الباحث معتمدا على الإحصائيات المدرجة في الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 67، 78، مصدر سابق.

[2]- تشمل هذه العينة: الشركات الوطنية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية، الشركة الوطنية لمواد البناء، الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية للصناعات السيليوزية.

الجدول رقم 03

الوضعية المالية لعينة من شركات القطاع العام

الوحـدة: ألف دينار جزائري

البيـانـات	1973	1978	نسبة النمو (%)
رقـم الأعمـال	3.573.183	11.441.001	%318
الخسـائـر	380.117	2.179.062	%573

Source : synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978, p. 268.

الملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها من الجدول أن الخسارة قد لازمت هـذه المجموعة من الشركات العامة خلال هذه الفترة حيث قدرت مجموع الخسائر في سـنة 1973 بمبلغ 380.117 ألف دينار جزائري لترتفـع فـي سـنة 1978 إلـى مبلـغ 2.179.062 ألف دينار جزائري، بمعنى آخر أن نسبة نمو الخسائر بلغ 573% خلال فترة قصيرة جدا وكان من المفروض أن تقل هذه الخسائر، بينما نجد أن رقم الأعمـال قد شهد نموا لكن بمقدار أقل من نمو الخسائر حيث قدر رقم أعمال هذه الشركات فـي سنة 1973 بمبلغ 3.573.183 ألف دينار جزائري ليـصل فـي سـنة 1978 إلـى 1.144.100 ألف دينار جزائري بنسبة نمو خلال هذه الفترة يقدر بـ 318%، بمعنى آخر أن القطاع العام المتمثل في هذه العينة كان يعاني من زيادة النفقات يفوق بكثيـر نمو الإيرادات. هذا ما يعني أن التدفق النقدي لهذه العينـة سـالب. أي أن مخرجـات الخزينة أكبر من مدخلاتها، حيث نجد أن التدفقات النقدية في سنة 1973 قـد بلغـت 59.242 ألف دينار جزائري لترتفع في سنة 1978 إلى 699.230 ألف دينار جزائري بنسبة نمو وصلت إلى 118%، وما يوضح الوضعية المالية غيـر المتوازنـة لهـذه الشركات والتي تزداد تفاقما هو نسبة الخسائر إلى رقم الأعمال، حيث نجـد أن هـذه النسبة قد بلغت في سنة 1973 إلى 10.5% من رقم الأعمال، لترتفع إلى أكثـر مـن 18% في سنة 1978، ولو حاولنا تحليل كل شركة من الشركات المكونة لهذه العينـة نجد أن أكثر خسارة تعود إلى الشركة الوطنية للحديد والـصلب حيـث مثلـت نـسبة

الخسارة لرقم أعمالها أكثر من 26% في سنة 1978 رغم كون رقم أعمال هذه الشركة والاستثمارات التي خصصت لها تجعلها من اكبر الشركات الوطنية في تلك المرحلة.[1]

إذا القطاع العام في تلك المرحلة كان يمثل عبء كبيرا على الاقتصاد الـوطني رغم الأولوية التي أعطيت لهذا القطاع خاصة الصناعي منه نتيجة لعدة أسـباب منهـا الداخلية ومنها الخارجية[2]. لكن الأوضاع المالية لهذا القطاع تختلف بإدراجنا لقطـاع المحروقات، حيث نجد أن إجمالي القطاع الصناعي العام بما في ذلك شركة سوناطراك قد حققت فوائض. ذلك ما يؤكد أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائـري فـي جميع الميادين، والجدول التالي يعطي لنا صورة أكثر وضوحا لدور شركة سوناطراك في تغطية خسائر بقية القطاع الصناعي العام وتحقيق فوائض خلال تلك المرحلة.

الجدول رقم 04

النتائج المالية للقطاع الصناعي العام

الوحـدة: مليون دينار جزائري.

البيـانـات	القطاع الصناعي عدا سوناطراك		إضافة إلى سونا طراك	
	1973	1978	1973	1978
رقم الأعمال	7622.3	24380.3	17762.3	55899.3
صافي التدفقات النقدية	-76.7	-256.8	4459.7	13921.2
نتيجة الاستغلال	-408.4	-1881.8	2836.6	9308.2

المصـدر:

Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978,Op-cit, p. 273.

إن الجدول يوضح أهمية دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري حيث نجد أن القطاع الصناعي دون شركة سونا طراك يتميز بالآتي:

رقم أعمال القطاع الصناعي قد تضاعف من سنة 1978 ثلاث مرات ما كـان عليه في سنة 1973 بينما نتيجة الاستغلال والتي هي سالبة في كل مـن سـنة 1973

---

[1]- قدر عجز خزينة الشركة الوطنية للحديد والصلب سنة 1973 إلى 540 مليون دينار جزائري بـسبب ارتفـاع التكاليف، وقدرت تكاليف المواد الوسيطة ومصاريف العاملين 112% من رقم أعمال هذه الشركة.

[2]- تتمثل العوامل الخارجية في العوائق الناتجة من داخل المؤسسة نفسها، أما الخارجية فهي تلـك الناتجـة مـن المركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات.

وسنة 1978 قد تضاعفت 4 مرات هذا إلى جانب الانخفاض الكبير الذي شهدته صافي التدفقات النقدية لمجمل القطاع حيث بلغت في سنة 1973 إلـى 76.7 مليـون دينـار جزائري لترفع في سنة 1978 إلى 256.8 مليون دينار جزائري. ذلـك مـا يوضـح الوضعية المتدهورة للقطاع العام الصناعي في تلك المرحلة والتي قدرت خسارته فـي سنة 1978 إلى 256.8 مليون دينار جزائري.

أما إذا أدرج قطاع المحروقات ضمن القطاع الصناعي ككل نجـد أن الأمـور تنعكس حيث نجد أن القطاع ككل قد حقق ربح في سنة 1973 يقـدر بمبلـغ 2836.6 مليون دينار جزائري، ليرتفع في سنة 1978 ليصل إلى قيمة 9308.2 مليون د.ج ذلك ما يوضح دور و أهمية شركة سونا طراك عن طريق استغلالها للمحروقات و يتـضح دور هذه الشركة عند دراستنا لرقم أعمال هذا القطاع حيث نجـد أن رقـم الأعمـال المحقق من طرف هذه الشركة قد بلغ في سنة 1973 إلى مبلغ 10140 مليون دينـار جزائري ويرتفع في سنة 1978 إلى 81519 مليون دينار جزائري، أي أنها استطاعت تحقيق نصف رقم الأعمال لمجمل الشركات الوطنية ذلك مـا يعطـي مكانـة لقطـاع المحروقات في الاقتصاد الوطني في تلك الفترة ويجعل منه المصدر الوحيد في تـوفير الموارد المالية لتمويل التنمية ذلك ما دفع إلى لجوء الحكومة في تلك المرحلة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية والتي سوف نتطرق إليها لاحقـا ضـمن مبحـث خاص للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها لتغرير الاقتصاد الوطني.

كما يتضح اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات عن طريق تحليلنا للميزان التجاري الجزائري في تلك المرحلة وبالتالي تحديد دور المحروقات في تكوين حصيلة التجارة الخارجية والتي تعتبر من مصادر التمويل التي تمكـن الدولـة مـن تغطيـة الواردات من السلع الضرورية إلى جانب توفير النقد الأجنبي

دور المحروقات في حصيلة التجارة الخارجية:

مثل البترول في الاقتصاد الجزائري وفي جميع المراحل التي مر بها مـصدرا أساسيا في الصادرات الجزائرية نتيجة لانخفاض أهمية الصادرات الزراعية وانعـدام

الصادرات الأخرى خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال ولقد سمحت المحروقات من توفير موارد مالية هامة مما أعطى مكانة مميزة ومهمة لشركة سونا طـراك فـي الاقتصاد الجزائري، حيث يستولي البترول تقريبا على مجمل الصادرات ووصل فـي بعض السنوات في فترة السبعينات إلى أكثر مـن 93 % مـن إجمـالي الـصادرات الجزائرية و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 05
دور المحروقات في الصادرات الجزائرية

الوحدة مليون دينار جزائري

السنة / البيانات	1967	1970	1974	1978	1979	1980
مجموع الصادرات	**3572**	**4980**	**19595**	**25037**	**37505**	**52428**
المحروقات	**2605**	**3456**	**18261**	**24082**	**35578**	**51379**
نسبة المحروقات إلى الصادرات	**%73**	**%69**	**%93**	**%96**	**%95**	**%98**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على الإحصائيات حتى سنة 1974.
M.E Benissad. Économie de développement de l'Algérie 2eme éditions O.P.U Alger 1982, p. 183-189.
سنة 78، الدليل الإحصائي لسنة 79 ص 362 مصدر سابق. ولسنة 79، 80 الدليل الإحصائي لسنة 80 ص 341 مصدر سابق.

من الجدول نجد أن مجمل الصادرات قد ارتفعت من 3572 مليـون د.ج إلـى 52428 مليون دينار جزائري أي أنها ازدادت في سنة 1980 أكثر من 14 مرة عـن سنة 1967 وهذه الزيادة تعود أساسا إلـى المحروقـات، حيـث نجـد أن صـادرات المحروقات ارتفعت من 2605 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 51379 مليـون دينار جزائري سنة 1980 وهذه الزيادة تمثل أكثر من 19 مرة خلال هذه الفترة، وهي أكثر من الزيادة في إجمال الصادرات، مما يعني أن أهمية الصادرات من المحروقات قد ازدادت ويوضح ذلك نسبة مساهمتها إلى إجمالي الصادرات حيث أن نسبتها تفـوق 90% خلال سنوات السبعينات، وقدرت في سنة 1974 إلى أكثر مـن 93 % لتـصل سنة 1980 إلى 98% من مجموع الصادرات. وبصفة عامة فإن نسبة الصادرات مـن المحروقات خلال المخطط الثلاثي بلغت 72% لترتفع خلال المخططات الرباعي الأول

إلى 77% أما بعد سنة 1974 حيث تحسنت أسعار البترول فلقد مثلت صادرتها خلال المخطط الرباعي الثاني 93% من مجموع الصادرات. وما يؤكد دور المحروقات في التنمية خلال هذه المرحلة هو نسبة تغطيتها للواردات التي تميزت في تلـك المرحلـة بارتفاعها خاصة السلع التجهيزية التي كانت الجزائر في حاجة إليها ولقد بلـغ معـدل تغطية العائدات البترولية المصدرة لإجمال الواردات خلال الفترة 1967-1980 إلـى أكثر من 80% وتختلف هذه[1] النسبة من مخطط تنموي لآخر، فلقـد بلغـت خـلال المخطط الثلاثي إلى 74%، لتبلغ خلال المخطط الرباعي الأول حـوالي 63%، أمـا خلال الرباعي الثاني فبلغت 83% أما السنتين 1978-1979 فبلغت إلـى 89% مـن الواردات، مما يعني أن المحروقات لا تقوم فقط بتغطية الواردات من السلع التجهيزية بل يتعدى ذلك إلى تغطية واردات السلع الاستهلاكية في تلك المرحلة. وما يؤكـد دور المحروقات في الصادرات الجزائرية دورها في المساهمة في حصيلة التجارة الخارجية باعتبار هذه الأخيرة من المصادر المهمة في توفير النقد الأجنبـي لتمويـل الاقتـصاد الوطني.

الميزان التجاري خلال هذه المرحلة شهد في أغلب الـسنوات عجـز مـستمر خاصة الفترة التي سبقت ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 والجدول التـالي يعطـي توضيحا أدق عن دور ومكانة المحروقات في تكوين حصيلة التجارة الخارجية.

الجدول 06
أهمية المحروقات في حصيلة التجارة الدولية

الوحدة مليون دينار جزائري

السنـوات / البيانـات	1970	1974	1979	1980
حصيلة التجارة الخارجية	1225	1841	5127	10883
صادرات المحروقات	3456	18261	35578	51379

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:
الإحصائيات الخاصة بالحصيلة تم استنتاجها من: سنتي 70، 74.
ME benissad, l’économie de développement de l’Algérie, Op-cit, p. 183.
أما الإحصائيات الخاصة بالمحروقات أخذت من الجدول رقم 05.

[1]- حسبت هذه النسبة من طرف الباحث اعتمادا على إحصائيات مختلفة.

نلاحظ من الجدول بأن حصيلة التجارة الخارجية لسنة 1970 كانت عجز يقدر بـ 1225 مليون دينار جزائري أما في سنة 1974 فقد حقق الميزان التجاري فائض يقدر بـ 18261 مليون دينار جزائري وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في تلك السنة إلى 12.26 دولار للبرميل بينما كان متوسط سعره قبل ذلك 4.31، دولار ونتيجة لزيادة صادرات المحروقات في سنة 1979 و1980 حيث ارتفعت حصيلة التجارة الخارجية إلى 5127 مليون دينار جزائري سنة 1970 لتصل إلى 10.883 مليون دينار جزائري سنة 1980. والنتيجة التي يمكن الوصول إليها خلال هذه المرحلة التي شهدها الاقتصاد الجزائري تتمثل في تأكيد ما سبق ذكره والذي حاولنا إثباته من خلال تحليلنا لكل من الإيرادات العامة وفائض الميزان التجاري إلى جانب أهمية القطاع العام في التمويل، هو أن المحروقات تعتبر الممول الوحيد للتنمية حيث تعبر المصدر الوحيد لتحقيق الفوائض المالية، وذلك ما جعل الاقتصاد الوطني خاضع للتقلبات الاقتصادية العالمية، كما أن هذه المرحلة تميزت بالاهتمام الكبير بالموارد النفطية وعدم اعتماد أساليب وسياسة تعبئة المدخرات المحلية الأخرى خاصة مدخرات القطاع الخاص، حيث ترتب عن ذلك جعل الخزينة العمومية المصدر الرئيسي للتمويل إلى جانب إهمال دور الوساطة للبنوك التجارية وظهور السوق السوداء في المجال المالي وكذلك في مجال السلع مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بمعنى آخر أن الثروة البترولية أصبحت نقمة على الاقتصاد الوطني وليست نعمة، بسبب السياسات التي اتبعت في تلك المرحلة، كل ذلك دفع بالسلطات في تلك المرحلة البحث عن إجراءات تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أساس سليم خاصة في المجال المالي، ذلك رغم بعض الإصلاحات التي تمت على مستوى النظام المصرفي لكنها تبقى غير كافية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية:

جاءت هذه المرحلة لهدف إعادة النظر في ما سبق وتصحيح الاختلالات التـي صاحبت المرحلة السابقة، وشهدت هذه المرحلة تراجع الاستثمارات المخصصة لقطاع المحروقات، أي عكس ما كان في الفترة السابقة.

شهدت هذه المرحلة المخطط الخماسي الأول والثاني وكل ما يمكن ملاحظته من خلال تحليلنا توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى قطاعات أخرى خاصـة قطـاع البناء والأشغال العمومية، بمعنى أن في هذه المرحلة اعتمد على نموذج للتنمية يختلف عن سابقتها كما تميزت بمجموعة من الإصلاحات التـي مـست معظـم القطاعـات الاقتصادية لأسباب دعت إليها الأهداف المراد تحقيقها والمتمثلة أساسـا فـي تـوفير مختلف السلع الاستهلاكية عن طريق:[1]

- إعادة توجيه الاستثمارات الموجهة نحو الزراعة والري.
- تخفيض نصيب الاستثمارات الموجهة نحو الصناعة.
- زيادة مخصصات الاستثمار في الصناعة الخفيفة.
- اختيار تكنولوجيا بسيطة يمكن التحكم فيها ومنخفضة التكاليف.
- خلق وحدات إنتاجية منتشرة عبر المناطق مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الجهوي.

كما كانت الأهداف البعيدة التي كانت تسعى إليها السلطات من هذه الإصلاحات هي السعي لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي وتفادي مختلف التأثيرات الخارجية وذلـك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها ومن بينها تعبئة الموارد الوطنية العامة منها والخاصة لتحقيق تمويل وطني للاستثمارات، أي الاعتماد على المـصادر المحلية لتمويل الاستثمارات وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية[2] ولقـد قامـت الجزائر خلال هذه المرحلة بإصلاحات على المستوى الجزئي تميز بما يسمى بعمليـة

---

(1)- Hocine Benissad, Algérie : Restructurations et reformes économique en Algérie, 1979-1993, Op.cit, p. 7.

(2)- أحمد هنى، إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر القاهرة 1988، ص. 06.

إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تم إلغاء المركبات الوطنية وظهور مؤسسات متوسطة وصغيرة، حيث تم البدء في عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الكبيرة في بداية المخطط الخماسي الأول أي 1980-1984.

وتميزت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية باتخاذ عدة إجراءات من طرف اللجان المكلفة بذلك ضمن مجال زمني محدد يمكن تقسيمه إلى مرحلتين متداخلتين.[1]

المرحلة الأولى: تميزت بتحديد وفحص التنظيمات البيانية لإعادة الهيكلة كما نظمت خلال سنة 1982 مجموعات عمل كلفت بتحديد الإجراءات المرافقة والمساعدة على تحقيق الأهداف المحددة لعملية إعادة الهيكلة وانتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة جديدة، تم تجسيدها في الواقع بشكل تدريجي حسب البرنامج المحدد من طرف الحكومة حتى جانفي 1994.

أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في ماي 1982 وتتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات وكذلك تحضير الظروف الملائمة لقيام المؤسسات بنشاطها بشكل عادي.

بعد هذه العملية التي سميت بإعادة الهيكلة العضوية تلتها عملية ثانية عرفت بالتطهير المالي وبإعادة الهيكلة المالية وذلك لتمكين المؤسسات العمومية من القيام بنشاطها على أسس مالية سليمة والقضاء على الأسباب التي أدت إلى خلق الوضعيات المتدهورة للمؤسسات، وبالتالي تحقيق نوع من التمويل الذاتي والاستقلالية المالية بمعنى آخر اعتماد المؤسسات على مواردها الذاتية دون الاعتماد على الدولة.

وتمثلت الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال بصفة عامة، المحو الكلي أو الجزئي للديون القصيرة، أو الطويلة المستدانة من الدولة وتحويل قروض الاستغلال إلى قروض قصيرة وطويلة المدى تتحملها الخزينة. وفي هذا الإطار قامت الحكومة خلال الفترة 1983 – 1987 بإعادة الهيكلة المالية لـ 300 مؤسسة وطنية تم على

---

[1] - سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة، الحتمية والرهانات، دكتوراة الدولة، جامعة قسنطينة، ص. 178.

أثرها التخاص من مبلغ 60.5 مليار دينار جزائري على الشكل التـالي 34.2 مليـار دينار جزائري إلغاء كلي و26.3 مليار دينار جزائري مساعدات مؤقتـة[1]، وتحملـت بذلك الخزينة العمومية سدا الديون التي كانت تربط المؤسسات السابقة لبعضها البعض وتم كذلك تكليف البنك الجزائري للتنمية BAD بمنح قروض جديدة لإعـادة الهيكلـة المالية للمؤسسات.

إن هذه الإجراءات التي اتخذت في مجال إعادة الهيكلة خلـق مجموعـة مـن المؤسسات التي كان من المفروض أن تحقق الأهداف التي كانت الحكومة تصبوا إلـى تحقيقها، لكن رغم الإمكانيات المالية التي استفادت منها المؤسسات العمومية في تلـك المرحلة إلا أن عملية إعادة الهيكلة لم تصل إلى تحقيق أهدافها، لأن هذه العملية تمـت في ظل الاقتصاد الموجه، كما أدت هذه العلمية إلى ارتفاع التكاليف نظرا لظهور عدد كبير من المؤسسات بسبب تفتيت الوسائل الوطنية، إلى جانب مشاكل عديـدة أخـرى كالبيروقراطية وتفشي المحسوبية والانعدام التام لنظام المعلومات الذي يسمح بانتقالهـا بين المركز والمؤسسات والعكس، كل ذلك أدى إلـى انخفـاض طاقـات المؤسـسات وتدهور نتائجها وظروف عملها، كما تميزت تلـك الفتـرة (1985-1988) بتـدهور أسعار البترول، مما يعني انخفاض إيرادات الدولة لكون البترول هو شـريان الحيـاة للاقتصاد الوطني، وهذا ما أدى إلى زيادة عجز الدولة في مواجهـة أعبائهـا الماليـة المتزايدة، كل ذلك كشف عن ضعف وهشاشة البنية الاقتصادية.

نتيجة لفشل الإصلاحات السابقة لمجموعة من الأسباب السابقة الذكر خاصة فيما يتعلق بنظام التسيير المركزي والتوجه الجديد إلى النظام الليبرالي تم التوجه إلى مرحلة أخرى من مراحل الإصلاح الاقتصادي وتمثلت هذه العملية فيمـا يـسمى باسـتقلالية المؤسسات، وفق مضمون هذه العملية فإن المؤسسة تعتبر وفقا للقانون الجديد الموجـه للمؤسسات، شركة مساهمة مما يعنى الفصل بين ميزانية الدولة من جهة وراس مـال الشركة وخزينة المؤسسات من جهة أخرى، الأمر الذي يسمح بتطبيق القانون التجاري

[1]- محمد الطاهر سعودي، دكتوراة الدولة، مرجع سابق، ص. 180.

عليها[1] إذا بصدور قانون استقلالية المؤسسات سـنة 1988[2] أصـبحت المؤسـسات العمومية تأخذ شكلين.

- مؤسسات ذات مسؤولية محدودة وتتمثل أساسا في المؤسسات المحلية.
- مؤسسات أسهم وأغلبها مؤسسات وطنية.

ويتم تسيير المؤسسات في ظل الاستقلالية من طرف مجلس متكون من 7 إلـى 12 عضوا وتوضع صناديق مساهمة، ونتيجة لذلك استفادت المؤسسات من المزيد من الحرية لاتخاذ القرارات وتلاشى التخطيط المركزي وبالتالي الاعتماد على نظام السوق لتعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة، ذلك ما تتطلب إعادة الهيكلة للنظام البنكي وعمليات التمويل، ولقد قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات للبنوك من ضمنها اسـتقلالية البنوك في تسييرها، وذلك من خلال قانون بنكي جديد يلزم المؤسسات المالية بأن تكون فعالة، وذلك بجمع الأموال المودعـة مـن الادخـار وتـسيير القـروض بـصورة عقلانية.وباعتبار الجهاز المصرفي الإطار والهيكل الذي يتم فيه إعداد وتوجيه مختلف السياسات المالية والنقدية، ومن بين الأجهزة التي تلعب دورا رئيسيا في عملية التمويل سوف نحاول إدراج الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، لكن قبل ذلك سوف نحـاول تقييم مرحلة الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، حيث تم ملاحظـة أن عمليـة إعـادة الهيكلة وعملية استقلالية المؤسسات قد أثبتت عجز في تحقيـق أهـداف المؤسـسات وزادت في عجز ميزانية الدولة ولم تساعد الإصلاحات المالية رغم ضـخامة المبـالغ المخصصة لها، على القضاء على العجز المالي الذي لازم هذه المؤسـسات، بـسبب العديد من الاختلالات التي عرفتها المؤسسات، والناتجة عن الانحرافات فـي تطبيـق القوانين الخاصة بهذه الإصلاحات إلى جانب عدم كفاية الإجراءات المالية المتخذة، كما أن عملية انتقال المؤسسات العمومية إلى مرحلة الاستقلالية تمت في فترة معينة شـهد خلالها الاقتصاد الوطني بعض المشاكل والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

---

[1]- محمد الصغيـر بعلي، تنظيم القطاع العام الجزائري (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعيـة، سنة 1992 ص 59.

[2]- القانون رقم 88، 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988.

- ارتفاع معدل التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية مما يعنى ارتفـاع أسعار مدخلات المؤسسة.
- انخفاض الموارد المالية ونقص العملة الأجنبية وكذلك الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.
- ظهور الاضطرابات في المحيط الاجتماعي.
- منافسة المنتجات المستوردة نتيجة تحرير التجارة الخارجية.

ونتيجة لذلك كانت نتائج الإصلاحات الاقتصادية غير مشجعة والدليل على ذلك هو الانخفاض المستمر لمعدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ في سنة 1989 إلـى 2.9% بينما بلغ في سنة 1983 نسبة 5.6%.[1]

المطلب الثالث: الإصلاحات المالية:

إن التغيرات الجذرية التي حدثت على الساحة الدولية في أعقاب انهيار النظـام الاشتراكي، والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بعـض الـدول، كـل هـذا قـاد بالسلطات الجزائرية إلى خوض مجموعة من الإصلاحات في القطاع المصرفي، وذلك نظرا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر مصدرا مهما في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات، وسوف نحاول التطرق إلى الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، حيث يتضح من خلال السرد التاريخي لمجموعة الإصلاحات المصرفية التي حدثت في الجزائر، أنها مرتبطة بالسياسة العامة للدولة، بمعنى أن هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة التي تتبعها الدولة.

ففي فترة السبعينات تميزت بإصـلاحات ماليـة، حيـث كانـت تهـدف هـذه الإصلاحات إلى سد الفراغ الموجود بين الخطة الاقتصادية والخطة المالية، وذلك مـن خلال إنشاء هياكل المراقبة البنكية (المجلس الوطني للقرض، اللجنة التقنية للبنـوك)، حيث تم إنشاء مجلس القروض واللجنة التقنية للبنوك بتاريخ 1971/06/30 وكان دور مجلس القرض يتمثل أساسا في تقديم التقارير إلى وزير المالية فيمـا يتعلـق بـالآراء

---

[1]- Mohamed H. Benissad, Restructurations et reforme économique en Algérie, Op.Cit, p. 19.

والتوجيهات والملاحظات في مجال النقود والقروض إضافة إلـى كافـة الاحتمـالات المتوقعة والتي قد تنعكس على الاقتصاد الوطني.

تعزيز وتكييف علاقة النظام المصرفي مع جميع القطاعات الاقتصادية خاصـة تنمية القرض في تمويل المشاريع الاقتصادية.

- اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية موارد البلاد والعمل على تنميـة الادخـار الوطني.
- إنجاز تقرير سنوي يوضح مكانة ووضعية النظام المصرفي الوطني.

أما مهام اللجنة التقنية فتتمثل في

- تقديم الآراء لوزير المالية، حيث تسير هذه اللجنة تحـت سـلطة وزارة المالية.
- تقوم بتسهيل وتنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية فضلا عـن جعل هذا النشاط منسجم ومرتبط مع الحاجـات المخططـة والخاصـة بالقطاعات الاقتصادية، لكن هذه الإصلاحات لم تحقق أي هدف خاصـة فيما يتعلق بتطوير وتنمية الموارد المالية إنما لم يتماشى فـي تخفـيض حجم الكتلة النقدية الخارجة عن إطار السوق الرسمية، وذلك لمجموعـة من الأسباب خاصة المتعلقة منها في تحديد طبيعة العمل الخاصة بهـذه الهيئات إلى جانب عدم استقلالية عملها.

وتماشيا مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني كما سبق الـذكر خـلال الثمانينات دفع إلى إجراء إصلاحات بنكية وتلخصت هذه الإصلاحات في إنشاء بنـوك جديدة إضافة إلى إصدار قانون يوضح وينظم مختاف الأنشطة المصرفية.

ومن بين البنوك التي ظهرت خلال هذه المرحلة بنك الفلاحة والتنمية الريفيـة B.A.D.R وبنك التنمية المحلية[1] وبالتوازي مع هذه البنوك الجديـدة صـدر قـانون مصرفي جديد يحتوي على العناصر الأولى للإصلاح الـوظيفي للنظـام المـصرفي،

---

[1]- تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 206/82 الصادر بتاريخ 1982/03/13. أمـا بنـك التنمية المحلية فتم إنشائه بتاريخ 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 85/85.

موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، وشرع في هذا الإصلاح في سنة 1986. ونظرا لبعـض النواقص المتعلقة بهذا القانون اتضح أنه غير ملائم للوضـعية الاقتصاديـة، حيث لم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها الدولة خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988. لذا تم تعديل القانون الـسابق بقـانون مؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي نادى باستقلال البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاسـتقلالية المالية والتوازن المحاسبي وبالتالي خضوع نشاطها لمبدأ الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنـسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخـل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المـدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
- تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.
- نسب فوائد وعمولات البنك ثابتة ومحددة من طرف وزارة المالية.

وباعتبار أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في تلـك المرحلـة وفي جميع الميادين كانت تهدف إلى الدخول في اقتصاد السوق، ذلك مـا دفـع إلـى مواصلة الإصلاحات في المجال المصرفي وتجسد ذلك في منح البنـوك اسـتقلاليتها المالية سنة 1989، بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها، ولقد سبق ذلك باتخاذ قرار في 1987 بانسحاب الخزينة العامة من عمليات التمويل للاقتصاد، بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية فقط.

إضافة إلى الإصلاحات السابقة وتماشيا مع النظام الاقتصادي الذي تسعى إلـى تحقيقه الدولة والمتمثل في إيجاد آليات اقتصاد السوق وتكريس اسـتقلالية المؤسـسات

صدر قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، ودون التعرض بالتحليل المعمق لهـذا القانون. سوف نكتفي فقط بمميزات هذا القانون والهدف المنتظر منه.

إن قانون النقد والقرض حمل في طياته إصلاحات وتغيرات ومفـاهيم جديـدة، ويهدف هذا القانون إلى جعل القطاع المالي يلعب دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها ويتم ذلك وفق ما يلي:

- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق.
- تحرير أسعار الفائدة.
- التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمال.
- اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.
- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (البورصة).

ولقد نص قانون النقد والقرض على ما يلي:

1- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية وأطلق عليه اسم بنك الجزائر.
2- إنشاء مجلس النقد والائتمان، والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر ويعتبر هو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية.
3- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي.
4- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنـسبة لإمكانيـة الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي "بنك الجزائر".
5- الدخول في اقتصاد السوق وتحرير النشاط الاقتصادي، هذا التحول لا يخـص فقط الميكانيزمات الداخلية للدولة (الأسعار، الأجور، معـدلات الفائـدة) إنمـا تخص أيضا ميكانيزمات خارجية لتحريك رؤوس الأموال والتجارة الخارجية،

وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية.[1]

بمعنى أن قانون النقد والقرض قد فتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام المستثمر الأجنبي، هذا يعني توفير مصدر جديد لتمويل التنمية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي محاولة تقليص الاعتماد على القروض الخارجية وجعل الاقتـصاد الجزائري اقتصاد تمويلي، وهذا بهدف الارتقاء وزيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجـات وتوسيع الاستثمارات الداخلية المرتبطة بحركات التجارة الخارجية. كما أقر هذا القانون تحرير سعر الفائدة، وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقي وذلك بإيجاد مرونة نـسبية فـي تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك، مما يؤدي إلى إحداث منافسة على مـستوى تعبئـة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها، وذلك بالرفع من إنتاجية رأس المال ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

كما ألغي بموجب هذا القانون مفهوم تخصص البنوك، والذي يـسمح للعمـلاء بالتعامل بحرية مع البنوك المختلفة، وليس على أساس نشاطهم القطاعي كما كان فـي السابق. كذلك سمح هذا القانون بتنوع المحيط المصرفي الوطني وذلك بانفتاحه علـى بنوك خاصة جديدة وطنية وأجنبية.[2]

إذا كل ما يمكن قوله أن القطاع المصرفي الجزائري كبقية القطاعات المصرفية شهد تطورات وإصلاحات عديدة وهذه الإصلاحات مرشحة للتزايد وذلك نتيجة لتحرير الخدمات المالية ومنها الخدمات المصرفية كما أن هذه التطورات والتغيرات يجب أن لا تتوقف بل تبقى عملية مستمرة ومتزايدة، نتيجة لشدة المنافسة الدولية، وتغيراتها خاصة وأن البنوك الجزائرية ما زالت ضعيفة مقارنة بالبنوك الدولية، حيث ما زالت تـسيطر عليها الصيرفة التقليدية أو التجارية بمعنى أنها تعتمد علـى الفوائـد فـي إيراداتهـا وانخفاض كبير في عدد الخدمات المصرفية التي تقدمها، مثلا نجد أن البنوك العربيـة

---

[1]- سحنـون محمد، السياسـات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسـة خاصـة عـن الجزائـر، مصـدر سابق، ص. 235.

[2]- حسب ما جاء في نص المادة 127 من قانون 10/90 فإنه لا يمكن فتح أي تمثيل لمصرف أو مؤسـسة ماليـة أجنبية إلا بترخيص يمنحه مجلس النقد والقرض وبشرط خضوعها للقانون الجزائـري، حيـث يخـضع هـذا الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل.

بصفة عامة حسب تقرير اتحاد المصارف العربية لسنة 2001 فإن عدد الخدمات التي تقدمها لا تتعدى 40 خدمة مقابل 465 خدمة للمصارف الدولية في الخارج، كما يعتبر سلوك العميل من بين أهم أسباب الضعف المصرفي في الجزائر، حيث يتـسم العميـل الجزائري بضعف الوعي، وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية، مما يجعل العميـل يفضل المعاملة النقدية عن بقية الأدوات غير النقدية الأخرى، إلى جانب انتشار الفساد والبيروقراطية في البنوك الجزائرية مما يؤدي إلى فقدان الثقة فيها.

المطلب الرابع: التمويل الداخلي خلال الفترة 1980-1989:

تعرضت الجزائر في فترة الثمانينات إلى أزمة مالية خانقة، مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية بشكل ملحوظ في هذه الفترة، وبالتالي تزايد معدلات خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات، ذلك أدى إلى وصول الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة إلى عجز مالي كبير في تمويل الواردات الأساسية سواء كان ذلك في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية أو الوسيطة إلى جانب المعدات الرأسمالية، ومثل التمويل الخارجي جانبا مهما في تمويل الاقتصاد الجزائري وذلك لهدف إيجاد سيولة مالية لمواجهة متطلبات التنمية المتزايدة والنقص الملحوظ في الموارد المحلية التي كانت من أهم المصادر التمويلية في المرحلة السابقة خاصة منها الادخار الحكومي وفوائض الميزان التجاري، هذين المصدرين اللذين يعتمدان أصل على المحروقات كإيرادات أساسية في تحقيق الفوائض المالية ذلك ما سنحاول تحليله بشيء من التفصيل لإلقاء الضوء على أهمية هذين المصدرين وأسباب تراجعها في هذه المرحلة.

أما بقية المصادر الداخلية، الأخرى والمتمثلة أساسا في فائض المشاريع العامة والادخار العائلي فإن أهميتها تعتبر ضئيلة جدا لعدة أسباب.

فبالنسبة للقطاع العام الجزائري فقد كان يعاني من مشاكل متعددة ولقد تم الإشارة إليها سابقا مما دفع إلى اللجوء إلى إعادة الهيكلة. العضوية والهيكلة المالية لهذا القطاع، وتم في هذا الإطار تفكيك المؤسسات العمومية إلى عدد كبير من المؤسسات، مما نتج عن ذلك ارتفاع التكاليف وظهور احتياجات تمويلية جديدة إلى جانب بروز

ضغوطات مالية إضافية لتكوين مسيرين وإطارات متخصصة إلى غير ذلك من المشاكل التي نجمت عن هذه العملية خاصة منها تفتيت الوسائل الوطنية، كل ذلك أدى إلى عجز مستمر للقطاع العام، وبالتالي عدم استطاعته تغطية احتياجاته التمويلية والقضاء على الخسارة التي لازمته منذ ولادته ويعكس ذلك مساهمة القطاع العام في نمو الناتج الداخلي حيث يبين إحصائيات البنك العالمي لسنة 1993[1] أن إجمالي الناتج الداخلي ينمو بصورة سلبية والجدول التالي يعطي صورة لذلك.

جدول رقم 07
نمـو الناتـج الداخلـي

الوحـدة: %

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الناتج الداخلي	-5.6	-0.2	-0.7	-1.9	+4.9
إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات والإيرادات والفلاحة	-2.8	-2	-7.2	+1.8	-1
الفلاحة	-23.8	1.9	-17.3	8.9	-18.4
المحروقات	5.7	1.2	-7.1	1.9	8
الصناعة	3.5	-5.2	-0.8	1.4	4.4
البناء والأشغال العمومية	-5	3	-2.9	-3.8	15
الخدمات	1.5	-6.4	-5.3	4.1	1.3
الإدارات العمومية	7.2	5.5	4.2	3.7	3.4

المصـدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي نوفمبر 1998 ص.06.

كل ما يمكن ملاحظته هو أن إجمالي الناتج الداخلي كان ينمو بمعدلات سالبة وأن القطاع العام الجزائري كان ينمو كذلك بمعدلات سالبة ما عدى المحروقات أما بقية القطاعات الأخرى والمتمثلة في الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية فكانت نسبة نموها سالبة ما يعني أن هناك مجموعة من العوامل الخارجية والمؤقتة تؤثر عليه حيث نجد أن القطاع الفلاحي تابعا للظروف المناخية ذلك يؤكد التقلبات المسجلة بين سنة وأخرى، كما أن النمو في القطاع الصناعي يتعلق بصورة مباشرة

[1]– البنك العالمي المذكرة الاقتصادية 1993، ص. 09.

بالمحروقات حيث يتوقف نمو هذا القطاع على المحروقات هذه الأخيرة تؤثر في حجم مدخلاته وكذلك مواد التجهيز المتعلقة به.

كما تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك إلى جانب التوسع في الكتلة النقدية وبالتالي زيادة الإخلال بين العرض والطلب الإجماليين إلى جانب ذلك انعدام فرص العمل وزيادة فقر السكان وقاعدة عامة سوف ينتج عن ذلك نظريا انخفاض الادخار العائلي بل حتى انعدامه في هذه المرحلة لكن بسبب ظهور بعض الطبقات الغنية التي استغلت المرحلة التي تمر بها الجزائر عن طريق الأنشطة الموازية وغير الرسمية التي استطاعت أن تحقق مداخيل بطرق مختلفة ومكنت من دفع مستويات الادخار العائلي إلى مستويات معينة، حيث شهد الادخار العائلي ارتفاعا من 5161651 ألف د.ج سنة 1985 إلى 9841552 ألف د.ج سنة 1987 ليصل إلى 11050000 ألف د.ج سنة 1988[1] ولقد ساهم في هذا التطور في الادخار العائلي التأثير الكبير الذي لعبه صندوق التوفير والاحتياط.

وبصفة عامة فإن الفترة 1980-1989 تميزت بتقلص المداخيل بسبب تدهور الصادرات إلى جانب ذلك ارتفاع خدمة الديون الخارجية وسوف نحاول من خلال تحليلنا لكل من الميزان التجاري الجزائري والادخار الحكومي تبيان اعتماد الاقتصاد الجزائري المطلق على البترول أي على مصادر التمويل المتقلبة مما يعني التأثير على معدلات النمو وعدم استقرار الأوضاع المالية وبالتالي خضوع الاقتصاد الجزائري إلى الطفرات التي تقع على عائدات النفط، وتؤكد الدراسات التي أجريت في هذا المجال عن طريق البنك الدولي بأن الإنفاق العام للدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد زادت بمقدار 60% نتيجة الازدهار الناجم عن زيادة أسعار النفط في سنة 1973،[1]

هذا ما أدى إلى خلق رؤية شاملة للدولة كمؤمن للرفاهية والخدمات الاجتماعية وإعانات مختلفة أي بمعنى آخر ساهم ارتفاع إيرادات النفط إلى تعزيز العقد الاجتماعي

---

[1]– الدليل الاقتصادي والإجتماعي <<قسم المالية>> المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار سنة 1989 الجزائر خاص بصندوق التوفير والاحتياط ص.195.

[1]– البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005. آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية (الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية) ملخص تنفيذي أفريل 2005، ص. 04.

في الدول المصدرة في مرحلة السبعينيات[2] لكن عكس ذلك حدث بعد الأزمة التي حدثت في الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول حيث ظهرت مشاكل اجتماعية وسياسية عديدة في بعض الدول.

أ-تحليل الميزان التجاري:

يعتمد الميزان التجاري لأي بلد على كل من الصادرات والواردات من حيث نوعيتها وأسعارها، والتجارة الخارجية للجزائر تعتمد في مجال التصدير على المحروقات هذه الأخيرة كانت منذ الاستقلال المحرك والمحدد الأساسي لمعالم الاقتصاد الجزائري باعتبارها المصدر الأساسي لتكوين المدخرات المحلية، إلى جانب الاعتماد الأساسي عليها في تحديد كل من الواردات وكذلك الإنفاق العام الجاري، ذلك ما اتضح خلال فترة السبعينيات حيث شهدت أسعار البترول ازدهارا مما مكن من توفير موارد مالية مكنت السلطات من زيادة حجم الإنفاق العام سواء كان ذلك في مجال الاستثمار أو في مجال الاستهلاك مما أدى إلى زيادة الواردات من الخارج، لكن في فترة الثمانينات ما ميز الميزان التجاري التغيرات الكبيرة التي حدثت في كل من الصادرات والواردات والجدول التالي يعطي صورة عن ذلك.

---

[2]- لمزيد من الإطلاع إرجع إلى البنك الدولي، العمل، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إطلاق القدرة على الإزدهار، ص. 38.

الجدول رقم 08

تطور الميزان التجاري خلال 1980-1989

الوحـدة: مليون د.ج

السنـوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
الصادرات	52648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41737	71937
معدل النمو	/	19.35	3.75	0.40	5	1.26	-45.9	19.46	58.38
الواردات	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	70072
معدل النمو	/	20.39	1.24	0.8	2.96	3.44	-2.32	-21.3	61.35
الرصيد	12129	14057	11094	10940	12501	15073	-8459	7583	1865

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

يلاحظ من الجدول بأن الميزان التجاري الجزائري قد حقق فائضا ما عدا سنة 1986 حيث حقق عجزا بمقدار 8459 مليون د.ج ويعود سبب ذلك إلى التدني الملحوظ للصادرات الجزائرية التي شهدت انخفاظا بمعدل 45.9% عن سنة 1985 وهذا الانخفاض يعتبر كبيرا مقارنته بالانخفاض الذي لحق الواردات كذلك والبالغ 32.12% ويعود السبب الرئيسي في تدني الصادرات الجزائرية وبالتالي الواردات التي تعتبر كمتغير تابع للصادرات إلى انخفاض أسعار البترول من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13دولار للبرميل سنة 1986، أما بالنسبة للسنوات 1987 فإن الميزان الجزائري قد حقق فائضا ويعود سبب هذا الفائض إلى تدني الواردات الجزائرية في تلك السنة والتي قدرت بـ: 34153 مليون د.ج أي بمعدل نمو سالب يقدر بـ: 21.3% عن السنة التي سبقتها.

وبصفة عامة فإن هذه المرحلة قد شهدت في مجال التجارة الخارجية في أغلب السنوات نموا للواردات أقل من نمو الصادرات، ذلك ما مكن من تحقيق الفائض في الميزان التجاري لكن رغم ذلك فإن الاقتصاد الجزائري كشف منذ الثمانينات عن علامات بارزة من الهشاشة والاخلالات المالية والتي برزة بشدة بعد سنة 1986 بعد انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية مما دفع إلى مضاعفة التدابير السياسية التقشفية الصارمة شملت كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مما يوضح انخفاض

معدل نمو الواردات في تلك الفترة ولتحديد أهمية المحروقات ودورها في الميزان التجاري وبالتالي في الاقتصاد الجزائري ككل يمكن إدراج الجدول التالي:

جدول رقم 09

أهمية المحروقات في الميزان التجاري الجزائري

الوحـدة: 10^9 د.ج

السنـوات	1980	1982	1984	1986	1988	1989
الصـادرات	52.648	60.478	63.758	34.935	45.425	71.937
المحروقـات	51.715	59.391	62.27	34.059	42.634	68.934
% لمحروقات للصادرات	98.2	98.2	97.7	97.5	93.9	95.8
الـواردات	40.519	49.384	51.257	43.394	43.427	70.072
% لمحروقات للواردات	127.6	120.2	121.5	78.5	98.2	98.4
الرصيـد	12.129	11.094	12.501	-8.459	1.994	1.865
المحروقـات للرصيد %	426.4	535.3	498.1	/	2138.1	3696.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:
الإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات والمحروقات المديرية العامة للجمارك.

الملاحظات الأساسية التي يمكن استخلاصها من الجدول هي:

1- تعتبر المحروقات أساس الصادرات الجزائرية خلال المرحلة 1980-1989 حيث تراوحت نسبتها إلى إجمالي الصادرات من 98.2% سنتي 1980و 1982 إلى 94% تقريبا سنة 1988.

2- بالنسبة لأهمية المحروقات في الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: والممتدة من 1980 إلى غاية سنة 1985 كانت نسبة المحروقات إلى الواردات تتراوح بين 127.6 سنة 1980 إلى 120.2% كأدنى نسبة سنة 1982.

المرحلة الثانية: من 1986 إلى غاية 1989 فتميزت بإنخفاض أهمية المحروقات في تغطية الواردات حيث بلغت الواردات في سنة 1986 إلى 78.5% وفي سنة 1989 بلغت 98.4%.

3- أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري ففي المرحلة الأولى أي قبل 1986 فتعتبر النسبة أقل من المرحلة الثانية أي بعد سنة 1986، ويرجع ذلك إلى إرتفاع رصيد الميزان التجاري الجزائري في المرحلة الأولى وانخفاضه بعد ذلك.

وبصفة عامة فأن الميزان التجاري الجزائري سجل تطورا ملحوظا في الصادرات في المرحلة الممتدة من 1980 إلى غاية 1985 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، أما المرحلة الثانية والممتدة من 1986 إلى 1988 والتي اعتبرت من أصعب المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص حيث أدى إلى انخفاض الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الطلب على البترول في السوق الدولية نظرا لحدة الأزمة الاقتصادية العالمية واتباع الدول الأكثر إستهلاكا للبترول سياسة ترسيد الإستهلاك مما انعكس سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

ب- **تحليل الميزانية العامة:**

تميزت الميزانية العامة للجزائر خلال فترة الثمانينات بأنها شهدت مرحلتين مختلفتين من حيث أهمية الإيرادات العامة وتطورها، حيث شهدت الفترة الممتدة من 1980 حتى 1985 إزدهارا نسبي للإيرادات بينما شهدت الفترة الباقية أي من 1986 إلى 1989 انخفاض الإيرادات العامة ذلك ما جعل ميزانية الجزائر خلال السنوات 1986 و1987 و1988 تحقق عجزا بسبب تراجع إيرادات الميزانية العامة ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل إحصائيات الجدول التالي:

الجدول رقم 10

تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1980-1989

الوحدة: مليار د.ج

السنـوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
1 مجموع الإيرادات	56.6	79.3	74.2	80.6	101.6	105.8	83.6	92.9	116.9
2 منها الجباية البترولية	37.6	50.9	41.4	37.7	43.8	46.7	21.4	20.4	43.8
نسبة 2 إلى 1	63	64.2	55.8	46.8	43.1	44.2	25.6	21.9	37.5
3 نفقات التسيير	26.8	34.2	37.9	44.4	50.3	54.7	6.12	63.8	74.4
4 الادخار الحكومي	32.7	45.1	36.3	36.2	51.3	54.1	22.4	29.1	42.5
نسبة 2 إلى 4	115	113	114	104.1	85.4	86.3	95.5	70.1	103

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على:

KEHNNASS MAIL, Stratégies et politiques économiques au maghreb et Benissad, Restructurations et reformes économique en Algérie, Op.Cit, P. 214.
BRAHIMIA, l'Economie Algérienne, O.P.U, Alger 1991, P. 364,
ONS, Série statistique N°31, (1962-1990), Alger 1991, P. 56.

ما يمكن ملاحظته من الجدول يمثل في تطور الإيرادات العامة ثم العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية وكذلك العلاقة بين تطور الإيرادات العامة بما فيها الجباية البترولية والادخار الحكومي.

1- فبالنسبة للإيرادات العامة نجد أنها في ارتفاع مستمر من سنة 1980 إلى غاية سنة 1985 حيث بلغت في سنة 1980 إلى 59.6 مليار د.ج لتصل سنة 1983 إلى 80.6 مليار د.ج ثم بلغت إلى أقصى قيمة خلال هذه المارحلة وهي 105.8 مليار د.ج أما سنة 1986 إلى غاية 1988 فإنها شهدت انخفاضا حيث بلغت في سنة 1986 إلى 83.6 مليار د.ج بينما وصلت في سنة 1988 إلى 93.5 مليار د.ج لنصل في سنة 1986 إلى 116.9 مليار د.ج ويعود سبب التذبذب إلى الأزمة البترولية التي حدثت في وسط الثمانينات حيث شهدت أسعار النفط انخفاظا ملحوظا.

2- العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية من خلال الجدول نجدها علاقة طردية حيث نجد أن الجباية البترولية تمثل في أغلب السنوات نسبةجد مرتفعة حيث بلغت في سنة 1980 إلى 63% من مجموع الإيرادات وشهدت خلال الفترة 1980-1985 أقل نسبة و 43.1خلال سنة 1984 أما ابتداء من سنة 1986 فإن نسبتها قد انخفضت لتصل إلى 21.9% سنة 1987 ونتيجة لإنخفاض أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة في هذه الفترة انخفض الإدخار الحكومي لذلك حيث يتضح أن المدخرات الحكومية ارتفعت من 32.7 مليار د.ج سنة 1980 لتصل إلى 54.1 مليار د.ج لتنخفض إلى 22.4 سنة 1986 ذلك ما يوضح العلاقة بين المدخرات الحكومية وإيرادات الجباية البترولية بمعنى أن بقية الإيرادات الآخرى بما فيها الإيرادات الجبائية وغير الجبائية كانت في تلك الفترة ضئيلة ولا تمثل نسبة مهمة في مجموع الإيرادات الكلية وبالتالي في تكوين المدخرات الحكومية.

3- العلاقة بين الإدخار الحكومي والجباية البترولية تتضح هذه العلاقة من خلال نسبة الجباية البترولية إلى الادخار الحكومي حيث نجد أن الجباية البترولية كانت من السنوات 1980 إلى غاية 1983 تفوق الإدخار الحكومي وبلغت نسبة الجباية البترولية إلى الإدخار الحكومي في سنة 1980إلى 115% ثم 113 و114 على التوالي للسنتين 1981 وسنة 1982 وبلغت إلى 104.1 في سنة 1983 أما إبتداء من الأزمة التي شهدتها أسعار النفط فنجد أن الجباية البترولية كانت أقل من المدخرات الحكومية بمعنى أنها لم تتعدى 95.5% كأحسن نسبة لها وذلك في سنة 1986 وبالغت في 1987 إلى نسبة 70.1% فقط.

كل ذلك يوضح العلاقة الطردية والارتباط الوثيق بين الجباية البترولية والمدخرات الحكومية في مرحلة الثمانينات وأن الصدمة البترولية التي حدثت بينت أن اقتصاد الاستدانة هو الذي كان سائدا في الواقع ومازال النظام الإنتاجي الذي تم بناءه قبل هذه الفترة عقبة ومازال الاقتصاد الجزائري خاضعا للخارج. وكما أن المحروقات

كانت هي أساس الحماية التي تتبعها جميع القطاعات بما فيها الصناعة بمعنى آخر.أن الفائض البترولي كان يوفر إمكانية حقيقية لتسديد الديون الخارجية وأن نتيجة هذه الفوائض أدى إلى صعوبة تسديد الديون الخارجية وانتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة تصحيح ذاتي قامت به في منتصف الثمانينات أي فيما بين 1986-1989. إلى الاقتراب من المؤسسات المالية والدولية وحاولت الجزائر اللجوء إلى بعض الإصلاحات وإقناع الشركاء الدائنين بأن المديونية في الجزائر ما هي في الواقع سوى مشكلة سيولة نقدية وبأن أزمة المديونية أزمة ظرفية لا هيكلية وسعت الجزائر إلى الحصول على تمويلات استثنائية لعدم الدخول إلى إعادة الجدولة لكن مع ذلك اضطرت الدخول إلى ذلك.

وبصفة عامة فإن الأوضاع المالية في الجزائر خلال هذه المرحلة قد عرفت اختلالا كبيرا نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالصادرات من المحروقات والتي تشكل أكثر من 95% من إجمالي المداخيل السنوية وهذه الأخيرة مرتبطة بالسوق الدولية وبالتالي عدم الاستقرار كما تأثرت الجزائر في هذه الفترة كذلك بعبء المديونية وأثر كل ذلك بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي وأدى إلى تدني الواردات من السلع الوسيطية، والتجهيزات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي والذي ظل خاضعا لسيطرة السوق العالمية ذلك ما يدفعنا إلى التأكد بأن الوضع الاقتصادي المتدهور والذي كانت تعاني منه الجزائر ليس بوضع طارئ كما أرادت أن توصله الجزائر إلى شركائها بل هو في الواقع حسب تحليل الوضع الاقتصادي هو مشكل هيكلي .

وسوف يتم تحليل هذه الأزمة من الناحية المالية في المبحث الموالي بشيء من التفصيل.

تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-1989:

بسبب وضعية الاختناق المالي التي حسب الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986، دفعت الجزائر إلى البحث لتغطية احتياجات التمويل مما جعل الكتلة النقدية في هذه الفترة تزداد بمعدلات تفوق نسبة نمو الناتج المحلي الخام، هذا ما يعني أن الجزائر اعتمدت على الإصدار النقدي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 11
تطـور الكتلـة النقديـة

الوحدة مليون د.ج

السنوات	1986	1987	1988	1989
تطـور الكتلة النقدية	287326	312931	348509	373103
نسبـة نمو الكتلة النقدية	7.96	8.91	11.36	7.05
نسبـة نمو الناتج الداخلي	-0.2	-0.7	-1.9	+4.9

المصـدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:
الإحصائيات المقدمة من: البنك المركزي الجزائري وإحصائيات الجدول رقم07 .

ما يتضح من الجدول أن الكتلة النقدية في زيادة منذ سنة 1986 حتى سنة 1989 بمعنى أن معدل نموها كان موجب، كما أن هذا المعدل في زيادة مستمرة حيث قدر في سنة 1986 بمعدل 7.96% ليصل سنة 1988 إلى 11.36% عن سنة 1987

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي فإن هذه السنة سالبة خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 1987 حيث نجد أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام في سنة 1986 بلغت 0.2-% لترتفع إلى 1.9-% سنة 1988 مسجلة بذلك أكبر تدهورا خلال هذه الفترة أما سنة 1986 سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو موجبة ذلك ما استدعى التقليل من الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد كمصدر تمويلي.[1]

لكن مع ذلك تبقى نسبة نمو الكتلة النقدية تفوق نسبة نمو الناتج الخام في جميع السنوات خلال هذه الفترة. هذا ما يعني أن احتياجات التنمية والاستحقاقات في خدمة

[1]– سبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية في هذه السنة هو انخفاض القروض المقدمة إلى الدول في هذه السنة.

الديون التي أخذت تزداد ارتفاعا في تلك الفترة أدت إلى خلق صعوبات دون تغطية احتياجات التمويل ذلك ما دفع بالسلطات العمومية لمواجهة ذلك بحشد الوسائل المتاحة دون الاهتمام بشروطها.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والمصادر الداخلية خلال مرحلة التسعينات.

واجهت الجزائر أزمة اقتصادية حادة أدت إلـى تزايـد الاخـتلالات الداخليـة والخارجية، حيث تميز الاقتصاد الجزائري بارتفاع معدلات التضخم، ندرة في الموارد المالية، ارتفاع نسبة البطالة، عجز التوازنات المالية، وذلك بـسبب ضـعف هياكلـه وهشاشة بنيته الناتجة عن التبعية التعبئة للخارج والاعتماد الكلي على البترول، وساهم بشكل كبير في زيادة هذه الأزمة انهيار أسعار البترول من 25 دولار إلـى 20 دولار للبرميل سنة 1981 وبالتالي إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات الجزائريـة، ممـا أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل احتياجاتها التمويلية، ذلك مـا دفع إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكسب تأييدهما ودعمهما، حيث بدأت هذه الاتصالات في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، ويضاف إلى ما سـبق من أسباب الحتمية الدولية التي ظهرت بعد سقوط النظام الاشتراكي، ووجـود قطـب واحد مهيمن وبالتالي اللجوء إلى النظام الليبرالي الحر، والذي أريد له أن يكون النظام الاقتصادي السائد في أرجاء العالم، وقبل الدخول في برنامج صـندوق النقـد الـدولي وبرنامج التعديل الهيكلي ونتائجه، سوف يتم التطرق إلى الأزمة التي مست القطاعـات الاقتصادية. إلى جانب تحليل المصادر الداخلية لتمويل التنمية خلال هذه المرحلة.

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية قبل 1990:

لقد شهدت الجزائر كما سبق ذكره أزمة اقتصادية مست جميع القطاعات وأدت إلى حدوث اختلالات في كل القطاعات الاقتصادية بمـا فيهـا القطاعـات الإنتاجيـة والخدمية، وأثرت كذلك على الحالة الاجتماعية. وسوف نحاول أن نقتصر على بعض

مظاهر هذه الأزمة والتي نراها تخدم مجال بحثنا، هذا لا يعني أن بقية المظاهر الأخرى ليست أساسية ولها ارتباط كبير ببعضها البعض، فالاختلالات التي مست القطاع الصناعي بسبب الانخفاض الكبير في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، وكذلك انخفاض مردودية العمال أدت إلى زيادة البطالة، بسبب تسريح العمال مما يعني حتما انخفاض المداخيل، حيث عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في درجة الفقر مما أعاق التكفل الجدي للأسر بأبنائها وانتشرت ظواهر اجتماعية سلبية خطيرة جدا على الاقتصاد الجزائري، كل ذلك زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية، وبالتالي الأزمة المالية، كما تبين بأن السياسات المتبعة قد بينت بأن اقتصاد الاستدانة هو الذي كان يميز الجزائر وأن النظام الإنتاجي مازال يغذي ذلك.

فبالنسبة للأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري على مستوى التوازنات المالية والمديونية الخارجية، نجد أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الأخرى، وانخفاض السعر المرجعي للبترول والذي يشكل القسم الكبير في الصادرات، وإضافة إلى ارتفاع خدمة الديون كل ذلك جعل ميزان المدفوعات الجزائري يعاني من سلسلة من العجز.

أما بالنسبة للإيرادات العامة للميزانية فلقد تضررت هي الأخرى بسبب الاعتماد الكلي على الجباية البترولية التي تمثل أكثر من 70% من إيرادات الميزانية، إلى جانب ذلك تميزت تلك المرحلة بعدم عدالة النظام الجبائي المطبق حيث نجد أن أغلب الإيرادات الضريبية كانت تتمثل في الضرائب غير المباشرة والمفروضة على السلع الاستهلاكية خاصة الضرورية منها، أما بالنسبة للضرائب المباشرة فكانت الضريبة على الرواتب والأجور هي المصدر الأساسي لها لكونها تقتطع من المنبع، أما بقية الضرائب المباشرة الأخرى فكانت تقريبا منعدمة بسبب التهرب الضريبي، كل ذلك زاد من تأزم الأزمة المالية التي تعاني منها الميزانية العامة إلى جانب ذلك شهد الاقتصاد الجزائري معدلات مرتفعة للتضخم سبب الاعتماد على التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي، حيث بلغت معدلات التضخم إلى 10.5% في سنة 1985 لترتفع في

السنة الموالية إلى 12.3%[1]، ويعود السبب في زيادة اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة للتطور الكبير الذي شهدته النفقات الجارية التي كانت تهدف الدولة من ورائها الحفاظ على توازن اجتماعي، علما بأن كل ذلك كان يجري في سياق يتسم بمعدل نمو اقتصادي سلبي.

أما على مستوى المديونية الخارجية فقد عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في قيمة الديون الخارجية لكون الاقتصاد الجزائري كان يعتمد على المصادر الخارجية، مما جعل خدمة ديونها تستولي على نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها، حيث بلغت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 48% في سنة 1990 كما مثلت نسبة خدمة المديونية لوحدها إلى صادرات السلع والخدمات في نفس السنة إلى أكثر من 66%[2]. والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية.

الجدول رقم 12
تطور المديونية الخارجية للجزائر 1985-1990

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1985	1986	1990
الديون الخارجية	16.483	20.436	26.588

المصدر: عبد العزيز شرابي وروابح عبد الباقي، وحدة بحث افريقيا والعالم العربي، جامعة قسنطينة، 1995، ص. 33.

لقد شهدت الفترة 1985-1990 ارتفاعا كبيرا في الديون الخارجية الجزائرية، حيث ارتفعت إلى 16.483 مليار دولار سنة 1985 إلى مبلغ 26.588 مليار دولار سنة 90 ويعود السبب في زيادة اللجوء إلى الاستدانة، الانخفاض في أسعار البترول من أجل تمويل الاستثمارات، لكن قبل تلك الفترة أي (1980-1984) بمعنى خلال المخطط الخماسي الأول لم يتم اللجوء إلى الاستدانة بسبب ارتفاع أسعار البترول من ناحية، وبالتالي ارتفاع حصيلة التجارة الخارجية ومن ناحية ثانية هو تخلي الدولة عن

---

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، برنامج تعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص. 04.

[2] - سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية، مع دراسة خاصة عن الجزائر، مرجع سابق، ص. 261.

تنفيذ وتجميد بعض الاستثمارات، ذلك ما يعني أن ضخامة الاستثمارات التي قامت بها الجزائر من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تطور المديونية ويضاف إلى ذلك استحالة تنفيذ ما جاء في الإصلاح المالي لسنة 1971 والذي ينص على عدم تجاوز نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات المخططة 30%، وعدم الالتزام بذلك. كما يعتبر النمو الديموغرافي وضعف نتائج الاستثمار الوطني، إلى جانب الأسباب الخارجية المتمثلة في تدني معدل التبادل التجاري الجزائري، وكذلك ارتفاع معدل فوائد القروض التي حصلت عليها الجزائر إلى جانب التقلبات في أسعار صرف الدولار كما سبق الذكر باعتبار أن كل الديون الخارجية الجزائرية تقريبا مقومة بالدولار.

كل ذلك وقف كحاجز في كل محاولات السياسة الاقتصادية لبعث النمو والإسراع إلى إصلاحات اقتصادية برعاية الهيئات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تهدف إلى تحقيق التوازنات المالية على المستوى الكلي كانخفاض عجز ميزان المدفوعات، وعجز الميزانية العامة ونسبة التضخم دون النظر إلى الآثار الناجمة على الجانب الاجتماعي والمتمثلة أساسا في ضغط الطلب الداخلي أو تراجعه بسبب الاستقرار في الأجور وتدني مستوى المعيشة بسبب تسريح العمال إلى غير ذلك من الآثار التي تدفعها خاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة.

وفي هذا الإطار بدأت الاتصالات الجزائرية الرسمية غير المعلنة منها والمعلنة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاصة بعد الخطاب الذي أرسله وزير المالية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 أكد فيه التزام الحكومة الجزائرية بالتحولات المعتمدة في برنامج صندوق النقد الدولي، وتطبيق عملية اللامركزية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على آلية الأسعار، بما في ذلك سياسة سعر الصرف، وتوسيع دور القطاع الخاص.[1]

[1]- صالح صالحي، الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي (مجلة دراسات اقتصادية) دار الخلدونية العدد 01 الجزائر 123، 124.

وبعد تنفيذ الجزائر لمجموعة من السياسات وفي فترة محددة وذلـك اسـتجابة لمطالب صندوق النقد الدولي، استطاعت الحصول على إعـادة الجدولـة لـديونها[1] الخارجية وذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج التصحيح الهيكلي ونتيجة لتوقيع الجزائر على اتفاق إعادة الجدولة والاتفاقيات الثنائية حـصلت علـى قـروض لتدعيم برنامج التعديل الهيكلي[2] وسوف يتم التطرق إلى الـسياسات والتـي اتبعتهـا السلطات الجزائرية من خلال مضمون محتوى برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي.

المطلب الثاني: محتوى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

لقد لجأت الجزائر من أجل إنعاش الاقتصاد وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها والتي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية باتخاذ مجموعة من السياسات والإجـراءات في مجالات عديدة مما مكنها من تحقيق بعض النتائج الإيجابية في المجـال المـالي، كتحقيق فائض في الميزانية العامة، وكذلك في ميزان المدفوعات. لكل من سنتي 1990 و1991، ويمكن تحديد هذه السياسات من خلال مضمون الاتفاقات مع صندوق النقـد الدولي، كذلك برنامج التثبيت الاقتصادي، ثم برنامج التعديل الهيكلي.

1- اتفاقات الاستعداد الائتماني:

في 30 ماي 1989 قامت الجزائر بإبرام الاتفاقية الأولى للاسـتعداد الائتمـاني شملت مجال السياسة النقدية وخفض عجز الميزانية العامة عن طريق الضغط علـى النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، رفـع الـدعم الاستهلاكي الموجه إلى مؤسسات القطاع العام، إلى جانب تجميد الرواتب والأجـور، يضاف إلى ذلك زيادة الإيرادات العامة. وكذلك خفض قيمة الدينار، وتحرير الأسـعار إلى غير ذلك من السياسات التي تحقق الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي.

---

[1]- تم الإعلان الرسمي على إعادة الجدولة في 31ديسمبر1993 وتم رسميا الاتصال بنادي باريس في 17 أفريـل 1994 لطلب جدولة الديون الجزائرية الرسمية والتي تبلغ 13.5 مليار دولار من المجموع الكلي المقدر بحوالي 27 مليار دولار.

[2]- حصلت على 200 مليون وحدة نقدية من السوق الأوروبية المشتركة و175 مليون دولار و6 ملا يـر فرنـك فرنسي من البنك الدولي الياباني بالإضافة إلى دعم قيمته 22.5 مليار فرنك فرنسي موجـه لتحويـل التجـارة الخارجية.

وفي 3 جوان 1991 أبرمت الاتفاق الثاني STANDBY 2، حيث التزم صندوق بموجب هذه الاتفاقية بمنح قرض بـ 400 مليون دولار على أربع أقساط ويستمر تحرير الأقساط بناءا على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية[1] والمتمثلة في الآتي:

فيما يتعلق بالسياسة النقدية يجب الحد من الكتلة النقدية، بحيث يجب أن يثبت معدل نموها إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991.

أما على مستوى سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فتمثلت في التخفيض المستمر لقيمة العملة للوصول إلى قابليتها للتحويل، تنويع الصادرات من غير المحروقات، تحرير المعاملات التجارية الخارجية، إلى جانب ذلك تحقيق فائض في الميزانية العامة وإجراء إصلاحات ضريبية وجمركية.

ونتج عن التزام الجزائر بهذه الإصلاحات صدور مجموعة من المراسيم الخاصة بذلك، ولمواجهة بعض الآثار الاجتماعية والتي قد تنجم عن تطبيق هذه المراسيم تم إنشاء شبكة اجتماعية نهاية سنة1991، حيث ارتكزت على تخفيض الضرائب على ذوي الدخول المنخفضة، إلا أن ذلك لم يمس جميع الطبقات التي تضررت.

ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري استمر في الاعتماد الكلي على البترول وبالتالي فإن الانخفاض الذي شهده سعر البرميل في ديسمبر 1994[2] إلى جانب المشاكل السياسية في تلك الفترة وأعباء المديونية الخارجية قامت السلطات بالتشاور مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج يهدف إلى النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة والتضخم إلى جانب تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويتمثل ذلك في برنامج الاستقرار الاقتصادي.

---

[1]- سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية، دراسة خاصة عن الجزائر، دكتوراه دولة، مرجع سابق، ص. 265.

[2]- انخفض سعر البرميل في ديسمبر 94 إلى 14.19 دولار بينما كان في سنة 92 سعره 20 دولار.

2- **برنامج التثبيت الاقتصادي:** تعتبر التدابير الخاصة بسياسة التصحيح الهيكلي كما يراه أغلب المفكرين بأنها جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة لشرائح واسعة من مجتمعات البلدان المتخلفة، فخبراء صندوق النقد الدولي يقرون بقسوتها لكنها ضرورية للقضاء على المشاكل الدولية الناجمة ويمثلونها بأنها جرعة الدواء المرة التي تسبق شفاء المريض، وباعتبار الجزائر من بين هذه الدول لجأت إلى تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي لمدة سنة من أفريل1994 إلى مارس1995 كمرحلة تجريبية ويهدف هذا البرنامج إلى نقص الطلب الكلي باتخاذ مجموعة التدابير المكونة له والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- القضاء على عجز الميزانية العامة، أو على الأقل تخفيضه وذلك بالضغط على الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة. أما فيما يخص تقليص النفقات العامة يجب:

- تخفيض النفقات التحويلية.
- رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة لترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام والتخلص من القطاع العام من خلال تصفيته أو بيعه للقطاع الخاص.
- تجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العمومي.

أما فيما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة فيتم عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية من خلال:

- توسيع الوعاء الضريبي.
- مكافحة التهرب الضريبي.
- إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.

ب- السياسة النقدية: تتمثل في:

- الحد من نمو الكتلة النقدية للتحكم في التضخم[1]
- وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطـاع العام.
- زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة لزيادة الادخار المحلي
- تنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل في الأسواق المالية.

ج – سياسة تحسين ميزان المدفوعات: في هذا الجانب لجأت الدولـة إلـى التمويـل الخارجي مع إعادة الجدولة واتخذت مجموعة من السياسات لزيادة النقد الأجنبي وذلك عن طريق:

– تقليل الواردات وزيادة الصادرات.

– تحرير التجارة الخارجية[2].

– إلغاء القيود الكمية والنوعية على الواردات.

– الاكتفاء بالرسوم الجمركية مع تخفيضها وإلغاء الرقابة على الصرف.

– إعطاء حوافز للاستثمارات الأجنبية، كإعطـائهم ضـمانات، وحريـة تحويـل أرباحهم، إضافة إلى هذا البرنامج تم إعادة جدولة الديون العمومية والخاصة من سنة 1994 و1995 مما مكن من القضاء على الضغوطات الماليـة الخارجيـة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري[3].

3- **برنامج التعديل الهيكلي (التمويل الموسع):** يعتبر برنامج التمويل الموسع مرحلـة استمرار تحسين الإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الـوطني واسـتقراره، ويمتد هذا البرنامج مدة متوسطة من 22 ماي 1995 إلى ماي 1998.

---

[1]- بلغ معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 1993 إلى 21% وخلال هذه الفترة يجب أن ينخفض معدل الكتلة النقديـة إلى 14%.

[2]- قبل سنة 1995 حددت قائمة للمواد التي يتم استرادها لكن بعد هذه السنة أصـبحت كـل عمليـات التجـارة الخارجية حرة.

[3]– H. Benissad. L'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb O.P.U. Alger 1999, p. 63.

ويهدف عموما هذا البرنامج إلى تحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية، والحد من التضخم، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وبمعنى آخر تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وعودة النمو الاقتصادي، وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات ذات طابع الاستقرار، وأخرى ذات الطابع الهيكلي، وتمثلت في مجملها في مواصلة رفع الدعم عن الأسعار، وتحرير أسعار الفائدة، مع إعطاء استقلالية أكثر للبنوك التجارية في منح القروض، تنمية الادخار الحكومي، بمعنى آخر الاستمرار في الإجراءات التي تم اتخاذها في البرنامج السابق، إلى جانب فتح المجال للاستثمار الأجنبي، وتوسيع عملية الخوصصة، وتعويض صناديق المساهمة بالهولوندينغ، إضافة إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.

وبصفة عامة فإن وصفة البنك الدولي المتعلقة ببرنامج التعديل لا تختلف عن المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، وتعتمد على آليات السوق وتستند على النظرية الكينزية وعلى النظرية النقدية، حيث تتمثل الأولى فيما يسمى بأسلوب الامتصاص إذ تؤكد أن الفائض أو العجز في الميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية، وبالتالي فإن العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات ناتج عن زيادة الطلب الكلي بما لا يتناسب وإمكانيات العرض. أما النظرية الثانية فترجع العجز في المبادلات الخارجية إلى الزيادة في الإصدار النقدي، وبمعنى أن كل توسع في السيولة النقدية التي يرغب المتعاملون الاحتفاظ بها في شكل أصول ثابتة توجه إلى سلع الاستيراد وإلى الخارج بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية للبلدان المتخلفة.

المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية خلال الإصلاحات:

بعد تعرضنا للإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وما نتج عنها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سوف نحاول تتبع السياسة المالية والنقدية المتبعة خلال تلك الفترة والتي حققت النتائج السابقة سواء كانت الإيجابية فيها أو السلبية وذلك باعتبار أن موضوع دراستنا يستدعي تحليل السياسة المالية التي اتبعت وأدت إلى

القضاء على مصادر العجز المالي لبعض مصادر التمويل المحلية، كما أن السياسة النقدية لها دورا مهما في المجال التمويلي لاعتبار السياسة النقدية عن طريق أسعار الفائدة وكذلك الإصلاحات في المجال البنكي يعني التأثير على المدخرات المحلية سواء كان ذلك على مستوى ادخار الأفراد أو المؤسسات، وكذلك في أساليب التمويل وبالتالي الاستثمار، مما يعني في نهاية الأمر التحسين في الأوضاع المالية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، ذلك ما أستدعي البحث ولو بإيجاز عن السياسات المالية والنقدية التي اتبعت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. وتحديد نوع النظم المالية والنقدية التي اتبعت خلال هذه المرحلة، لكون الأنظمة المالية والمصرفية تصنف إلى قسمين رئيسيين، أنظمة مالية متجهة نحوى البنوك، وأنظمة مالية متجهة إلى السوق، فالأنظمة الأولى يتم فيها تحويل المدخرات بواسطة المؤسسات المالية و الوسطاء الماليين إلى احتياجات التمويل، وتعتبر القروض قصيرة الأجل والطويلة غير قابلة للتداول هي الوسيلة الأكثر استعمالا لتحقيق ذلك، ويحدث هذا في النظام الذي تكون فيه قدرة تمويل ذاتي ضعيف، ويسمى هذا النوع باقتصاد الاستدانة أي تكون البنوك هي التي تؤمن تمويل الاقتصاد. أما النظام الثاني والموجه للسوق فيتميز باستقلال كبير في الأسواق المالية التي تسمح بضمان التمويل عن طريق التعامل في الأصول المالية التي تصدرها المؤسسات المالية والدولة والقابلة للتداول في السوق الثانوية ويقوم وسطاء السوق بتنشيط هذه الأسواق، ويكون هذا في اقتصاد الأسواق المالية الذي في ظله يؤدي التمويل المباشر دورا مهما في التوفيق والتكييف بين الحاجة للتمويل والقدرة على التمويل.

أ- السياسة المالية: لقد لجأت الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية إلى سياسة مالية ناجحة حيث استطاعت من خلالها إلى ضبط الأوضاع المالية وتمكنت من خلال برنامج التصحيح المنفذ مند عام 1994 القضاء على مصادر العجز، حيث تمكنت الميزانية العامة من تحقيق فائض بعد ما كانت تتميز بالعجز المستمر، وذلك بسبب نمو الإيرادات العامة بمعدل يفوق نمو النفقات العامة، ويعود سبب ذلك إلى زيادة إيرادات المنتجات البترولية وذلك بسبب خفض سعر الصرف، إلى جانب ارتفاع سعر النفط في

الأسواق العالمية وكذلك في السوق المحلية، وساهمت المنتجات البترولية بصفة عامة من رفع إيرادات الميزانية بنسبة كبيرة خلال هذه الفترة، هذا لا يعني أن هذه الإيرادات الوحيدة التي تميزت بالزيادة لكن تحليل الميزانية العامة في تلك الفترة يوضح أن الإيرادات العامة خارج المحروقات تحسنت بفضل السياسة المالية التي اتبعت إلى جانب الضرائب، ويرجع هذا التحسن في الأداء المالي إلى العناصر التي شملها برنامج التصحيح والمتمثل في:

- تعديل سعر الصرف مما أدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- زيادة الوردات نتيجة لتحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب المتعلقة بها، حيث زادت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الوردات بسبب زيادة الواردات وتخفيض سعر الصرف، كما أن نظام الإعفاءات الخاصة بالضريبة الجمركية شهد إلغاء بعض الإعفاءات.
- تنفيذ التدابير الخاصة بإصلاح النظام الضريبي. حيث كان من بين أهداف الإصلاح الضريبي تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار المحلي وتوجهه نحو الاستثمار الإنتاجي، إلى جانب تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات والناتجة عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، كما كان يهدف من وراء ذلك خلق الشروط الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، جعل الضريبة عاملا من عوامل التحكم في التضخم، كما كان من بين أهداف النظام الضريبي تحسين النظام وتبسيطه بشكل يسمح التحكم فيه.

ونتيجة لهذه الإصلاحات التي اتبعت في مجال النظام الضريبي والرامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السابقة الذكر، والسعي إلى الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية وتقليص تبعية الإيرادات العامة للإيرادات البترولية.

أما بالنسبة للجانب الخاص بالإنفاق العام فإن مجمل السياسات التي اتخذت في تلك المرحلة كانت تهدف إجمالا إلى تخفيض النفقات العامة، ذلك ما أدى فعلا إلى تخفيض النفقات العامة نتيجة لمجموعة من التدابير التي تمثلت في:

1- تخفيض النفقات الرأسمالية والقروض الصافية المقدمة نتيجة لقلة عدد المشاريع العامة، إلى جانب التزام السلطات بالاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، حيث تم تخصيص التمويلات النقدية الموجهة من خلال صندوق إعادة التأهيل.

وكذلك تحرير الأسعار وتسريح العمال، إلى جانب تحميل المؤسسات مسؤوليات إعادة الهيكلة وذلك من خلال بيع الأصول أو رسملتها من خلال عملية الشراكة والحصول على الائتمان المصرفي.

2- تخفيض الإنفاق على الموظفين والذي كان يمثل نسبة مهمة جدا من النفقات العامة حيث اتبعت السلطات سياسات أجور متشددة.

3- إلغاء إعانات الدعم على السلع الأساسية والمنتجات الأساسية والمنتجات البترولية.

4- تخفيض الإعانات الموجهة للمنتجيين في القطاع الزراعي.

فنتيجة لهذه الإجراءات والتي تمثلت أهدافها أساسا في تقليص النفقات العامة إلى جانب السياسات التي أتبعت من قبل الدولة في مجال الإيرادات العامة استطاعت الدولة تحقيق فائض في رصيد الميزانية العامة خلال فترة 1996-1998.

ب- السياسات النقدية: تعتبر السياسات النقدية من ضمن المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية فهي تعتبر سياسة جزئية كبقية السياسات الجزئية الأخرى، كالسياسة المالية والسياسة التجارية...الخ، واختلال أي سياسة من السياسات الجزئية يؤثر على السياسة الاقتصادية الكلية، وللسياسة النقدية أهمية بارزة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية خاصة في المدى القصير، وذلك نظرا لتأثيرها على بقية السياسات الجزئية الأخرى. ذلك ما يوضح أهمية إدراج السياسة النقدية خلال فترة الإصلاحات في الجزائر، حيث بدأت الدولة إلى انتهاج سياسة ترمي إلى الاعتماد على اقتصاد السوق

عن طريق توسيع دور القطاع الخاص، مما دفع بالتخلي عن السياسة السابقة والتي تعتمد على استخدام الأدوات المباشرة[1]، والتي أثبتت عدم صلاحيتها في تمكين القطاع المالي من تعبئة الموارد وتخصيصها بالكفاءة المطلوبة، إلى غير ذلك من نواقص هذه السياسة. ولقد لجأت الدولة إلى التحول التدريجي نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية والتأثير على السيولة المحلية والائتمان وأسعار الفائدة وتمثلت إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر في قسمين أساسيين وهما.

الشق الأول: كانت التوجيهات في هذا الجانب من الإصلاحات نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية وإدارة السيولة النقدية وتحرير سعر الصرف وبصفة عامة تمثلت هذه التوجهات في:

- التوجه نحوى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والتي تعتمد بدورها على سياسة الاحتياطي الإجباري وعلى سياسة سعر الخصم إلى جانب عملية السوق المفتوحة.
- **سياسة الاحتياطي الإجباري:** تستلزم سياسة الاحتياطي الإجباري أو الاحتياطي الثانوي كل بنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه وأصوله النقدية في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي (حساب تحت الطلب بدون عائد). ويعتبر معدل الاحتياطي الثانوي سياسة يستعملها البنك المركزي كسلطة نقدية لمراقبة البنوك التجارية من خلال إجبارها على وضع نسبة قانونية من أصولها وودائعها في حساب مجمد لدى البنك المركزي[2]، وتعتبر هذه النسبة فعالة في تحديد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.[3]

وفي الجزائر كان البنك المركزي - بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي وذلك حتى أوائل سنة 1994 باستخدام ما يسمى تسهيل إعادة الخصم أو

---

[1]- للمزيد من الإطلاع عن الأدوات المباشرة ارجع إلى، ولعلو فتح ا ، الاقتصاد السياسي، بيروت، دار الحداثة 1981.

[2]- تحسب نسبة الاحتياط القانوني كما يلي: (الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ مجموع الودائع+ التزامات أخرى).

[3]- لمزيد من الإطلاع على ذلك يمكن الرجوع إلى: شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية، 1985.

اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك وكذلك فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حد. لكن هاتين السياستين لم تمكـن بنـك الجزائر من التحكم في السيولة بصورة فعالة مما دفع بنك الجزائر في أكتـوبر 1994 إلى فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائـع المـصرفية، وذلك منذ شهر ماي 2001 بينما كان يقدر في سنة 2000 بـ:5% ثم تم تخفيضه إلى 4% بتاريخ 11 فيفري 2001.

وتخضع البنوك والمؤسسات المالية إلى غرامة مالية يومية تـساوي 1% مـن المبلغ الناقص على كل نقص في الاحتياط القانوني.

- **سياسة سعر الخصم:** يتمثل سعر الخصم في سعر الفائدة التي يتقاضاها البنـك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية مقابـل إعـادة خـصم أذونات الخزينة والأوراق المالية التجارية في المدى القصير.[1] ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة من أجل التحكم في السوق النقدية، حيث أنه يعمل علـى زيادة سعر الخصم من أجل تقليص حجم الائتمان، أو ينتهج عكس ذلك من أجل زيادة حجم الائتمان أو السعر.

بالنسبة لسعر الخصم في الجزائر فقد عرف تغيرات كبيرة ولقد كان قبل سـنة 1992 يعطي معاملة تفضيلية لقطاعات معينة، لكن بعد ذلك أصبح سعر موحـد، أمـا فيما يتعلق بأسعار الفائدة فإنها هي الأخرى قد تحررت منـذ صـدور قـانون النقـد والقرض، لكن أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك التجاريـة مقيـدة بحـد 20% سنويا. وبقيت أسعار الفائدة سالبة من حيث القيمة خلال الفترة 1993-1994 بـسبب التضخم.

وابتداء من سنة 94 تم إلغاء الحد الأقـصى علـى أسـعار الفائـدة الخاصـة بالاقتراض من البنوك التجارية للجمهور، وفي الأخير تم تحرير أسعار الفائدة وظهور فائدة حقيقية موجبة. والجدول التالي يوضح أسعار الخصم.

---

(1)- الموسى ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزائر، دار الفكر 1993، ص. 24.

جدول رقم 13
تطـور سعـر إعـادة الخصـم

الفتـرة	1989-1990	1995	1996/08/28 إلى 1997/04/20	1998/02/09 إلى 1999/09/08	2000/01/27 إلى 2000/10/21
المعدل	%10.5	%14	%13	%9.5	%7.5

المصدر: بنك الجزائر.

كل ما يمكن ملاحظته أن سعر الخصم شهد تغيرا كبيرا أي لم يبقى ثابتا خـلال هذه الفترة ولقد شهد عدة تغيرات في السنة الواحدة فمثلا في سنة 97 شهد مجموعة من التغيرات، حيث انتقل في بداية هذه السنة من 13% لينخفض خـلال منتـصفها إلـى 12.5% ثم انخفض إلى غاية شهر نوفمبر على 12% ليصل في بداية 98 إلى 11%.

السوق المفتوحة: تتمثل عمليات السوق المفتوحة في تأثير البنـك المركـزي علـى السيولة بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان مـن خـلال شراء أو بيع الأوراق المالية المتعامل بها في السوق. وتتميز هذه السياسة عن سياسات سعر الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنـوك التجاريـة والبنـك المركزي.[1]

فبالنسبة لاستخدام عمليات السوق النقدية في الجزائر فلقد أصبح بنك الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض مكلفا بتسيير السوق النقدية وذلك بأدائه دور الوسيط، والمؤسسات المسموح لها بالتدخل في السوق النقدية هي البنوك والمؤسـسات الماليـة وكل المؤسسات المرخص لها من طرف مجلس النقد والقرض.

ولقد حددت كيفيات القيام بالعمليات في السوق النقدية، حيث يتم التدخل عن طريق:

- القروض بالمناقصة، ويقوم بنك الجزائر بفتح المناقصات إلى كل البنوك والمؤسسات المالية العامة في السوق النقدية، ولا يمكن أن تتجاوز فتـرة المناقصة ثلاث أشهر.

---

[1]- لمزيـد من الإطلاع عن هذه السياسـة راجع شيحة مصطفي رشدي، الاقتـصـاد النقـدي والمـصرفي، مرجـع سابـق، ص. 248.

- المزايدات لسندات الخزينة، حيث يمكن أن تكتب في عمليات المزاد لسندات الخزينة جميع الأطراف المتدخلة في السوق النقدية، وتبقى هذه السياسات المتعلقة ببيع سندات الخزينة عن طريق المزايدات يعتبر خطوة كبيرة في تعميق أكثر للأسواق المالية ومن بين المشتركين في المزايدات البنوك والمؤسسات غير المصرفية.

2- إدارة السيولة النقدية: ابتداء من 94 والبدء في برنامج الاستقرار الاقتصادي تم وضع أهداف تخص السياسة النقدية تتمثل في تخفيض الكتلة النقدية إلى جانب الرفع من معدلات الفائدة، ولقد تم تقليص الكتلة النقدية في نهاية 95. ذلك ما جعل نمو الكتلة النقدية أقل من معدل نمو الناتج المحلي الخام مما ساعد على تخفيض معدل التضخم، بينما كانت في الفترات السابقة أعلى بسبب نموذج التنمية المتبع والذي يتطلب أموالا ضخمة مما دفع إلى اللجوء إلى التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي.

3- تحرير سعر الصرف[1]: من ضمن الإجراءات التصحيحية في المجال المالي والمصرفي، تحرير سعر الصرف، ولقد لجأت الجزائر في هذا الإطار إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وذلك من أجل تحقيق سعر صرف يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف ومن بين أهم التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري تلك التي حدثت في 94. ولقد تمكنت البنوك الجزائرية في نهاية 1995 من خلق سوق للصرف الأجنبي يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض والطلب، إلى جانب ذلك تم إنشاء مكاتب للصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي في ديسمبر 96.

الشق الثاني: يتمثل الشق الثاني من الإصلاحات في مجال السياسة النقدية في تلك الإصلاحات التي مست المؤسسات المصرفية والمالية، والتي كان الهدف من ورائها جعل هذه المؤسسات تساير التغيرات التي حدثت في بقية القطاعات الأخرى وجعلها

---

[1]- تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر صرف الدينار في بداية الثلاثي الأخير لسنة 1994 حيث أصبح سعر الصرف مرنا خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر.

ملائمة لظروف التحول إلى اقتصاد السوق ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هـذا المجال ما يلي:

- إعادة هيكلة البنوك وفتح المجال لخوصصتها حيث تم اعتماد مجموعـة من البنوك الخاصة والمختلطة.
- إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية لترقية النشاط المصرفي والمالي.
- تطويـر الأسواق المالية.

والهدف الأساسي من وراء هذه الإصلاحات هو تقليص دور الدولة وتنمية دور القطاع الخاص وجعل البنوك والمصارف الجزائرية يساير التحولات، والتخلص مـن المركزية في التسيير، والانتقال إلى اقتصاد مفتوح. بمعنى أخر جعل البنوك الجزائرية قادرة على تعبئة مواردها المالية من أجل الوصول إلى قطاع بنكي متطـورا وقـادرا على المنافسة، وذلك عن طريق التخلي عن الأساليب السابقة والبحـث عـن أسـاليب عصرية تمكن الجهاز المصرفي من الاندماج الفعال في الحركية الدولية.

المطلب الرابع: نتائج وآثار برنامج صندوق النقد الدولي:

بعد تنفيذ الجزائر لبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي ظهرت نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي[1] وقبل التطرق إلى هذه النتائج ومقارنتها مع الأهداف المتوقعة أثناء مباشرة الجزائر للبرنامج ارتأينا الإشارة باختصار شديد إلـى الأهـداف العامـة المتوقعة والمعينة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي وهذا لغرض إجـراء التقيـيم لهذه النتائج بصورة علمية وموضوعية كما يستدعي الأمر الإشارة إلى الإسـتراتيجية المتبعة لتحقيق ذلك.

وإجمالا تمثلت الأهداف العامة المتوقعة في:

1- رفع معدلات النمو الاقتصادي.
2- تخفيض معدلات التضخم.

---

(1)- تجدر الإشارة في هذا المجال بأن النتائج المحققة لم تكن فقط بسبب تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي بل للنفط آثار ايجابية ومباشرة على ذلك حيث شهدت أسعار النفط تحسن في تلك المرحلة.

3- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة في الجانب الاجتماعي.

4- استعادة قوة ميزان المدفوعات.

أما الاستراتيجية فتركزت في المحاور الأساسية التالية:

- تعديل الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإدارة الطلب الكلي ويتم ذلك من ترشيد السياسات الانفاقية والسياسات النقدية.
- إنشاء الآليات الضرورية للانتقال إلى الاقتصاد الحر.

بعد تحديدنا للأهداف المراد تحقيقها والسياسات المتبعة للوصول إليها يمكن استخلاص النتائج، ويمكن تصنيف النتائج المحققة إلى صنفين:

أ- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

على مستوى الاقتصاد الوطني تحققت نتائج إيجابية رغم أن العوامل الخارجية قد ساهمت بقسط كبير في هذه النتائج، حيث تؤكد بعض الدراسات مثلا أن معدل نمو الناتج الإجمالي خارج قطاعي المحروقات والزراعة يعتبر غير مقبول في سنة 1997 حيث لم يتجاوز 1%[1].

أولا معدل النمو الاقتصادي:

من بين الأهداف الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي هو استعادة النمو الاقتصادي، وحققت الجزائر خلال هذه الفترة أي 95-98 معدل نمو إيجابي بينما كان قبل ذلك سلبي والجدول التالي يبين ذلك.

[1]– CNES – projet de rapport sur la situation économique, 2ème semestre 1998 – mai 1999, p. 46.

الجدول رقم 14:
نمو الناتج الداخلي الخام خلال 1988-1998

الوحـدة: %

البيان / السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	-1.9	+4.9	-2.2	-0.1	-2	-0.9	3.8	3.3	1.2	4.6

المصـدر: سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجـارة، أطروحـة دكتوراه الدولة، مرجع سابق، ص. 218.

كل ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن هناك معدلات نمو سالبة قبل سـنة 99 وموجبة ابتدءا من هذه السنة[1]، والتعمق في تحليل النتائج هذه يبـين أن العوامـل الخارجية كما سبق الذكر قد لعبت دورا حاسما لتحقيقها حيث ساهم البترول بشكل كبير جدا في تحقيق ذلك، نتيجة للارتفاع المزدوج من ناحية الأسعار والتي شهدت ارتفاعـا محسوسا في الأسواق المالية مما سمح من تحقيق فوائد مالية هامة، كما أن الظـروف المناخية سمحت بتحسين المردود الفلاحي، وبالتالي زيـادة نـسبة مـساهمة القطـاع الزراعي في الناتج المحلي الخام من 15% سنة 95 إلى 21.5% سـنة[2] 96 رغـم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي بصفة عامة فقد كانت النـسبة ضـعيفة وشـهدت انخفاض خلال هذه الفترة، حيث تميز هذا القطاع بانخفاض الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و1997 وأكثر المؤسسات الصناعية تـضررا هـي الـصناعات العملية حيث شهدت هبوط يقارب 21 نقطة[3] ويعود ذلك إلى المنافسة التي شهدتها هذه الصناعات من خلال انفتاح الاقتصاد الوطني أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية ونشاط القطاع غير الرسمي. وباعتبار القطاع الصناعي من أهـم القطاعـات المكونة للاقتصاد الجزائري وبالتالي يستلزم أن يؤدي هذا القطاع دورا أساسـيا فـي

---

(1)- رغم وجود الاختلاف في الإحصائيات في هذا المجال إلا أنه تتفق كلها في كون الناتج المحلي الخام، أصـبح موجبا خلال فترة البرنامج بعد مدة طويلة من المعدلات السلبية.
(2)– C.N.E.S projet de report sur la situation économique, Novembre 1998, p. 46.
(3)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعيـة لبرنامج التعديل الهيكلي، 1998، ص. 43.

عملية تمويل التنمية عن طريق الفائض المفترض تحقيقه، إلا أن الانكماش الذي شهده خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي جعل منه القطاع المتضرر الأساسي وسوف يـتم تحليل ذلك بشيء من التعمق أثناء تعرضنا لمصادر التمويل الداخليـة فـي الجزائـر، ويكفي أن نشير في هذا المجال أن القطاع الصناعي العام هو المتضرر الكبيـر مـن عمليات التصحيح.

ثانيا: الميزانية العامة: لقد تركزت جهود عمليات الإصلاح الاقتصادي منذ بدايتها إلى تخفيض عجز الميزانية العامة بصورة ملموسة، واتبعت في هذا الإطار سياسة ماليـة تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وتقليصها، إضافة إلى الجانـب الثـاني وهـو زيـادة الإيرادات العامة خاصة الضريبية منها، ذلك ما أدى إلى التحسن المـستمر للميزانيـة العامة خلال فترة البرنامج. كما أن انتهاج سياسة الخصخصة أدى إلى تخفيف أعبـاء الميزانية العامة من خلال تجنب الدعم الذي كانت تستفيد منه مؤسسات القطاع العـام، إلى جانب زيادة أهمية ضريبة الأرباح الخاصة بالمشروعات الخاصة.والجدول التـالي يبين التطور الذي لحق الميزانية العامة خلال الفترة 1993-1997.

جدول رقم 15
تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
نسبة العجز أو الفائض مـن النـاتج المحلي الإجمالي	-8.7%	-4.4%	-5.4%	+3%	+1.3%

المصـدر: سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية مع دراسة خاصة عن الجزائر، مرجع سابق، ص. 45.

نلاحظ من الجدول بان نسبة العجز في الميزانية العامة مـن النـاتج المحلـي الإجمالي بلغ 8.7% سنة 1993 لينخفض إلى 5.4 سنة 1995، وبعـد ذلـك حققـت الميزانية فائضا في سنة 1996 بلغ 3% من إجمالي الناتج المحلـي. ويعـود سـبب التراجع في عجز الميزانية العامة إلى أن نسبة نمو النفقات العامة كانت اقل من نـسبة نمو الإيرادات حيث لوحظ أن الإيرادات العامة قد زادت في المتوسط السنوي بنـسبة

40.5% بينما النفقات زادت بنسبة 22%. وذلك نتيجة لانخفاض الخدمات العمومية التي تقدمها المصالح الحكومية، إلى جانب الاستقرار النسبي في الأجور وكذلك تقلص عدد العمال في الإدارة، ولتفادي التكرار في هذا المجال ارتأينا عدم اللجوء إلى تحليل الميزانية العامة والنفقات العامة، وتحديد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تغير رصيد الميزانية العامة من عجز إلى فائض وبالتالي الدور الأساسي الذي لعبته الميزانية العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك المرحلة، لأننا سوف نقوم بدراسة مفصلة. لذلك من خلال تناولنا للادخار الحكومي في الجزائر.

ثالثا: التضخم: تميزت الفترة التي سبقت برنامج التعديل الهيكلي بمعدلات مرتفعة للتضخم بسبب عدم إتباع سياسات نقدية صارمة في تلك الفترة، أما في مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فقد انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29.8% سنة 1996 إلى 5.7% سنة 1998، وذلك كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة، إلى جانب التدابير التي اتخذت في تلك المرحلة في مجال السياسة النقدية.

والجدول التالي يبين معدلات التضخم قبل وبعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

الجدول رقم 16(*)
تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة التضخم	%20.5	%29	%29.8	%18.5	%5.7	%5	%2.6	%0.34

المصدر: محمد الطاهر سعودي، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 220.

يبين الجدول كما سبق الإشارة إلا أن معدلات التضخم كانت حتى سنة 1995 مرتفعة لتبدأ في الانخفاض بعد ذلك، حيث وصلت إلى 0.34% في سنة 2000 وهذا راجعا إلى السياسات المالية التي اتبعت في تلك المرحلة، والمتمثلة في الاعتماد على

(*)- هناك اختلاف في الإحصائيات في هذا المجال بين تلك التي صدرت عن السلطات الجزائرية والتي أوردها صندوق النقد الدولي.

زيادة الإيرادات العامة وتقليص النفقات العامة، إلى جانب السياسات النقدية الـصارمة التي اتبعت والتي تمثلت في تخصيص الطلب النقدي على المستوى الكلي كالتحكم فـي الإصدار النقدي الجديد، وتشجيع المدخرات الخاصة عن طريق رفع معدلات الفائـدة، إلى جانب السياسة المتبعة في اللجوء إلى المصادر الحقيقية في التمويل بمعنى آخر أن الجزائر استطاعت أن تقضي على مشكلة التضخم بعد تنفيذ برنامج التعـديل الهيكلـي وذلك عن طريق زيادة الناتج الحقيقي بنسبة تفوق زيادة نمو الكتلة النقدية.

رابعا: ميزان المدفوعات: سجل ميزان المدفوعات هو الآخر نتائج مقبولة وذلك بسبب بسيط وهو انخفاض المديونية الخارجية، والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعـد إعادة جدولة ديونها الخارجية، إضافة إلى التحسن النسبي في أسعار البترول والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 17

تطـور الحسـاب الجـاري

الوحـدة: مليار دولار

السنـة	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
القيمـة	0.36	1.85	1.9	1.25	-0.81

المصـدر: ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 22/21 ماي 2002، جامعة السعيد دحلب، البليدة، مداخلة بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، روابح عبد القادر، غياط شريف، ص. 20.

نلاحظ أن الحساب الجاري قد حقق فائضا قبل سنة 1998 أما في هـذه الـسنة فقدر العجز بـ 0.81 مليار دولار، ذلك نظرا لانخفاض أسعار المحروقات من جهـة والزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي، والذي سوف يتضح فيما بعد. ونتيجة لهـذه الفوائض عرفت الاحتياطات الدولية تحسنا كبيرا لم يشهدها الاقتصاد الوطني قبل ذلك لتوفر مجموعة من العوامل الخارجية، والتي تمثلت في إعادة الجدولة إلى جانب السبب الرئيسي الذي يبقى العامل المهم في جميع النتائج الإيجابية وهو تحسن أسعار البترول في السوق الدولي والجدول التالي يبين تطور احتياطات الصرف.

الجدول رقم 18
تطور الاحتياطات الدولية خلال الفترة 1993-2000

الوحـدة: مليار دولار

السنـوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المبالـغ	1.5	2.64	2.01	4.5	8	6.7	4.41	11.9	17.9

المصـدر: سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالميـة للتجـارة، مرجـع سابق، ص. 221.

نلاحظ أن احتياطات الصرف خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فـي زيـادة مستمرة حيث انتقلت من 2.01 مليار دولار سنة 1995 إلى 8 مليار دولار سنة 1997 لتنخفض خلال سنة 1998 إلـى 6.7 مليـار دولار وذلـك بـسبب تراجـع أسـعار المحروقات، حيث بلغ متوسط سعر البترول خلال هذه السنة إلى 13 دولار للبرميـل الواحد، إلى جانب الزيادة في خدمة الدين الخارجي بسبب ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، حيث بلغ معدل خدمة الدين في سنة 1998 إلى 47.5%.

خامسا: خدمة الدين: إن عملية إعادة الهيكلة أدت إلى انخفاض محسوس فـي خدمـة الدين خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (أنظر الملحق رقم 01) حيث تشير إلى ذلك إحصائيات الجدول التالي.

الجدول رقم 19
خدمـة الديون الخارجيـة

الوحـدة: مليار دولار

السنـوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
خدمـة الديـن	9.5	3.943	3.949	3.965	4.587	4.885	5.059

المصـدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـسنة 2000، ص. 358.

بيانات الجدول تؤكد انخفاض خدمة الدين في جميع السنوات التي لحقـت سـنة 1994، وبقت تقريبا في مستوى واحد حيث لم تصل إلى 4 مليار دولار إلا في سـنة 1998، وهذا راجع إلى ارتفاع أقساط الدين المستحقة إلى أكثر مـن 3 مليـار دولار بعدما كانت في حدود 2 و2.5 مليار دولار.

سادسا: المديونية الخارجية: بالنسبة للمديونية شهدت كذلك انخفاض في سـنة 1999 و2000 لتصل إلى 25 مليار دولار بينما كانت في سنة 1995 قـد بلغـت 32.781 مليار دولار، ذلك ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم 20(*)
تطور المديونية الخارجية خلال 1994-2000

الوحـدة: مليار دولار

السنـوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
الديون الإجمالية	27.1	32.781	33.421	30.665	28.015	25	25

المصـدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، مرجع سابق، ص. 358.

نجد أن الديون الإجمالية للجزائر تعدت خلال الفترة 1995-1997 أكثر من 30 مليار دولار لتشهد بعد ذلك انخفاض نسبي (أنظر الملحق رقم 02)، وتمثـل الـديون المتوسطة والطويلة أكثر نسبة في مجموع الديون الخارجية الجزائرية، حيث بلغت هذه النسبة في سنة 1994 إلى حوالي 98% من مجموع الديون لترتفع بعد ذلك فـي كـل السنوات إلى أكثر من 99% بينما كانت في سنة 1990 تبلغ 93.7%.

نستخلص من النتائج السابقة بأن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على مـستوى الاقتصاد الكلي كانت في مجملها إيجابية، ذلك رغم المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي كما سبق الذكر. ذلك ما يعني في مجال التمويل بأن هناك إمكانية للمصادر الداخلية بأن تلعب دورا مهما في القضاء على العجز المالي، وتمكن من تـوفير المـوارد الماليـة الضرورية، ذلك ما سوف يتم التعرض إليه لاحقا ويبقى أن نشير في هذا المجال إلـى أن الاقتصاد الجزائري لم يتحول في هذه الفترة من اقتصاد الاسـتدانة إلـى اقتـصاد تمويلي، فرغم أن صندوق النقد الدولي يفترض عن طريق تطبيق برنـامج الإصـلاح تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير المناخ الضروري لذلك، إلا أن

(*)- لوحظ أن هناك تضارب كبير في الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات الجزائرية والأمانة العامة لجامعـة الدول العربية والبنك الدولي وتم الاعتماد علـى الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة لـسبب واحـد وهو كون إحصائياتها كانت تقريبا بين الإحصائيات المقدمة من طرف السلطة الجزائرية والبنك الدولي.

النتائج المحققة في الاقتصاد الجزائري كانت عكسية تماما حيث لم يتجاوز الاستثمار المباشر في سنة 1998 مبلغ 280مليون دولار، وذلك نتيجة الظروف الأمنية السائدة[1]. واحتلت الجزائر المركز الأخير خلال هذه الفترة من بين كل من المغرب، تونس وليبيا ومصر.[2]

وبالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية نجد أن الآثار الناجمة في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كانت سلبية جدا، ذلك ما يعني بأن مساهمة المجتمع في عملية التمويل سوف تكون ضعيفة أو منعدمة خلال هذه الفترة، لأن ذلك يعني انخفاض المداخيل وانعدامها تماما كما يعني انتشار الفقر، وبالتالي انخفاض المدخرات الخاصة، ذلك ما يجعل من الأهمية دراسة هذا الجانب والتركيز على بعض المؤشرات التي لها علاقة بمجال بحثنا دون التطرق إلى البقية بمعنى أننا سوف نقتصر في دراستنا على البطالة والأجور فقط.

ب- أثر البرنامج على الجانب الاجتماعي: نحاول من الجانب الاجتماعي التركيز كما سبق الإشارة على بعض المؤشرات التي نرى بأنها لها علاقة بموضوع البحث.[3]

البطالة: من أهم الإفرازات السلبية للإصلاحات الاقتصادية على الجانب الاجتماعي هي ارتفاع نسبة البطالة، رغم أن من بين الأهداف الرئيسية لهذه الإصلاحات في الجزائر خفض معدلات البطالة، لكن النتائج كانت عكسية ويعود سبب ارتفاع البطالة إلى ضعف نسبة نمو الاقتصاد نتيجة انخفاض وتوقف الاستثمارات العامة إلى جانب النتائج الضعيفة لجهاز الإنتاج الوطني، مما لم يسمح بإعطاء دفع لإنشاء مناصب الشغل بل وحتى الاحتفاظ بالمستوى السابق للشغل.

لقد شهد الاقتصاد الوطني ضغوطات كبيرة في الطلب على الشغل، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ونتج ذلك عن نقص مناصب الشغل بسبب انعدام

---

[1]- لقد وضحت دراسة شملت 54 دولة نامية، إن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي.

[2]- عمر صقر العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، ص. 73.

[3]- هذا لا يعني أن بقية المؤشرات الأخرى ليست لها أهمية ولمزيد من البحث في هذا المجال يمكن الرجوع كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي 1998، ص. 77.

مشاركة القطاعات المنتجة وبالخصوص قطاع الصناعة والبناء والأشـغال العموميـة، بمعنى أن الاقتصاد الوطني شهد تقلص الطلب في مجال الـشغل وازدادت الوضـعية سوءا بسبب تفاقم العرض الإضافي المتنامي لطلب الشغل، أي شهد تأثير مزدوج يتمثل في نقص الطلب وزيادة العرض، حيث انتقل عدد العاملين عـن العمـل فـي الفتـرة 1997-2000 من 2.311.000 عامل إلى 2.427.000 دج أي بمعدل زيادة سـنوية قدرها 3.25% مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 29.77%.[1]

والمشكلة التي أثرت بشكل كبير في نسبة نمو البطالة هو ارتفاع معدل الطلـب على الشغل عن معدل العرض أو بمعنى آخر معدل تغطية هذا الطلب، مما أدى إلـى الزيادة المستمرة في العاطلين عن العمل، والجدول التالي يعطي صـورة عـن تلـك الوضعية.

الجدول رقم 21

تطـور البطالـة خـلال 1997-2000

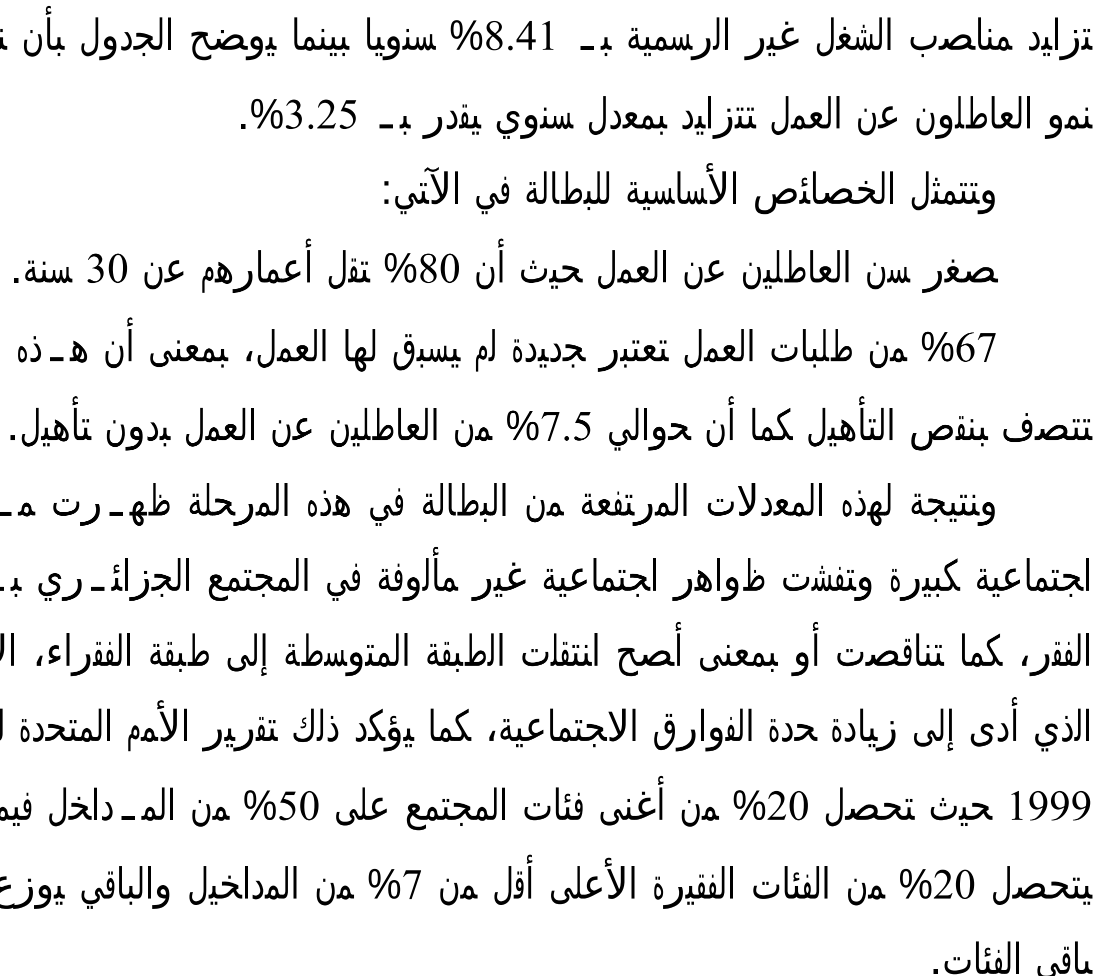
الوحـدة: مليون

البيانـات / السنـة	1997	1998	1999	2000	معـدل الزيـادة السنويـة
السكان العاملون	8.072	8.326	8.589	8.194	3.15
السكان المشتغلون	5.761	5.993	6.073	5.726	3.11
العاطلون عن العمل	2.311	2.333	2.516	2.427	3.25
نسبة البطالة	**%28.63**	**%28.02**	**%29.29**	**%29.77**	

المصـدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سابق، ص. 134.

نلاحظ من الإحصائيات الواردة في الجدول أن هذه المرحلة شـهدت معـدلات متزايدة في البطالة. مما خلق نشاطات غير رسمية، بمعنى أن هذه الفترة شهدت توسع في القطاع الاقتصادي غير الرسمي المتكون من نشاطات غير مصرح بها، حيث مثل هذا القطاع 19% من العدد الإجمالي للعمال خلال سنتي 1997 و1998 وقدرت نسبة

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ص. 133.



تزايد مناصب الشغل غير الرسمية بـ 8.41% سنويا بينما يوضح الجدول بأن نسبة نمو العاطلون عن العمل تتزايد بمعدل سنوي يقدر بـ 3.25%.

وتتمثل الخصائص الأساسية للبطالة في الآتي:

صغر سن العاطلين عن العمل حيث أن 80% تقل أعمارهم عن 30 سنة.

67% من طلبات العمل تعتبر جديدة لم يسبق لها العمل، بمعنى أن هذه الفئة تتصف بنقص التأهيل كما أن حوالي 7.5% من العاطلين عن العمل بدون تأهيل.

ونتيجة لهذه المعدلات المرتفعة من البطالة في هذه المرحلة ظهرت مشاكل اجتماعية كبيرة وتفشت ظواهر اجتماعية غير مألوفة في المجتمع الجزائري بسبب الفقر، كما تناقصت أو بمعنى أصح انتقلت الطبقة المتوسطة إلى طبقة الفقراء، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية، كما يؤكد ذلك تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث تحصل 20% من أغنى فئات المجتمع على 50% من المداخل فيما لا يتحصل 20% من الفئات الفقيرة الأعلى أقل من 7% من المداخيل والباقي يوزع على باقي الفئات.

إن ارتفاع نسبة البطالة وتقلص الطبقة المتوسطة، ذلك ما يعني انخفاض المداخيل وبالتالي يقضي على المدخرات الفردية، لكون الطبقة التي تتصف بميولها للادخار هي الطبقة المتوسطة لكون الطبقة الغنية في المجتمع الجزائري تتميز بالاستثمار في العقارات أو تهريب رؤوس الأموال للخارج، ذلك ما يؤثر سلبا على المجال المالي، إلى جانب ذلك فإن انخفاض المد خول أو انعدامه يعني تقلص الطلب بسبب انخفاض الاستهلاك وبالتالي يقضي على حافز الاستثمارات الخاصة مع انعدام الاستثمارات العامة.

وكل ما سبق سوف يؤثر على الإنفاق العام للدولة، حيث يعني ذلك نظريا نمو النفقات التحويلية كمحاولة من الحكومة لتغطية بعض هذه الآثار السلبية، لكن ما حدث في الجزائر ونتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي فإن بعض النفقات العامة قد تقلصت خاصة

في قطاع التعليم ورافق ذلك ارتفاع في مصاريف التمدرس مما أدى إلى حرمان بعض الأسر من تمدرس أبنائها ونفس الشيء شهدته النفقات الخاصة بالصحة.[1]

وبصفة عامة فإن نتائج الاستقرار والتصحيح في المجال الاجتماعي خلفت بطالة وبنسب مرتفعة في المجتمع الجزائري، وهذه الأخيرة زادت من الهـوة بـين طبقـات المجتمع، كما شهدت هذه المرحلة بروز ظاهرتين تتمثل الأولى في الارتفاع القوي في الأسعار، والثانية في زيادة أقل من المداخيل في الأجور، ذلك ما أدى إلـى انخفـاض القدرة الشرائية وبالتالي مستوى حياة فئات واسعة من المجتمع الجزائري، ومما زاد في استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر هو ضرورة استعادة التوازنات الاقتـصادية الكليـة التي يهدف إليها البرنامج المطبق خلال هذه الفترة مما سيتوجب التخفيض من نفقـات الميزانية لاسيما النفقات الاجتماعية.

المطلب الخامس: تطور مصادر التمويل خلال فترة التصحيح والتقويم الهيكلي:

من المتفق عليه أن لبرنامج التقويم الهيكلي وهذا حتى لدى المنادين به آثار انكماشية على الاقتصاد وبالتالي آثار وعواقب اجتماعية ذلك ما سبق الإشارة إليها كما أن له آثار ونتائج على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تعتبر بأنها باهرة وتجاوزت بكثير معايير الإنجاز المحددة في اتفاق تسيير التمويل الموسع وسوف نحاول بشيء من التفصيل تتبع آثار هذا البرنامج على مصادر تمويل التنمية خلال فترة تنفيذه.

1- فائض قطاع الأعمال:

لقد شهد قطاع الأعمال العام الجزائري جراء تطبيق برنامج التقويم آثار انكماشية في الأجل القصير أي في تلك الفترة.

فالتقويم وإن كان يبدو أمرا ضروريا فهو في نفس الوقت غير كافي لتسوية مشاكل استئناف النمو ومن خلال هذه الفترة القصيرة والتي اعتبرت نتائجها جيدة لكن

---

[1]- رغم أن القيم الاسمية لهذه النفقات قد ازداد لكن نسبتها لمجموع النفقات قد انخفض وكذلك نسبها فـي النـاتج الإجمالي. بمعنى أن زيادة القيمة المطلقة للنفقات العامة كان زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية، أي أن هـذه الزيادة لم يصاحبها ارتفاع الخدمات المقدمة للمجتمع.

رغم ذلك فإن لها آثار متفاوتة من قطاع لآخر فبالنسبة للقطاع الصناعي قد اعتبر هذا القطاع من القطاعات التي لحقها ضررا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث شهد انخفاضا في الإنتاج وظلت معدلات استخدام قدراته متدنية جدا إلى جانب ذلك شهدت مؤسساته تدهورا شديدا في المجال المالي مما نتج حل العديد منها وبصفة عامة شهد مؤشر الإنتاج الصناعي هبوطا بأكثر من **11** نقطة بين الفترة **1994** و**1997**[1] ومن بين الصناعات الوحيدة التي شهدت نموا هي الطاقة والمحروقات ونتج عن هذا الانخفاض في الإنتاج بطالة وإذا أردنا دراسة أسباب الركود المستمر للصناعات الجزائرية نجد من الواقع أن هناك تضافر بين مجموعة من العوامل كان من بينها هبوط معدلات استخدام قدرات الإنتاج لأغلب المؤسسات الصناعية إلى جانب قيام الدولة سحب حمايتها لهذه المؤسسات وبشكل مفاجأ بمعنى آخر المؤسسات العمومية لم تكن مهيأة لمواجهة الأسعار، ومعدلات الفوائد وتخفيض قيمة الدينار والانفتاح الاقتصادي، وتظهر الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بأن وضعية المؤسسات العمومية الجزائرية إلى غاية نهاية **1998** وضعية سالبة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 22(*)

الوضعية المالية للمؤسسات العمومية

الوحدة 10^6 د.ج

السنوات	1995/12/31	1996/12/31	1998/12/31
الوضعية المالية	-90.727	-113.288	-20771

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق ص. **48**.

---

(1)– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر، 1998، ص. 43.

(*)– تشمل الدراسة المؤسسات التالية:
الحديد والتعدين، الميكانيك والصناعة المعدنية الكهرباء والإلكترونيات، مواد البناء والزجاج، الخشب والورق، الصناعات الغذائية، المنتوجات والجلد الكيمياء والسماد والصيدلة.

يظهر الجدول بأن الوضعية المالية للمؤسسات العمومية قد تأثرت وتعتبر مواد البناء الفرع الوحيد الذي حقق فوائض مالية إيجابية خلال هذه الفترة أما كافة الفروع الأخرى فقد حققت مكشوفات على الحساب وصل في بعض الصناعات إلى أكثر من **5.5** أشهر من رقم أعمالها.

ولقد ساهم في هذه الوضعية تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتتمثل هذه الآثار في الخسارة الناجمة عن الصرف وغلاء التكاليف خاصة منها تكلفة القرض وحسب وزارة الصناعات وإعادة الهيكلة فإن بعض التقديرات الخاصة بخسارة الصرف قدرت بمبلغ **60** مليار دينار بالنسبة إلى مجموع القطاع الصناعي في نهاية **1995** والمصاريف المالية الناجمة عن المكشوف بمبلغ **25** مليار في سنة **1995** وحدها وبعبارة أخرى فإن أكثر من **90**% من مكشوف المؤسسات لدى البنوك قد تكون عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لخسائرها في مجال الصرف.

أما في المجال الفلاحي فإن النتائج المحققة خلال سنة **93** تعتبر جد مقبولة حيث توضح بأن القيمة المضافة التي حققها القطاع قد انتقلت من **8.7**% من إجمالي الناتج المحلي سنة **1988** إلى **12.8**% من سنة **93** حيث ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية من **41.1** مليار دينار في **1987** إلى **147** مليار دينار في **1993**[1].

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي مرجع سابق ص. 56.

2- التجارة الخارجية:

في مجال التجارة الخارجية فقد شهد الميزان التجاري تذبذبا خلال الفترة 1992-1999 وذلك بسبب التراجع الذي شهدته الصادرات في بعض السنوات خاصة في سنة 1998 والإحصائيات المدرجة في الجدول التالي تبين ذلك.

جدول رقم 23(*)

تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 1992-1999

الوحدة مليون د.ج

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	249.0	239.6	324.3	498.5	740.8	791.8	588.9	840.5
منها المحروقات	238.9	228.4	314.2	473.7	692.5	762.6	567.9	811.2
الواردات	188.5	205.0	340.1	513.2	498.3	501.6	552.4	610.7
الرصيد	60,5	34,6	15,8-	14,7-	242,5	290,2	36,5	229,8

المصـدر: www.ons.dz.com statistiques commerce exterieur

يلاحظ من الجدول بأن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال فترة الدراسة باستثناء السنتين 1994-1995 التي حقق الميزان التجاري الجزائري عجزا باعتبار أن الجزائر تعتمد في صادراتها على منتوج واحد ورئيسي وهو البترول وذلك منذ السبعينات كما سبق الذكر ويعود سبب العجز المحقق خلال 1994-1995 إلى التطور الكبير الذي شهدته الواردات الجزائرية خلال سنة 1994 حيث ارتفعت من 205034.6 مليون د.ج سنة 1993 إلى 340142.4 مليون د.ج سنة 1994 ثم 513192.5 مليون سنة 1995 اضافة إلى إنخفاض أسعار النفط التي حدثت في سنة 1993 حيث إنتقلت من 19 دولار سنة 1992 إلى 14.19 دولار في أواخر سنة 1993 ذلك ما أدى إلى تقييد الواردات في هذه السنة كما شهدت سنتي 1994-1995، ارتفاع معدلات التضخم إلى 29% و29.8% على التوالي في الوقت الذي كانت لا تتجاوز هذه المعدلات 20% سنة 1993 ويرجع هذا الارتفاع إلى تحرير الأسعار

(*)- الأرقام قربت إلى علامة واحدة بعد الفاصلة.

وتخلي الدولة عن دعمها لأسعار بعض السلع سنة 1995 مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، كما تميزت هذه الفترة بزيادة الواردات بنسب أكثر من زيادة الصادرات وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف في أفريل 1994 بناء على تطبيق اتفاق ستاند باي المبرم مع صندوق النقد الدولي وتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف.

أما في بقية السنوات فلقد شهد الميزان التجاري فائضا ويعود ذلك إجمالا إلى أهمية المحروقات في الصادرات الجزائرية في هذه المرحلة كبقية المراحل الآخرى التي شهدتها الجزائر مما جعل النمو الاقتصادي تابعا لعائدات البترول والغاز أي المحروقات والتي تعتبر المصدر الاساسي لتمويل الاقتصاد الوطني.

3- تحليل الميزانية العامة والمدخرات الحكومية:

لقد تميزت إيرادات الميزانية العامة خلال هذه الفترة كما هو الحال بالنسبة للتجارة الخارجية تغيرا من سنة لآخرى نتيجة لتذبذب الذي طراء على الجباية البترولية مما جعل نسبة تغطيتها لميزان التسيير تختلف من سنة لآخرى هذا ما أدى إلى تأثير المدخرات الحكومية والجدول التالي يعطي لنا صورةأدق عن ذلك:

جدول رقم 24(*)

تطـور الميزانيـة العامـة

الوحـدة: مليار د.ج

السنـوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإيـرادات	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5	950.5
بما فيها المحروقـات	222.2	336.1	496	564.8	378.6	560.1
مجمـوع النفقـات	566.4	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7
بما فيها نفقات التسيير	330.4	473.7	550.6	643.6	663.8	774.7
الادخـار الحكومـي	146.8	138	274.6	283.1	110.7	175.8
رصيـد الميزانيـة	-89.2	-147.9	100.6	81.5	-101.2	-11.2

المصـدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:

السنوات 1996 إلى 1999 من: ONS annuaire statistique de l'Algérie N°18 P315.

السنوات من 1996 حتى 1999 من 28 ONS annuaire statistique de l'Algérie N°19 P3.

(*)– السنوات 1996، 1997، 1998، 1999، خارج صندوق التطهير.

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه يتضح بأن الميزانية العامة قد سجلت عجزا في السنوات 1994-1995 و1998-1999 بمعنى أن الفائض تحقق في سنة 1997 فقط لكن رغم ذلك يبقى هذا العجز المحقق خلال هذه السنوات أقل من العجز المحقق خلال سنة 1993 فحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي يؤكد بأنه منذ تطبيق مخطط التصحيح الهيكلي سواء من حيث الدينار الجاري أو الدينار الثابت فإن العجز في الميزانية العامة انخفض حيث لم يعد يمثل بالقيمة الجارية سوى ما يزيد بقليل عن الثلث في 1997 ويقل عن الخمس بالدينار الثابت مقارنة بسنة 1993، وهذا التراجع في عجز الميزانية العامة يعود إلى أن نسبة نمو النفقات العامة كانت أقل من نسبة نمو الإيرادات العامة حيث قدرت نسبة الإيرادات العامة بنسبة تفوق 40% بينما النفقات العامة فقدرت نسبة نموها بـ: 22% أي أن وتيرة نمو النفقات نصف وتيرة نمو الإيرادات كما يلاحظ في هذه الفترة أن هناك تذبذبا في مجموع الإيرادات العامة ويعود هذا إلى التغيرات التي طرأت على الجباية البترولية حيث مثلت حصتها 60.95% من مجموع الإيرادات لسنة 1997 ثم 48.9 سنة 1998 لترتفع مرة أخرى إلى 58.9% سنة 1999 بينما بلغت في سنة 1994 إلى 46.6% وبلغت نسبة تغطية الجباية لنفقات التسيير في سنة 1994 إلى 67.3% ثم في سنة 1997 إلى 87.8% وفي سنة 1999 إلى 72.3% رغم العجز الذي لازم الميزانية العامة خلال هذه الفترة إلا أننا نجد أن هناك مدخرات حكومية في كل السنوات حيث حققت الميزانية سنة 1994 ادخار حكومي بمقدار 146.8 مليار د.ج ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 1997 حيث قدر بـ 283.1 مليار د.ج لينخفض خلال سنة 1998 و1999 حيث بلغ في هذه السنة 175.8 مليار د.ج ويتضح من الجدول بأن هناك علاقة طردية بين المدخرات الحكومية والإيرادات البترولية حيث نجد أن أي ارتفاع في هذه الإيرادات يؤدي إلى زيادة في الادخار الحكومي، كما أن هناك أثرا مباشرا في تكوين الادخار ناتج من تقلص الميزانية الخاصة بالخدمات العمومية، حيث شهدت هذه الخدمات في إطار التصحيح انخفاض ذلك مما يؤكده

المركز الوطني CENEAP في التحقيق الذي أجراه في سنة 1998 بخصوص الخدمات العمومية، حيث يظهر هذا التحقيق أن هناك انخفاض فيما تقدمه المصالح العمومية من خدمات سواء من الناحية النوعية أو الكمية، كما يظهر التحقيق أيضا انه مع تقليص نفقات الدولة لتسيير إلى جانب استقرار رئيسي في الأجور فإن هذه النفقات تنخفض من حيث قيمتها الثابتة كما انخفض في نفس الوقت عدد العاملين في الإدارة ولقد سعت الدولة إلى تحويل المؤسسات العمومية الإدارية إلى مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، ذلك ما يساعد على تخفيض الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لأن الخدمات تقدم في مقابل مالي يؤديه المستفيدون منها.

ولتوضيح تراجع الخدمات التي تقدمها الدولة خلال هذه الفترة الجدول التالي يعطي لنا صورة واضحة عن ذلك:

الجدول رقم 25

تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية

الوحـدة: %

السنـوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
التربية الوطنية	23	20.8	19.8	19.5	17.5
التعليم العالي والبحث العلمي	/	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة والسكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمل والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2
مجموع نفقات التسيير	100	100	100	100	100

المصـدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص. 76.

نجد من خلال نسب تطور نفقات الدولة بأن هناك انخفاض مستمر خاصة في السنوات الأخيرة حيث نجد بصفة عامة أن نفقات الدولة في مجال التربية والصحة تدهورت، فمثلا في حقل التربية والتكوين لم تعد تمثل نفقات الدولة التي كانت تعادل 7.7% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1993 سوى 6.4% في سنة 1996 أما بالنسبة للصحة فنجد أن نسبة النفقات الخاصة بالصحة قد انتقلت من 1.7% من إجمالي

الناتج المحلي سنة 1994 إلى 1.5% في سنة 1997 وإذا أردنا تحليل نتائج الجدول السابق نجد: أن نفقات التربية الوطنية قد انتقلت من 23% من مجموع نفقات التسيير سنة 1993 إلى 17.8% في سنة 1997.

نفقات الصحة قد تراجعت كذلك لكن بنسب أقل حيث كانت تمثل 1.5% من مجموع نفقات التسيير في سنة 1993 وانتقلت إلى 1.2% في سنة 1997 كما تظهر نتائج الجدول بأن هناك تقلص ملحوظا بنفقات التعليم العالي والبحث العلمي، كما يبرز كذلك ضآلة الحصة الخاصة بقطاع التكوين المهني.

وبصورة عامة أن هناك تناقص بشكل ملحوظ لنسبة الخدمات التي تقدمها القطاعات الاجتماعية في ميزانية التسيير خلال هذه المرحلة وإذا ما أردنا مقارنة ذلك بما كان يستفيد منه الفرد قبل هذه الفترة نجد أن هناك تناقص كبير حيث نجد أن هناك عامل آخر زاد من حدة ذلك ويتمثل في زيادة عدد السكان حيث شهدت نسبة السكان في 1993 إلى 1997 نسبة 8% وهكذا فإن هذه الزيادة مع انخفاض محسوس في النفقات الاجتماعية أدى إلى انخفاض مستويات الإنفاق حسب كل سنة.[1]

4- **المدخرات العائلية**:

لقد شهدت المدخرات العائلية تطورا رغم اتساع نطاق الفقر في هذه المرحلة إلى جانب ظاهرة الارتفاع القوى في الأسعار من جهة ومن جهة أخرى زيادة أقل سرعة في المداخيل وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية مما شجع الطبقة الغنية إلى تقليل الاستهلاك ولقد شهد إجمالي المداخيل الخاصة بالأسر خلال الفترة 1993-1997 انتقال الدخل من 805 مليار د.ج سنة 1993 إلى 1660.3 مليار د.ج سنة 1997[2] وتمثل هذه الزيادة مداخيل المستقلين أكبر نسبة في الزيادة، أما بالنسبة للأجر فقد كانت الزيادة فيها أقل ومع ذلك فإن هذه الزيادة كانت مختلفة ومتفاوتة من فئة لأخرى، هذه

---

[1]- انخفض الإنفاق في مجال التربية حسب كل سنة من 2006 د.ج إلى 1930 د.ج بين سنة 1993 و1997 أي نسبة انخفاض 26% أما فيما يخص الإنفاق في الصحة فقد انخفض في نفس الفترة من 620 د.ج إلى 510 دينار جزائري أي تراجع 18%.

[2]- المجلس الاقتصادي الإجتماعي لجنة التقويم مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي مرجع سابق ص. 73.

العوامل ساعدت في زيادة الفوارق الاجتماعية مما خلق طبقات غنية وأخرى فقيرة وقلص في نسبة الطبقات المتوسطة كما يعتبر ذلك من بين الآثار الناجمة عن التضخم وأدى ذلك إلى زيادة نسبية في المدخرات العائلية خلال هذه الفترة.

والجدول التالي يعطي صورة واضحة لذلك:

جدول رقم 26(*)

تطور الادخار العائلي خلال الفترة 1992-1998

الوحـدة: مليون د.ج

السنوات	1992	1993	1995	1996	1998
الإداعات	50.2	61.5	70.9	94.8	115.4
السحب	41.4	48.8	64.4	77.7	104.5
الرصيد	**8,8**	**12,7**	**6,5**	**17,1**	**10,9**

المصـدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإحصائيات المقدمة.

L'Annuaire statistiques de l'Algérie N°18, P.327.

L'Annuaire statistiques de l'Algérie N°19, P.340.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن المدخرات العائلية قد زادت من 8767.931 ألف د.ج سنة 1992 كرصيد المدخرات إلى 10862.049 ألف د.ج سنة 1998 علما بأنه هذه السنة قد شهدت انخفاضا ملحوظا عن سنة 1997 وكذلك عن سنة 1996 ويعود ذلك أصلا إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية في هذه الفترة علما أن هذه الإحصائيات خاصة بالرصيد الخاص بالإيداعات والسحب خلال هذه الفترة بحيث لا تشمل مجموع المدخرات وكذلك الفوائد المتراكمة لها.

كما شجع في زيادة الادخار كذلك في هذه المرحلة إلى جانب السبب السابق ذكره التقلص الكبير في الطلب، لأن هذا الأخير يعتبر المحرك الرئيسي للنمو، وبالتالي فإن انخفاض الطلب بسبب الطبقة الفقيرة وانخفاض الطبقة المتوسطة بسبب عدم زيادة مداخليل الأفراد بنسبة مهمة أدى إلى انخفاض الطلب مما يشجع على الاستثمار وبالتالي أدى ذلك بالطبقة الغنية إلى زيادة مدخراتها في تلك المرحلة.

(*)- الأرقام مقربة إلى علامة واحدة بعد الفاصلة.

رغم كون هذه الزيادة تعتبر ضعيفة جدا وبصورة عامة فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة تنفيذ برنامج تقويم الهيكلي قد شهد نتائج متذبذبة ولا يمكن الحكم على ما تم تحقيقه في المجال التمويلي خلال هذه الفترة القصيرة مما يستدعي إلى دراسة أعمق واشمل وأكثر تحليل خلال السنوات التي لحقت هذه المرحلة، ذلك ما تطلب تخصيص جزء مفصل لمصادر التمويل بعد الألفية الثالثة.

5- التمويل التضخمي خلال الفترة 1990 – 1999:

لقد شهدت هذه الفترة بعد سنة 1992 عودة إلى العجز المالي وتوسع نقدي حاد (أنظر الملحق رقم 03) نتيجة لذلك، وذلك بسبب القرار الذي اتخذته السلطات والمتمثل في تطهير ديون المؤسسات العمومية وبالتالي ارتفاع قوى لقروض الدولة الى جانب تدني اسعار البترول.

ويمكن من خلال الجدول التالي توضيح الاعتماد على هذا المصدر في تلك المرحلة:

الجدول رقم 27

نسبة تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام

الوحـدة: %

السنـوات	1997	1998	1999	2000
نسبـة نمو الكتلة النقديـة، m2	18.2	19.1	13.1	12.99
نسبـة نمو الناتج الداخلي الخـام	0.8	5.5	3.5	2.5

المصـدر: من إعداد الباحث اعتمادا على www.ons.dz.comptes.monnaie
سعودي محمد الطاهر تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة الحتمية والخيارات مرجع سابق ص. 251.

نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات إجمالا بان نسبة نمو الكتلة النقدية يفوق معدل نمو الناتج الداخلي الخام في جميع السنوات لكن مع ذلك تبقى هذه المرحلة أفضل من سنوات الثمانينات لكون نسبة نمو الناتج الداخلي الخام موجبة إضافة الى ان نمو الكتلة النقدية في انخفاض مستمر منذ سنة 1994 حيث بلغت في سنة 1995 نسبة 10.5% لكن مع ذلك شهدت سنتي 1997و1998 نسبتين مرتفعتين.

وبصورة عامة فإن الاقتصاد الجزائري مازال حتى في هذه المرحلة يعاني من زيادة في نمو الكتلة النقدية أكثر من نمو الناتج الداخلي الخام، ويعود سبب نمو الكتلة النقدية إلى التوسع الذي حدث في الكتلة الائتمائية بعد سنة 1994 حيث كانت قبل هذه السنة قد شهدت انخفاضا شديدا حيث انخفض معدلها من 8.20% سنة 1993الى 6.6% سنة 1994 من مجموع الكتلة النقدية.

خلاصـة الفصل الأول:

مرت الجزائر بثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال وهـذه المراحـل شـهدت نموذجين مختلفين للتنمية، النموذج الأول كان يعتمد على المخططات المتتالية، وأعطى هذا النموذج الدور الأساسي للدولة في تحقيق عملية التنمية، واعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة لبناء اقتصاد مستقل ومتكامل، وشهد قطـاع المحروقـات نمـوا كبيـرا فـي استثماراته، وأدت هذه السياسة إلى إنشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة والتي اتصفت بضعف كبير في استعمال الطاقات الإنتاجية، وشهد هذا القطاع مشاكل عديـدة ومتنوعة.

وتميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير والكلي على المحروقات في جميع الميادين سواء كان ذلك في تغطية نفقات الميزانية العامة أو في تغطية الوردات فـي الميـزان التجاري، إلى جانب تغطية العجز المالي المتنامي للقطاع الصناعي وبقيـة القطاعـات الاقتصادية الأخرى.

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع بداية الثمانينات فقد تميزت بإجراء مجموعـة من الإصلاحات الاقتصادية، منها عملية الهيكلة للمؤسسات واسـتقلالية المؤسـسات، والهدف الأساسي لهذه الإصلاحات رفع الإنتاج والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجيـة، لكن رغم هذه الإجراءات فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية قد واجهتها صـعوبات. واستمر الاقتصاد الجزائري في الاعتماد على النفط، حيث شهدت ميزانية الدولة عجزا مستمرا، لازم العجز المالي للمؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تميز الاقتصاد الجزائري بندرة فـي المـوارد الماليـة، وعجـز التوازنات المالية، مما دفع إلى اللجوء إلى المصادر الخارجيـة لتمويـل احتياجاتهـا المالية، مثل البترول العمود الفقري للاقتصاد الوطني، بمعنى أخـر كـان الاقتـصاد الجزائري يعتمد على البترول وهذا الاعتماد ساهم بشكل كبير في تعميق الأزمة التـي كان يعاني منها نتيجة انهيار الأسعار في سنة 1986، ونتيجة لتفاقم وحدة الأزمة لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي وبدأت الدولة في الانسحاب مـن الحيـاة

الاقتصادية. وفسح المجال للقطاع الخاص في زيادة دوره في مختلف المجالات، وذلك تمهيدا للانتقال من اقتصاد اشتراكي مخطط ومركزي وموجه إلى اقتصاد حر، وهي المرحلة الثالثة التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وكان ذلك نتيجة حتمية لتراكم الاختلالات والتوازنات وكحتمية دولية جديدة حيث النظرة الأحادية والتي ترى في النظام الليبرالي الحر الحل الوحيد والكفيل على القضاء على الأزمات الاقتصادية.

وفي هذه المرحلة استطاعت الجزائر أن تحقق على المستوى الاقتصادي الكلي نتائج إيجابية، لكن رغم ذلك استمر الاعتماد على البترول في المجال التمويلي ولم تتمكن السلطات أن تكون اقتصاد تمويلي والخروج من اقتصاد الاستدانة.

وبصفة عامة فإنه رغم التغيرات التي حدثت في الجزائر من اقتصاد موجه يعتمد على النظام الاشتراكي إلى الإصلاحات التي حدثت خلال الثمانينات، إلى جانب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتطبيق برنامجه والتحول إلى النظام الرأسمالي سواء كان ذلك طواعية بسبب المشاكل التي عانت منها الجزائر، أو كان النظام الجزائري مجبرا للدخول إلى ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري لم يتخلص في المجال التمويلي من أحادية الاعتماد على مصدر واحد فقط، ولم تستطع السياسات المختلفة التي أتبعت إلى حد هذه المرحلة من التخلص من الاعتماد على المحروقات في تغطية الاحتياجات المالية وتعويض النقص الكبير الذي تعاني منه بقية المصادر الأخرى، وأثبتت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع إجراء أي تغييرات في بقية المصادر التمويلية ولم تتمكن من إلغاء تبعيتها للمحروقات، وأن أي فوائض مالية محققة تبقى نابعة ومرتبطة بالمحروقات.

لقد واجهت الجزائر أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد الاختلالات الداخلية والخارجية مما أعاق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود سبب هذه الأزمة إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ولقد ازدادت حدتها في النصف الثاني من الثمانينات، ذلك بعد انهيار سعر البترول، مما كشف عن ضعف وهشاشة الجهاز الإنتاجي الجزائري وأدى إلى اللجوء للمصادر الخارجية عن طريق الاقتراض الخارجي لتمويل الاحتياجات الضرورية، هذا ما يوضح بأن الاقتصاد الجزائري كان اقتصاد استدانة يعتمد اعتمادا كليا على المصادر الخارجية وعلى الإيرادات البترولية.

كل ذلك دفع إلى اللجوء إلى الإصلاحات التي شرع فيها خلال الفترة 1988-1998 والتي تم الإشارة إليها في الفصل السابق، حيث استهدفت أساسا إعادة الهيكلة الاقتصادية وسمحت التدابير التي اتخذت في هذا المجال بتوسيع دور القطاع الخاص ومجاله وإعادة تحديد دور الدولة والقطاع العمومي في تخصيص الموارد.

وسوف نحاول في هذا الفصل دراسة المصادر المحلية المتاحة لتمويل التنمية في الجزائر، وذلك في الألفية الثالثة، بمعنى بعد التعديلات الاقتصادية والنتائج التي برزت على المستوى الاقتصادي ومحاولة الخروج والتخلص من اقتصاد الاستدانة إلى الاقتصاد التمويلي، ويهدف هذا الفصل إلى تحليل المصادر المحلية وإبراز أهميتها ودورها ضمن التغيرات التي حدثت.

وسوف يتم دراسة ذلك بشيء من التحليل والتفصيل أكثر مما سبق من دراسة لمصادر تمويل التنمية في المراحل السابقة وذلك بغية تبيان ما إن كانت هناك تغيرات في المجال التمويلي بعد سلسلة من التغيرات التي شهدتها مختلف السياسات التي أتبعت في الجزائر وسوف يتم ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الادخار الحكومي.

المبحث الثاني: حصيلة التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الادخار العائلي.

المبحث الرابع: فائض المشاريع.

المبحث الخامس: التمويل التضخمي.

المبحث الأول: الادخار الحكومي.

يتمثل الادخار بصفة عامة في ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما يتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا، بمعنى آخر فإن الادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لم يستهلك ويوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.

مما سبق يمكن تعريف الادخار الحكومي بأنه جزء من الميزانية العامة للدولة والذي ينتج عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية. أي مجموع مدا خيل الدولة ناقص النفقات الاستهلاكية.

ويتوقف الادخار الحكومي في أي دولة على كل من مدا خيلها وعلى نفقاتها الجارية.

وبناءا على ما سبق فإن الادخار الحكومي في الجزائر يعني مجموع الإيرادات العامة – ميزانية التسيير، لأن النفقات في الجزائر تقسم إلى نفقات التسيير والتي تتمثل في النفقات الجارية أي العادية والتي تتكرر في الميزانية العامة للدولة، أي النفقات الاستهلاكية ونفقات التجهيز، ولتحليل الادخار الحكومي يستدعى الأمر تحليل كل من الإيرادات العامة والنفقات الخاصة لميزانية التسيير باعتبار هما العاملين المحددين للادخار الحكومي.

المطلب الأول: تحليل الميزانية العامة.

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، بمعنى آخر أن الميزانية هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها وذلك من أجل تحقيق السياسة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها.[1]

ومن خلال تحليلنا الميزانية العامة في للجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نحدد مدى تحقيق الإنجازات في التوازنات الاقتصادية الكلية. وكذلك تحديد الوسائل المالية التي تملكها الدولة من عائدات ونفقات دون التطرق إلى السياسة

---

[1] - هناك تعريفات عديدة للميزانية العامة حيث عرفت بموجب القانون الجزائري في المادة 6 من قانون المالية لسنة 1984.

الاجتماعية الجديدة التي بدأت بوادرها[1] تظهر، لأن مجال البحث يقتصر على الجانب المالي وكيفية تحققه دون اللجوء إلى تحليل مكانة الميزانية العامة للدولة في السياسة الجديدة لإنعاش النمو.

والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة والنفقات خلال فترة 1999 إلى غاية 2004.

جدول رقم 28[*]

تطور الميزانية العامة

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الإيرادات	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
نفقات التجهيز	187	321.9	357.4	452.8	553.649	720
مجموع النفقات	961.7	1178.1	1321	1550.646	1752.069	1775.3

المصدر: الإحصائيات حتى سنة 2001، الدليل الإحصائي الجزائري، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2003، العدد 20، ص. 345.
سنة 2002، 2003 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم مشروع تقرر حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص. 111-112.
سنة 2004 المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، ص. 27.

أ- الإيرادات:

من خلال الجدول يتضح أن الإيرادات العامة ارتفعت من 950.5 مليار دولار جزائري سنة 1999 إلى 1578.1 مليار د.ج سنة 2000 أي بمقدار 627.6 مليار دينار جزائري وهذه الزيادة تمثل 66% من إيرادات سنة 99 لكن بعد سنة 2000 نجد أن هناك نوع من الاستقرار في مجموع الإيرادات العامة وذلك إلى غاية سنة 2004 حيث بلغت الإيرادات العامة في هذه السنة إلى 1618.4 مليار دينار جزائري بمعنى أن زيادة الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2004 لم يتعد 40.239 مليار دينار

---

[1]- يلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 أن النفقات الجارية قد انخفضت بنسبة 3.5% من الناتج الإجمالي نتيجة القيود المالية رغم تخصيص تعويضات للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم وكذلك الشبكة الاجتماعية إلى جانب ذلك إلغاء دعم المواد الاستهلاكية الواسع والمنتجات النفطية.

[*]- الإحصائيات الخاصة بسنة 2002 و2003 و2004، تمثل المبالغ المحصلة فعلا وليست المقدرة.

جزائري ويعود السبب في زيادة الإيرادات العامة خـلال فتـرة 2000 إلـى أسـعار المحروقات ذلك ما انعكس كذلك على الصادرات مما مكن من تحقيـق فـائض فـي الحساب الجاري قدره 11% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2000[1] .

لقد بلغ معدل سعر البرميل من النفط خلال سنة 2000 إلى 30 دولار بينما بلغ سعره في سنة 1999 إلى 18 دولار وقبل ذلك لم يتعد هذا السعر 12 دولار ذلك أدى إلى ظهور عجز في سنة 98 يقدر بـ 3.6% من الناتج الداخلي الإجمالي لينخفض في سنة 1999 إلى 0.4%، بسبب زيادة الإيرادات الجبائية وبالتالي ارتفاع نسبة مـساهمة الجباية البترولية حيث ارتفعت من 49% من مجموع الإيرادات العامة من سنة 98 إلى 59% من سنة 1999. وقدرت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير نسبة 58% في نفس السنة.

ونتيجة لتذبذب الإيرادات العامة بسبب التغيرات التي مـست أسـعار البتـرول (أنظر الملحق رقم 04)، وبالتالي تغيرات الجباية البترولية، تم إنشاء صندوق لـضبط الإيرادات[2]، وذلك من أجل مواجهة تقلبات مدا خيل الجباية البتروليـة والتـي تمثـل القسط الأكبر من موارد الميزانية العامة.

ويبين في هذا الصندوق زيادة القيم الجبائية الناجمة عن ارتفاع مستوى أسـعار المحروقات أكثر من تقديرات قانون المالية وكذا جميع المداخيل ذات الصلة بتسيير هذا الصندوق وهذا في جانب المداخيل. أما في الجانب المقابل أي جانب النفقات، فيتضمن ضبط النفقات وتوازن الميزانية عن طريق قانون المالية السنوي، وكذا تقليص الـديون العمومية. وبصفة عامة فإن التطور الاقتصادي والمالي خـلال الفتـرة 1999-2000 تميز بالأتي:

- نمو ضعيف.
- تبعية كبيرة لأسعار البترول.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000،ص.19.

[2]- تم إنشاء صندوق لضبط الإيرادات بمقتضى نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وسجل في العنوان الخاص "حسابات خاصة للخزينة".

- نمو خارج المحروقات غير كاف للحفاظ على التوازنات الاقتصادية.

أما في سنة 2001 نجد أن الإيرادات العامة قد شهدت انخفاض عن سنة 2000، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول خلال السداسي الثاني لسنة 2001، حيث قدر معدل سعر البرميل بـ 22.4 دولار مقابل 26.4 دولار خلال السداسي الأول من نفس السنة وبالتالي قدر المعدل للبرميل الواحد سنة 2001 بـ 24.8 دولار مقابل 30 دولار للبرميل سنة 2000.

ويضاف إلى ذلك أن سعر البترول خلال الثلاثي الأخير من سنة 2001 قد قدر بأقل من 20 دولار.

أما سنة 2002 فسجلت الإيرادات زيادة طفيفة وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية المقدرة بـ 2.2% مقارنة مع سنة 2001 ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات رغم أن الإيرادات العادية عرفت زيادة قدرها 10.2% مقارنة لسنة 2001، حيث قدرت الإيرادات العادية المحصلة سنة 2002 مبلغ 489.9 مليار دينار مقابل 444.5 مليار دينار سنة 2001، أما في مجال المحروقات فإن الدراسة الخاصة بالصادرات تظهر أن التغيرات في الحجم خلال سنتي 2001 و2002 قدرت بـ 3% بينما الأسعار فبلغت 5.7%.

وكذلك سنة 2003 شهدت انخفاضا في العائدات المالية بمقدار 59.011 مليار د.ج بالمقارنة مع سنة 2002، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع منتوج الجباية البترولية في قيمته بما يقارب 80.84 مليار د.ج، ذلك رغم ارتفاع الموارد العادية المتمثلة أساسا في العائدات الجبائية بنسبة 3.20% نتيجة ارتفاع الضرائب الجمركية الذي نتج عن التغير في هيكل الواردات، وكذلك ارتفاع الرسم على القيمة المضافة أما فيما يتعلق بإيرادات سنة 2004 فقد شهدت تطورا وذلك بسبب تحسن سعر البترول حيث قدر سعره بـ 38.6 دولارا للبرميل في سنة 2004.[1]

---

[1] - حددت مبالغ ميزانية 2004 على أساس سعر مرجعي للبرميل الواحد للبترول يقدر بـ 19 دولار.

وكل ما يمكن ملاحظته في مجال الإيرادات العامة خلال هذه الفترة هو إنـشاء صندوق ضبط الإيرادات حيث قدرت الأموال الجاهزة في نهايـة 2004 بمبلـغ 320 مليار دينار جزائري،[2] خصص جزءا منها لتسديد المديونية العمومية وقدر هذا الجزء من 170 إلى 200 مليار دينار جزائري. كما ينص القانون كذلك على إمكانية استعمال محتمل لإيرادات هذا الصندوق في الدخل لنقص قيمة الجباية البترولية تحـت الـسعر المرجع للبرميل، إلى جانب هذه الوظيفة المالية يقوم صندوق ضبط الإيرادات أيـضا بدور استراتيجي للتخفيف من النفقات الخارجية، مما مكن في هذه المرحلة من الـتحكم نسبيا في التضخم، لأن تحويل الإيرادات المجمدة في هذا الـصندوق والناتجـة مـن المداخيل البترولية، يترتب عنها إنشاء كتلة نقدية جديدة، وبالتالي زيادة الطلـب، ممـا يعني خلق انعكاسات على التوازن النقدي، أي ظهور التضخم، كما مكن هذا الصندوق من تقليل الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال خلق نـوع مـن الانتظام النسبي لنفقات الميزانية، حيث كان في السابق أي قبل إنشائه تذبذب في النفقات العامة حسب المداخيل البترولية مما أدى أحيانا إلى خلق اسـتثمارات تفـوق قـدرات المؤسسات.

إلى جانب ذلك شهدت الجزائر من خلال قانون المالية لـسنة 2005 سياسـات تحدد المحاور الكبرى للميزانية خلال السنوات الخمسة المقبلـة أي إلـى غايـة سـنة 2009، وذلك للمرة الأولى تم إيجاد رؤية بالنسبة للإيرادات وكذلك للنفقـات بـشقيها، حيث تهدف هذه السياسة بصفة عامة إلى تخفيض نسبة عجز الميزانية العامة خـارج المحروقات، حيث حدد الهدف بتخفيض هذه النسبة من 31% إلى 23% خلال خمـس سنوات، بمعنى آخر تقليل الاعتماد على الجباية البترولية وزيادة دور الجباية العاديـة، حيث أن هذه الأخيرة لا تغطي حتى كتلة الأجور لميزانية التسيير.

ب- النفقات:

---

[2]- قدرت المبالغ في هذا الصندوق في سنة 2000 بمبلغ 232.4 مليار.ج وفي 2001 مبلغ 123 مليار د.ج.

ما يمكن ملاحظته على النفقات إلى غاية سنة 2000 هو أن سياسة التقشف وفرض القيود على الاعتمادات والمداخيل والاستهلاك لم تشجع الإنعاش الاقتصادي. وبصفة عامة فقد انخفضت نفقات الدولة الجارية وكذلك نفقات التجهيزات إلى إجمالي الناتج الداخلي، وذلك بسبب انخفاض الأجور الحقيقية في الوظيف العمومي نتيجة تراجع نفقات المستخدمين إلى إجمالي الناتج الداخلي، وكذلك انخفاض الدعم للمواد الأساسية إلى جانب انخفاض تحويلات صندوق التطهير، أما فيما يتعلق بميزانية التجهيز فقد شهدت هي الأخرى انخفاض نتيجة لقلة الاستثمارات.

أما في سنة 2001 فقد شهدت النفقات الإجمالية ارتفاع يقدر بـ 142.9 مليار دينار وتعود هذه الزيادات إلى ارتفاع نفقات التجهيز وإلى دفع فوائد المديونية بزيادة 80 مليار د.ج مقارنة لسنة 2000. كما شهدت كذلك كل من السنوات الأخرى زيادة في النفقات العامة، لكن هذه الزيادة كانت محدودة في سنة 2004 بينما كانت في سنة 2003 زيادة معتبرة تفوق 22% في نهاية 2003. بالمقارنة مع سنة 2002 وذلك في مجال نفقات الاستثمار نتيجة لارتفاع قيمة التحويلات الجارية إلى جانب ارتفاع الإعانات المقدمة.

وبصفة عامة لقد تعززت النتائج الايجابية خلال سنة 2004 حيث حققت الإيرادات العامة زيادة هامة نتيجة لزيادة الطلب على البترول والغاز وارتفاع سعر البترول خاصة خلال السداسي الثاني من سنة 2004 والملاحظات المباشرة من الجدول ابتداء من سنة 2000 تتمثل في:

- في كل السنوات نجد أن مجموع الإيرادات يفوق مجموع نفقات التسيير.
- الإيرادات العامة تفوق مجموع النفقات أي نفقات التسيير والتجهيز، ما عدا في سنتي 2003 و2004، أي أن هناك عجز في الميزانية العامة لكن هذا العجز خارج صندوق ضبط الإيرادات مما يعني أنه في الواقع كان هناك فائض، حيث قدر رصيد صندوق ضبط الإيرادات في هذه السنة 568.4 مليار دينار جزائري، كما أن العجز المقدر في سنة 2004 يبلغ 268 مليار

دينار جزائري كان خارج صندوق ضبط الإيرادات، ولقد بلغ هذا الرصـيد 4% من الناتج الداخلي الخام، كما أن الإيرادات قدرت على أسـاس سـعر مرجعي للبرميل من البترول بـ 19 دولار مما جعل الجباية البترولية تبلـغ 862.2 مليار د.ج فقط بينما بلغ معدل سعر البترول في سـنة 2004 إلـى 38.6 دولار للبرميل أي أكثر من ضعف السعر المرجعي.

- سبب ارتفاع الإيرادات العامة يعود أصلا إلى زيادة أسعار البترول مما أدى إلى تزايد المداخيل البترولية، مما تجسد في زيـادة معتبـرة لاحتياطيـات الصرف. لكن في الواقع أن الارتفاع المستمر للبترول من الناحية النظريـة ليس في صالح الجزائر. بسبب الارتفـاع الـذي قـد تـشهده المنتوجـات المستوردة على المدى المتوسط.[1]

المطلب الثاني: تطور الادخار الحكومي.

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبـت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الاستثمارات الوطنية رغـم ضخامتها، وبصفة عامة نجد أن معدل نمو الادخار الحكومي أكبر مـن معـدل نمـو النفقات العامة.

لا يعني ذلك أن الميزانية العامة في الجزائر لم تشهد عجزا ماليا، بل في بعض السنوات حققت الميزانية العامة عجزا ولم تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا إلى التفرقة بـين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفـائض الميزانيـة العامـة زيـادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به كما سبق الـذكر الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية فقط وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة. ولدراسة الادخار الحكومي في الألفية الثالثة أي بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 29

[1]- رغم أن الجزائر تستورد بالا ورو وتصدر بالدولار إلى جانب جزء من الغاز المصدر بالأورو.

تطـور الادخـار الحكومـي

الوحدة: مليار د.ج

السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الإيرادات العامة	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
الجباية البترولية	560.121	1173.237	956.389	916.4	836.06	862.2
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
الادخار الحكومي	175.8	721.961	541.921	478.838	318.253	563.1

المصدر: الإيرادات العامة ونفقات التسيير من جدول رقم 28، جدول سابق، أما بالنسبة للجباية البترولية نفس مصدر الجدول السابق,

يلاحظ من الجدول بأن هناك ادخار حكومي خلال الفترة الممتدة مـن 99 إلـى 2004، بمعنى أن في كل السنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التسيير. رغـم أن الميزانية العامة خلال هذه الفترة لم تحقق في كل السنوات فائض، حيـث نجـد أن هناك عجز في كل من السنوات 1999، 2003، 2004، حيث بلغت النفقـات العامـة على التوالي 9961.7 مليار دينار جزائـري 1752.691 مليـار دينـار جزائـري، 1775.3 مليار دينار جزائري. ويعود سبب هذا العجز إلى ارتفاع نفقات التسيير خلال هذه السنوات، لكن رغم ذلك فإن الميزانية العامة قد حققت مدخرات مهمة، حيث مثلت هذه المدخرات نسبة مهمة في كل من ميزانية التسيير والتجهيـز، فبالنـسبة لميزانيـة التسيير مثلت المدخرات نسبة 22.6% من ميزانية التسيير في سنة 1999 لترتفع هذه النسبة في سنة 2000 إلى أكثر من 84%، بمعنى أن الادخار الحكومي مكن من تغطية 84% من نفقات التسيير، أما في سنة 2004 فبلغت نسبة تغطية الادخـار الحكـومي لنفقات التسيير 53.3%.

وباعتبار الادخارات بصفة عامة توجه إلى الاستثمار ذلك ما يستدعي دراسـة أهميتها إلى الاستثمار، أي نسبة تغطية الادخار الحكومي لميزانية التجهيز. ففي سـنة 1999 رغم أن الميزانية العامة قد حققت عجزا في تلك السنة، إلا أن نـسبة الادخـار الحكومي إلى ميزانية التجهيز قد بلغت 94% وبلغت هذه النسبة إلى أكثر مـن 224% في سنة 2000 ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض ميزانية التجهيز لـسنة 2000 وإلـى

النمو الكبير الذي شهدته الإيرادات العامة، وبالتالي الادخار الحكومي، والذي تضاعف أكثر من 4 مرات، بينما نفقات التجهيز لم ترتفع سوى بـ 1.7% خلال هذه السنة.

كما فاق الادخار الحكومي ميزانية التجهيز في سنة 2001 و2002، أما في سنة 2004 فبلغت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز بنسبة 78.2%.

وأهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا مهما في تطوره، حيث نجد أن قيمة الجباية البترولية في كل السنوات تفوق قيمة المدخرات الحكومية، حيث بلغت في سنة 2003 أكثر من 260% أي أن الجباية البترولية بلغت أكثر من 2.6 مرة المدخرات الحكومية، ذلك ما يوضح العلاقات السببية بين الجباية البترولية والادخار الحكومي، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي وهذا بديهي لا يستدعي البحث في نوع هذه العلاقة وشكلها، لكن وجود هذه العلاقة تستدعي منا دراسة قوة هذه العلاقة، وسوف نحاول تحديد التأثير للتغير في قيم الادخار الحكومي باعتباره متغير تابع لتغير الجباية البترولية، ونحاول استخدام معامل الارتباط، أي قياس قوة العلاقة بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، ومادامت فترة دراستنا محدودة. فسوف نلجأ إلى طريقة المسح الشامل بمعنى أننا نورد المعلومات الكلية للمتغيرين أي كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية دون اللجوء إلى أسلوب العينات. والمعطيات الخاصة بالادخار الحكومي والجباية البترولية معطاة في الجدول التالي:

جدول رقم 30
تقديـر معامـل الارتبـاط

الوحـدة:[1]

x	y	$x-\bar{x}=X$	$y-\bar{y}=Y$	XY	X^2	Y^2
5.6	1.8	-3.25	-2.86	9.295	10.56	**8.18**
11.7	7.2	2.85	2.54	7.239	8.12	**6.45**
9.6	5.4	0.75	0.74	0.555	0.56	**0.55**
9.2	4.8	+0.35	0.14	0.049	0.12	**0.02**
8.4	3.2	-0.45	-0.46	0.657	0.2	**2.13**
8.6	5.6	-0.25	-0.94	0.235	0.06	**0.88**
53.1	28	0	0	19.62	19.62	**18.21**

لإيجاد معامل الارتباط والذي نرمز له بالرمز[2] Py_x

من الجدول يكون كالأتي:

التباين المشترك = $6_y x = 3.512 = \frac{17.56}{5}$

تباين n = $6_x = 1.98 = \sqrt{\frac{19.62}{5}}$

تباين y = $6_y = 1.9 = \sqrt{\frac{18.21}{5}}$

يكون معامل الارتباط = $0.93 = \frac{3.512}{1.98 \times 1.9} = Py_x$

نلاحظ من خلال معامل الارتباط، وجود علاقة قوية بين كـل مـن الادخـار الحكومي والجباية البترولية، لأنه قريبا جدا من 1، ذلك رغم وجود كل مـن الجبايـة العادية ونفقات التسيير تؤثر على الادخار الحكومي، إلا أن أهمية الجباية البترولية في التأثير على الادخار الحكومي تبقى قوية جدا ولتحديد درجة الاقتران بـين كـل مـن الجباية البترولية وتحديدها نلجأ إلى معامل التحديد r^2 والذي يساوي $(pyn)^2$ وبالنسبة

---

[1]- الوحـدة للجبايـة البترولية والادخار الحكومي 100 مليار د.ج ولقد تم تقريب الأرقام حيث x تمثل الجباية البترولية و y الادخار الحكومي.

[2]- د. محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص. 27.

لمعامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي. $r^2 = 0.86$ وإحصائيا معامل التحديد هو النسبة بين التغير الإجمالي في المتغير التابع (الادخار الحكومي) والذي يفسره أو بمعنى آخر ينتج من التغير المستقل (الجباية البترولية). فالادخار الحكومي يتأثر بكل من الجباية البترولية والجباية العادية. وبقية الإيرادات غير الجبائية، إلى جانب ميزانية التسيير، فكل هذه العوامل تؤثر على الادخار الحكومي وبالتالي فإن أي زيادة أو نقصان فيها تؤثر إيجابا وسلبا على الادخار الحكومي، لكن درجة تأثيرها على الادخار الحكومي تختلف حسب العلاقة بينما ذلك ما يوضحه معامل التحديد $r^2=0.86$ أي 86% من التغيرات التي تحدث في الادخار الحكومي الجزائري ناتجة من الجباية البترولية والمعادلة التالية توضح ذلك أكثر.

التغير في الادخار الحكومي = التغير في الجباية البترولية + التغير في باقي العوامل السابقة الذكر، وما دام معامل التحديد بين الجباية البترولية والادخار الحكومي = 86% ذلك يعني أن 14% فقط من التغيرات في الادخار الحكومي تكون غير مفسرة من الجباية البترولية أي غير ناتجة منها.

المطلب الثالث: سياسة تعبئة الادخار الحكومي.

لقد حظيت السياسات المالية وأساليبها بأهمية كبيرة في الفترة الحالية، ذلك نتيجة للآثار الناجمة عنها، سواء كانت هذه الآثار مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها، إلى جانب الاحتياجات التمويلية المتزايدة للدول خاصة النامية، وتظهر السياسات المالية وأهدافها من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ومن خلال ذلك سوف نحاول تحديد بعض السياسات التي تحقق الهدف الأساسي للدول، والمتمثلة في زيادة الادخار الحكومي.

وبصفة عامة فإن التوازنات المالية الداخلية في الجزائر عرفت وضعية مستقرة وتراكم الادخار العمومي لدى الخزينة العامة، مما يعني السماح لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والاستقرار فيه، لكن واقعيا ينبغي التحليل المعمق للعوامل الايجابية التي حققت ذلك، حيث تؤكد الدراسة السابقة أن كل ما تحقق لم يكن بسبب أداء الاقتصاد

الوطني وإنماء يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات. وعكس ذلك في مجـال الجبايـة العادية التي شهدت تراجع.

ذلك ما يستدعي الاهتمام بصفة عامة بالإيرادات خاصة منها الجبايـة العاديـة بحيث يتم رفع حصيلتها وفي نفس الوقت تقليل تبعية الدولة للجباية البترولية وما ينـتج عنها من تبعية خارجية بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام.

أ- مجال الإيرادات العامة:

في مجال الإيرادات العامة يجب تعبئة الموارد الداخلية للدولـة يقتـضي ذلـك توسيع الموارد المتأتية عن الجباية العادية، وذلك عن طريق إصلاح النظـام الجبـائي واستقراره، حيث نجد أن النظام الضريبي الجزائري لم يشهد استقرار، كما أن القـسط الأوفر من الإيرادات الضريبية يتمثل في الضرائب على الأجور والتـي تقطـع مـن المنبع، حيث ترتكز الجباية العادية على الأجور بنـسبة 43% وبنـسبة 50% علـى الاستهلاك إذا أضفنا إلى ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبقة على البنزين.

ذلك ما يستدعى الاهتمام بوعاء ضريبي ثاني والمتمثل فـي مـدا خيـل غيـر الإجراء، ومراجعة الإعفاءات الممنوحة لبعض الفئات خاصة منها القائمـة بالأنـشطة التجارية. كما يجب جعل النظام الضريبي يمس الأنشطة الاقتـصادية غيـر الرسـمية والتي شهدت توسعا كبيرا خلال المرحلة الأخيرة. بمعنى آخر يجب توسـيع الوعـاء الضريبي عن طريق جعل هذا القطاع رسمي. وتجدر الإشارة بأن الضغط الضريبي[1] والذي يمثل أحد المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية يعتبر منخفض مقارنـة ببعض الدول ذلك ما يوضح ضعف الإدارة الضريبية في توفير الأوعية الضريبية.

كما يتطلب الأمر القضاء على التهرب الضريبي الذي يعتبـر مـن الظـواهر المنتشرة في الجزائر، وذلك عن طريق رفع الوعي الضريبي لدى الأفراد، إلى جانـب مراقبة مختلف النشاطات، مع إضافة إعفاء كلي من الضرائب التـي تراكمـت علـى المكلفين للسنوات السابقة، بمعنى إعطاء ميزة للممولين المتهربين من الضرائب خـلال

---

[1]- المقصود بالضغط الضريبي خارج الجباية البترولية بمعنى الجباية العادية منسوبة إلى النتائج المحلـي الخـام خارج المحروقات.

الفترات السابقة، بحيث يتم مسح جميع الضرائب السابقة والتزامهم بدفع الضرائب الجديدة سنويا مع تطبيق عقوبات صارمة في حالة عدم الدفع لها.

وبصفة عامة فإن تعبئة الموارد العامة يقتضي مجموعة من الإجراءات منها دعم ورفع الجباية العادية وإعطاء أهمية للثروات الاقتصادية للدولة ويقتضي ذلك

- عصرنة الإدارة الجبائية.
- محاربة النشطات غير الرسمية.
- محاربة التهرب الجبائي.
- تأمين ممتلكات الدولة وتحديد الخدمات العمومية.

ولعل أحسن مثال يمكن إدراجه في هذا المجال التجربة البرازيلية، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات أواخر التسعينيات في مجال الاقتصاد الكلي من بينها الإصلاح الضريبي مس معظم القطاعات الرئيسية، ذلك ما مكن من تحقيق نمو الناتج الإجمالي إلى 5.2% في سنة 2004، حيث يعتبر هذا المعدل أعلى المعدلات التي تحققت منذ زمن طويل، كما ساعدت هذه الإصلاحات إلى خلق 1.5 مليون فرصة عمل في القطاع الرسمي، كما سجل الحساب الجاري فائضا بلغ 1.9 من النتائج المحلي من بقية السنة مع زيادة في الصادرات تجاوزت 100مليار دولار.[1]

ترشيد الإنفاق العام: لا يعني ترشيد الإنفاق العام تخفيض النفقات العامة لأن تخفيض الإنفاق العام قد تكون له آثار سلبية ووخيمة على الاقتصاد الوطني ككل وعلى المستوى الاجتماعي وكذلك على الجانب المالي في المدى المتوسط والبعيد، بل يقصد بترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق وذلك بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، بمعنى آخر فإن ترشيد الإنفاق العام سواء كان ذلك في مجال النفقات الاستهلاكية والاستثمارية هو الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

---

[1]- التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي العدد جويلية 2005، ص. 50.

وباعتبار الادخار الحكومي يتأثر بالإنفاق الجاري والمتعلق بمجـال الخـدمات العامة، فإنه يستلزم على الدولة البحث عن الكيفية اللازمة لترشيد هـذا النـوع مـن النفقات، بحيث يتم تحديد أهمية الخدمات الضرورية والتي يتم تمويلها إلى أكبـر قـدر يمكن من المنفعة الاجتماعية، وللطبقة المعنية بذلك، لأن الواقع يؤكد أن معظم النفقات الاجتماعية لا تصل إلى الفئة التي يراد زيادة دخلها وتعظيم منفعتها، بل فـي أغلـب الأحيان تستفيد منها الطبقة الغنية والتي لها نفوذ للسلطة، مما يعني عدم خلق تـوازن اجتماعي في الدولة، وبالتالي لا يتحقق الهدف الاقتصادي على المدى البعيد والمتوسط، نتيجة لعدم زيادة الطلب لأن العائد من صرف هذه النفقات لم يتحقق، وبالتـالي فـإن ترشيد هذه النفقات لا يعني تخفيضها بل يجب اقتصارها على فئة معينـة ذات دخـل منخفض، وبالتالي على الدولة القيام في هذا المجـال بإتبـاع نظـام الأولويـات فـي تخصيص المواد العامة.

وبصفة عامة فإن ترشيد الإنفاق في الجزائر يستدعي:

التحكم في المنافع المتاحة من الإنفاق الحكومي، بحيث يتم توزيع هذه المنـافع على الفرد أو الطبقات بناءا على الفئة التي يراد الاستفادة من الخدمات التـي تقـدمها الدولة، بحيث يتم تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول عن طريق الخدمات المقدمة من طرف الدولة، مما يؤدي إلى كون النصيب الأعظم من منافع الإنفاق الحكومي يعود إلى الطبقات التي ترغب السياسة المالية من رفع مداخيلها، لأن ذلك سوف يؤدي فـي النهاية إلى زيادة الطلب، مما يعني إمكانية توفير أوعية ضريبية جديدة سواء كانت هذه الأوعية في المجال الاستهلاكي أي ضرائب غير مباشرة، أو في المجال الاستثماري – ضرائب مباشرة.

وبعبارة أدق يجب على الدولة مواجهة العقبات المالية والمتمثلة فـي انخفـاض عائدات الضريبة العادية عن طريق إصلاح ضريبي يمكن من زيادة الإيرادات العامة، خاصة الضريبية منها، إلى جانب وضع سقف للنفقات العامة، بحيث تتحدد وفق المقدرة المالية للاقتصاد الوطني، مع ترشيد الإنفاق العـام، بحيـث لا تـؤثر علـى الناحيـة

الاجتماعية عن طريق توسيع الاستفادة من النفقات الاجتماعية للطبقة الفقيرة فقط، وترشيد الرقابة الصارمة على صرف هذه النفقات.

وبصفة عامة فإن الجزائر تعتبر عونا اقتصاديا هاما له القدرة على التمويل، وذلك بفضل إيراداتها وتحسن مدا خيلها، لكن ذلك لا يعني الاستمرار في نفس السياسة المالية الحالية، بل يجب على الدولة التفكير على أساس اقتصاد خارج المحروقات، بحيث يتحقق عجز خارج المحروقات في مستوى يمكن تحمله، بمعنى آخر يجب تخفيض العجز خارج المحروقات بصفة تدريجية، في المدى المتوسط، وذلك بالحكم في الإنفاق العام وزيادة المداخيل الجبائية خارج المحروقات.

المبحث الثاني: حصيلة التجارة الخارجية.

للتجارة الخارجية دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل حصيلتها مصدرا مهما في تمويل الواردات الضرورية من السلع والخدمات، إضافة إلى أن مستويات الادخار وبالتالي الاستثمار تعتمد إلى حد كبير على الحصيلة من المعاملات مع الخارج، بمعنى أن حصيلة التجارة الخارجية تلعب دورا كبيرا في تحديد قدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في التكوين الرأسمالي، كما أن هذه الحصيلة تمكن الدولة من تسديد الدين الخارجي وأعبائه.

ويتوقف دور التجارة الخارجية كمصدر للتمويل في أي بلد على الاعتماد وبدرجة كبيرة على حجم وتكوين صادراته وشروط تجارته، فكلما كان حجم الصادرات كبيرا نسبيا ويتكون من منتجات وسلع تتمتع بأسواق دولية وبأسعار مرتفعة كلما ازدادت قدرة هذا البلد على زيادة الصادرات، إضافة إلى هيكل الواردات. ذلك ما يتطلب من الدول النامية تعزيز قدرتها التصديرية وتقليل الواردات من السلع غير الضرورية مع الحصول على شروط مستقرة وملائمة.

والمشكلة الأساسية التي تواجه أغلب الدول النامية هي تخصصها العميق في إنتاج المواد الأولية وبالتالي انخفاض حجم حصيلتها ومستوى الاستثمار، مما يعني ارتباط اقتصادياتها بالخارج.

والجزائر كباقي الدول النامية يعتبر اقتصادها متفتحا على العالم الخارجي، حيث ترتفع نسبة الواردات من السلع والخدمات بصورة متنامية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام.

كما تتصف باختلال في هياكلها الاقتصادية والتي صبغت آثارها على تجارتها الخارجية. والهدف من دراستنا لهذا المبحث هو دراسة موقع التجارة الخارجية في تمويل احتياجات التنمية من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

المطلب الثالث: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الرابع: نموذج التجارة الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري:

لقد شهد الميزان التجاري تطورا كبيرا من حيث حجم وقيمة كل من الصادرات والواردات (أنظر الملحق رقم 05)، واختلفت نسبة نمو كل من الصادرات والواردات اختلافا ملحوظا، وذلك لعدة عوامل منها الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية والمتمثلة أصلا في المحروقات، إلى جانب سعرها، إضافة إلى الدخل الوطني للمتعاملين الأساسيين مع الجزائر، إلى جانب ذلك تأثرت التجارة الخارجية بالوضع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر. والجدول التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية.

الجدول رقم 31

الميـزان التجـاري الجزائـري

الوحـدة: مليار دولار أمريكي

البيانـات / السنـوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الـــواردات	9.173	9.760	12.009	13.008	18.199	19.15
الصـــادرات	22.031	20.04	18.825	23.836	31.713	41.74
النتيـجـــة	12.857	10.28	6.814	10.828	13.514	22.6

المصـدر: سنة 2000-2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقيـيم، مـشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002 الصادر فـي ماي 2003، ص. 77-78.

سنة 2002-2003، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الصادر في جـوان 2004، ص. 84.

سنة 2004، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، مشروع تقريـر حـول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الـصادر فـي جويليـة 2005، ص. 91.

إحصائيات سنة 2005، وزارة التجارة.

تبين إحصائيات الجدول بأن المعاملة التجارية خلال سنة 2001 قد انخفـضت عن سنة 2000 وذلك بنسبة 4.5% حيث بلغت في سنة 2001 مقدار 29.800 مليـار دولار بينما كانت في سنة 2000 تقدر بـ 31.204 مليار دولار. هذا ما انعكس على النتيجة الإجمالية للميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2001 حيث تراجع الفـائض من 12.858 مليار دولار سنة 2000 إلى 10.28 مليار دولار سنة 2001 أي بلغـت نسبة التراجع إلى 20.5% ويعود هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري أساسا إلـى تدهور أسعار البترول التي سجلت في شهر سبتمبر، حيث انهارت أسعار البترول فـي الأشهر التسعة الأولى من 25 و26 دولار للبرميل في سنة 2001 إلى أقـل مـن 20 دولار في الفصل الأخير من سنة 2001، إلى جانب ذلـك سـاعد انخفـاض نـسبة الصادرات من دون المحروقات إلى تدني في الصادرات لسنة 2001، حيـث قـدرت قيمتها بـ 289 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت هذه القيمة في السداسي الأول مـن سنة 2000 إلى 344 مليون دولار وقدرت في سنة 1999 بمبلغ 340 مليـون دولار،

ذلك ما يؤكد أن المحروقات تشكل المصدر الأول لعائـدات الـصادرات الجزائريـة، واستمرار تقلص الصادرات خارج المحروقات مـن سـنة لأخـرى سـبب ضـعف استراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات، ونقص منافسة المنتجات التـصديرية الجزائرية في الأسواق الخارجية لانعدام المعايير السارية في الأسواق الدولية وضعف الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، وفي سنة 2002 ارتفع حجم المبادلات حيث بلغت 30.834 مليار دولار أي بنسبة 3.6% ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة في الواردات خلال سنة 2002. ورغم انخفاض الصادرات في هذه السنة فإن الميزان التجاري قـد حقق فائض بمقدار 6.814 مليار دولار، لكن هذا الفائض أقل من المحقق فـي سـنة 2001. ولقد قدرت نسبة ارتفاع الواردات في سنة 2002 نـسبة تفـوق 18% بينمـا انخفضت الصادرات بمعدل 3.7% وانخفضت بالتالي نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى نسبة 156.78% بينما كانت تمثل في سنة 2001 نسبة 192.47% ويعود سـبب انخفاض الصادرات في سنة 2002 إلى انخفاض صادرات الغـاز الطبيعـي المميـع والمنتوجات المكررة حيث سجلت نسبة التراجع في هذه الصادرات عـن سـنة 2001 بالترتيب كما يلي، 18.98% بالنسبة للغاز الطبيعي و11.23% للغاز الطبيعي المميـع و9.88% المنتوجات المكررة، بينما البترول الخام سجل ارتفاعات بمقـدار 26.38%. وبصفة عامة شهدت الصادرات من المحروقات نسبة 96.08% في مجمل الصادرات لسنة 2002 بينما كانت هذه النسبة 96.61% في سنة 2001.

أما في سنة 2003 فقد حقق الميزان التجاري فائض يقدر بـ 10.828 مليـار دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 56% مقارنة بسنة 2002 ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الصادرات التي انتقلت من 18.825 مليار دولار أمريكي إلى 23.836 مليـار دولار أمريكي أي بنسبة 27%، وذلك نتيجة ارتفاع سعر المحروقات في الأسواق العالمية مما مكن من تحقق قيمة مضافة بوتيرة قدرت بـ 8.4% من القيمـة الحقيقيـة، وبالتـالي ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 183% سنة 2003 بينما كانـت هـذه النسبة 157% في سنة 2002 أما سنة 2004 فقد ارتفع حجم المبادلات إلـى 49.913


مليار دولار أمريكي بينما كانت في سنة 2003 تقدر بـ 36.844 مليار دولار أمريكي، ويعود ارتفاع حجم المبادلات إلى زيادة الصادرات والواردات معا، فبالنسبة لصادرات هذه السنة فلقد بلغت 31.71 مليار دولار وقدر إجمالي صادرات المحروقات لوحدها في نفس السنة 31.5 مليار دولار، بينما كانت تبلغ 23.93 مليار دولار في سنة 2003، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت أرقاما قياسية في الأسواق الدولية إلى جانب ارتفاع إنتاج الغاز، حيث قدر سعر النفط الخام الجزائري في سنة 2004 متوسط 38.6 دولار مقابل 28.9 دولار للبرميل خلال سنة 2003 أي بربح قدره 9.5 دولار لكل برميل.

أما فيما يتعلق بجانب الواردات فقد ارتفعت في سنة 2001 بزيادة طبيعية عن سنة 2000 ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع القيمة المطلقة للمواد الموجهة لتسيير جهاز الإنتاج وبالتالي احتلت في نفس السنة المركز الثاني من حيث الواردات.

وفي سنة 2002 ارتفعت الواردات إلى 12.009 مليار دولار، ويفسر هذا الارتفاع في قيمة الواردات في هذه السنة إلى الارتفاع المسجل في جميع الواردات سواء كان ذلك في مواد التجهيز حيث سجلت ارتفاعا بمقدار 28.9% عن سنة 2001 وواردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية والتي شهدت زيادة بنسبة 13.2% خلال سنة 2002، وبصفة عامة فإن المدخلات الموجهة للنشاطات الصناعية وسلع التجهيز والمتعلقة بمخطط دعم الانتعاش الاقتصادي كانت السبب الرئيسي في زيادة الواردات.

وشهدت سنة 2003 ارتفاع في الواردات بنسبة 8.318% عن سنة 2002 وتفسر هذه الزيادة إلى الارتفاع الذي شهدته المواد الاستهلاكية غير الغذائية والتي شهدت زيادة تقدر بنسبة 23.08% عن سنة 2002 مع العلم أن المواد الغذائية المستوردة في هذه السنة قد شهدت انخفاض يقدر بـ 5.18% عن سنة 2002، علما بان مواد التجهيز الصناعية في سنة 2002 قد شهدت تطورا وكذلك قيمتها المرتفعة في سنة 2003، حيث احتلت الصدارة في الواردات، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على الإنتاج الصناعي الوطني، وبالتالي لم يؤثر على الصادرات الجزائرية لأن هذا النوع

من الواردات يخص قطاعات البناء والأشغال العمومية والسكن إلى جانب قطاع النقل، أما سنة 2004 فقد بلغت الواردات 18.199 مليار دولار أي بزيادة تقدر بنسبة 34.47% عن سنة 2003، وفي الحقيقة فإن سبب هذه الزيادة تعود إلى الانخفاض الشديد في قيمة الدولار مقارنة بالأورو، حيث أن ما يقارب من نصف الواردات الجزائرية صادرة من منطقة الأورو وفرنسا وحدها تستحوذ على 41%، وارتفاع نسبة زيادة الواردات من سلع التجهيز التي شهدتها معدل نمو يقدر بـ 42.17% عن سنة 2003 إلى جانب سلع الاستهلاك الغذائي التي عرفت نموا يقدر بـ 34.18% عن سنة 2003.

أما بالنسبة لسنة 2005 فقد لوحظ ارتفاع فائض الميزان التجاري إلى 22.6 مليار دولار وذلك بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته الصادرات حيث بلغت إلى 41.74 مليار دولار ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه السنة حيث تجاوزت في معدلها 53 دولار للبرميل الواحد وهذا السعر استمر في الارتفاع، حيث بلغ في الشهر الأول من سنة 2006 إلى 65 دولار للبرميل.

وشكلت الصادرات من المحروقات في سنة 2005 حوالي 97.87% من الصادرات الإجمالية، ذلك ما يجعل الصادرات خارج المحروقات تقريبا منعدمة، أما فيما يتعلق بالواردات فتمثلت أساسا في التجهيزات الصناعية بقيمة 8.29 مليار دولار والمواد الغذائية بقيمة 3.54 مليار دولار علما بأن هذه الأخيرة قد شهدت انخفاضا مقارنة بسنة 2004 وذلك بنسبة 1.36%.[1]

المطلب الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

يجب أن تسعى التنمية إلى تحقيق التنوع السلعي في هيكل الصادرات، ويقصد بتنويع الصادرات ليس فقط العمل على التقيد الهيكلي في البناء الاقتصادي فحسب فهذا

---

(1)- وزارة التجارة.

الهدف ليس مقصودا لذاته بل تكمن ورائه أهداف أخرى بعيدة أهمها السعي للخروج من تقسيم العمل الدولي التقليدي الذي فرضته القوى الرأسمالية، إلى جانب تجنب الآثار الناجمة عن التبعية للخارج والمتعلقة بتقلبات الطلب والأثمان الخاصة بالمنتجات المصدرة من طرف الدول النامية التي تمثل أساس الصادرات إلى جانب تقليص الواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

كما أن التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات يعكس علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي، ويرتبط بصورة عامة اقتصاد الدول النامية وفي الظروف الراهنة بأسواق الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك نتيجة لطبيعة كل من الواردات والصادرات للدول النامية، إلى جانب ذلك نجد عوامل أخرى تؤثر في تكوين الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية، تتمثل هذه العوامل في عوامل سياسية وكذلك الانتماء إلى تكتل اقتصادي معين.

والجزائر كبقية الدول النامية تعاني من مشكلة الاعتماد في تجارتها الخارجية من جانب الصادرات على منتوج واحد يتمثل في المحروقات أما في مجال الاستيراد فنجد هناك تنوع شديد في السلع وذلك نتيجة لضعف الإنتاج الوطني من هذه السلع.

أولا: الهيكل السلعي:

أ- تحليل بنية الصادرات: إن هيكل الصادرات في أي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية السلع ذلك ما يعني أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد اعتمادا كليا على المحروقات، وإلى جانب ذلك نجد بعض المنتوجات المكونة للصادرات الجزائرية من بعض السلع التجهيزية والنصف مصنعة إلى جانب سلع استهلاكية لكن أهميتها تبقى ضعيفة نتيجة الصعوبات التي لا تزال المؤسسات الجزائرية تعاني منها، ذلك ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من أحادية التصدير والجدول التالي يوضح بنية الصادرات الجزائرية.

جدول رقم 32

بنيـة الصـادرات الجزائريـة

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات / البيانات	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
صـادرات المحروقات	21.41	97.18	19.36	96.61	18.091	96.1	23.72	97.50	31.500	99.32	40.85	97.87
خـارج المحروقات	00.62	2.81	00.68	03.39	00.734	3.9	0.116	0.5	0.213	0.68	0.68	2.13
المجموع	**22.03**	**100**	**20.04**	**100**	**18.825**	**100**	**23.836**	**100**	**31.713**	**100**	**41.74**	**100**

المصـدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:
إحصائيات سنة 2000 مستنتجة من الدليل الإحصائي رقم 20 لسنة 2003، ص. 302. إحـصائيات سـنة 2001 مستنتجة من الأرقام الواردة في مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثـاني مـن سـنة 2001، مرجع سابق، ص. 58. إحصائيات 2002-2003، التقريـر حـول الظـرف الاقتـصادي والاجتمـاعي للسداسي الثاني من سنة 2003، مرجع سابق، ص. 86. إحصائيات 2004، التقرير حـول الظـرف الاقتـصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق، ص. 92.
سنة 2005 مستنتجة من الجدول السابق رقم 20 (وزارة التجارة).

الملاحظات الأولى التي يمكن استخلاصها من إحصائيات الجدول السابق تبـين أن المحروقات تمثل أعلى نسبة من الصادرات الجزائرية حيث لم تنخفض نسبتها مـن 96% كأدنى حد للفترة الممتدة من 2000 إلى 2004، حيث مثلت فـي سـنة 2000 97.2% لتنخفض إلى 96.1% خلال سنة 2002 ثم 97.87% في سنة 2005، ذلك ما يعني بأن الصادرات خارج المحروقات لم تشكل أي أساس في الصادرات الجزائريـة وأن هيكل الصادرات لم يتغير منذ الاستقلال، حيث هيمنت المحروقات على الصادرات وبلغ متوسط نسبتها خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2005 إلى 96.6% مـن مجموع الصادرات، مما يعني أن نسبة الصادرات خارج المحروقـات بلغـت 3.4% خلال هذه الفترة، ذلك رغم المحاولات التي تمت قبل هذه الفترة والتي تمثلت في إقامة قطاع صناعي وزراعي متطور.

وتتمثل أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات بشكل أساسي فـي المـواد الاستهلاكية والتموين بمواد التجهيزات الصناعية، إلى جانب سلع التجهيز، حيث نجـد أن المواد الاستهلاكية قد بلغت في سنة 2002 إلى 35 مليون دولار أمريكي أي بنسبة

4.77% من مجموع الصادرات خارج المحروقات. أما التمـوين بمـواد التجهيـزات الصناعية فقد قدرت في سنة 2002 بمبلغ 602 مليون دولار وبأكبر نسبة، حيث بلغت 82.01% من الصادرات غير المحروقات، ومثلت السلع التجهيزيـة 9.54% وذلـك بقيمة 9.54 مليون دولار لنفس السنة.

لكن سنة 2003 شهدت انخفاضا في مساهمة كل من التمويل بمـواد التجهيـز الصناعية وسلع التجهيز، أما الصادرات من المواد الاستهلاكية فقد شـهدت تطـورا، حيث بلغت نسبة هذه الصادرات 8.89% وذلك بقيمة 59 مليـون دولار أي أن نـسبة التطور لصادرات هذه السلع قد بلغ 68.57%، أما صادرات الـسلع التجهيزيـة فلقـد انخفضت بنسبة 52.86% عن سنة 2002، حيث قدرت قيمتها في سنة 2003 بمبلـغ 4.97 مليون دولار أي بنسبة 5.97%، وكذلك السلع الخاصـة بتمويـل التجهيـزات الصناعية فقد شهدت هي الأخرى انخفاضا بنسبة 10.8%، بمعنى أن قيمتها بلغت في سنة 2003 مبلغ 537 مليون دولار ومثلت نسبتها إلى صادرات خـارج المحروقـات نسبة 80.87%.

ويمكن تفسير سبب ركود الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعدم فعاليـة الإجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها، حيث يلاحظ مشاكل عديـدة يعـاني منهـا القطاع الصناعي سواء كان ذلك العام أو الخاص.

فبالنسبة للقطاع العام، رغم الإجراءات التي اتخذت إلا انه ما زال يعـاني مـن عجز وتفاقم ديونه، رغم تكفل البنوك والخزينة العمومية لديونها، كما هو الحـال فـي المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ومؤسسة صناعة التجهيزات الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم عملية إعادة تأهيلها إلا أن ذلك لم يقضي على مشاكلها.

وبصفة عامة فإن الشروط الواجب توافرها لزيادة الصادرات خارج المحروقات مازالت ناقصة وغير متوفرة مـن الجـانبين الإداري والمـالي فالمنـشآت القاعديـة الضرورية لذلك والمتوفرة لا تستجيب إلى عمليات التصدير، حيث لا توفر الـشروط

الضرورية لتنمية الصادرات، ولقد أظهرت الدراسة التي أنجزت بطلب من الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين والمقدمة خلال اليوم الدراسي الذي نظم بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية (SFI) في جانفي 2004، حول إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تظهر أنه رغم ضعف الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات إلا أنها عرفت في الفترة الأخيرة تنوعا سريعا ولاحظت هذه الدراسة استمرارية العراقيل المرتبطة بالتنافس الضعيف في الاقتصاد، ولقد بينت أن هناك عراقيل عند التصدير لا سيما على مستوى استكشاف الأسواق والموانئ التي لا تستجيب للمقاييس الدولية، والنقل غالبا ما يكون السبب في التأخير، بالإضافة إلى البنوك التي تعتبر خدماتها مازالت تقليدية إلى جانب صعوبة الإجراءات القانونية.

كل ذلك جعل من صادرات المحروقات تشكل أهم حصة من الصادرات الجزائرية، وتزيد بالتالي من هشاشة الاقتصاد الجزائري لسبب تبعية التوازنات المالية للمحروقات تبعية حصرية، مما يعني كون تقلبات أسعارها يؤدي إلى عواقب وخيمة على وسائل الدفع الخارجية، وسوف نحاول من خلال الجدول التالي تبيان أهمية المحروقات في تكوين الفائض في الميزان التجاري.

الجدول رقم 33

أهمية صادرات المحروقات في فائض الميزان التجاري

الوحدة: مليار دولار

البيانات / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صادرات المحروقات	21.41	19.36	18.091	23.72	31.50	40.85
فائض الميزان التجاري	12.858	10.28	6.815	10.828	13.514	22.60

المصدر: مستنتجة من الجدولين السابقين، رقم 31 و32.

تؤكد إحصائيات الجدول أن هناك علاقة طردية وقوية بين صادرات المحروقات وفائض الميزان التجاري، كلما زادت صادرات المحروقات كلما نتج عن ذلك زيادة في الفائض.

فنجد في سنة 2001 أن صادرات المحروقات قد انخفضت عن سنة 2000 بقيمة 2.05 مليار دولار مما أدى إلى انخفاض في فائض الميزان التجاري من 12.858 مليار دولار إلى 10.28 مليار دولار أي بقيمة 2.578 مليار دولار وانخفض الفائض في سنة 2002 إلى 6.85 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة صادرات المحروقات من 19.36 مليار دولار سنة 2001 إلى 18.091 مليار دولار سنة 2002. أي صادرات المحروقات كانت في سنة 2000 تمثل 166% من فائض الميزان التجاري، ورغم انخفاض قيمة صادرات المحروقات في سنة 2001 عن سنة 2000 إلا أن نسبتها إلى فائض الميزان التجاري في هذه السنة قد ارتفع إلى 188.3%، لتصل هذه النسبة في سنة 2003 إلى 219% مسجلة بذلك انخفاض عن سنة 2002 والتي بلغت فيها إلى أعلى مستوى بسبب تدني فائض الميزان التجاري، وقدرت هذه النسبة إلى أكثر من 265%، بينما بلغت في سنة 2004 إلى نسبة 228.6% وهذا يعني أن صادرات المحروقات كانت أعلى بكثير من فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة، أي أن فوائض الميزان التجاري كانت ناتجة عن صادرات المحروقات، ذلك ما يجعل الاقتصاد الجزائري كما سبق الإشارة مرتبط بأسعار المحروقات، والتي تعتبر هي الأخرى غير مؤكدة، بحيث قد يؤدي الرفع من حصص إنتاج بعض الدول إلى انهيار أسعار المحروقات، ويتضح ذلك من خلال سياسة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، إلى جانب توفر الأمن وبالتالي زيادة إنتاج هذا البلد، وإلى جانب إمكانية زيادة الإنتاج الروسي وبعض الدول الأخرى والتي تطالب بزيادة إنتاجها مما يعني إمكانية انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ب- بنية الواردات: تتمثل الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات من السلع الأساسية التالية:

- سلع التجهيز.
- سلع الاستهلاك الغذائي.
- سلع الاستهلاك غير الغذائي.

- السلع الموجهة لأداة الإنتاج.

وتمثل كل من الواردات الخاصة بالتجهيز والسلع الغذائية حصة هامة في بنية الواردات السلعية، غير أنه سنة 2001 شهدت المواد الغذائية انخفاضا بسبب الانخفاض الذي شهدته في مجال استيراد الحبوب خاصة في السداسي الثاني من السنة.

والجدول التالي يوضح بنية الواردات لسنتي 2002 و2003 كمثال عن بنية الواردات الجزائرية.

جدول رقم 34
بنية الواردات لسنتي 2002 و2003

الوحدة: مليار دولار

الواردات	2002		2003		التغيير %
	القيمة	%	القيمة	%	
المواد الغذائية والتموين	02.74	22.82	2.598	19.97	-5.18
الأدوات الإنتاجية	03.043	25.34	3.551	27.30	-16.69
سلع التجهيز	04.571	38.06	4.822	37.07	+5.49
المواد الاستهلاكية غير الغذائية	01.655	13.78	2.037	15.66	+23.08
المجموع	12.009	100	13.008	100	+8.32

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، مرجع سابق، ص. 90.

تؤكد نتائج الجدول أن سلع التجهيز تبقى في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات في سنة 2002 و2003 على التوالي 38.06% و37.07%، ورغم انخفاض نسبتها في سنة 2003 عن سنة 2002 إلا أن القيمة المطلقة لها قد ارتفعت من 4.571 مليار دولار سنة 2002 لتصل إلى 4.822 مليار دولار سنة 2003.

ورغم أن المواد الغذائية قد احتلت المرتبة الثالثة خلال السنتين إلا أنها مازالت تمثل نسبة مهمة جدا في الواردات الجزائرية، حيث بلغت قيمتها 2.740 مليار دولار

في سنة 2002 وذلك بنسبة 22.81% وفي سنة 2003 انخفضت هـذه النـسبة إلـى 19.97% وذلك بقيمة 2.598 مليار دولار أي أنها سجلت انخفاض يقدر بـ 5.18%.

أما خلال سنة 2004 فإن السلع الاستهلاكية قد شهدت ارتفـاع يقـدر بنـسبة 34.58% عن سنة 2003 أما باقي المنتوجات المستوردة فقدرت نسبة زيادتها مقارنة بتلك المحققة في سنة 2003 كما يلي:

- سلع التجهيز 42.17+%
- سلع الاستهلاك غير الغذائي 30.92+%
- السلع الموجهة لأداة الإنتاج 25.74%

وقدرت زيادة الإيرادات في سنة 2004 عن سـنة 2003 بنـسبة تقـدر بـ 34.47%.[1]

وما يلاحظ في سنة 2004 أن المواد الغذائية ما زالت تشكل حصة كبيرة مـن مجمل الواردات حيث بلغت قيمتها إلى ما يقارب 3.5 مليار دولار.[2]

أما فيما يتعلق بتمويل الواردات، يبقى نمط التمويل النقدي الأكثر استعمالا فـي تمويل الواردات، ويعتبر اللجوء إلى هذا النمط من التمويل بالأخطار الكلية المرتبطـة بتجارة الصرف والتكاليف المالية.

فالإحصائيات المتعلقة بنمط التمويل للواردات خلال سنة 2002 تبين أن الـدفع نقدا يعتبر الوسيلة الرئيسية حيث بلغت نسبته إلى 81.10%، بينما لم يمثل التمويل عن طريق خطوط القروض لمدة تزيد عن سنة سوى 9.94%، كما هـو الـشأن بالنـسبة للجوء إلى الحسابات الخاصة بالعملة الصعبة التي لم تمثـل سـوى 5.05%، ومثلـت الأشكال الأخرى للتمويل دون التحويلات نسبة 3.91%[3]. أما فيما يتعلق بسنتي 2003 و2004 فإن الجدول التالي يوضح نمط التمويل.

---

[1] - مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق، ص. 92.
[2] - مستنتجة من الإحصائيات السابقة من طرف الباحث.
[3] - مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، مرجع سابق، ص. 57.

جدول رقم 35
نمـط تمويـل الـواردات

الوحدة: مليار دولار

نمـط التمـويـل	2003		2004	
	القيمـة	%	القيمـة	%
الدفـع نقـدا	10.334	79.44	14.721	80.89
خطـوط القـروض	1.557	11.97	02.011	11.05
حسابات العملة الصعبة الخاصة	0.667	5.13	0.956	5.25
وسائـل الدفـع الأخـرى	0.450	3.46	0.511	2.81
المجـمـــوع	**13.008**	**100**	**18.199**	**100**

المصـدر: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثـاني لـلسنتين علـى التوالي 2003، ص. 91، وسنة 2004، ص. 93، مرجعين سابقين.

الجدول يؤكد هيمنة الدفع النقدي والذي يبقى النمط الأول في تمويل الـواردات حيث بلغت نسبته 80.89% من مجموع طرق التمويل التي تم اللجوء إليها فـي سـنة 2004 وذلك بمبلغ قدر بـ 14.721 مليار دولار، بينما كانت هذه النسبة 79.44% في سنة 2003. ويبقى لبقية الخطوط نسبة 19.11% في سنة 2004.

ويعتبر التمويل عن طريق القروض من أهم هذه الخطوط، حيث مثل في سـنة 2004 نسبة 11.05% أما في سنة 2003 فبلغت هذه النسبة إلى 11.97%، ورغم هذا الانخفاض إلا أن القيمة المطلقة للتمويل عن طريق القروض قد ارتفعـت مـن 1.74 مليار دولار سنة 2003 إلى 2.011 مليار دولار سنة 2004، كما سجلت الحـسابات الخاصة للعملة الصعبة ارتفاعا من 2.48% سنة 2003 إلى 5.25% سنة 2004 بينما وسائل الدفع الأخرى دون التمويل فقد شهدت انخفاضا من 3.46% سنة 2003 إلـى 2.81% سنة 2004 ذلك رغم أن القيمة قد ارتفعت مـن 0.450 مليـار دولار سـنة 2003 إلى 0.511 مليار دولار سنة 2004.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات هو معرفة الشركاء الأساسيين للجزائر، لأن ذلك سوف يحدد طبيعة علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي الرأسمالي.

ونظرا لبنية هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، فإن ذلك يفرض نمطا معينا للتوزيع الجغرافي، حيث يزداد التعامل مع الدول الرأسمالية والمتقدمة، وينخفض بين الدول النامية وسوف نحاول الإشارة إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية بإيجاز دون الدخول في تحليل معمق لأن الهدف من ذلك كما سبق الذكر هو تحديد الشركاء.

وبصفة عامة فإن التوزيع الجغرافي حسب كل منطقة اقتصادية يبين بأن أهم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E وبصفة خاصة مع بلدان الاتحاد الأوروبي سواء كان ذلك من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات.

فبالنسبة لسنة 2000 نجد أن نسبة 57.3% من الواردات الجزائرية كانت للاتحاد الأوروبي، و11.1% من باقي الدول الأوروبية، أما أمريكا الشمالية فبلغت نسبتها 15.2%.

أما في مجال الصادرات يبقى كذلك الاتحاد الأوروبي سيستحوذ على 62.6% من صادرات سنة 2000 أما أمريكا الشمالية فبلغت الصادرات إليها نسبة 19.1% وبقية الدول الأوروبية 7.5%.[1]

أما في سنة 2001 فقد شهدت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي زيادة، حيث سجلت نسبة 59.2% بقيمة 453059.3 مليون دينار جزائري، أما فيما يتعلق بأمريكا الشمالية المتمثلة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت انخفاضا، حيث بلغت نسبة الواردات منها إلى 13%، ذلك رغم ارتفاع الواردات من

---

[1]- الدليل الإحصائي لسنة 2003، العدد 23، مرجع سابق، ص. 310.

الولايات المتحدة الأمريكية من 78687.2 مليون دينار جزائـري سـنة 2000 إلـى 79150.5 مليون دينار جزائري سنة 2001 أي أن الانخفاض المسجل كـان بـسبب تراجع الواردات من كندا بنسبة معتبرة، أما بالنسبة للدول المغاربية فإن نسبة الواردات في سنة 2001 قد بلغت 0.7% فقط.

أما الصادرات فقد سجلت انخفاضا بالقيمة المطلقة حيث بلغت الصادرات إلـى الاتحاد الأوروبي 943862.1 مليون دينار جزائري في سنة 2001 بينما كانـت فـي سنة 2000 تقدر بـ 1036588.4 لكن نسبتها إلى إجمالي الصادرات قد وصلت إلـى 63.8%، والصادرات لأمريكا الشمالية فقد انخفضت نـسبتها إلـى 17.8% بـسبب الانخفاض المسجل في الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغـت نـسبة الصادرات إليها في سنة 2000 إلى 81.5% من مجمل الصادرات إلى أمريكا اللاتينية لتنخفض إلى 79.7% سنة 2001.[1]

والشيء الملاحظ خلال سنة 2001 هو الانخفاض الشديد للصادرات إلى الدول العربية. أما في سنة 2002 فقد سجلت انخفاض الواردات من البلدان الإفريقية بنـسبة 45%، وكذلك دول المغرب العربي بنسبة 15%، أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبـي فقد شهدت زيادة بمقدار 14% عن سنة 2001 وبصفة عامة فإن الميـزان التجـاري الجزائري حسب كل دولة خلال سنة 2003 سجل النتائج التالية[2]:

- الولايات المتحدة الأمريكية فائض بمقدار 3.56 مليار دولار.
- إيطاليا فائض بمقدار 3.47 مليار دولار.
- إسبانيا فائض بمقدار 1.94 مليار دولار أمريكي.

وبالمقابل سجل عجزا مع:

- ألمانيا بمقدار 466 مليون دولار.
- فرنسا بمقدار 425 مليون دولار.

---

(1)- الدليل الإحصائي لسنة 2003، العدد 20، مرجع سابق، ص.ص. 307-310.
(2)- مشـروع التقريـر حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، مرجـع سابـق، ص. 92-93.

- الصين بمقدار 399 مليون دولار.

وبصفة عامة فإن الميزان التجاري الجزائري قد سجل النتـائج التاليـة حـسب المناطق.

- بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فائض بـ 11.20 مليار دولار.
- دول الاتحاد الأوروبي فائض بمقدار 6.42 مليار دولار.
- أمريكا الجنوبية فائض بمقدار 757 مليون دولار.

أما بالنسبة للعجز الكبير فكان مع:

- دول أوروبية أخرى بمقدار 692 مليون دولار أمريكي.
- آسيا عجز بمقدار 455 مليون دولار أمريكي.

أما في سنة 2004 فإن الميزان التجاري الجزائري حقق فائض حسب المناطق الاقتصادية كما يلي:

- بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقدر الفائض بـ 6.95 مليار دولار.
- دول الاتحاد الأوروبي فائض بمقدار 8.21 مليار دولار.
- بلدان المغرب العربي 177 مليون دولار سنة 2004 مقابل 140 مليون دولار سنة 2003.
- البلدان العربية 130 مليون دولار سنة 2004 مقابـل 63 مليـون دولار سـنة 2003.

أما بالنسبة للعجز فبلغ:

- دول أوروبية أخرى عجز يقدر بـ 1.35 مليار دولار سنة 2004.

وبالنسبة لترتيب الزبائن الرئيسيين للجزائر بالنسبة لسنة 2004 نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بمبلغ قدره 7.342 مليار دولار أي زيادة قـدرها 73% مقارنة بسنة 2003 وتليها إيطاليا بمبلغ 5.296 مليار دولار ثـم فرنـسا بـ 3.615 مليار دولار وأخيرا إسبانيا بـ 3.569 دولار.

وفيما يخص البلدان الرئيسية الممونة فتعد فرنسا الممون الرئيسي للجزائر مـع أزيد من 22.67% من الواردات بمبلغ قدره 4.126 مليار دولار وتليها إيطاليا التـي صدرت نحو الجزائر مبلغ قدره 1.552 مليار دولار بنسبة 8.53% وتحتـل ألمانيـا المرتبة الثالثة بنسبة 6.9% من الواردات أي بمبلغ قدره 1.256 مليار دولار، وتليهـا الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 1.119 مليار دولار أي بنسبة 6.25%.(1)

وبصفة عامة تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أول شريك للجزائر، حيث نجـد أن أكثر من 60% من الواردات الجزائرية من هـذه الـدول، بينمـا تقـدر الـصادرات الجزائرية الموجهة للوحدة الأوروبية بنسبة 62% من مبيعاتها إلى الخـارج، وحـسب إحصائيات الجمارك الجزائرية فإن نسبة التطور للواردات من دول الاتحاد الأوروبـي قد بلغ في سنة 1999 إلى 8.5% عن سنة 1998 ليرتفع في سنة 2000 إلى 14.8% عن سنة 2001، ثم 16.6% في سنة 2002 وفي سنة 2003 بلغ 14.8% وخلال هذه السنة قدرت سلع التجهيز ما يقارب نسبة 45% مما يجعل حصتها ذات أهمية كبيرة في بنية الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة:

في سنة 1994 تحولت اتفاقية الجات إلى ما يسمى بالمنظمة العالميـة للتجـارة ولقد انضمت إلى هذه المنظمة كثير من الدول العربية والنامية سعيا منها لتحقيق المنافع الاقتصادية، واكتساب الفوائد من هذا الانضمام. وسوف تقتصر دراستنا في هذا الجانب على دراسة الجوانب الإيجابية من الانضمام إلى هذه المنظمة دون الدخول في بعـض التفاصيل التي قد تبعدنا عن الهدف الأساسي.

والجزائر تعتبر عضوا ملاحظا في المنظمة العالمية للتجارة ولقد قدمت طلـب الانضمام إلى الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة GATT في سنة 1987 والتي تحولت كما سبق الذكر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC في 1994، وللموافقة

(1)- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، مرجع سابق، ص. 93.

على الانضمام ينبغي أن يتفق مجمل الأعـضاء علـى طلـب الانـضمام، وتجـرى المفاوضات على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف.

وحول مسار انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة تم في شهر فيفري 2005 اللقاء الثامن من المفاوضات الثنائية وتعتبر سنة 2005 المرحلة الأخيرة للمفاوضات ويحتمل أن تكتمل المفاوضات خلال هذه السنة (2005) وبعد ذلك تأتي مرحلة أخرى لعمليـة الانضمام.[1]

والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني زيادة الانفتاح الاقتـصادي علـى العالم الخارجي، وهذا ما يستدعي إحداث تغيرات هيكلية وجوهريـة فـي الاقتـصاد الجزائري ويقلل من الاعتماد الكلي على النفط وموارده، وزيادة نوع المنتجـات فـي المساهمة في تطوير وتمويل الاقتصاد الوطني، سواء كان ذلك فـي مجـال التجـارة الخارجية أو غيرها، كإيرادات الميزانية العامة، الأمر الذي يؤدي حتما إلـى تحقيـق نتائج إيجابية على كل من المدخرات، والاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي، وهذا مـا يتطلب تحقيقه.

لكن للوصول إلى هذا الهدف، وبقية الأهداف الأخرى الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب على الجزائر إجراء إصـلاحات تهـدف إلـى تأهيـل الصناعة الجزائرية، واكتسابها قدرة تنافسية، وتشمل سياسات الإصلاح ما يلي:[2]

1- تخصيص بعض شركات القطاع العام.

2- تخفيض التعريفة الجمركية.

3- تخفيض الإعانات على السلع.

4- تعديل وتحرير الأنظمة التجارية.

5- حماية حقوق الملكية.

---

[1]- بعد نهاية المفاوضات فإن فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعد تقرير أولي يتضمن تلخيص المفاوضات ويخضع هذا الأخير للمجلس العام للمنظمة الذي يجمع 148 ممثل دولة عضو لقبول الجزائر، ويتخذ القرار بالإجماع.

[2]- د. محمد خزار وأ. كمال عايشي، مجلة الأحياء، العدد 07، سنة 2003، بحث بعنوان: المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر، ص. 18.

ولتمكين الجزائر من الاستفادة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب وضع استراتيجية، وذلك حسب الوضع الاقتصادي الجزائري، والاستفادة مـن بعـض المزايا الخاصة به، كدعم بعض الصناعات مثل صناعة البتروكيماويـات والـصناعة كثيفة الاستخدام للطاقة، إلى جانب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى يستلزم على الصناعات التي تمتاز بها الجزائر بميزة نسبة الانتقال إلى المنافسة. إلى جانـب ذلـك يجب دعم القطاع الخاص، ورفع كفاءته الإنتاجية، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا مهما للتمويل، إلى جانب كل ذلك يجب تقلـيص الاعتمـاد على البترول، وعدم الاعتماد على صادرات المحروقات، وذلك بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية من السلع والخدمات، لكن تحقيق ذلـك لا يعنـي بالـضرورة أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة قد يحقق نتائج إيجابية، وما يؤكد ذلك أن تقييم عمل المنظمة منذ إنشائها يؤكد أن هناك بعض المخاوف من طرف العالم النامي، والتي ظهرت في المؤتمرين الوزاريين الثالث والرابع للمنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية والدوحة بقطر، إذ ترى البلدان النامية أن العالم المتقدم مستمر في السعي لتحقيق المزيد من المكاسب، وإخضاع أسواق البلدان النامية إلى منظومة تجارية تحقق فـي النهايـة المزيد من الرفاهية للبلدان المتقدمة.

ويؤكد ذلك التقرير الذي نشرته المنظمة البريطانية أوكسفام، بأن إلغاء الحواجز الجمركية والمتداولة حاليا في المنظمة العالمية للتجارة سيقود الدول النامية إلى الكارثة، كما جاء في هذا التقرير لا سيما الفقيرة منها حيث يساهم ذلك في زيادة إفقار شـعوب دول الجنوب، لأن الدول الغنية حسب هذه المنظمة لم تقدم تنازلات للدول النامية ولـم تحترم الدول الغنية ما وعدت به الدول النامية في دورة الدوحة 2001.

كما أوضح هذا التقرير بأن المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية لـم تمنح إمكانيات جديدة للدول الفقيرة لتسويق منتجاتها خاصة الفلاحية في أسواق الـدول المتقدمة، في الوقت الذي ستؤدي فيه التنازلات التي تطالب بها الدول الكبرى إلى تهديم وتدمير صناعة الدول الفقيرة والتي سيرافقها الملايين من البطالين نتيجة التـسريحات للعمال في مختلف الميادين.

المطلب الرابع: نموذج التجارة الخارجية للجزائر:

لتأكيد النتائج التي تم التوصل إليها نظريا في مجال التجارة الخارجية، حيث لوحظ أن المحروقات تمثل المصدر الأساسي لتمويل التجارة الخارجية، بمعنى أنها تمثل المصدر الأول في فوائض الميزان التجاري المتحقق خلال كل المراحل التي مرت بها الجزائر سوف نحاول بناء نموذج إحصائي يهدف إلى الوصول إلى تكوين دالة لكل من الواردات الجزائرية وكذلك دالة الطلب على صادراتها.[1]

1- الهدف من الدراسة: الهدف من نتيجة تكوين هذا النموذج هو تأكيد دور المحروقات في الصادرات الجزائرية، ومدى تأثير سعرها على زيادة الصادرات، ومدى تأثير التقلبات في اقتصاديات الدول المتقدمة على صادرات الجزائر. كما نحاول تحديد أثر المحروقات على الواردات الجزائرية، بمعنى إيجاد العلاقة بين المحروقات والواردات ونوع هذه العلاقة، وسوف يتم ذلك عن طريق تكوين نموذج الطلب على الصادرات ونموذج الطلب على الواردات.

2- الوسائل المستخدمة: سوف يتم اللجوء إلى الأسلوب الإحصائي في هذا المجال، بحيث يتم تحديد سلسلة زمنية معينة، وتكوين نموذج إحصائي، وتحليل هذا النموذج، واستخدام المرونات للوصول إلى النتائج، وذلك باستخدام برنامج الإعلام الآلي T.S.P Time Series Processor.

[1]- تم تكوين هذا النموذج بالتعاون مع أستاذ الإحصاء الرياضي في الكلية، الأستاذ سرار عبد العزيز. سنة 1998.

3- الدراسات السابقة:

دراسة محسن خان[1]: تفرض هذه الدراسة أن حجم الواردات يتوقف على سعر السلع المستوردة مقارنتها بسعرها المحلي، كما يفترض أن هناك درجة إحلال كبيـرة بـين واردات السلع المستوردة وبين السلع المنتجة محليا.

وتوصل إلى أن حجم الواردات لأي دولة يتحدد بالصيغة التالية:

$$\log mt = \alpha_0 + \alpha_1 \log\left(Pd/Pm\right) + \alpha_2 \log yt + U_t$$

حيث α_0 ثابت، α_1 المرونة السعرية، α_2 المرونة الدخلية

Mt حجم الواردات، *Pd* سعر السلع محليا، *Pm* سعر السلع المستوردة محليا.

yt يمثل الدخل القومي، *Ut* متغير عشوائي يمثل بقية العوامل غيـر مشخـصة فـي النموذج والتي تؤثر على متغير التابع أي على حجم الواردات.

ويعني النموذج السابق أن حجم الواردات تتأثر بمجموعة من العوامل وهي:

- سعر السلعة محليا.
- سعر السلع المستوردة محليا.
- وكذلك الدخل القومي.

إلى جانب متغيرات أخرى لم تفسر في هذا النموذج.

بمعنى أن سعر السلعة محليا والدخل القومي تعتبر متغيرات مستقلة تؤثر علـى المتغير التابع المتمثل في حجم الواردات.

وللقضاء على مشكلة عدم كون العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التـابع غير خطية تم إدخال اللوغاريتم لأطراف الدالة التي تم التوصل إليها.

نموذج بهمان محسن[2]: في الدراسة التي أجراها بهمان محسن أثبتت عكـس نتيجـة محسن خان، حيث أثبت أن الدول النامية لا يمكنها تقليص الواردات في حالة ارتفـاع

---

[1]- KHAN MOHSEN, import and export demand of developing countries, Staff, papers vol XXVI, 30 novembre 1974, inf, p.p. 677-693.

[2]- MOHSEN BAHMAN, Determination of internation trade flows the case of developing Central journal of development economics, 1986, p.p. 107-123 NORTH Holland.

الأسعار لهذه السلع. بمعنى آخر أن المرونة السعرية لمعظم الدول النامية منخفضة وتوصل إلى دالة الطلب على الواردات بالشكل التالي:

$$\log Mdt = \alpha_0 + \alpha_1 \log yt + \alpha_2 \log(ot) + \alpha_3 \log(dt) + \alpha_4 \log(Et) + Et.$$

حيث أن Md حجم الواردات الحقيقية، Y_t يمثل الدخل القومي، (Ot) تمثل كمية المحروقات، α_t يمثل القروض الخارجية طويلة الأجل، (Et) يمثل سعر الصرف، Ut الخطأ العشوائي.

بمعنى أن الطلب على الواردات للدول النامية، حسب هذا النموذج يتوقف على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الدخل القومي، والمقدرة على تمويل هذا الطلب، وبما أن أغلب الدول النامية تعتمد على صادرات المحروقات وعلى القروض الخارجية لتمويل صادراتها فإن المحروقات المصدرة والقروض الخارجية تمثلان متغيران مستقلان تؤثران كذلك على الطلب على الواردات، إضافة إلى سعر الصرف، والذي يؤثر حسب هذا النموذج تأثير عكسي، بمعنى أن أي زيادة في سعر الصرف EE يرافقه انخفاض في الطلب على الواردات.

تقدير نموذج الطلب على الواردات الجزائرية:

يقتصر نموذج طلب الواردات الجزائرية على فترة معينة تتمثل في فترة الإصلاحات، وذلك لسبب واحد فقط هو عدم حصولنا على المعطيات اللازمة لهذا النموذج بعد هذه الفترة.

وبصفة عامة فإن حجم الواردات يتوقف على سعر السلع المستوردة، وعلى مقدرة الاقتصاد الوطني على تمويل الواردات، وباعتبار تمويل الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة يتوقف على العائدات من المحروقات، وعلى القروض الخارجية، ذلك ما يعني بان حجم الواردات كمتغير تابع يتوقف على سعر السلع كمتغير مستقل، وعلى المقدرة التمويلية، أي مقدرة الاقتصاد الوطني على تغطية هذه الواردات بالعملة الصعبة، وباعتبار الهدف من الدراسة هو تحديد أثر المحروقات على التجارة الخارجية بصفة عامة، وبالتالي سوف نعتبر حصيلة الصادرات، والتي تتوقف على الصادرات

من المحروقات هي المتغير المستقل الثاني وبالتالي إذا قمنا برمز xt لحجم الـواردات و Pt لسعر السلعة المستوردة، والصادرات من المحروقات بـ Ht فإن ذلك يعنـي أن هناك متغيرا تابع ht يتأثر بمتغيرين مستقلين P_t و H_t.

وباعتبار أن العلاقة بين الطلب على السلع يتوقف على سعرها، أي أن كلما زاد السعر كلما انخفضت الكمية المطلوبة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتـة، فـإن ذلك يعني وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة. كما أن هناك علاقة طردية مع الإمكانيات المالية وحجم السلع المستوردة، أي بمعنى نفترض أنه كلمـا زاد حجـم الإيرادات المتأتية من المحروقات كلما زادت الواردات، ولجعل العلاقة تكـون خطيـة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة نلجأ إلى استخدام اللوغاريتمات مما يمكننا مـن الحصول على نموذج الطلب على الواردات بالشكل التالي:

$$\log Xt = \alpha_0 - \alpha_1 \log P_t + \alpha_2 \log H_t + U_t$$

حيث X_t حجم الواردات، α_0 ثابت أي مقدار الواردات عندما تنعـدم كـل المتغيـرات المستقلة، P_t سعر السلعة، α_1 مرونة سعرية مسبوقة بإشارة سالبة نتيجة العالقة العكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

H_t قيمة الصادرات من المحروقات والتي تمثل أساس الصادرات الجزائرية.

α_2 المرونة الدخلية ومسبوقة بإشارة موجبة لكون العلاقة طردية.

Ut خطأ القياس.

وبعد استخدام الإحصائيات المتوفرة لدينا خلال فترة الإصـلاحات وباسـتخدام برنامج الإعلام الآلي TSP يمكننا من الحصول على النموذج التالي:

$$\log X_t = 0.758 - 0.098 \log P_t + 2.3 \log H_t + U_t$$

وتم حساب R^2 أي معامل التحديد $R^2 = 98.3\%$

تحليـل النتائـج:

$R^2 = 98.3\%$ ذلك يعني أن قوة توفيق خط انحدار العينـة، أي أن 98.3% مـن التغيرات التي تحدث في الواردات الجزائرية تفسرها أسعار السلع المستوردة وكـذلك الصادرات من المحروقات، وأن 1.7% من التغيرات تحدث في حجم الواردات تفسرها باقي العوامل الأخرى، والتي قد تؤثر في حجم الواردات، لكون النموذج يحـدد فقـط العوامل المفسرة أما الباقي فلا يحدد أسبابها بل يحدد قيمها أي أن:

مجموع التغيرات في حجم الواردات (متغير تابع) = مجمـوع التغيـرات المفـسرة + التغيرات غير المفسرة.

وتتمثل التغيرات المفسرة في تلك التـي يحتويهـا النمـوذج أي 98.3% مـن التغيرات مفسرة.

α_1 = 0.098- ذلك يعني أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على الواردات وسعرها، لكن نجد أن قيمتها أقل من الواحد، فهذا يعني أن الطلب على الواردات غيـر مـرن، وبالتالي فإن الواردات من السلع سوف تزداد رغم ارتفاع سعرها، رغم افتراضنا مسبقا أن العلاقة عكسية لكن المرونة السعرية أثبتت عكس ذلك.

α_2 = 2.3+ ذلك يعني أن هناك علاقة طردية بين زيادة الصادرات من المحروقـات والواردات، والمرونة الدخلية 2.3 أكبر من الواحد، ذلك يعني أن مرونة الدخلية مرنة، وبالتالي هناك تبعية للواردات وللصادرات من المحروقات.

وحسب النموذج بكون أي زيادة في المتغيرين المستقلين بمقدار 10% يؤدي إلى زيادة في الواردات بمقدار 20.2%.[1]

دالة الطلب على الصادرات:

لقد اعتمدنا في تحديد المتغيرات المستقلة في نموذج الطلب على الواردات على متغيرين وهما سعر السلعة المستوردة، وعلى المقدرة التمويليـة للاقتـصاد الـوطني، واكتفينا على الصادرات من المحروقات فقط، باعتبارها المـصدر الأساسـي للعملـة

---

[1]- مجموع التغير في المتغيرين المستقلين 2.02 = 2.3 + 0.098-.

الأجنبية، إلى جانب كون الهدف من الدراسة هو تحديـد العلاقـة بـين المحروقـات والواردات الجزائرية، لذا سوف نقتصر فقط في حالة دالة الطلب على الصادرات على متغيرين مستقلين فقط للأسباب السابقة الذكر، ويتمثل هذين المتغيرين المـستقلين فـي سعر المحروقات باعتبارها تمثل أغلب الصادرات، إلى جانب ذلك نجد متغير مـستقل ثان وهو دخل الدول المستوردة

فإذا كان X_t تمثل كحجم الصادرات، P_t تمثل أسعار المحروقـات، وR يمثـل دخل الدول المستوردة، وبإتباع نفس الأسلوب الذي اتبعناه في تحديد دالة الطلب علـى الواردات نجدها تتمثل في:

$$\log X_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log P_t + \alpha_2 \log R_t + U_t$$

وبعد استخدامنا لنفس البرنامج السابق نجد أن دالة الطلـب علـى الـصادرات الجزائرية قدرت خلال الفترة المحددة في الدراسة وهي فترة الإصلاحات الاقتـصادية هي: $\log X_t = 5.803 - 1.5 \log P_t + 2.28 \log R_t + U_t +$

حيث: $R^2 = 95.75\%$

من خلال تحليلنا للنتائج نجد:

R^2 = 95.75% أي أنه 95.75 من التغيرات التي تحدث في حجم الصادرات تكـون ناتجة من التغير في الصادرات من المحروقات ودخل الدول المستوردة.

α_1 = 1.5- إشارتها سالبة أي أن العلاقة عكسية بين السعر والكمية حسب افتراضـنا وبقيمة مطلقة أكبر من الواحد أي أن زيادة في أسعار المحروقات تؤدي إلـى تقلـيص الطلب عليها.

سعر المحروقات لا تحدده الجزائر بل يتحدد في الأسواق العالمية وفق عوامل خارجية هذا ما يعني ارتباط الاقتصاد الوطني بالمتغيرات التـي تحـدث خارجـه، والمرونـة السعرية مرنة.

α_2 = 2.28 المرونة الدخلية بإشارة موجبة أي علاقـة طرديـة بـين دخـل الـدول المستوردة والصادرات الجزائرية، وقيمتها أكبر من الواحد هـذا يعنـي أن المرونـة

الداخلية مرنة، أي كل زيادة بمقدار 10% من الدخل القومي للدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع في الصادرات بمقدار 22.8% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة بما فيها سعر المحروقات.

وكنتيجة ختامية عن دالة الطلب على الواردات والصادرات الجزائرية نجد أن المحروقات في الدالتين تمثلان متغير مستقل ويؤثر بقوة على التجارة الخارجية، سواء كان ذلك على الصادرات أو الواردات، كما أن الواردات الجزائرية تزداد حتى ولو ارتفعت أسعارها، لكون المرونة السعرية لدالة الطلب على الواردات أقل من الواحد، وهذا ما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها دون استخدام النموذج الرياضي، وهي أن الصادرات الجزائرية تتمثل أساسا في المحروقات وأن هذه الأخيرة هي المصدر الأساسي للحصول على العملة الصعبة وتغطي أغلب الواردات الجزائرية.

بمعنى أن هناك ترابط كبير بين تحسن ظروف السوق الدولية للطاقة وبالتالي زيادة المداخيل من العملة الصعبة والميل نحو زيادة الواردات من السلع والخدمات.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية فتتمثل في السلع التجهيزية والتي تجد الجزائر نفسها مضطرة إلى استيرادها مهما كانت الأسعار سواء ارتفعت أو انخفضت.

المبحث الثالث: الادخار العائلي.

تقتصر حدود دراستنا للادخار العائلي على المدخرات العائلية الاختيارية، أي تلك الناتجة عن قيام الأسر والأفراد بمحض إرادتهم واختيارهم على التخلي عن جزء من دخولهم النقدية المتاحة وإيداعها في صناديق الادخار المختلفة.

إن مفهوم الادخار في الواقع يتسع ليشمل جميع المدخرات سواء كانت اختيارية أو إجبارية أي تلك التي تفرض جبرا على الأفراد كما هو الحال بالنسبة للتأمين بأنواعه المختلفة، إلى جانب الادخارات الإجبارية الأخرى الخاصة بصناديق المعاشات.

ودراسة الادخار العائلي في الدول النامية بصفة عامة يعتبـر مـن الدراسـات الصعبة جدا، ذلك نتيجة لصعوبة الحصول على المعلومات والإحـصائيات الـصحيحة والدقيقة في هذا المجال.

وفي الجزائر يعتبر الحصول على هذه الإحصائيات المنتظمة والدقيقة والمتصلة أمرا صعبا، بحيث يصطدم الباحث بعراقيل كبيرة للحصول على الإحـصائيات، إلـى جانب التضارب الكبير في الإحصائيات المتوفرة من مصدر لآخر، ذلك لكون الادخار العائلي يستدعي تحليل ودراسة كل من الدخل والاستهلاك، وسوف نعتمد في دراسـتنا للادخار العائلي على ضوء المعلومات المتوفرة والقليلة في هذا المجال. وتتطرق هـذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على الادخار، وكذلك التطورات التـي شهدتها.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الادخار:

من بين العوامل الاقتصادية المؤثرة على المدخرات الاختيارية الدخل المتاح إلى جانب عائدات الودائع الادخارية.

يعتبر الدخل من العوامل المحددة للادخار والاستهلاك وذلك بغض النظر عـن مفهوم الدخل سواء كان دخلا مطلقا أو نسبي أو دخل دائم. وبصفة عامة فإن الادخـار يعتبر متغير تابع لمجموعة من العوامل الاقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

وسوف نحاول تتبع تطور مداخيل الأسر الجزائرية لتحديد أهميتها في المدخرات العائلية، ولقد شهدت الأوضاع الاجتماعية في الجزائر تدهورا منذ عدة سنوات بـسبب ارتفاع البطالة وتخلي الدولة عن التكفل التدريجي بالمشاكل الاجتماعية،[1] مما أعطـى فرصة للقطاع الخاص بلعب دور مناسب وذلك في إنشاء مناصب العمل، سواء كـان ذلك في النشاطات المصرح بها أو غير المصرح بها،[2] ويضاف إلى ذلـك أن أغلـب مناصب الشغل التي يتم إنشاؤها من طرف الحكومة تعتبر ذات طابع مؤقت، لكن رغم

---

[1]- بسبب تدابير التعديل الهيكلي تم رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتسريح العمال وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي.

[2]- يوجد في القطاع الخاص ما يزيد عن 40% من العمال غير مصرح بهم.

ذلك مكنت هذه المناصب من تخفيض نسبة البطالة وبالتالي زيادة المداخيل خاصة بعد انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي في سنة 2001، وبالتالي محاولـة اسـتعادة دور الدولة في دعم النمو الاقتصادي وضبط الاختلالات الاجتماعية عن طريق مكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل.

ذلك ما جعل سنة 2001 تتميز بتحسن نـسبي فـي مـداخيل الأسـر وكـذلك الاستهلاك، حيث انتقلت مداخيل الأسر مـن 2122.8 مليـار دج سـنة 2000 إلـى 2367.8 مليار دينار جزائري في سنة 2001 أي بزيادة قدرها 11.5% حسب الأسعار الجارية[1] وتمثل الأجور نسبة 40.4% من مجموع مداخيل الأسر، بينما بلغت مداخيل أصحاب المهن الحرة 38.4%، علما بأن نسبة مساهمة الأجور كانت تمثل 45.5% من مداخيل الأسر في 1993 لتنخفض في سنة 1997 إلى 43.2% وذلـك بسـبب فقـدان مناصب العمل بالإضافة إلى تزايد مداخيل أصحاب المهن الحرة.

إن زيادة المداخيل أثر على الاستهلاك حيث ازداد الاستهلاك من 1705.4 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 1829.2 مليار دينار جزائـري فـي سـنة 2001 أي بزيادة قدرها 7.3%[2] ذلك ما أثر على الأسعار.

أما سنة 2003 فقد شهدت ارتفاعا في دخل الأسر، وبالتالي في الاستهلاك بسبب انخفاض البطالة، لكن هذا لا يعني انخفاض المشاكل الاجتماعية وتحـسين الظـروف الاجتماعية، حيث ازدادت الفوارق الاجتماعية خاصة بسبب تطور مستويات ومـداخيل القطاع الخاص، لكن رغم ذلك شهد الدخل الخام للأسر ارتفاعا بنسبة 12% عن سـنة 2002 حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن سنة 2003، وفي سنة 2004 فإن الدخل الخام للأسر قد شهد معدل نمو أقل من السنة السابقة حيث بلغ 9% بمبلـغ 3330 مليار دينار جزائري ومثلت كتلة الأجور 36.91% من هذا الدخل بينما بلغـت مداخيل القطاع الخاص 39.94%.[3]

---

[1]- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001، مصدر سابق ص. 116.
[2]- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001، مصدر سابق، ص. 118.
[3]- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، مصدر سابق، سنة 2004، ص. 119.

وتجدر الإشارة في هذا المجال بأن أكثر من نصف الأجراء تقل دخـولهم عـن 20.000 دينار جزائري شهريا مما يجعل الفوارق الاجتماعية متسعة، أي تركز أغلب المداخيل لدى فئة صغيرة، هذا ما يعني تفاقم المشاكل الاجتماعية بسبب بنية التوزيـع، والذي تكون له جوانب إيجابية في المجال الادخاري.

تشير الإحصائيات السابقة إلى أن الدخل في الجزائر قد شهد زيادة وأدى ذلـك إلى زيادة مماثلة في الاستهلاك (أنظر الملحق رقم 06)، كما أن هذه الزيادة في الدخول اتسمت بتوزيع غير عادل،[1] هذا ما يعني أن ذلك سوف ينعكس إيجابا على الادخـار باعتبار زيادة الدخل للطبقات الغنية سوف تؤثر على إجمالي المدخرات العائلية التـي انهارت منذ سنة 1986 وبالتالي الاستثمارات والنمو.

أما بالنسبة للعنصر الثاني الذي يؤثر على عائدات الادخار والذي يتمثـل فـي معدل الفائدة، نجد أن أسعار الفائدة الحقيقية قد أدى تحريرها مـع تراجـع معـدلات التضخم بفضل إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبـة منـذ 1997، بينما قبل ذلك كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، إضـافة إلـى أن التـسيير المركزي لهذه الأسعار خلال مدة طويلة لم يساعد على تحريك وزيادة الادخار.

المطلب الثاني: تطور الادخار العائلي:

رغم التراجع التدريجي للوظائف الدائمة بسبب انـسحاب الدولـة مـن الحيـاة الاقتصادية نتيجة للإصلاحات المطبقة وبالتـالي تفـاقم المـشاكل الاجتماعيـة إلا أن الإحصائيات المتوفرة عن الادخار العائلي في الجزائر والتي تعتبر قليلة ونادرة تثبـت نموا متواصلا[2] والجدول التالي يعطي صورة عن تطور الادخار العائلي.

---

[1]- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، مصدر سابق، سنة 2004، ص. 119.

[2]- تعتبر المعلومات الخاصة عن الادخار العائلي في الجزائر من الأمور التي تصنف ضمن المستحيل وإن وجدت فتتميز بالتضارب فمثلا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات بلغ الادخار العائلي فـي سـنتي 2000 و2001 على التوالي 355.7 مليار دينار جزائري و391.94 مليار دينار جزائري، وقدرت حـسب المجلـس الاقتصادي والاجتماعي 196.6 مليار دينار جزائري سنة 2000 و291 سنة 2001.

الجدول رقم 36(*)

تطـور المدخـرات العائليـة

الوحـدة: مليار دج

السنـوات	1997	1998	1999	2000	2001
المدخرات السنوية	18.521	10.862	14.125	16.232	26.639
مدخرات تحت الطلب	245.751	277.107	316.377	344.042	381.371
مدخرات إجمالية	298.956	304.978	335.515	355.704	391.939

Source : Annuaire statistique de l'Algérie N°20, Édition 2003.

يتضح من الجدول ما يلي:

- المدخرات السنوية أي الفرق بين رصيد الإيداعات والسحب السنوية قد بلغـت في سنة 1997 إلى 18.521 مليار دينار جزائـري لتـنخفض فـي الـسنوات الموالية، ولم ترتفع إلا في سنة 2001 ذلك ما يعني أن المداخيل الأسـرية قـد تكون لها أثرا في ذلك إلى جانب العوامل النفسية التي نتجت عن انعدام الثقة في السياسات المطبقة في تلك المرحلة.
- المدخرات تحت الطلب والتي تمثل تراكم الادخار عند الطلب مع الفوائد المحققة شهدت ارتفاعا لكن ذلك لا يعني بالضرورة زيادة الادخار، لأن الارتفاع فيها قد يعود إلى الفوائد المتراكمة خلال الفترات السابقة.
- المدخرات الإجمالية والتي يقصد بها مجموع المدخرات المتراكمة خلال مجموع السنوات إلى جانب الفوائد المستحقة عليها وكذلك الحسابات الجارية وحـسابات الصكوك قد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة.

ذلك ما يعني بأن المدخرات السنوية تبقى الوحيدة التي توضح التطـور الـذي يخص الادخار العائلي، وتؤكد أن نتائج الإصلاحات التي كانت في الـسنوات الأولـى سلبية على الجانب الاجتماعي، حيث ارتفعت البطالة وانخفضت المداخيل وازداد الفقر، مما أدى إلى انخفاض المدخرات العائلية لكن بعد سنة 2001، حيث شـهدت مجمـوع مداخيل الأسر زيادة رغم انخفاض مساهمة الأجور في هذه المداخيل فقد شهد كل مـن

(*)- الإحصائيات مقربة إلى ثلاث أرقام بعد الفاصلة.

الاستهلاك والادخار ارتفاعا ملموسا، ويفسر ذلك في كون الطبقات الفقيرة قد زادت في استهلاكها بسبب حصولها على مداخيل إضافية نتيجة الانخفاض الملموس للبطالة، لكن مع ذلك تبقى الإحصائيات المقدمة في هذا المجال محل نقاش كبير، أما الطبقات الغنية توجهت إلى ادخار زيادة مداخيلها، لأن الوضعية الحقيقية للمجتمع الجزائري تبين زيادة الفوارق الاجتماعية وانكماش الطبقة المتوسطة وبالتالي فإن ارتفاع الادخار يعود إلى زيادة مداخيل الطبقات الثرية، أما بالنسبة لتطور الاستهلاك الذي شهدته المرحلة من 2001 حتى 2004 يعود إلى دخول الطبقة الفقيرة ضمن المستهلكين، إلى جانب زيادة استهلاك الطبقة الغنية، بمعنى أن الطبقة الفقيرة في السابق كان استهلاكها تقريبا معدوما[1] وحصولها على الدخل سوف يوجه مباشرة إلى الاستهلاك لا إلى الادخار، وحسب نتائج التقرير الذي تم إنجازه في سنة 2000 من طرف الديوان الوطني للإحصائيات تبرز الفرق عند الاعتبار لتوزيع أموال الاستهلاك فحوالي 30% من السكان يستهلكون 55% من المبالغ المستهلكة، أما 70% البقية فيحصلون على 45% من الاستهلاك وتبين أن هناك زيادة كبيرة في استهلاك بعض السلع والتي يمكن اعتبارها غير ضرورية كالسيارات السياحية ومواد البناء، ذلك ما يؤكد أن الارتفاع الكبير في الاستهلاك يعود بالأساس إلى زيادة استهلاك الطبقات الغنية نتيجة زيادة مداخيلها، ويؤكد التقرير الأول لقياس أخطار الأمراض غير المتنقلة في سنة 2003 والذي أنجزته وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات والمنضمة العالمية للصحة وحسب هذا التقرير فإن 39.7% من العينة قد حددوا مدخولهم السنوي الإجمالي بأقل من 100.000 دينار جزائري أي دخل شهري يقدر بـ 1263 دينار جزائري للفرد و15.2% صرحوا بدخل يتراوح بين 100.000 دينار جزائري و200.000 دينار جزائري.

[1]- حسب التحقيقات التي أجريت على نمط الاستهلاك ومن خلال خصائصه تبين أنه يفتقر من البروتينات الحيوانية وبالتالي فإنه يعكس الفقر الذي يعاني منه الجزائري.

وبالتالي فإن نمو الاستهلاك في الجزائر قـد لا تـستفيد منهـا كـل الـشرائح الاجتماعية بسبب بنية التوزيع. وبصفة عامة فإن الادخار العائلي مثل نسبة مهمة مـن مجموع المداخيل كما شهد نموا متزايدا ويمكن استخلاص ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم 37
تطـور نسبـة الادخـار

السنـة	1998	2000	2001	2004
النسـبـة	%6	%10.3	%13.7	%20

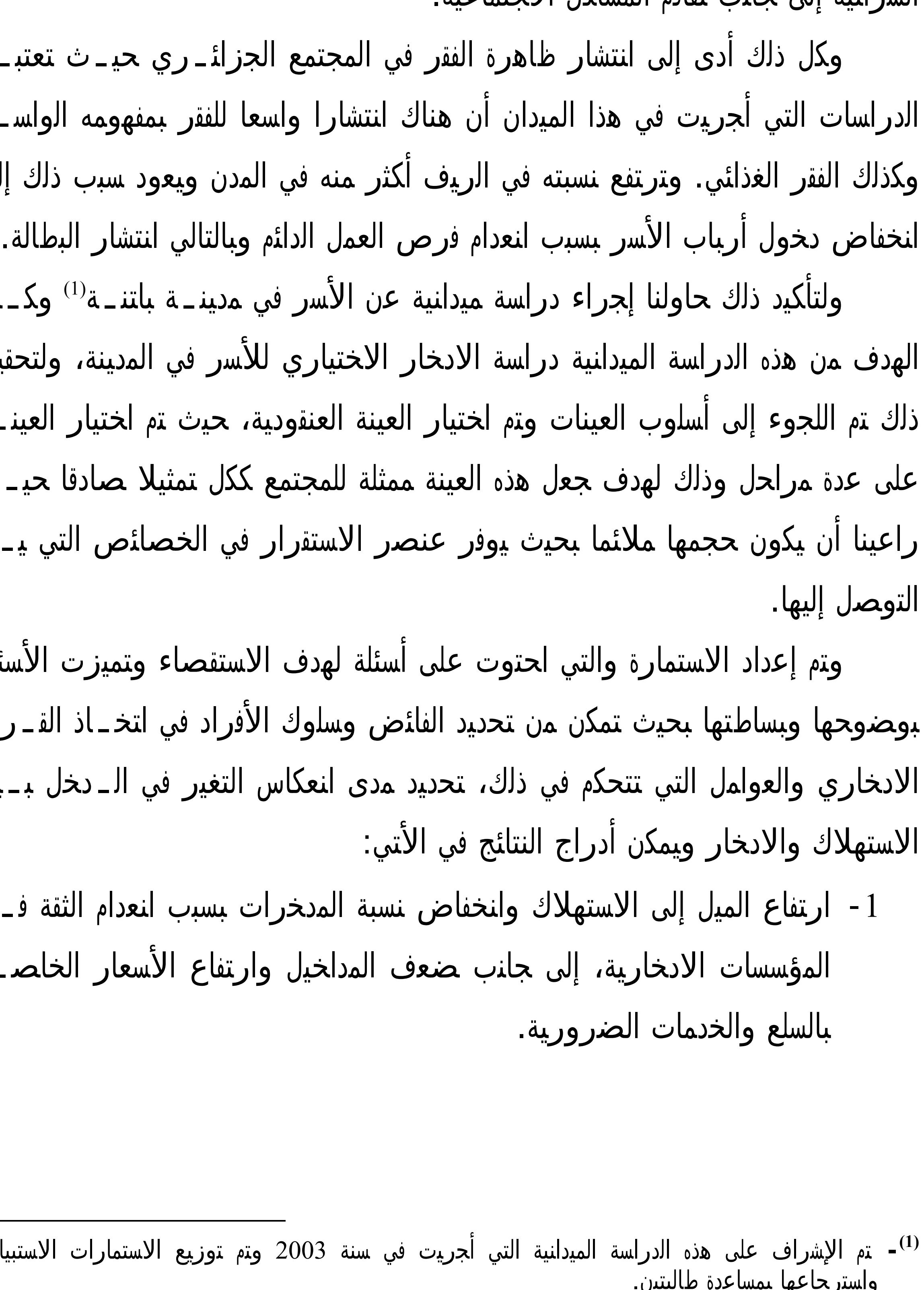
المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير سنة 2001، ص. 118، تقريـر سـنة 2004، ص. 119.

نجد أن أهمية الادخار قد تزايدت من سنة 1997 إلى 2000 حيث انتقلت مـن 3.5% إلى 10.3% من الدخل المتاح لتصل إلى 20% سنة 2004، هذا ما يعنـي أن سوء توزيع المداخيل ساهم في زيادة الادخار، أي أن عدالة توزيع الدخل تـؤدي إلـى تخفيض المدخرات العائلية.

فالسياسة المتبعة خلال التسعينات أفرزت فوارق اجتماعية، مما ساهم في ارتفاع نسبة الادخار العائلي في الدخل المتاح لدى الأسر الجزائرية.

وحسب تقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن مجموع المداخيل المحققة لأسر تحقق ادخار في سنة 2004 يقدر بـ 593 مليار د.ج لكن يبقى المهم ما تعكسه هذه الزيادة، أي الاستثمار ونوعه حيث يبقى الاقتصاد الجزائري رغـم تـوفره علـى مداخيل هامة، يعاني من نقص في مجال الاستثمارات خاصة الاسـتثمارات المنتجـة، فالطبقات الغنية التي استفادت من زيادة المداخيل وبالتالي الادخار، توجـه المـدخرات إلى المجالات غير المنتجة وبالتالي لا تساهم في تقليل الضغوطات التي تواجهها الدولة خاصة إشكالية التشغيل وتقليص البطالة ودفع التنمية على قواعد اقتصادية سليمة.

كما أن نمو نسبة المدخرات في الجزائر يؤكد ظاهرة معينة تتمثل فـي وجـود تناقضات في المجتمع الجزائري يصعب تأكيدها نسبة لعدم توفير المعطيـات اللازمـة



لذلك، لكن رغم ذلك يمكن القول بأن هذا النمو يفسر زيادة الفوارق الاجتماعية وتمركز المداخيل لدى طبقة معينة، لأن زيادة مدخرات الأسر الذي شهدته مرحلة الانتهاء من برنامج التعديل الهيكلي قد شهد كذلك ارتفاع الأسعار وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية إلى جانب تفاقم المشاكل الاجتماعية.

وكل ذلك أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري حيث تعتبر الدراسات التي أجريت في هذا الميدان أن هناك انتشارا واسعا للفقر بمفهومه الواسع وكذلك الفقر الغذائي. وترتفع نسبته في الريف أكثر منه في المدن ويعود سبب ذلك إلى انخفاض دخول أرباب الأسر بسبب انعدام فرص العمل الدائم وبالتالي انتشار البطالة.

ولتأكيد ذلك حاولنا إجراء دراسة ميدانية عن الأسر في مدينة باتنة[1] وكان الهدف من هذه الدراسة الميدانية دراسة الادخار الاختياري للأسر في المدينة، ولتحقيق ذلك تم اللجوء إلى أسلوب العينات وتم اختيار العينة العنقودية، حيث تم اختيار العينة على عدة مراحل وذلك لهدف جعل هذه العينة ممثلة للمجتمع ككل تمثيلا صادقا حيث راعينا أن يكون حجمها ملائما بحيث يوفر عنصر الاستقرار في الخصائص التي يتم التوصل إليها.

وتم إعداد الاستمارة والتي احتوت على أسئلة لهدف الاستقصاء وتميزت الأسئلة بوضوحها وبساطتها بحيث تمكن من تحديد الفائض وسلوك الأفراد في اتخاذ القرار الادخاري والعوامل التي تتحكم في ذلك، تحديد مدى انعكاس التغير في الدخل بين الاستهلاك والادخار ويمكن أدراج النتائج في الأتي:

1- ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض نسبة المدخرات بسبب انعدام الثقة في المؤسسات الادخارية، إلى جانب ضعف المداخيل وارتفاع الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية.

---

[1]- تم الإشراف على هذه الدراسة الميدانية التي أجريت في سنة 2003 وتم توزيع الاستمارات الاستبيانية واسترجاعها بمساعدة طالبتين.

2- السياسة الاقتصادية أفرزت طبقات ثرية تتمتع بنفوذ كبيـر، وتتميـز بـأعلى مستوى استهلاكي، وتساهم في الادخار لكن هذه المدخرات توجه إلـى اقتنـاء سلع كمالية ولا توجه إلى الاستثمار.

3- زيادة التفاوت في توزيع المداخيل يؤدي إلى زيادة الادخار

4- الدخول العرضية تؤدي إلى زيادة الادخار، أي أنه كلما تـم الحـصول علـى دخول إضافية وجهت إلى الادخار.

5- تزداد الادخار لدى الفئات من 25 سنة إلى 35 سنة، حيث تعتبر هذه الفئة أقل استهلاكا بسبب قلة مسؤوليتها.

6- أثبتت هذه الدراسة بأن الاستهلاك يعتبر نسبة ثابتة من الدخل الدائم، أي الدخل الذي تتوقع الأسرة الحصول عليه خلال فترة معينة، وأن الدخل العرضـي أو المفاجئ يؤدي إلى زيادة الادخار، ويجعل الادخار تابع للدخل سواء كان هـذا الدخل دائم، أو انتقالي، ينتج عن الدخل الانتقالي وهذا ما يجعل فرضية الدخل الدائم تنطبق على هذه العينة، وتؤكد الدراسات التي أجريت على بعض الدول النامية فيما يتعلق بهذه الفرضية، وأثبتت كما سبق الذكر التطابق مـع بعـض الاختلافات.

7- هناك مجموعة من الدوافع للادخار وتختلف باختلاف الطبقات الأسرية.

فبالنسبة للطبقة المتوسطة فإن ادخارها رغم قلته فالهدف منه هو شـراء سـلع معمرة كالسيارة مثلا أو مواجهة مصاريف معينة مستقبلا.

أما بالنسبة للطبقة الغنية والتي تمثل أكبر نسبة فـي المـدخرات فـإن الـدافع الأساسي هو تكوين ثروة إضافية دون تحديد الهدف المستقبلي لاستخدامات هذه الثروة.

المبحث الرابع: فائض المشاريع.

يشهد العالم في الفترة الحالية تسارع تكنولوجي متزايد مما أدي إلى زيادة دور وأهمية المشاريع، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص. كما تزايدت حدة المنافسة بين مختلف المؤسسات المكونة للقطاعات الاقتصادية خاصة مع تحرير التجارة العالمية وزيادة حركة الاستثمارات، ذلك ما جعل من المشروعات الاقتصادية موضوعا يحضى بالأهمية الكبيرة سواء كان ذلك للاقتصاد الوطني ككل أو بالنسبة للوحدات الاقتصادية، لأن المشروع يعتبر أحد المقومات الرئيسية والهامة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أن المشروع الذي يعتبر نواة قطاع الأعمال له دورا أساسيا في التحكم في مستوى التوظيف في الدول.

وبالتالي فإن نجاح المشروع، أي الوحدات الاقتصادية وتحقق الفوائض، يعني توفير موارد مالية للاقتصاد الوطني ككل، يمكن استغلالها مستقبلا، هذا ما يعني أن للمشاريع الاستثمارية بصفة عامة قدرا كبيرا من الأهمية، وتتضاعف هذه الأهمية أكثر في الدول النامية التي تتميز بندرة الموارد وكذلك عدم تحمل أي إسراف في الأموال.

وتتبع دور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية عن طريق النتائج الاقتصادية المحققة، يتطلب منا تحليل قطاع الأعمال إلى نوعين، قطاع الأعمال العام، وقطاع الأعمال الخاص، ودراسة النتائج المالية المحققة لهذين القطاعين ومدى مساهمتها في توفير الأموال الضرورية لتغطية متطلبات التنمية.

المطلب الأول: فائض قطاع الأعمال العام:

بالرغم من التوسع والمكانة التي كان يحتلها القطاع العام في الجزائر والأموال التي استفاد منها خاصة في مرحلة الاقتصاد الموجه، إلى جانب التوسع الكبير في السوق المحلية وارتفاع الطلب، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها مؤسسات قطاع الأعمال العام، إلا أنها مازالت تعاني في مستوى التسيير، وصعوبة في التوفيق بين العرض والطلب نتيجة ارتفاع الأسعار في كل من السوق الدولية والوطنية وانخفاض قيمة الدينار، إضافة إلى ضخامة النفقات، كل ذلك أدي إلى صعوبة منافسة

المنتوجات المحلية المنتوجات المستورد، مما خلق لهذه المؤسسات مشكلة كبيرة في مستوى تسويق وتخزين منتجاتها المكدسة في المخازن، مما أدى إلى ظهور نفقات إضافية، هذا إلى جانب المشكلة الإنتاجية، كل ذلك أدى إلى ضعف المردود المالي لقطاع الأعمال العام في الجزائر، خاصة القطاع الصناعي، ويبقى مصدر الفوائض المالية لهذا القطاع يعود إلى قطاع المحروقات، حيث نجد أن القطاع الزراعي، يعتمد كثيرا على الظروف المناخية مما جعله يتأثر بالجفاف الحاد الذي شهدته الجزائر، أما القطاع الصناعي العام فيتميز بضعف الأداء، حيث يشهد تراجع معتبرا في النمو، ورغم أن الجزائر قد انطلقت في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي منذ فترة إلا أن النتائج المحققة في المجال تعتبر ضعيفة بسبب مجموعة من العراقيل التي جعلت من الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لا تقدم بسرعة، كما هو الحال في مجال الخوصصة، حيث تثبت بعض الدراسات التي أجريت في الميدان أن هناك مشاكل ناتجة عن غموض موقف الدولة في المجال، إلى جانب عدم وجود استراتيجيات في هذا الميدان خاصة فيما يتعلق بفروع النشاطات الواجب الحفاظ عليها وترقيتها.

وبصفة عامة فإن المؤسسات العمومية الجزائرية قد تميزت بتدهور كبير والإحصائيات الخاصة بنتيجة استغلال القطاع العام تؤكد ذلك.

جدول رقم 38
نتيجـة الاستغـلال للقطـاع العـام

الوحـدة: مليون د.ج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة المضافة	857116	1111922	1202605.8	1036214	1266073.9	2000638.1	1862867.1	1874009.7	2278398.5
صافي القيمة المضافة	744622.1	958359.9	1065220.4	873583.5	1078872.2	1810174.5	1650925.4	1661518.8	2033991.6
نتيجة الاستغلال	384037.8	516403.4	621908.1	444550.9	604019.9	1180551.5	103975.8	1037617.1	1302605.9
منها القطاع الفلاحي	219.8-	519.1-	385.5-	400.6-	481.7-	451.5-	113.2	315.2	310.3
قطاع المحروقات	3357459	480297.9	543043.4	367116.9	522693.7	1073354.4	933822.2	912781.2	1160325.9
قطاع النسيج	1971.2-	5033.3-	4525.6-	4542.2-	3983.3-	3507.4-	4000.3-	3238.9-	2864.9-
قطاع الجلود	274.5-	594.9-	630.1-	763.5-	377.2-	309.3-	595.0-	186.7-	180.9-

Source : O.N.S, donnée économique, N° 405, Septembre 2004.

تحليل نتائج الجدول توضح أن:

نتيجة الاستغلال للقطاع العام بصفة عامة قد شهدت خلال الفتـرة 1995- 2003 مرحلتين مختلفتين.

المرحلة الأولى، من 95 إلى 99 شهدت ارتفاع في نتيجة الاستغلال ذلك رغم أن سنة 98 قد شهدت انخفاض عن سنة 97 ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات خلال سنة 98 إلى جانب العجز الذي شهده القطاع الفلاحي، لكن بصفة عامة نجد أن هذه الفترة قد تميزت بارتفاع إجمالي يقدر بـ 796513.8 مليون.د.ج.

المرحلة الثانية، والممتدة بين 2000 إلى غاية 2002 فقد تميزت بتراجع كبير في نتيجة الاستغلال حيث شهدت كل السنوات انخفاض متواصل.[1]

ففي سنة 2000 حقق القطاع العام نتيجة استغلال تقدر بـ 1180551.5 مليـون دينار جزائري لتنخفض في سنة 2002 إلى 1037617.1 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك دائما إلى تراجع مساهمة المحروقات خلال هذه السنوات أما سنة 2003 فتبقى الحالة استثنائية حيث حققت زيادة بمقدار 264988.8 مليون دينار جزائري ويرجع ذلك دائمـا إلى مساهمة المحروقات في تحقيق هذه النتيجة، إلى جانب كذلك التطور الايجابي للإنتاج الفلاحي الذي مكن من تحقيق فائض في هذه السنة، فإن أهم الملاحظات المستنتجة تتمثل:

1- يعتبر قطاع المحروقات أهم قطاع محقق للفوائض المالية في كل السنوات، بحيث يعتبر المساهم الأساسي في النتيجة الإجمالية للقطاع العام. حيث قدرت مـساهمة في سنة 1995 أكثر من 87.4% من مجمل النتائج المحققة للقطاع العام في نفس السنة كما قدرت نفس النسبة في سنة 1997 بحوالي 87.3% وبلغت فـي سـنة 2003 إلى 89%، بينما قدرت في سنة 2000 بنسبة 90.9% وشهدت كما سـبق الذكر سنة 2001 انخفاضا ويعود ذلك أساسا إلى القرار الـذي اتخذتـه منظمـة البلدان المصدرة للبترول بتخفيض الإنتاج من أجـل ضـمان اسـتقرار الـسوق

[1]- حسـب وزارة المساهمات وترقية الاستثمـار فإن القطاع العمومي الجزائري فقد 23 ألف منصب شغل خـلال سنة 2004.

العالمية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج خلال السداسي الثاني من سنة 2001, وأثر ذلك على حجم الصادرات التي تراجعت هي الأخرى خلال نفس الفتـرة، ولقـد قدرت نسبة انخفاض نسبة الإنتاج حسب تقرير المجلـس الـوطني الاقتـصادي والاجتماعي بـ 3.8% مقارنة بنسبة 2000 حيث شـمل الانخفـاض مجمـوع المنتوجات، أي الغاز الطبيعي والبترول الخام، وكذلك الغاز المكثف.

أما بالنسبة لسنة 2004 والتي تميزت بزيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية مما سمح بارتفاع أسعار البترول، وبالتالي فإن ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الإجمالي بنسبة 0.9% وحقق زيادة بـ 25% للقيمة المضافة[1]

2- ضعف كبير في مساهمة القطاع الفلاحي حيث سجل هذا القطاع نتائج سلبية إلـى غاية سنة 2000، والتي شهدت تراجعا كبيرا في نمو هذا القطاع، أما بعـد هـذه السنة فقد سجل هذا القطاع نتائج إيجابية، ويعود ذلك إلـى الظـروف المناخيـة الملائمة إلى جانب المجهودات التي بذلت في إطار التنمية الزراعية (أنظر الملحق رقم 07)، لهدف تشجيع الاستثمار الزراعي لكن رغم ذلك تبقى مساهمتة ضعيفة جدا في إجمالي نتائج القطاع العام، رغم كون القطاع الفلاحي العام والخاص من بين القطاعات الأساسية الهامة في الاقتصاد الوطني، حيث سجل نتائج إيجابية في نسبة النمو في الفترة 2001 و2004، هذا ما يعطي أهمية للقطاع الخاص في هذا الميدان.

3- تميز القطاع الصناعي العام في الجزائر بمستوى ضعيف وتبقى جميع المؤشرات الخاصة بهذا القطاع دون المستوى الإمكانيات المتوفرة، حيث يتـصف بـضعف كبير في الإنتاج وارتفاع في النفقات، وساهم في تدهور هذا القطاع كذلك تحريـر التجارة الخارجية وتم إغراق السوق الوطني بالمنتجات الأجنبية التي تعتبر أكثـر استجابة لمتطلبات المستهلك مع انخفاض ثمنها، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وساهم في زيادة ومضاعفة تكاليف الإنتاج بسبب الكساد. كمـا

---

(1)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم.
مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة، 2004، ص. 73 مرجع سابق.

ساهم في تدهور أهمية ودور القطاع الصناعي العـام القطـاع الغيـر الرسـمي والمنتوجات المزيفة، أو تلك المخالفة للمقاييس، كل ذلك ساهم بشكل أو بأخر في تراجع عام لجميع نشاطات القطاع الصناعي العام، حيـث شـهدت سـنة 2000 انخفاضا في الإنتاج عكس القطاع الصناعي الخاص الذي شهد تزايد مستمرا فـي النمو.

وفي سنة 2004 واعتمادا على وزارة الصناعة فإن نشاطات القطـاع العمـومي تراجع بنسبة 1.04% مقارنة بسنة 2003 وسجل قيمة مضافة بزيادة معتبرة عـن سـنة 2003 بنسبة 10% وسجلت الاستثمارات تراجعا قدر بـ 1.6%، وقلت الاستثمارات في هذه السنة نسبة 3.4% من رقم الأعمال[1]

ومن بين القطاعات الصناعية التي تأثرت بصورة كبيرة قطاع النسيج والملابـس، إلى جانب صناعة الجلود والأحذية، حيث يتضح من الجدول الـسابق أن نتـائج هـاتين الصناعتين في كل السنوات تحقق نتائج سلبية، إلى جانب الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية التي تسجل سنة بعد سنة انخفاضا متزايدا أو بصفة عامة فإن القطاع الـصناعي العمومي في سنوات عديدة شهد تراجعا في الإنتاج وقد يؤدي هذا إلى التراجع إلـى زوال العديد من فروعه وبالتالي حدوث عواقب سلبية على التوازنات الاجتماعية.

المطلب الثاني: فائض قطاع الأعمال الخاص:

الغاية من كل إصلاح اقتصادي تنشيط وزيادة النمو بمعدل أعلى من معدل زيـادة النمو السكاني، وباعتبار أن تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره يعتبر جزء أساسي مـن سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي التي قامت بها الجزائر، حيث تم التخلـي عـن الاعتقادات السابقة، والذي كان يرى فيها بأن القطاع العمومي يعتبـر المحـرك الوحيـد والأساسي في رفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث أثبت هذا الاعتقاد فشله وذلك بعد بروز بوادر ضعف القطاع العمومي إلـى جانـب الـضغوطات

---

[1] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع تقرير حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني مـن سـنة 2004، ص. 81 مصدر سابق.

الدولية الخارجية التي استدعت في تطبيق سياسة إصلاحات تمهيد الدخول إلـى اقتـصاد السوق، مما أعطى مكانة بارزة للقطاع الخاص وجعله حقيقة لا يمكن تجاهلها.

ولقد عرف القطاع الخاص الجزائري تطورا كبيرا حيث أصبح قطاع منظم بقوانين بينما كان من السابق متواجد في إطار غير شرعي، وتمكن من الحـصول علـى عـدة تدعيمات من طرف الدولة، إلى جانب مجموعة من التسهيلات مما جعله قطـاع ذو وزن اقتصادي وسياسي واجتماعي.

ولقد ساهم القطاع الخاص الجزائري في تحقيق فوائض مالية مهمة، حيـث فاقـت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال بصفة عامة أي الخاص والعام، ذلك رغم كون القطاع العام الجزائري يستحوذ على قطاع المحروقات الذي يمكن من تحقيـق فوائض مالية مهمة.

إن دراسة القطاع الخاص الجزائري يعتبر صعب لكونه تفتقر إلى وجود معلومات وإحصائيات لذلك سوف نعتمد فقط على الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة.

فرغم أن الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة قد لا تكون كاملة، بمعنى وجود بعض النشاطات التابعة للقطاع الخاص والعام في الإطار غير الرسـمي، والتـي تساهم بشكل أو بأخر في زيادة النمو الاقتصادي، وتخفف البطالـة، وزيـادة المـداخيل، وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية إلا أن ذلك لم يمنع في المساهمة المعتبـرة للقطـاع الخاص الجزائري في تحقيق الفوائض المالية رغم أن الإمكانيات التي اسـتفاد منهـا لا يمكن مقارنتها مع القطاع العام، إلى جانب العراقيل العديدة التي واجهته في ظل السياسات السابقة والجدول التالي يعطي لنا صورة عن أهمية القطاع الخاص في الجزائر.

جدول رقم 39

نتيجـة الاستغـلال للقطـاع الخـاص

الوحـدة: بالمليون د.ج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع الفلاحي	169642.9	243886.1	203269.1	281051.3	310765.8	293648.7	317243.8	321435.6	401708.4
القطاع الصناعي	75658.8	102608.8	122461	14860.6	162433.9	220477.7	242742.9	304534	350573.6
القطاع الخدمي	289150.8	359080.1	406913.9	444475.9	497543	529622.6	602022.6	649915.2	709284.6
نتيجة الاستقلال للقطاع الخاص	534452.5	705575	732644	874135.8	970742.7	529622.6	602033.9	649915.2	709284.6
نتيجة الاستقلال لقطاع الأعمال الخاص + العام	918490.3	1221978.4	1354552.1	13186886.7	1574762.6	2224300.5	2201771.4	231354.9	2764172.5
نسبة مساهمة القطاع الخاص من نسبة الاستقلال	%58.2	%57.7	%54	%66.3	%61.6	%46.9	%52.8	%55.1	%52.9

المصـدر: الجدول من إعداد الباحث مستنتج من إحصائيات ONS données statistiques N° 405, Septembre 2004.

تحليلنا للجدول يؤكد أن القطاع الخاص الجزائري يساهم بنسبة تفوق في أغلبية السنوات المدرجة في الجدول 50% ماعدا سنة 2000، وذلك نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته المحروقات في هذه السنة، حيث ارتفعت من 5222693.7 مليون د.ج في سنة 99 لتصل إلى 1073354.4 مليون د.ج في سنة 2000 أي بنسبة 90.9% من نتيجة الاستغلال المحققة في السنة.

القطاع الزراعي الخاص حقق في جميع السنوات فائضا، وهذا الفائض مثل نسب مهمة في إجمالي النتيجة المحققة للقطاع الخاص، حيث بلغت هذه النسبة 31.7% في سنة 95 لترتفع في سنة 1996 إلى 34% وقدرت نفس السنة في 2003 بحوالي27.5%.

أن القطاع الزراعي الخاص يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الجزائرية خاصة منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1] رغم ضعف الموارد المائية الخاصة بالري والمستوى الضعيف للتأطير التقني.

القطاع الصناعي من خلال النتيجة التي حققها خلال الفترة 95-2003 توضح الزيادة المستمرة في مساهمته في التنمية الإجمالية للقطاع الخاص، حيث مثلت بنسبة مساهمة من نتيجة الاستغلال للفترة 95-2000 وفي أغلب السنوات أكثر من 14% حيث قدرت في سنة 95 و96 على التوالي 14.2% ثم 14.5% لتصل في سنة 2000 إلى 21% بينما ارتفعت هذه النسبة بعد سنة 2000 لتقترب من 24% في كل من سنة 2002 و2003.

ورغم زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الفوائض المالية المحققة بعد سنة 2000 إلا أن نسبه تطوره قد شهدت خلال السنة 2003 انخفاضا عن الفترة 2000/1995. حيث قدر تطوره خلال الفترة 2000/1995 بنسبة تتراوح ما بين 8% إلى 10%، أما في سنة 2003 قدرت هذه النسبة بـ 5% فقط.[2]

---

[1]- تم إنهاء المرحلة الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية في سنة 2004، حيث تم البدء في تطبيقه في سبتمبر 2000، ومن أهداف ضمان الأمن الغذائي وزيادة نتيجة القدرات الإنتاجية وعصرنة المستثمرات الفلاحية.

[2]- يعتبر خبراء البنك العالمي بأن القطاع الخاص الجزائري يعاني من عائق التمويل والعقار وأن تنظيم هذا القطاع في الجزائر يعتبر محدودا، كما أكد بنك الجزائر بأن نصف قروض البنوك تتمركز لدى عدد محدود من المتعاملين.

فقطاع الخدمات يبقى القطاع الرائد ضمن القطاعات التـي تـساهم فـي تحقيـق الفوائض المالية بسبب أهمية قطاع النقل والمواصلات، إلـى جانـب خـدمات الفنـادق والمطاعم، التي شهدت تطورا ملحوظا في القطاع الخاص الجزائري، بسبب تراجع أهمية القطاع العام في هذا المجال، كما لعبت التجارة دورا هاما في زيادة الفوائض المالية ذلك رغم كون التجارة غير الرسمية مهيمنة على تسيير الإنتاج وتوزيعه، ومنذ سنوات عديدة نمت الأسواق غير الرسمية بصورة كبيرة.

المطلب الثالث: أهمية المحروقات والقطاع الزراعي في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال:

من خلال تحليلينا لتطور نتيجة الاستغلال للقطـاع العـام الجزائـري اتـضح أن المحروقات تعتبر أساسا الفوائض المحققة خلال فترة 1995- 2003 كما تبين في خلال نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص أن القطاع الزراعي له مكانة مهمة ومتزايدة.

واعتبارا بأن الاقتصاد الجزائري، يعتمد بصفة عامة على المحروقات في تحقيـق النتائج الإيجابية على المستوى المالي في جميع الميادين إلى جانب كون القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وبناء على ذلك سوف نحاول دراسة أهميـة المحروقات و القطاع الزراعي في تكوين الفوائض المالية لقطاع الأعمال الجزائري وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط الجزئي بين المتغير التابع والذي يتمثل فـي نتيجـة الاستغلال للقطاع الأعمال ومتغيرين مستقلين وهما كما سبق الذكر المحروقات والقطـاع الزراعي. وسوف نرمز لـ y لنتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال.

x1 القطاع الفلاحي

x2 للقطاع المحروقات.

r_{yx1x2} الارتباط الجزئي بين نتيجة الاستغلال والقطاع الفلاحي r_{yx2x1} الارتباط الجزئي بين نتيجة الاستقلال وقطاع المحروقات[1]

$$r_{yx1x2} = \frac{r_{yx1} - r_{yx2} r_{x1x2}}{\sqrt{1 - r_{x1x2}^2}\sqrt{1 - r_{yx2}^2}} \qquad r_{yx2x1} = \frac{r_{yx2} - r_{yx1} r_{x1x2}}{\sqrt{1 - r_{x1x2}^2}\sqrt{1 - r_{yx1}^2}}$$

---

[1]- دومينيك سالفاتور سلسلة ملخصات منشور نظريات ومسائل الإحصاء والاقتصاد القياسي دار ماك جروهيل للنشر ص. 169.

والجدول التالي يبين تطور نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال:

الجدول رقم 40
أهمية القطاع الزراعي والمحروقات في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال

الوحـدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نتيجة استغلال القطاع الزراعي	169423.1	243367	202883.6	280650.7	310284	293197.2	317557.0	321750.9	402018.7
نتيجة الاستغلال لقطاع المحروقات	337320.9	498249.3	565857.1	387022.2	539184.6	1125143.9	976749.3	989573.5	1263774.5
نسبة 1 إلى 3	%18.4	%19.9	%14.97	%21.3	%19.7	%13.2	%14.4	%13.9	%14.5
نسبة 2 إلى 3	%36.7	%40.8	%40.8	%29.3	%34.2	%50.6	%44.4	%42.8	%45.7
نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال	918490.3	1221978.4	1254552.1	1318686.7	1574762.6	2224300.5	2201771.4	2313501.9	2764172.5

المصدر : الجدول من إعداد الباحث مستنتج من إحصائيات .ONS données statistiques N° 405, Septembre 2004

وبعد تقريب الأرقام وتحويل الوحدة إلى مليار دينار جزائري تم التوصل إلـى الجدول التالي:

جدول رقم 41
تطور نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال والمحروقات والزراعة
الوحـدة: مليار دينار جزائري

السنوات			
1995	918.5	169.4	337.3
1996	122.2	243.4	498.2
1997	1354.5	202.9	565.8
1998	1318.7	280.6	387
1999	1574.7	310.3	539.2
2000	2224.3	293.2	1125.1
2001	2201.8	317.5	976.7
2002	2313.5	321.2	989.6
2003	2764.2	402.0	1263.8

المصـدر: مستنتج من الجدول رقم 40.

وبعد إجراء جميع العمليات السابقة تم الحصول على:

$$r_{yx1} = 0.77 \quad r_{yx2} = 0.86 \quad r_{x1x2} = 0.77$$

$$r_{yx1x2} = 0.33 \quad r_{yx2x1} = 0.66$$

تحليـل النتائـج:

1- توضح النتائج السابقة أن X2 أكثر أهمية من X1 في تفسير التغير فـي y أي أن قطاع المحروقات له تأثير أكبر من القطاع الفلاحي فـي نتـائج اسـتغلال القطاع العام والخاص معا. حيث نجد أن 66%من التغيرات التي تحـدث فـي نتيجة الاستغلال تكون نابعة من قطاع المحروقات. أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فنجد أنه يفسر فقط 33% من مجموع التغيرات في نتيجة الاسـتغلال لقطـاع الأعمال الجزائري.

هذا ما يؤكده كذلك نسبة المساهمة لكل من القطاعين من خلال الجدول السابق، حيث نجد أن مساهمة قطاع الفلاحي لم تتعدى 21.3% كأحسن بنسبة، أما بالنسبة لقطاع المحروقات فأقل نسبة مسجلة بلغت 29.3% وفي أغلب السنوات تعدت 40%.

المبحث الخامس: التمويل التضخمي.

إزاء عجز الموارد المحلية من المدخرات الاختيارية الفردية والعائلية العامة منها والخاصة في الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية وحفز الاستثمارات ورفع معدلاته، برزت فرص التساؤل عن دور و أهمية التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز والذي يطلق عليه بعض الاقتصاديين سياسة التمويل الرخيص.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي عانت من تدني المدخرات المحلية الاختيارية مما دفعها إلى البحث عن مصادر محلية أخرى تمثلت في التمويل عن طريق المصادر الإجبارية آي التمويل التضخمي.

وسوف نحاول في هذا المبحث دراسة التمويل التضخمي في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى تطور الكتلة النقدية في الفترة الأخيرة وكذا قياس الفجوة التضخمية.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية:

تتمثل الكتلة النقدية أساسا في النقود وشبه النقود: حيث تعتبر النقود هي العملة الأساسية وتشمل العملة الانتمائية وكذلك ودائع عند الطلب ويرمز لها بالرمز M1

أما الجانب الثاني من الكتلة النقدية فيتمثل فيما يطلق عليه بشبه النقود أو شبه العملة.

والتوسع في الكتلة النقدية الكلية والذي نرمز له بالرمز M^2 قد يكون إما بسبب زيادة النقود أي العملة الأساسية نتيجة تطور الودائع، أو زيادة العملة الانتمائية، أو قد يكون بسبب زيادة اشباه النقود وسوف نحاول عن طريق إدراج الجدول التالي تحليل الكتلة النقدية في الجزائر وتحديد أهمية كل نوع من العناصر المكونة لها.

جدول رقم 42

تطـور الكتلـة النقديـة

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيانات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النقود + شبه النقود	1468,4	1559,2	2071,8	2901,5	3401,9	3756,2
النقود	889,8	941.3	1235,6	1416,52	1681,6	2171,8
شبه النقود	578,6	617,9	836,2	1484,98	1720,3	1584,4

المصدر: السنوات 1999- 2000 الجزائر من أرقـام ص،50 الـسنوات 2002، 2003، 2004 تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2002 و2004 ص. 118 وص 32 على التوالي مصدر سابق.

توضح الإحصائيات المدرجة من الجدول أعلاه أنه منذ سـنة 2001 هنـاك توسع كبير في الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع حيث ارتفعت مـن 1559,2 مليـار د.ج سنة2000 ليصل الى2071,8 مليار د.ج سنة2001 ثم بلغت في سنة 2004 أكبر من 3756,2 مليار د.ج ويعود سبب الارتفاع إلى مكوناتها خاصة النقود أي M فمنذ سنة 2001 نجد أن الأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزائر تفوق الكتلة النقديـة, M1 أي العملة الائتمانية المتداولة وكذلك الودائع عند الطلـب, وتعتبـر الأرصـدة الخارجيـة الصافية من العناصر الهامة التي تعكس وضع الجزائر الخارجي مـن خـلال زيـادة احتياطيات الصرف التي انتقلت من 774,3 مليار د.ج في ديسمبر2000 إلـى 1102 مليار د.ج في جوان 2001 ثم إلى 1286 مليار د.ج في نهايـة 2001مقابـل 172,6 مليار د.ج في ديسمبر 1999.

وقدرت كذلك الأرصدة الخارجية في نهاية سنة 2002 بمبلغ 1745.5 مليار أي بزيادة قدرت بحوالي 33% عن سنة 2001 وهذا ما يتضح من خلال الكتلـة النقديـة M1 أي العملة الائتمانية وودائع عند الطلب.

كما أن هناك تطورا ملحوظا للوضعية النقدية لسنة 2002 حيث ارتفعت الكتلـة النقدية من 2071.8 مليار د.ج سنة 2001 يبلغ في سنة 2002 إلـى 2901.5 مليـار د.ج مما ينتج زيادة في عرض العملة النقدية على مستوى الأسواق مـا بـين البنـوك والمشكلة أساسا في الإصدار الخارجية الصافية الخارجية الصافية لبنك الجزائر، ويعني

ذلك أن الاحتياطيات الرسمية للصرف تمثل كذلك في هذه السنة التعـويض الرئيـسي للكتلة النقدية الكلية، هذا ما يوضح أن تحسن الوضعية الخارجية تساهم بصفة فعالة في الاستقرار النقدي.

أما سنة 2003 فقد شهدت هي الأخرى ارتفاع الأرصدة النقدية الـصافية إلـى 2325.9 د.ج واستمرت في الارتفاع لتصل في سنة 2004 إلى 3109 مليار د.ج ذلك ما أثر على الوضعية النقدية في الجزائر حيث أصبحت الأرصدة الخارجيـة الـصافية المصدر الرئيسي في نشوء النقود[1] (أنظر الملحق رقم 08) أمام تـضاؤل الأرصـدة الداخلية الأساسية الصافية.

وهذا ما يوضح أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيـسي للكتلة النقدية M2 (M1+ شبه العملة)[2]، بمعنى أخر أن الأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزائر تجاوزت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أي M1 ومثلت نسبة 83% من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 في سنة 2004 مقابل 9.5% في سنة 1999، ذلك ما يعني أنها أصبحت المصدر الوحيد لإنشاء النقود وسبب في الإفراط في السيولة النقدية، هذا ما دفع بنك الجزائر باستخدام أدوات معنية لاسترجاع السيولة النقدية وذلك منذ أفريل 2002 وتمثلت هذه السياسة في المزاد بدلا من الأدوات التقليديـة للـسياسة النقدية [3]

ونتج عن هذه السياسات توجيه الموارد المالية بقيمة معتبرة إلى الدولة، وبسبب برنامج الإنعاش (أنظر الملحق رقم 09) الذي قامت به الدولة مكنت مـن امتـصاص السيولة النقدية وقدرت حسب تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المبالغ الممتصة

---

[1]- تتكون عناصر تغطية الكتلة النقدية من: الإيرادات الخارجية، الإيرادات الخارجية، القـروض المقدمـة إلـى الاقتصاد، القروض الممنوحة إلى الخزينة.

[2]- M2 تتمثل في الكتلة النقدية بالمفهوم الموسع أي M1+ شبه العملة.
M3 تمثل سيولة الاقتصاد وتشمل في M2 + كافة الودائع لأجل لدى المؤسسات الماليـة المـصرفية وغيـر المصرفية والممثلة في الودائع الادخارية وودائع الادخار السكني وسندات الخزينة.

[3]- قام بنك الجزائر عن طريق هذه التقنية بمراقبة ومتابعة الأسواق ما بين البنوك وإرساء جهـاز يهـدف إلـى إستراتجية السيولة.

من السيولة في سنة 2002 نتيجة هذه التقنية التي أصبحت الأداة النقدية الوحيدة السائد إلى مبلغ 100 مليار د.ج وارتفعت في سنة 2004 إلى 400 مليار د.ج.

إضافة إلى السياسة السابقة تم اللجوء إلى الاحتياطات الإجبارية وتم في هذا الإطار مراجعة نسبة الاحتياطات الإجبارية حيث بلغ 6.5% في سبتمبر 2006 مقابل 6.28% في سنة 2004، بينما كانت في السابق 4.25%، والهدف الأساسي من هذه السياسات النقدية التي اتبعت هو امتصاص السيولة النقدية وبالتالي التحكم ومراقبة التضخم وتحقيق نسبة معتدلة.

إذن بصفة عامة تؤكد الإحصائيات بأن الكتلة النقدية قد شهدت تزايد في مجمل السنوات، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الضيق، أي العملة الائتمانية وودائع عند الطلب، فنجد في سنة 2003 إن نسبة ارتفاع الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع بلغت 17.3% بينما بلغت في سنة 2002 إلى نسبة 15.6% وحققت العملة الائتمانية نسبة نمو في 2003 قدر بـ 17.5% وقدرت في نفس السنة نسبة نمو الودائع الجارية بـ 19.1%.

أما سنة 2004 فتميزت بنمو الكتلة النقدية M1 بنسبة تقدر بـ 33.2% في حين أن نسبة العملة تراجعت بنسبة 8.1%، وتميزت هذه السنة بكون العملة الائتمانية قد بلغت 874.3 مليار دينار جزائري بنسبة نمو قدرت بـ 11.9%، ويعني ذلك أن العملة الائتمانية والودائع عند الطلب قد ارتفعت أكثر من الودائع لأجل مما يدل على انخفاض الادخارات لدى البنوك.

أما خلال سنة 2001 فإن نسبة نمو الكتلة النقدية M2 فبلغت 23% ومثلت شبه نسبة الكتلة النقدية العنصر الأساسي في هذه الزيادة[1]، أما بالنسبة للعملة الائتمانية فقد شهدت خلال هذه السنة تراجع في الكتلة النقدية الكلية أي M1 حيث بلغت 27% في 2001 مقابل 29% في سنة 2000.

---

(1)- تشكل نسبة الكتلة النقدية من الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل.

المطلب الثاني: قياس الفجوة التضخمية:

هناك عدة طرق لقياس الفجوة التضخمية وتختلف هذه الطرق باختلاف المعايير المستخدمة في ذلك ومن بين هذه المعايير.[1]

أ- المعيار النقدي: حيث يستخدم في قياس الفجوات التضخمية من خلال أسلوبين:

الأسلوب الأول: يعتمد على قياس الفرق بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الطلب عليها وذلك بافتراض أن الطلب على النقود يستخدم فقط في الأغراض الداخلية.

الأسلوب الثاني: يقوم على أساس المقارنة بين الزيادة في عرض النقد المتداول والزيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي.

ب- معيار الأرقام القياسية للأسعار والدخول: ويتطلب هذا المعيار تحليل العلاقة ما بين مستويات الأسعار ومستويات النمو في الدخول.

ج- المعيار الثالث: ويعتمد على فائض الطلب الكلي، حيث يقوم هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المقارنة بين إجمالي الإنفاق الكلي العام وبين إجمالي الناتج القومي الحقيقي، أي أن الفجوة التضخمية هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي العام عن الزيادة في إجمالي الناتج القومي، والعكس بالنسبة للفجوة الانكماشية فهي تعبر عن فرق الزيادة في إجمالي الناتج القومي الحقيقي عنها في الإنفاق الكلي.

وسوف نقوم باللجوء إلى قياس الضغط التضخمي في الاقتصاد الجزائري أو ما يسمى بالاستقرار النقدي عن طريق مقارنة حجم السيولة النقدية مع إجمالي الناتج الوطني الخام وذلك باستعمال المعادلة التالية:

$B = \Delta m / m - \Delta y / y$ معامل الضغط التضخمي.

حيث: $\Delta m / m$ معدل التغير في وسائل الدفع.

$\Delta Y / Y$ معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني الحقيقي.

---

[1]- لمزيد من الإطلاع على ذلك أنظر: د. غازي عنابة، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1991.

ففي حالة تساوي معدل التغير في وسائل الدفع مع معدل التغيـر فـي إجمـالي الناتج الوطني الحقيقي، فإن ذلك يعني أن معامل الضغط التضخمي يـساوي الـصفر، بمعنى أن هناك استقرارا في مستوى الأسعار، أما في حالة كون الـضغط التـضخمي موجب فذلك يعني أن معدل الزيادة في وسائل الدفع أكبر من معدل التغير في إجمـالي الناتج الوطني الحقيقي، وهذا يعني أن هناك إصدارا نقديا جديدا وأن الدولة لجأت إلـى أسلوب التمويل التضخمي، أما الحالة العكسية فتعني وجود حالة انكماش وهـي تعنـي زيادة في وسائل الدفع أقل من زيادة في معدل التغير في الناتج الوطني الحقيقي وسوف نحاول دراسة الفجوة التضخمية في الجزائر عن طريق تحليلنا لتطور الكتلـة النقديـة والناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم: 43
تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام

الوحـدة: %

السنوات	1998	2000	2003	2004
معدل تطور الكتلة النقدية	14	6.2	17.3	10.4
معدل الناتج الداخلي الخام	-3.5	2.4	6.8	5.2

المصـدر: من إعداد الباحث استنادا على:
الإحصائيات الخاصة بالناتج الداخلي الخام وكذلك معدل تطور الكتلة النقدية حتى سنة 2000 مستنتجة من: Annuaire statestique , n° 19 pp 334-349. الإحصائيات الخاصة بتطور الكتلة النقدية للـسنوات 2003 و2004 من الجدول السابق رقم 25.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة نمو الكتلة النقدية في جميـع الـسنوات يفـوق معدل تطور الناتج الداخلي الخام وأكثر من ذلك نجد أن معدل الناتج الداخلي الخام في سنة 1998 سالب حيث بلغ في سنة 1997 قيمة 2435462.9 مليون دينار جزائـري وفي سنة 1998 قدر 2424003.9 مليون دينار جزائري أي بانخفـاض يقـدر بـ ـ 3.5% وبتطبيق المعيار السابق في حساب الضغط التضخمي نجده دائما موجب أي أن هناك زيادة في الكتلة النقدية المتداولة تفوق احتياجات الاقتصاد الوطني مما دفع ببنـك الجزائر بالتدخل ووضع سياسات لاسترجاع السيولة النقدية والعمـل علـى إصـلاح

المنظومة المصرفية والمالية والتي تعتبر السبب الرئيسي في ذلـك. كمـا أن الـسلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض تحدد في بداية كل سنة برمجة نقديـة وذلـك بهدف التحكم في معدل تنظيم مختلف عناصر الكتلة النقدية وجعلها تتماشـى والهـدف المراد تحقيقه خاصة التحكم في التضخم وتنظيم وتحقيق الاستقرار المـالي، وبـصفة عامة فإن هذه المرحلة شهدت نوعا من التحكم في السيولة النقدية، مما جعـل معـدل نموها ينخفض سنويا، أي أن السيولة النقدية قد شهدت تباطؤ في زيادتها مقارنة بالفترة التي سبقتها وذلك بسبب تنفيذ أدوات السياسة النقدية المتمثلة كما سبق الذكر في سحب السيولة النقدية والاحتياط الإجباري.

ومن بين الآثار الناجمة عن زيادة الكتلة النقدية ظهور ضغوط تضخمية وارتفاع في الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض والتي زادت من تغذية هذا الارتفاع زيادة نفقات الدولة، ولا سيما بسبب الإجراءات الخاصة برفع قيمة الأجر الـوطني الأدنـى المضمون، وزيادة مصاريف المستثمرين من القطاع العمومي الاقتـصادي، وضـعف الإنتاج الفلاحي، إلى جانب ذلك لعب سعر الصرف دورا بارزا كذلك عن طريق تأثيره على الواردات السلعية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية التي تتمثل بنسبة مهمة ومعتبرة في حجم الواردات، إلى جانب الأدوية، كل ذلك ساهم في ارتفاع معـدل التضخم خاصة في سنة 2004.

والجدول التالي يوضح نسبة التضخم خلال الفترة 2000-2004.

الجدول رقم: 44
مـعـدل التضـخـم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم %	0.37	4.2	1.4	2.6	4.6

المصـدر: من إعداد الباحث استنادا على:
الإحصائيات تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتمـاعي علـى التـوالي: لـسنة 2000 تقريـر سـنة 2000، ص. 5، الصادر في 2001، لسنة 2002/2001 تقرير سنة 2002، ص. 4، الصادر فـي 2003، لـسنة 2003 تقرير سنة 2003، ص. 4، الصادر في 2004، لسنة 2004 تقري سنة 2004، ص. 5، الصادر في 2005..

توضح المعدلات السابقة أن التضخم في الجزائر خـلال الفتـرة 2000-2004 يعتبر مقبولا مقارنة بالفترة السابقة، نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعت خلال هذه الفترة، والتي تهدف إلى مراقبة التضخم و جعله مقبولا ومعتدلا، و ذلك عن طريـق سياسـة الميزانية العامة، والتي يجب أن تكون محصورة في حدود التوازنات المراد تحقيقهـا، إلى جانب سياسة نقدية جذرية تجعل تزايد الكتلة النقدية بمفهومها الواسـع مقبـولا، و تحقق استقرارا نقديا، لكن رغم ذلك تبقى سنة 2004 تتميز بارتفاع معـدل التـضخم ويعود ذلك حسب التقرير الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنجز في جويلية 2005 إلى فائض السيولة لدى البنوك وإلى الإصدار النقدي الجديد، إلى جانب ارتفـاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض نمو القطاع الفلاحي، ذلك ما أثر حتما على المستوى الاجتماعي.

وبصفة عامة فإنه في خلال هذه الفترة أي خلال الألفية الثالثة شهدت المـوارد المالية المحلية نموا معتبرا (أنظر الملحق رقم 10)، ومكن ذلك من ارتفاع احتياطـات الصرف ذلك ما تزامن مع انخفاض المديونية الخارجيـة، وكمـا أعطـى إمكانيـات للسلطات الدخول في مفاوضات للدفع المسبق لديونها ولتوضيح تناقص دور المـصادر الخارجية ومحدوديتها خلال هذه المرحلة، الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: 45
تطور المديونية الخارجية للجزائر

الوحدة: 10^6 دولار

السنـوات	2000	2001	2002	2003	2004
الديون المتوسطـة	25088	22311	22540	23203	21411
الديون القصيرة الأجـل	173	260	102	150	410
المجمـوع	**25261**	**22571**	**22642**	**23353**	**21821**

المصـدر: www.ons.dz.comptéconomique

نلاحظ من الجدول بأن إجمالي الديون قد انخفضت من 25261 مليـون دولار سنة 2000 إلى 21821 مليون دولار سنة 2004، علما بأن مجموع الديون الخارجية وصلت في سنة 1996 إلى 33651 مليون دولار، وكان سبب هـذا الانخفـاض هـو ارتفاع احتياطات الصرف نتيجة للظروف الملائمة التي شهدتها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والتي مكنت من زيادة دور المصادر الداخلية العادية[1] فـي تغطيـة نفقات التموين كما مكنت الجزائر من تسديد جزء من ديونها الخارجية وإمكانية الدخول في مفاوضات للتسديد المسبق عن طريق الاتفاقيات الثنائية.

[1]- يقصد بالمصادر الداخلية العادية كل المصادر المحلية عدى التمويل التضخمي.

خلاصـة الفصل الثا :

استطاعت الجزائر من خلال المصادر المحلية أن توفر مدخرات ماليـة هامـة نتيجة مجموعة من الشروط الملائمة سمحت من تحقيق ذلك.

ووفرة هذه الموارد المحققة اختلفت من مصدر لآخر، فبالنسبة للمـصدر الأول والمتمثل في الادخار الحكومي، والذي يمثل الفرق بين الإيـرادات العامـة والنفقـات الجارية اتضح من خلال تحليلنا للميزانية العامة أن الإيرادات شهدت تطـورا وبنـسبة تزيد عن نمو نفقات التسيير (النفقات الجارية) ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات مما انعكس إيجابيا على الجباية البترولية.

أما سبب ضعف نمو نفقات التسيير مقارنة بالإيرادات العامة، فيعود أساسا إلـى سياسات التقشف التي انتهجتها الحكومة إلى جانب انخفاض النفقات التحويلية وبالتـالي تراجع الإنفاق العام.

ونتيجة لذلك استطاعت الجزائر أن تحقق نتائج ايجابية في مجـال المـدخرات الحكومية خلال السنوات التي لحقت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث مثل الادخار الحكومي مقارنة بنفقات التسيير في أغلب السنوات نسبة مهمة كما استطاع أن يفـوق في بعض السنوات ميزانية التجهيز. وفي الحقيقة فإن أهمية الادخـار الحكـومي فـي الجزائر يرجع لدور الجباية البترولية، هذه الأخيرة لعبت دورا أساسـيا فـي تكوينـه ولتأكيد هذا الدور تم اللجوء إلى دراسة معامل الارتباط بينها وبين الادخار الحكـومي، كما قمنا بقياس معامل التحديد، ومن خلال هذين المقياسين الإحصائيين اتضح أن هناك علاقة قوية جدا بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، كما تبين من خلال معامـل التحديد والذي يعني أهمية الجباية البترولية في الادخار الحكومي عن طريـق تحديـد نسبة التغيرات التي قد تحدث في المتغير التابع بسبب المتغير المستقل اتضح أن نـسبة التغيرات الذي تحدثه الجباية البترولية في مجموع التغيرات التي تحدث فـي الادخـار الحكومي والناجمة عن إجمالي المتغيرات المستقلة، بما فيها الجباية البترولية، اتـضح أن 86% من مجموع هذه التغيرات في الادخار الحكومي في الجزائر نابعة أصلا من

الجباية البترولية، هذا ما يعني أن البترول يمثل الوعاء الأساسي لمختلـف الإيـرادات العامة في الجزائر.

ونتيجة لأحادية مصدر تمويل الميزانية العامة لجأنا إلى دراسة سـبل وسياسـة تعبئة المدخرات الحكومية وقمنا بإدراج هذه السياسات في شقين أساسيين.

الشق الأول يختص بمجال الإيرادات العامة، حيث يستدعي الأمر تعبئة الموارد المحلية للدولة عن طريق توسيع الموارد المتأتية من الجباية العادية والاهتمام بوعاء إضـافي غير الضريبة على مداخيل العاملين، إلى جانب مراجعة الإعفاءات الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وإعطاء أهمية للثروات الاقتصادية، إلـى جانـب مجموعـة مـن الإصلاحات الجبائية.

أما الشق الثاني فيتمثل في ترشيد الإنفاق العام عن طريق زيادة فاعلية الإنفـاق والحصول على أعلى إنتاجية ممكنة.

وبالنسبة لحصيلة التجارة الخارجية حيث تشكل مصدرا في تمويل الـواردات، وتوفر النقد الأجنبي للدول، نجد أن التجارة الخارجية قد حققت فوائض مالية، وذلك من خلال الميزان التجاري الجزائري، وتبين أن تطور الصادرات من حيث القيمـة كـان يفوق تطور الواردات، ومن خلال تحليـل الهيكـل الـسلعي اتـضح أن صـادرات المحروقات تمثل أكبر نسبة وتفوق 90% من إجمالي الصادرات، ذلك ما يعني الانعدام الشبه الكلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بمعنى أن المحروقات تبقى كذلك المصدر الأساسي والوحيد في تكوين فوائض تجارية، ولتأكيد ذلك تم تكـوين نمـوذج خاص للتجارة الخارجية الجزائرية وذلك بغية توضيح أهمية ودور المحروقات في كل من الصادرات والواردات.

ومن خلال تحليل النتائج الخاصة بهذا النموذج تبين أنه في مجال الـواردات أن أسعار السلع المستوردة والصادرات من المحروقات تفسر أكثر من 98% من مجموع التغيرات التي حدثت في الواردات، وأن هذه الأخيرة لها علاقـة قويـة وطـر ديـة بالصادرات من المحروقات، بمعنى أن زيادة أسعار السلع المستوردة أو انخفاضـها لا يؤثر لا سلبا ولا إيجابا بالواردات الجزائرية وبالتالي فإن الجزائر مضطرة للاسـتيراد

مهما كانت أسعار هذه السلع وبالتالي تبقى صادرات المحروقات بصفة خاصة وتوفير التغطية المالية للواردات هي التي تؤثر في الواردات.

وفي ما يتعلق بدالة الطلب على الصادرات تم التوصل من خلال النموذج إلى أن المحروقات تمثل أساس هذه الصادرات، وهذا شيء منطقي وواقعي باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات لكن يلاحظ في ذلك أن الطلب على الصادرات الجزائرية أي الطلب على المحروقات بتأثير عكسيا مع سعرها.

ونتيجة لدالتى الطلب على الصادرات والواردات الجزائرية تبين أن المحروقات تعتبر المتغير المؤثر بقوة فيهما.

أما المصدر الثالث فيتمثل في المدخرات العائلية، والمقصود بها هي المدخرات العائلية الاختيارية، وتم دراستها عن طريق تتبعنا لتطور المداخيل وكذلك الاستهلاك للأسرة الجزائرية، وتشير الدراسة في هذا المجال رغم صعوبتها من حيث الحصول على الإحصائيات الحديثة والدقيقة، بأن المداخيل الخاصة بالأسرة الجزائرية قد عرفت ارتفاعا عاما، ونتج عن ذلك ارتفاع في جانب الاستهلاك، كما صاحب ذلك زيادة في المدخرات، وتحليل ذلك يوضح أن زيادة المداخيل الخاصة بالطبقات الفقيرة أدى إلى التوسع في الاستهلاك، أما بالنسبة للزيادة التي شهدتها مداخيل الطبقات الغنية والتي استحوذت على أكبر جزء خصص للادخار.

ويوضح ذلك ما شهده المجتمع الجزائري في زيادة الفوارق الاجتماعية وانتشار الفقر، وما نتج عن ذلك، أي الزيادة في المداخيل تميز بتوزيع غير عادل بين الطبقات الاجتماعية وأكدت ذلك الدراسة الميدانية التي تمت على عينة من الأسر وذلك من خلال الاستمارات التي تم الإجابة عليها وتم استرجاعها.

أما المصدر الرابع والذي يتمثل في فائض قطاع الأعمال، فلقد تم دراسة فائض القطاع العام، حيث اتضح من خلال دراسة هذا القطاع أن قطاع الأعمال، العام خارج قطاع المحروقات لا يحقق فوائض مالية معتبرة، خاصة القطاع الزراعي، إلى جانب القطاع الصناعي، ذلك ما يجعل من الفوائض المحققة في هذا القطاع يعود لقطاع المحروقات.

وبالنسبة لقطاع الأعمال الخاص فقد شهد تطورا ملحوظا خـلال الـسنوات الأخيـرة، وساهم بقسط كبير في تحقيق الفوائض المالية، ومثل القطاع الزراعي والصناعي أهمية كبيرة في هذه الفوائض أي عكس ما شهده القطاع العام.

ولتحديد أهمية الفوائض المالية لقطاع الأعمال الجزائري بصفة عامة، تم دراسة ذلك من خلال تتبع نتائج الاستغلال لهذا القطاع، وتبين من خلاله أن المحروقات تبقى أساس هذه الفوائض كبقية المصادر المحلية الأخرى التي سبق دراستها، ولتحديد أهمية المحروقات في هذه الفوائض تم اللجوء إلى دراسة معامل الارتباط الجزئي بين نتيجـة الاستغلال لقطاع الأعمال والمحروقات، إلى جانب القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي ساهمت في المدخرات المحلية، إلى جانب دوره في الجانب الاجتماعي، وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها بأن أهمية المحروقات أكبر بكثير من الزراعة في تفسير التغير الذي يحدث في نتائج الاستغلال لمجمل قطاع الأعمال.

وكآخر مصدر محلي لتمويل التنمية التمويل التضخمي الـذي يعتبـر مـصدرا استثنائيا، واتضح من خلال دراسته بأن الكتلة النقدية قد شهدت زيادة معتبرة وبمقارنتها بنسبة نمو الناتج المحلي ثم التوصل إلى الفجوة التضخمية، ذلك ما أثبت بأن الاقتـصاد الجزائري قد شهد توسعا في الكتلة النقدية و إفراطا في السيولة النقدية، مما دفع البنـك الجزائري للجوء إلى سياسات نقدية لاسترجاع هذه السيولة ومن بين هـذه الـسياسات الاحتياطات الإجبارية.

ونتيجة عن أهمية المصادر الداخلية في الجزائر اتضح بأن المحروقات تبقى في كل المصادر أساس المدخرات والفوائض المحققة، وذلك بسبب تحسن أسعار البتـرول في السوق الدولية وارتفاع الطلب، مما مكن الجزائر من تحقيق مدخرات هامة جـدا، ولكل هذه المدخرات لم تجسد في الواقع كاستثمارات، أي أن المدخرات التي استطاعت الجزائر تحقيقها، والنتائج الايجابية في المجال التمويلي التي تحققت لـم تحـول إلـى استثمارات، ولم تمكن من القضاء على أغلب المشاكل الاجتماعية التي يعـاني منهـا المجتمع الجزائري، خاصة البطالة كما أنها لم تمكن من توفير مصادر غير المحروقات في توفير المدخرات.

ا ـا ـة:

دراسة تمويل التنمية في الدول المتخلفة يشكل موضوعا مهما خاصة في الدول التي تعاني من نقص كبير في التراكم الرأسمالي، ومصادر التنمية المحلية تعتبر من الأمور التي يجب التركيز عليها، ذلك ما يتطلب منا في دراسة المصادر المحلية من تمويل التنمية دراسة حالة الجزائر الوقوف على بعض الملاحظات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها وطرح بعض الاقتراحات التي من شأنها زيادة المدخرات المحلية وتطويرها، لتمكن الدول النامية من مواجهة مشكلة التمويل.

ولتحقيق ذلك ارتأينا دراسة مصادر التمويل بصفة عامة الداخلية منها والخارجية وذلك لغرض تحديد الأهمية النسبية لكلا المصدرين وكانت الدراسة مقتصرة على تحديد المصادر وأهميتها وسياسات تعبئتها في الجزء الأول من البحث.

ومن خلال استعراضنا للمصادر المحلية المختلفة سواء الخاصة منها والعامة استخلاصنا ما يلي:

1- بالنسبة للادخارات الحكومية، والتي تعكس مجموع مداخيل الدولة وإنفاقاتها الاستهلاكية، تعتبر في الدول النامية بصفة عامة ذات أهمية ضئيلة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تنحصر أساسا في انخفاض المداخيل من الإيرادات بصفة عامة، وقلة الأوعية الضريبية بصفة خاصة، ذلك ما أدى إلى عرقلة الدول النامية من القيام بأداء المهام التي أسندت إليها، رغم انحصار وظائف الدول في حدود معينة نتيجة انتشار مفهوم وظائف الدولة في تلك الحدود في نظام اقتصاد السوق، والذي يستبعد بعض المهام الأساسية من نطاق الدولة وبالتالي تقليص النفقات الاستهلاكية. لكن مع ذلك تبقى المدخرات الحكومية من أهم المصادر الداخلية ويتعلق دورها وأهميتها بصفة عامة بمرحلة النمو الاقتصادي الذي تجتازه الدولة.

ويمكن للدول النامية برفع وزيادة الادخار الحكومي باستخدام سلطتها وبالتالي التدخل في ميكانيزمات السوق، وتوجيهها بما يحقق ما تهدف إليه السياسة العامة للدولة

أي بمعنى آخر اللجوء إلى السياسات المالية والضريبية كأدوات تمكن الدولة من التأثير على المسار الاقتصادي.

2- مدخرات القطاع العائلي تتصف بانخفاضها في جميع الدول النامية، نتيجـة تـدني الدخل المتاح إلى جانب ارتفاع الاقتطاعات من الدخول المكتسبة، ويضاف إلـى ذلـك ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، إلى جانب ذلك فإن مجتمعات الـدول الناميـة تتميـز بظاهرة الاستهلاك التفاخري وانعدام الوعي الادخاري وانتشار ظاهرة الادخار السلبي أي الاكتناز، وهذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تلاشي دور المدخرات العائلية في التمويل ومما زاد في المشكلة تعقيدا هو قلة وانعدام مصادر الادخارات العائلية في أغلب الدول النامية وضعف المؤسسات المصرفية في تعبئة الادخارات واكتفائها بوظائفها التقليدية.

3- فائض قطاع الأعمال والتي تشمل فائض قطاع الأعمال العام والخـاص والقطـاع المختلط، فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام نجدها منعدمة في جل الدول الناميـة رغم التوسع الذي شهدته طوال فترة معينة، حيث كان دور الدولة متسعا ولم يقتـصر على مشروعات معينة، أما القطاع الخاص بجميع أنواعه ورغم تقليص دوره إثر إتباع لنظام الموجه في التنمية، لكن شهد بعد ظهور النقاش الكبير فـي مجـال دور الدولـة والذي مكن القطاع الخاص من التوسع، وبالتالي أصبح ركيزة النشاطات الاقتـصادية خاصة في المجال الإنتاجي، ويبقى هذا القطاع في الدول النامية يتميز في الاستثمارات غير المنظمة، مما جعل دور القطاع الخاص المنظم في الدول النامية ضئيلا لمجموعة من الأسباب كعدم توفر الأمن، والاستقرار السياسي، إلـى جانـب القيـود الإداريـة المفروضة عليه خاصة في المجال التمويلي.

واعتبارا للمصادر السابقة كمدخرات اختيارية يستطيع التحكم فيها، وتحديدها مع توفير شروط معينة، تختلف باختلاف مصدر الأموال، هذا ما استدعى منا تتبع نظريات الادخار في الفكر الاقتصادي، لهدف تحديد مفهوم وتطور المدخرات، إلى جانب تحليل النظريات المفسرة للدخل، وباعتبار المصدر الأساسي والعامل المؤثر في المـدخرات لكن ما يعيب هذه النظريات هو أنها أجريت على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وبعد ذلك تم إسقاطها على بعض الدول النامية، مما يجعلها غير كافية لتفسير الادخارات في

الدول النامية تفسيرا دقيقا من حيث أسبابه وعوامله، مع وجود بعض النظريات التي قد تفسر بعض مجتمعات الدول النامية خاصة الدول المصدرة للبترول أي ذات الدخل المرتفع كما هو الحال بنظرية الدخل الدائم.

4- نتيجة لضمان الاحتياجات المالية وضعف المدخرات المحلية، وصعوبة الحصول على الموارد الأجنبية، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاديات النامية، تلجأ هذه الدول إلى الادخار الإجباري، أي اللجوء إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد، وذلك عن طريق التمويل التضخمي، ويعني ذلك استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يستدعي اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه لفجوة، سواء كان ذلك من الجمهور، أو من البنك المركزي، أو من الخارج، لكن يبقى الإصدار النقدي كأهم وسيلة في التمويل التضخمي، ولقد أثار جدلا كبيرا بين مختلف المدارس في مفهوم التمويل التضخمي، وآثاره السلبية ودوره في عملية التنمية، لكن مع ذلك يبقى مصدرا متاحا للدول النامية يمكن اللجوء إليه، بحيث يمكن التحكم نسبيا في الآثار الناجمة منه، إلى جانب ضرورة وضع السياسات المناسبة لتحويل الزيادة في الدخول الناتجة عن التمويل التضخمي إلى مجال الاستثمارات، والذي يمكن من تقليل ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تصاحب عادة استعمال التمويل التضخمي، كما يستلزم استخدام السياسات المالية وإعطائها دورا في مكافحة التضخم وذلك بمحاولة تشجيع الادخار وتغير نمط، الإنفاق الحكومي.

5- حصيلة التجارة الخارجية من بين المصادر المحلية المهمة التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في توفير الموارد المالية خاصة النقد الأجنبي الضروري لتغطية الواردات من السلع الرأسمالية.

وتعتمد حصيلة التجارة الخارجية بصفة عامة على حجم وتكوين صادرات الدول وشروط التجارة الخارجية إلى جانب هيكل الواردات.

وتتميز الدول النامية بانخفاض معدل التبادل التجاري ماعدا الدول المصدرة للمحروقات بسبب عدم تنوع الصادرات و انخفاض أسعارها، إلى جانب الاعتماد الكلي

على سلعة واحدة في التصدير، إلى جانب تنوع وارداتها وارتفاع قيمتها خاصة السلع الاستهلاكية.

وبصفة عامة فان التجارة الخارجية للدول النامية تتميز بضعف الصادرات وتدهور أسعار السلع والمتمثلة في الموارد الأولية واستحالة المنافسة في الأسواق الدولية خاصة بعد التقدم التكنولوجي الذي شهدته الدول المتقدمة، ويضاف إلى ذلك ضعف الصادرات الخدمية وكذلك ضعف الجهاز المصرفي وبالتالي انخفاض الخدمات الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.

6- البطالة المقنعة تعتبر من المصادر المحلية التي تزخر بها الدول النامية بصفة عامة، حيث تتميز اغلب الدول النامية بتوفر العنصر البشري، هذا الأخير الذي يعتبر مصدرا تمويليا فعليا وغير مستغل في الدول النامية، حيث لم يلق هذا المصدر اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في الدول النامية رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الأمم المتحدة وكذلك رغم أن هذا المصدر يعتبر ادخارا كامنا يمكن استخدامه كمصدرا رئيسيا في تحقيق التنمية التي تهدف إليها الدول النامية.

7- تبقى المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدول النامية الاعتماد عليها، ومحاولة تنميتها لزيادة أهميتها ودورها في التمويل ذلك لما ينتج من اللجوء إلى الصادرات الأجنبية أو الخارجية وكذا الاستثمارات المباشرة، حيث ينتج عن ذلك تبعية اقتصادية وسياسية للدول الأجنبية، إلى جانب مشكلة المديونية التي تعاني منها الدول النامية، والتي تعتبر كأكبر عائق لها، لكن رغم الآثار السلبية الناجمة عن للجوء إلى المصادر الخارجية بأنواعها المختلفة إلا أنها تبقى من بين المصادر التي لا يمكن الاستغناء عنها هذا ما يستدعي بالدول النامية إلى استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات التي يمكن أن تضمن أهداف التنمية في هذه الدول.

أما في الجزء الثاني والذي غطى الجانب الخاص بالجزائر فاهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

1- في المرحلة الأولى التي تلت الاستقلال، حيث اتسمت بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات معتمدا على التخطيط المركزي، تم الاعتماد في هذه المرحلة على

القطاع الصناعي، وأعطيت الأولوية إلى الاستثمارات الصناعية، المعتمدة على المركبات الضخمة، إلا أن النتائج التي تحققت في المجال المالي كانت سلبية، نتيجة لإهمال طرق تحسين أداء المؤسسات العامة، مما جعل الاقتصاد الوطني يلجأ إلى المصادر الخارجية في عملية التمويل, ذلك لكون المصادر المحلية غير كافية لتمويل التنمية، إلى جانب كون القطاع العام بصفة عامة سواء كان الصناعي أو الزراعي، يعاني من عجز كبير ومتنامي ماعدا في قطاع المحروقات، أما فيما يتعلق بالادخار الحكومي فتتميز الجباية البترولية بكونها المصدر الأساس خاصة بعد سنة 74.

وبصفة عامة تبقى المحروقات تمثل الممول الوحيد للاقتصاد الوطني، مما جعل هذا الأخير خاضع للتقلبات الاقتصادية العالمية, كما تميزت هذه الفترة كذلك بانعدام سياسة واضحة في تعبئة المدخرات المحلية خاصة مدخرات القطاع الخاص.

2- بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر، خاصة بعد الثمانينات لجأت السلطة إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، و شملت هذه الإصلاحات جميع الميادين الاقتصادية بما فيها المجال المالي، خاصة بعد التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية، والأزمات التي تعرضت لها بعض الدول، لكن رغم هذه الإصلاحات استمرت الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الوطني، ذلك بسبب انخفاض السعر المرجعي للبترول والذي يعتبر أساس المدخرات المحلية سواء كان ذلك في التجارة الخارجية أو في المدخرات الحكومية، وكذلك تغطية العجز المالي الذي يعاني منه القطاع العام الصناعي و الزراعي، كل ذلك أدى إلى زيادة اللجوء إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في القروض مما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية للجزائر.

3- بعد تطور الأزمة الحادة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من اجل مواجهة هذه الأزمة, هذا ما دفع إلى تطبيق مجموع من السياسات ومن بين النتائج التي تحققت على مستوى الاقتصاد الوطني هو استعادة النمو الاقتصادي وكذلك تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة والتحكم في التضخم الذي ميز الفترات التي سبقت تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.

وبصفة عامة كانت النتائج من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي على المـستوى الاقتصاد الكلي في مجملها ايجابية، لكن يجب أن نشير في هذا المجال أن أكبر مساهم في هذه النتائج هو قطاع المحروقات، بمعنى أن هذا القطاع يبقى في جميع المراحل هو أساس تحقيق الأهداف المسطرة.

4- الجانب الاجتماعي شهد أثارا سلبية جراء تطبيق السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي، مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة، وانخفاض المداخيل، وتفشي الفقر، إلى غير ذلك من النتائج السلبية التي نتجت عن هذه السياسة، والتي استوجبت تخلي الدولة عـن مجموعة من المهام.

5– من خلال السياسات المالية والنقدية التي لجأت إليها الدول استطاعت القضاء على العجز المالي، كما مكنت الجهاز المصرفي الجزائري من التخلص الجزئي من التسيير المركزي، والانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، وبالتالي تعبئة المصادر الادخاريـة المحلية.

وبعد دراسة أهمية ودور كل مصدر من المصادر المحلية في الجزائر تبـين أن الاستنتاجات التي تدرج في هذا المجال تمثلت في:

1- الإيرادات العامة بعد سنة 2000 شهدت معدل نمو يفوق معدل نمو النفقات العامة، وذلك ما مكن من تحقيق ادخار حكومي ساهم بدور كبير فـي تغطيـة الاسـتثمارات الوطنية، لكن تبقى الجباية البترولية هي مصدر هذا الادخار، وتبقى هي المؤثرة علـى الادخار الحكومي بحيث بلغ معامل التحديد 86%.

2- بالنسبة لحصيلة التجارة الخارجية تبقـى الـصادرات البتروليـة كـذلك أسـاس الصادرات الجزائرية بسبب تحسن أسعار البترول، مما مكن الميـزان التجـاري مـن تحقيق فائض.

3- إن نموذج الطلب على الصادرات الجزائرية والواردات يبين أن المحروقات هـي الوحيدة المؤثرة عليهما، بمعنى أنها تتحكم في جانب الصادرات عن طريق زيادة قيمتها كما تؤثر في جانب الواردات بحيث توفر التغطية المالية لها.

4- سعر الواردات الجزائرية لا يؤثر في الطلب على الواردات بمعنـى أن الجزائـر مضطرة للإستراد مهما كانت الأسعار، وذلك في حالة ارتفاع المحروقات.

5- شهدت المدخرات العائلية الاختيارية نموا رغم ارتفاع البطالة، ويعود سبب تطور المدخرات العائلية إلى ارتفاع مداخيل الطبقات الغنية، لأن مجمل الدخول قـد شـهدت تطورا مهما لكن ذلك لم يقضي على المشاكل الاجتماعية وتفشي ظاهرة الفقر.

6- تمكن قطاع الأعمال العام من تحقيق فوائض مالية معتبرة لكن يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات.

7- تميزت نتائج القطاع العام الفلاحي والصناعي بالخسارة.

8- القطاع الخاص ساهم بقسط كبير في تحقيق الفوائض المالية خاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي رغم توسع القطاع الغير الرسمي.

9- تبقى المحروقات أهم مصدر لتحقيق الفوائض المالية في قطاع الأعمال في الجزائر الارتفاع مساهمته في مجمل الفوائض المالية لقطاع الأعمال وبلغ معدل الارتباط الجزئي لهذا القطاع 66%.

10- يعتبر القطاع الزراعي الخاص من بين أهم القطاعات المحققة للفوائض المالية بعد قطاع المحروقات.

11- شهدت الكتلة النقدية توسعا كبيرا مما جعل معدل نموها يفوق معدل نمو الناتج المحلى، وبالتالي أدى إلى خلق ضغوطات تضخمية، وزيادة السيولة النقدية، هذا ما دفع بنك الجزائر إلى استخدام سياسات نقدية لاسترجاع هذه السيولة.

12- تمكن الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق السياسات الخاصة بالتعديل الهيكلي من تحقيق مدخرات محلية مهمة لكن لم تمكن هذه المدخرات من القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بسبب عدم توفير سياسات استثمارية وعدم توفير المناخ الملائم لذلك.

13- تبقى المحروقات أساس المدخرات المحلية في كل المصادر المحلية وفي جميع المراحل التي شاهدها الاقتصاد الجزائري، وتبقى أهمية المصادر المحلية وتوفر

الموارد المالية لتغطية التنمية مرهونة بأسعار البترول في السوق الدولية وعلي الطلب الدولي.

وبناءا علي النتائج السابقة والتي تم التوصل إليها يمكن أن ندرج مجموعة من الاقتراحات وسوف تكون هذه الاقتراحات مصنفة على ضوء النتائج السابقة إلى قسمين قسم يخص الدول النامية بصفة عامة أما القسم الثاني فهو يخص الاقتصاد الجزائري وذلك نظرا لخصوصية.

أولا: مقترحات خاصة بالدول النامية:

نهدف من وراء هذه الاقتراحات زيادة دور المدخرات المحلية بصفة عامة، وزيادة الاهتمام بها والاعتماد عليها في التمويل، إلى جانب العمل على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المتاحة وفق خصوصية كل مصدر، ومدى أهميته التمويلية، ويمكن إجمال المقترحات التي يمكن أن تحقق ذلك في:

1- في مجال السياسة المالية التي يجب أن تهدف إلى:

أ- زيادة الاستثمار المنتج خاصة الموجه إلى المجال التصديري ويجب أن نراعي في استخدام هذه السياسة تحقيق الغرض التي تهدف إلى تحقيق الدولة.

ب- تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تقليل المخاطر، ويجب أن تتماشى هذه السياسات والظروف الاقتصادية والمرحلة التي تمر بها الدولة، بمعنى جعل هذه السياسات مرنة تسمح من تحقيق الأهداف الوطنية ومصلحة المستثمر الأجنبي.

ج- إعادة توزيع الدخل، عن طريق تغيير نصيب الفرد، أو الطبقة في الإنفاق الحكومي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة دخول الطبقات الفقيرة، مما يعني الاستثمار في المجال البشري، هذا في الجانب الاجتماعي، أما في الجانب

الثاني فإن إعادة توزيع الدخل بين المنتجين يؤدي إلى زيادة الاهتمام بمنتوج معين وبالتالي تشجيع الاستثمار فيه.

2- ترشيد الإنفاق العام والعمل على زيادة الإيرادات العامة، مع إجراء إصلاحات جبائية تمس كل الجوانب المتعلقة بالجباية.

3- تنويع الصادرات وخلق شروط ملائمة للتجارة الخارجية

4- توفير الرعاية الضرورية للاستثمارات المحلية، مع الحماية المناسبة لمنتجاتها وخاصة في المراحل الأولى من حياة المشروع.

5- تحفيز القطاع الخاص المحلى للمساهمة في الشركات الأجنبية العاملة في البلدان النامية.

6- العمل على تطوير الجهاز المصرفي، وجعله يتماشى والتغيرات الاقتصادية الحالية، والتي ترتكز أسـاسـا على اقتصاد السوق، وجعلها تتجاوز المرحلة الحالية والعمل على جذب الموارد المالية.

ثانيا: مقترحات خاصة بالجزائر:

أما بالنسبة للمقترحات الخاصة بالجزائر والذي تتميز بخصائص معينة تجعلها تختلف عن بعض الدول النامية الأخرى سواء كانت هذه الخصوصية إيجابية أو سلبية فيمكن حصرها في الآتي:

1- خلق عوامل تحفز على زيادة الاستثمارات كالبنية التحتية ووضوح القوانين وثباتها. والاستقرار السياسي، وكفاءة الجهاز الإداري، أي يتطلب من السلطات الجزائرية توفير المناخ الاستثماري، والقضاء على المشاكل والمعوقات التي تواجه استثمارات القطاع الخاص في مختلف الميادين، سواء كان ذلك في المجال التنظيمي أو التمويلي.

2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوجيه أنشطتها من خلال النظم الضريبية ومختلف الحوافز. وكذلك تشجيع المشاريع الخاصة بالصناعات التصديرية، أي محاولة توجيه القطاع الخاص الجزائري إلى تنمية الصادرات.

3- تكوين أجهزة خاصة بالاستثمار من أجل مساعدة المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب وترشيد التعامل معهم، ومنح هذا الجهاز صلاحيات وسلطات كافية تمكنه من أداء دورا فعالا.

4- توفير نوع من الحماية المناسبة والضرورية لمنتجات المشاريع الوطنية من المنافسة الأجنبية المقلدة.

5- إيجاد بنية مستقرة للاستثمار ترمي إلى تحقيق المعايير الدولية والتحسين المستمر في الإجراءات الإدارية.

6- الاعتناء بكل مستويات التعليم وتشجيع البحث، وإعطاء أهمية كبيرة للإبداع وبصفة عامة جعل التنمية البشرية من الأهداف الأساسية.

7- محاربة القطاع غير الرسمي.

8- يتطلب من السلطات الجزائرية تحديد سياسة صناعية، وإعداد تصور واضح عن إعادة الهيكلة الصناعية ووضع حد لتدهور الجهاز الإنتاجي لجعله قطاع بديل للمحروقات.

9- تطوير القطاع الزراعي ودعمه لهدف تقليص الواردات الغذائية، وبالتالي فاتورة وارداتها، إلى جانب تشجيع الزراعة التصديرية بشكل غير مباشر في حالة انخفاض أسعار منتجاتها وتشجيع الصادرات من التمور، وبصفة عامة يجب أن تكون هناك معاملة تفضيلية للمنتجات الموجهة للتصدير.

10- زيادة الحصيلة الضريبية، وإعطاء تسهيلات في دفع الضرائب والرسوم من خلال البنوك والبريد...الخ، إلى جانب تطوير الأنظمة المحاسبية والإدارة الضريبية لتسهيل الإجراءات الخاصة بالتقدير والتحصيل والرقابة في مجال الضريبة، إلى جانب رفع كفاءة الأجهزة الضريبية عن طريق التدريب المستمر والمتطور.

11- إجراء إصلاحات على قوانين الجباية لأن القوانين الحالية لا تتماشى وما تهدف إليه الدولة في تشجيع القطاع الإنتاجي الخاص.

12- رفع إنتاجية الضريبة عن طريق تخفيض تكاليف التحصيل، والحد من التهرب الضريبي، وإيجاد الحلول السريعة للمنازعات الضريبية، مع الإعفاء الكلي لجميع الضرائب المتراكمة عبر السنوات السابقة، وتشديد العقوبة على المتهربين والممتنعين عن دفع الضريبة الجديدة.

13- دعم التمويل المحلي وتطويره، والبحث عن مطارح ضريبية جديدة للمحليات، وإيجاد نظام تمويلي محلي يعطي أهمية للرسوم والموارد المحلية، تماشيا والأوضاع الاقتصادية السائدة والميزة الخاصة بكل منطقة، لأن دعم النظام التمويلي المحلي وتطويره يعود بالفائدة على التنمية المركزية، وليس على الإدارة المحلية فقط، ويقلص الاعتماد في التمويل على الموارد المركزية، التي تعتمد عليها الإدارة المركزية في تمويل الميزانية العامة لدولة.

14- التحكم بالتسيير العقلاني والفعال للنفقات العامة، وتوسيع الرقابة على المصروفات العمومية وذلك بإيجاد آليات رقابة جبائية ودائمة دون إشعار مسبق، وذلك لغرض الحد من الإسراف ورفع مردودية المصروفات.

15- تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على المحروقات وبالتالي تقليل المخاطر من التقلبات في أسعار البترول، وذلك عن طريق بعض الإجراءات التي سبق ذكرها سابقا، والتي ترتكز أساسا في تعزيز القطاع الإنتاجي من خلال الاستثمار وتوفير التكنولوجيا، والمهارات الإدارية، وتوفير بنية أعمال مواتية وتنافسية، مقارنة بالمنافسين العاملين فى نفس المجال.

16- تعجيل الإصلاحات المصرفية، وذلك بخوصصة البنوك، وتأكيد استقلالية بنك الجزائر، وتطوير الخدمات المصرفية، وتحسينها، وإعادة الاعتبار للعميل، وتوفير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في شبكة الاتصال الحديثة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية، إلى جانب ذلك يجب على البنوك العمل على التوسيع في مجال التمويل البنكي للمؤسسات، وعدم الاكتفاء بالأساليب المالية والتي تنحصر في حركة المكشوف في الحساب الجاري في مجال التمويل الاستغلالي وفي القروض المتوسطة الأجل القابلة

لإعادة الخصم في تمويل الاستثمارات، إلى جانب القضاء على العراقيل والمشاكل التي تواجه المستثمر في مجال التمويل، وبصفة عامة يجب على البنوك الجزائرية مسايرة التطورات الحالية.

17- توسيع الأسواق المالية مع توفير الشروط الضرورية لنجاحها.

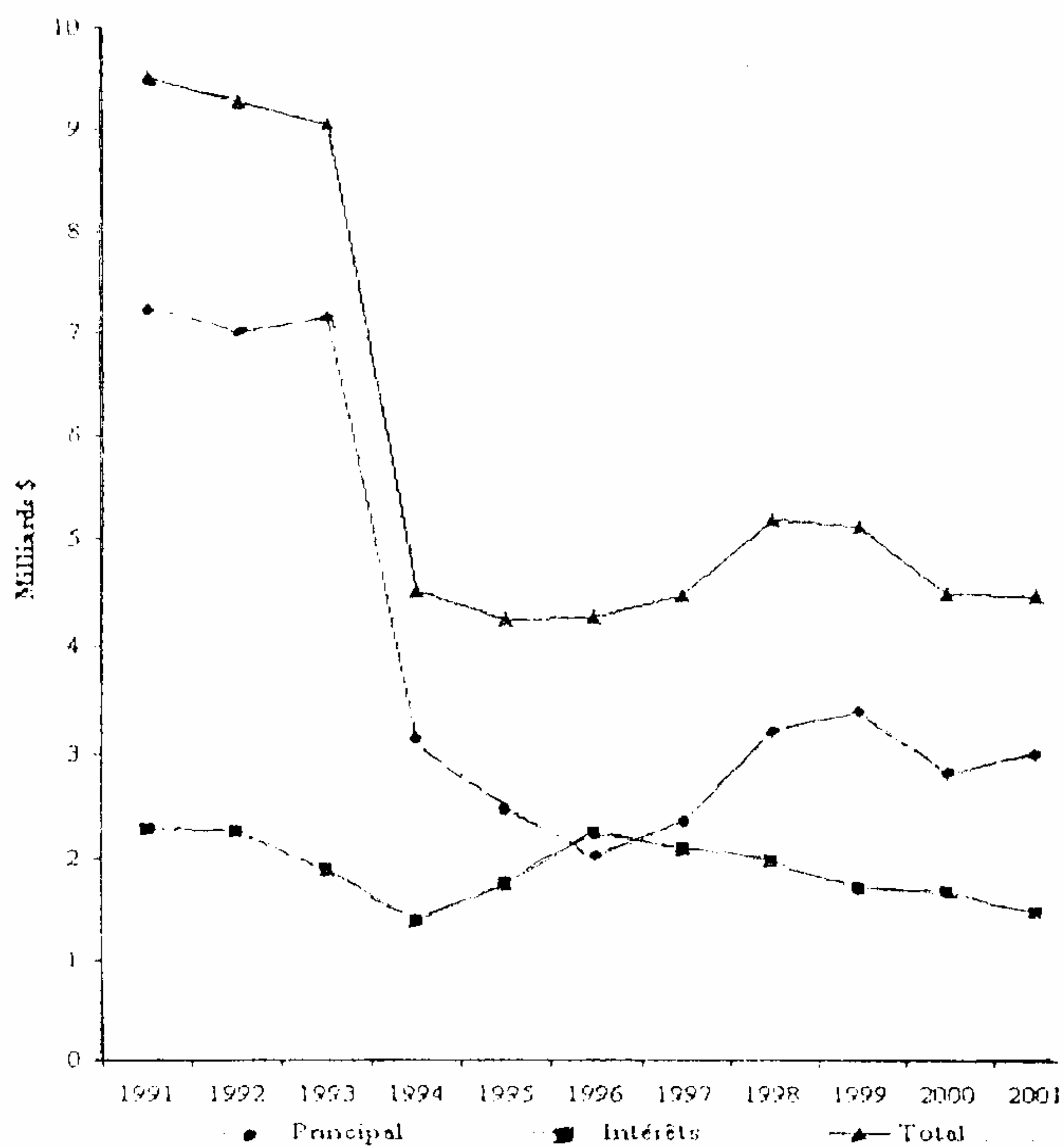
18- محاولة اندماج النظام النقدي الجزائري في تكتلات نقدية إقليمية حتى يمكن من مواجهة أهم التكتلات النقدية.

19- القضاء على الخلل في الادخار والاستثمار، وذلك عن طريق إيجاد صيغ جديدة لتمويل الاستثمارات المنتجة ذات المردود المرتفع، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالقرض، أي توجيه المدخرات إلى الاستثمارات المنتجة بدلا من المضاربة في المجالات التي تتميز بسرعة العائد كالاستيراد.

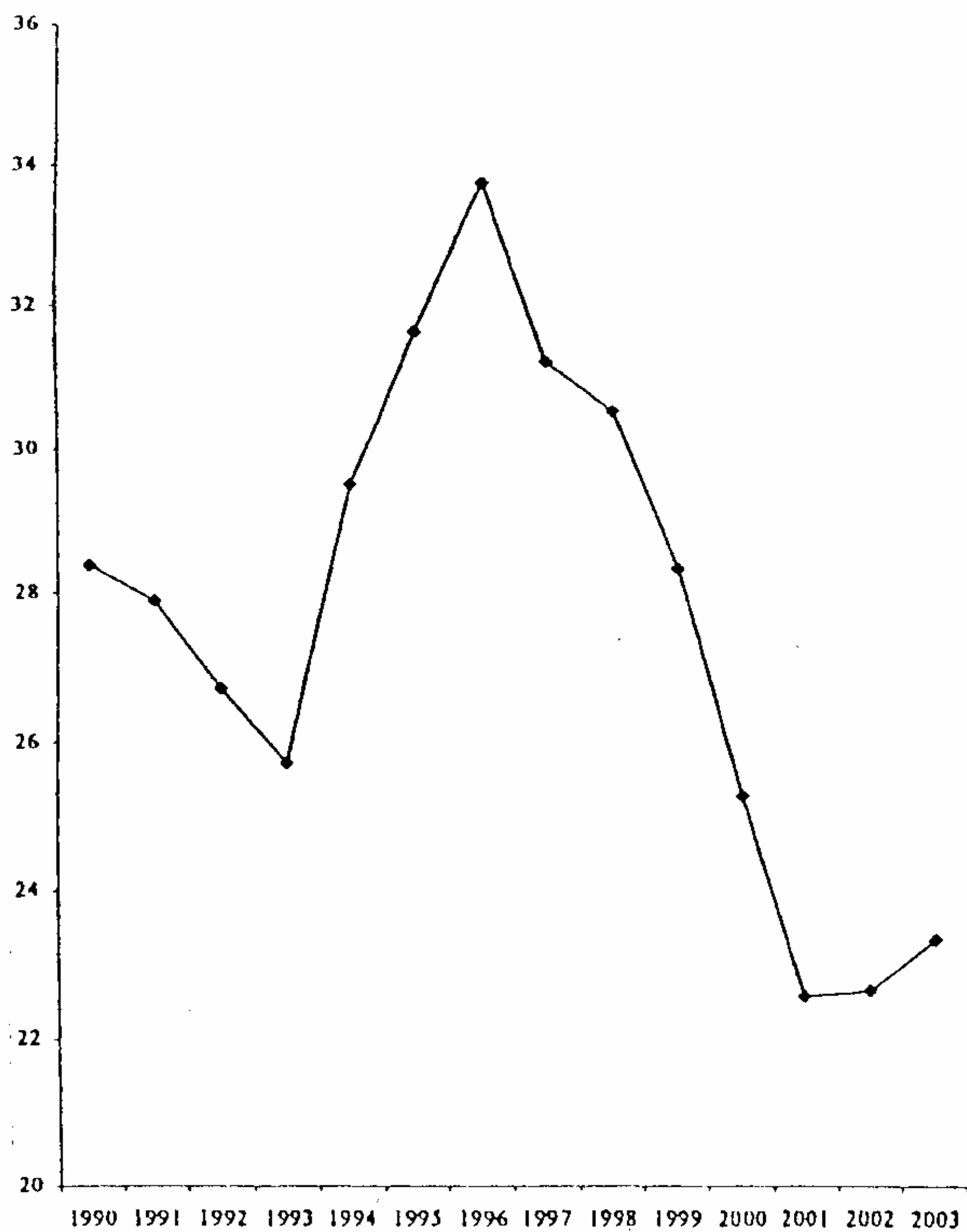
وكخلاصة على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية شاملة تعتمد على استراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية وتماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية، إلى جانب ذلك الاهتمام بالطاقة البشرية التي تميز المجتمع الجزائري، مما سوف يقضي على المشاكل والعراقيل الإدارية والمعاملات التمييزية، ويمكن من تكوين إطارات مسيرة قادرة مع مسايرة العصرنة في المجال الإداري. كما يجب كذلك الاهتمام والتركيز على القطاع الخاص مع تنظيمه وذلك في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعل القطاع العام يختص بمجال القطاعات الاستراتيجية الكبرى مع توفير جميع الظروف لهذا القطاع وإعطائه الاستقلالية التامة في التسيير.

الملاحق

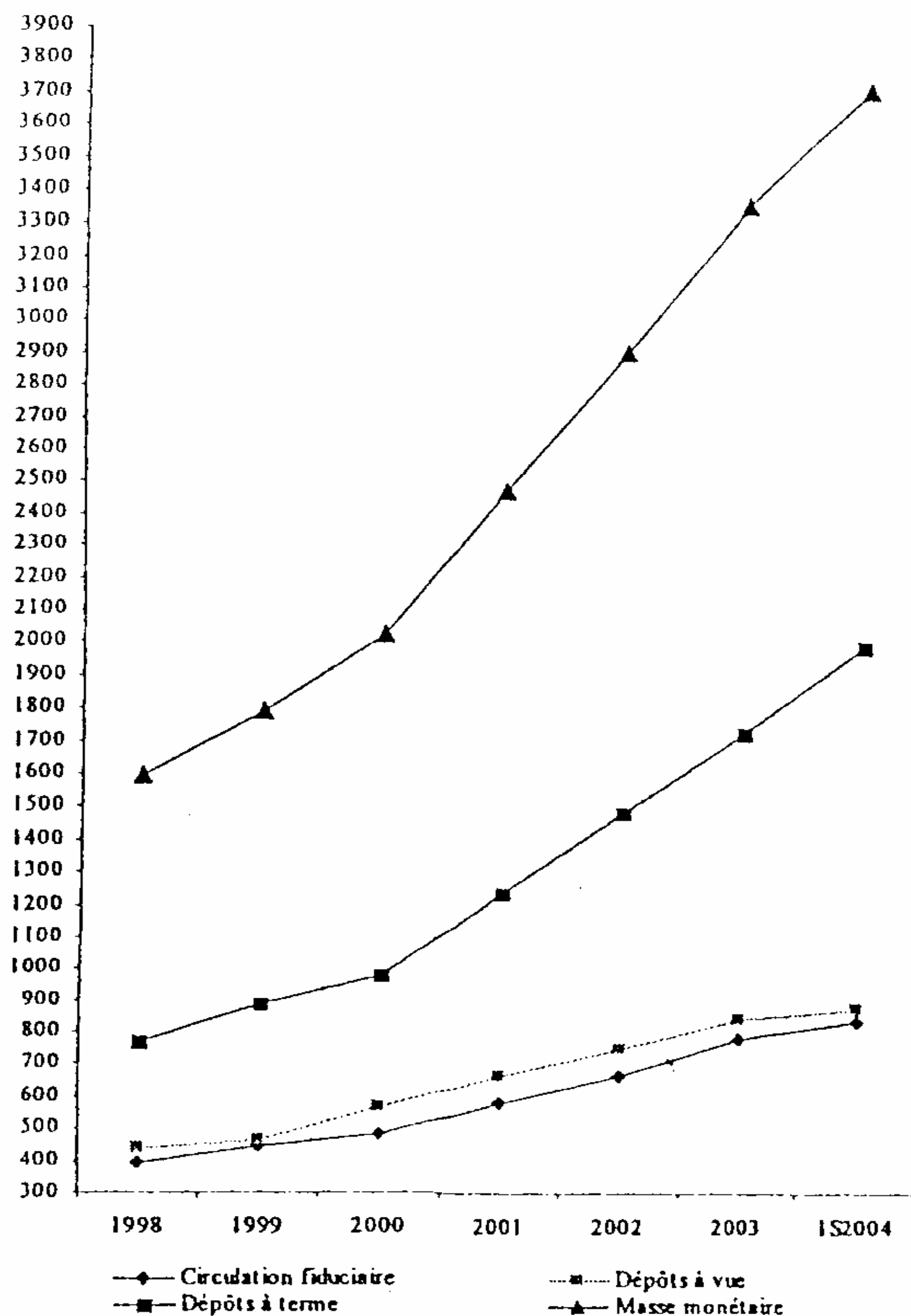
الملحق رقم: 01



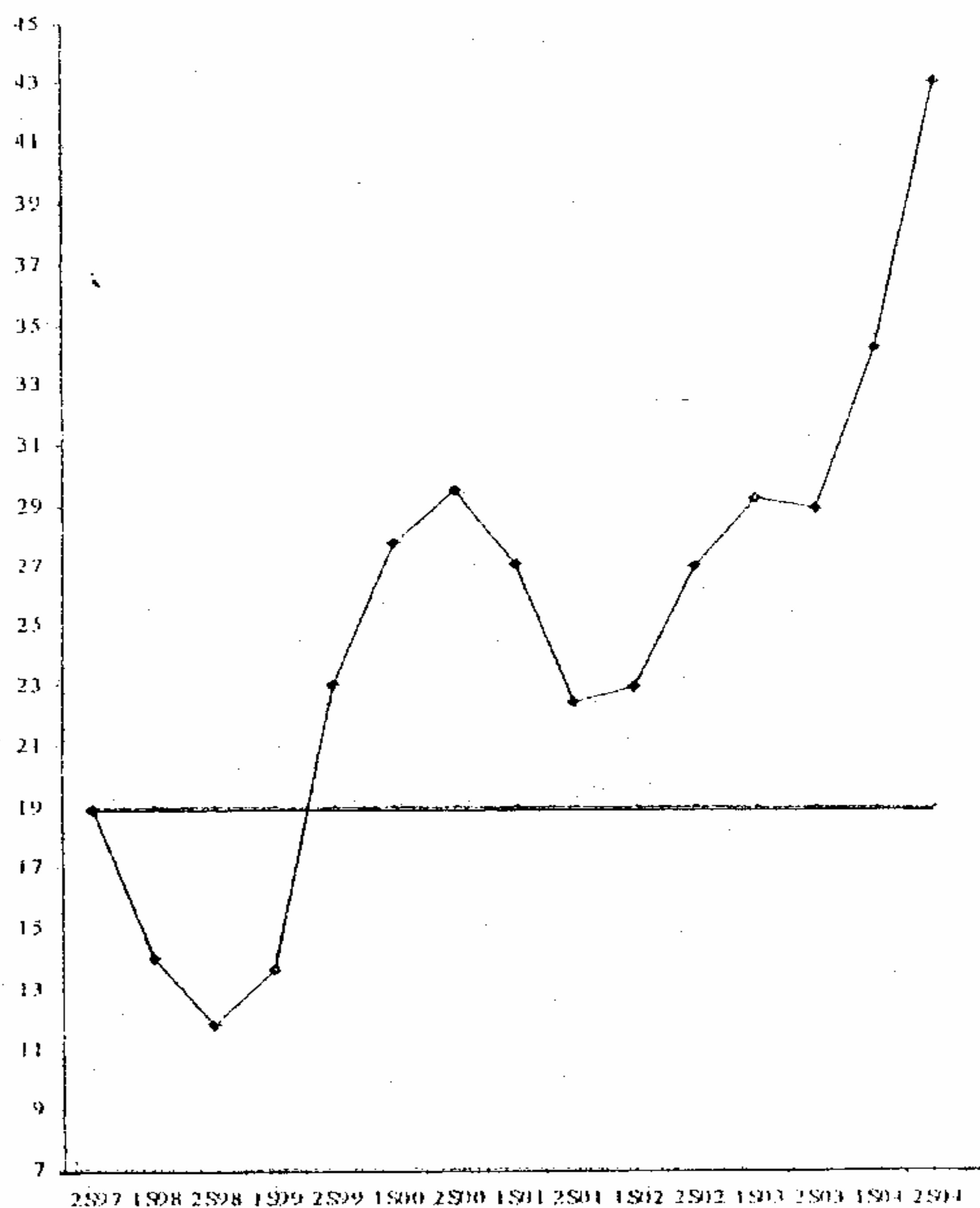
الملحق رقم: 02



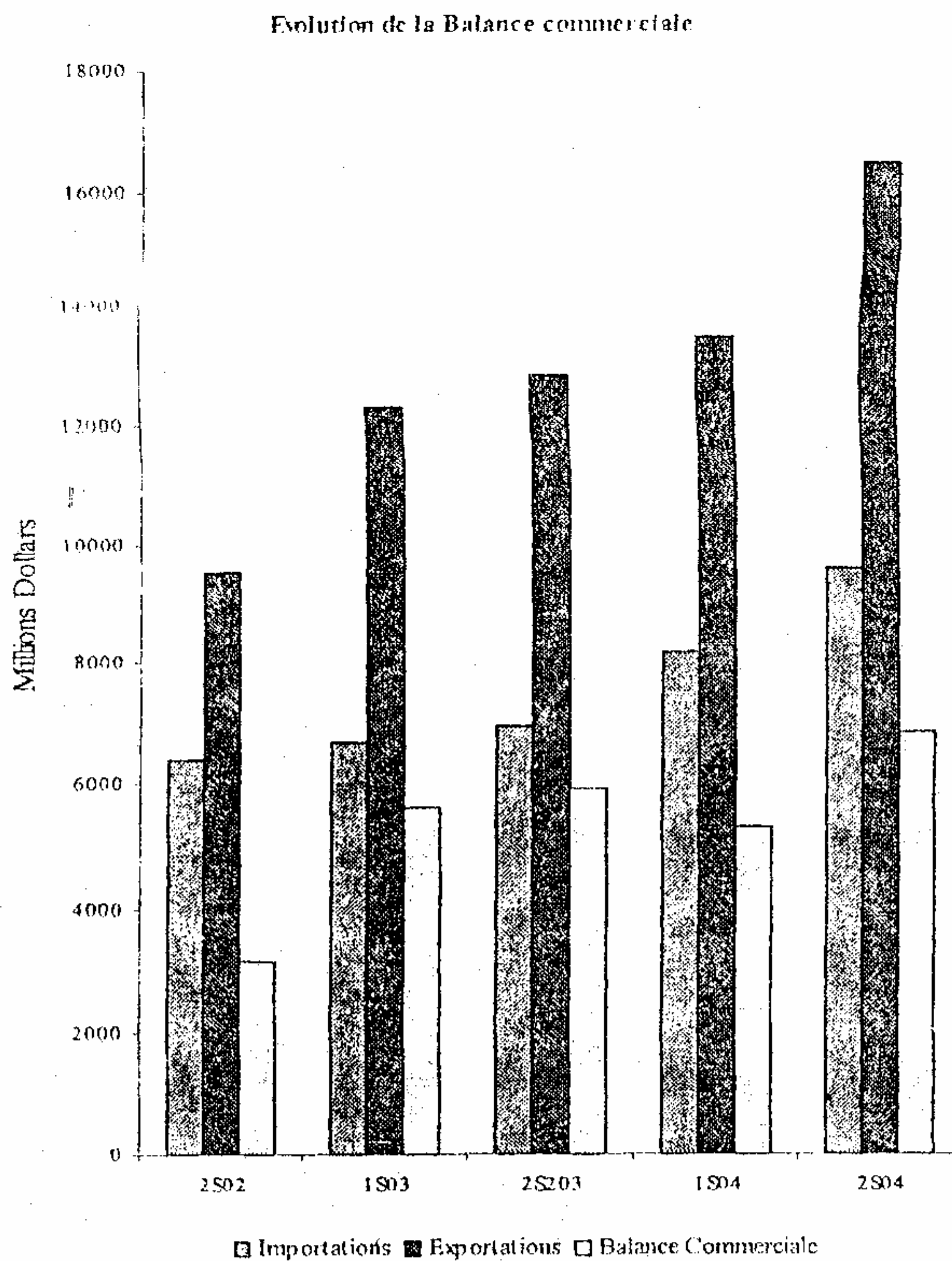
الملحق رقم: 03



الملحـق رقـم: 04

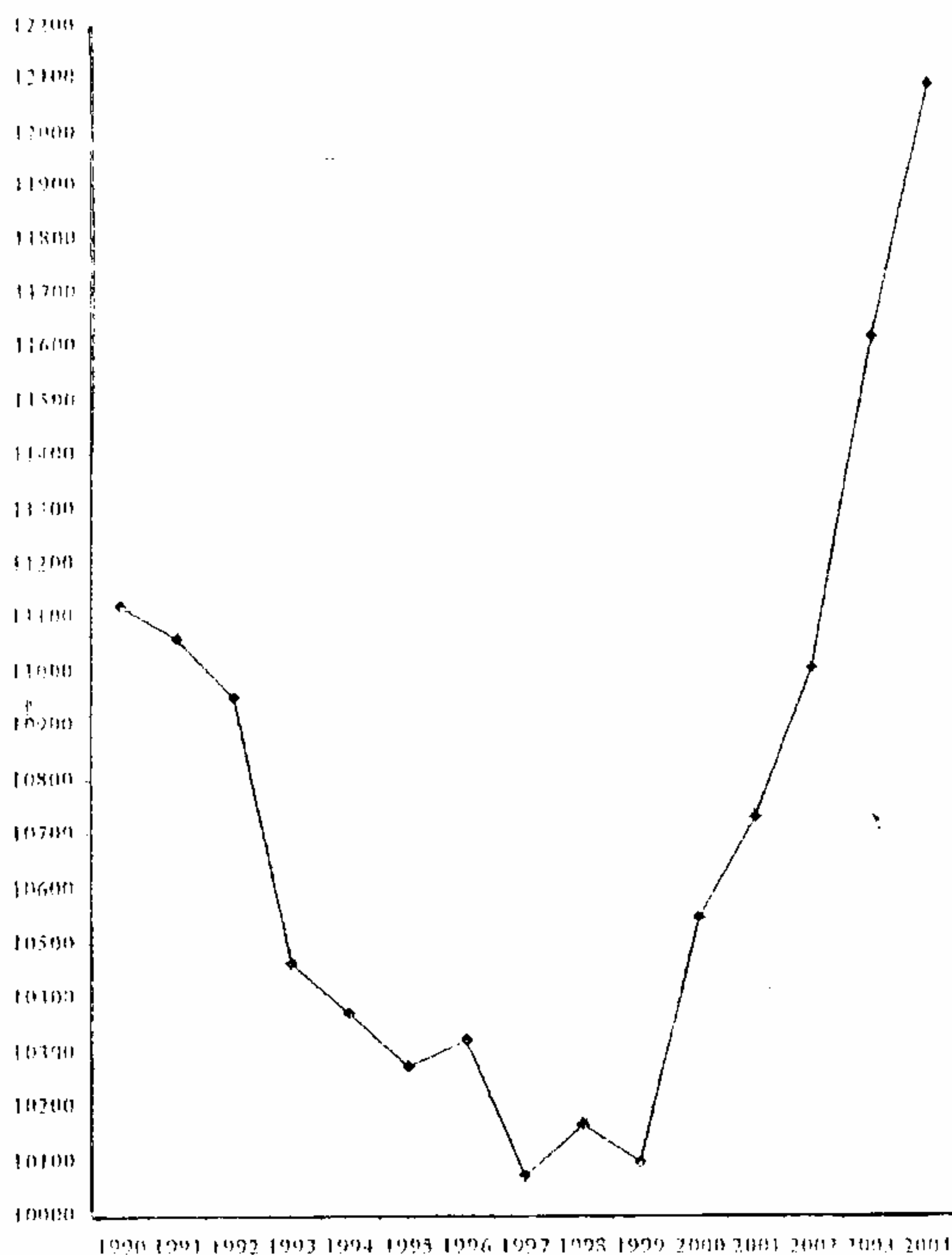


الملحق رقم: 05

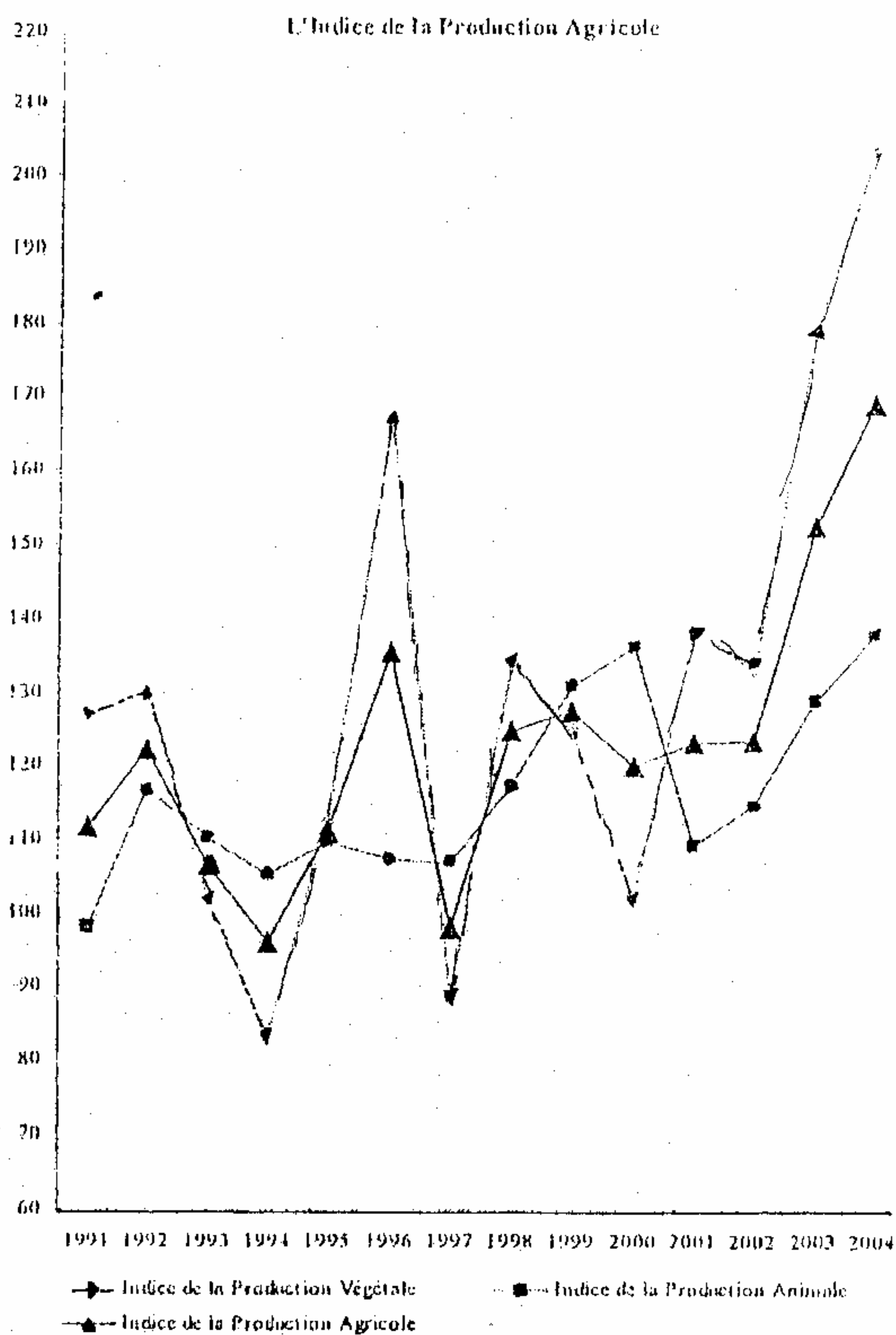


الملحق رقم: 06

Evolution de la Consommation per-capita en DA

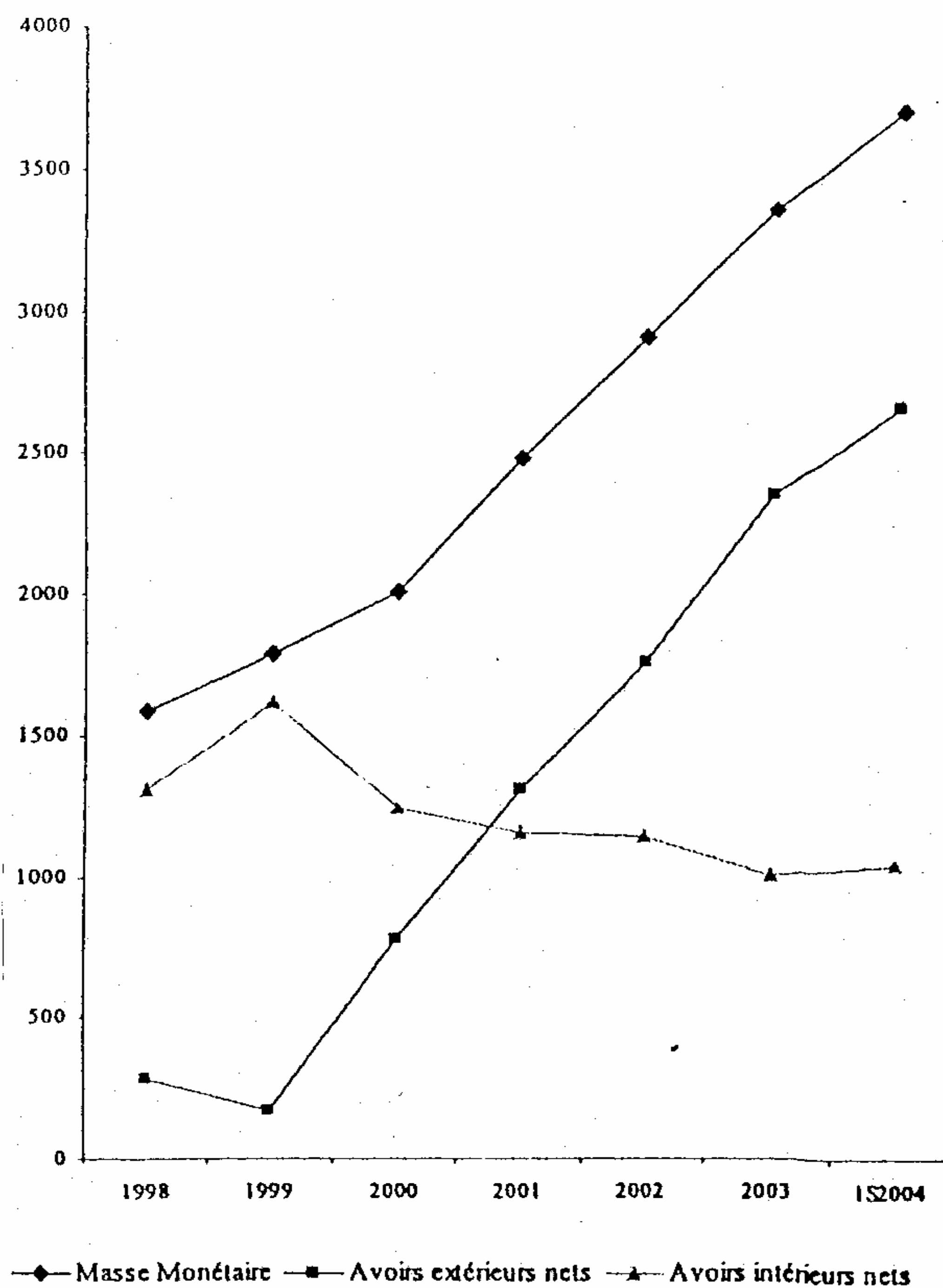


الملحق رقم: 07



الملحـق رقـم: 08

Les contreparties de la masse monétaire en 10^9 DA



الملحق رقم: 09

مخطط دعم الإنعاش الاقتصاد : دعم الإصلاحات : احتياجات في التمويل

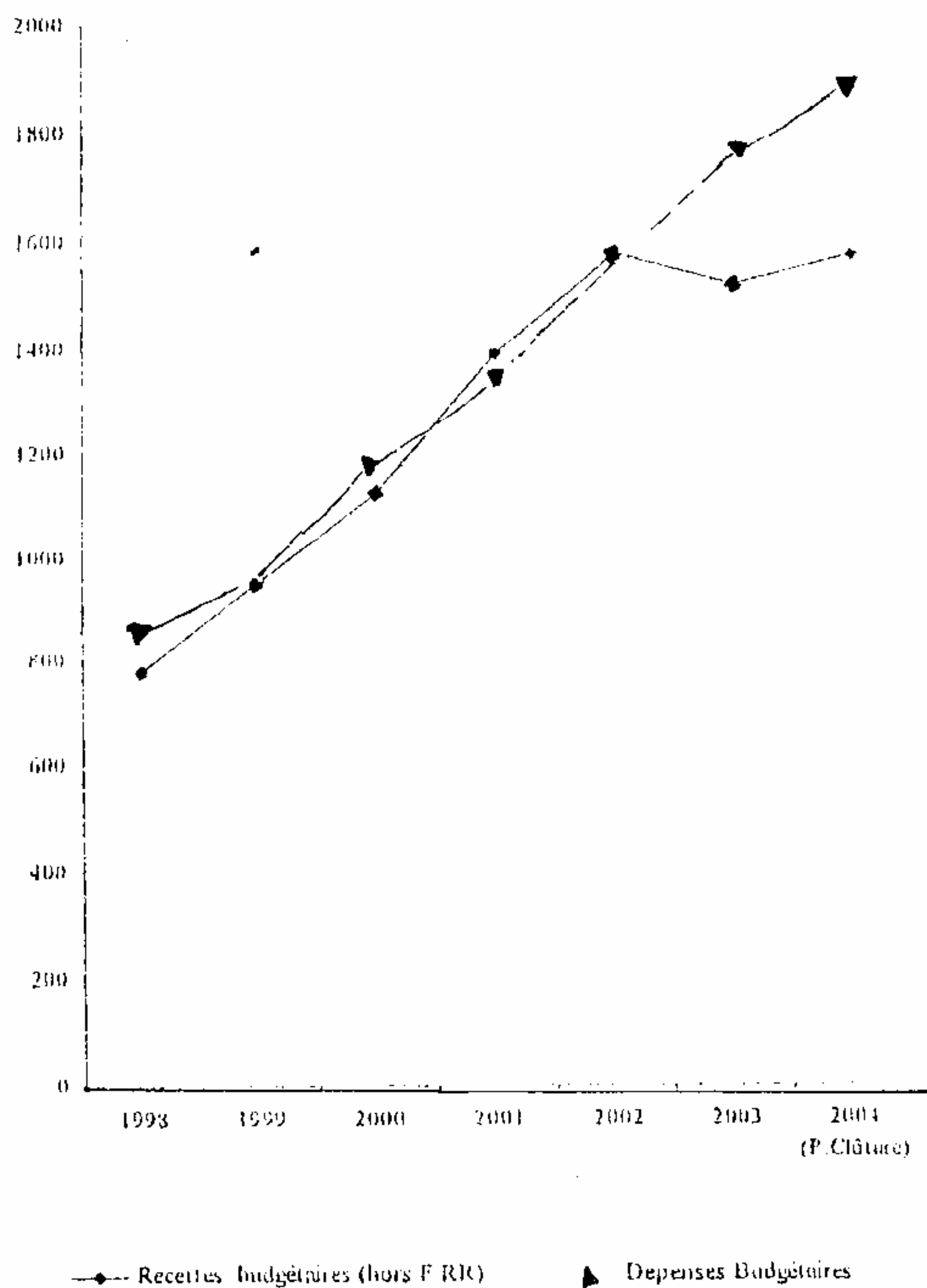
التعين	المجموع	2001	2002	2003	2004
عصرنة الإدارة الجبائية	20	0,2	2.5	7.5	9,8
صندوق المساهمة والشراكة	22,5	5.5	7	5	5
تهيئة المناطق الصناعية	2	0,3	0,8	0,5	0,4
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	2	0,3	1	0,7	
نموذج الترقبات على المدى المتوسط والطويل	0,08	0.03	0.05		
المجموع (بالملايير)	**46,58**	**6,33**	**11,35**	**13,7**	**15,2**

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حسب طبيعة المشروع ومجال التدخل

مجال التدخل	طبيعة المشاريع	نمط التسيير	نسبة الإستكمال	ملاحظات
الفلاحة	غرس، تشجير، ري، تنمية، تحسين الأنظمة			
المياه	- تجديد شبكة التزويد بمياه الشرب وتوسيعها	غير مركزة	70 إلى 80%	
	- إنجاز، تجديد وإعادة تهيئة	مركزة	ضعيفة جدا	صعوبات تعبئة القروض الخارجية
الأشغال العمومية	- تحديث شبكات الطرقات - صيانة الطرق - إنجاز المنشآت الفنية وموانئ الصيد البحري	مختلطة	متوسط النسبة 63%	تتعلق هذه النسبة بغالبية أشغال الصيانة والتدعيم والتحديث
النقل	- الربط بالسكك الحديدية - التجهيز بالكهرباء	مختلطة	0%	قلة القروض الخارجية وغياب وسائل الإنجاز
البريد والمواصلات	- إنشاء المراكز الهاتفية تزويد المحطات بالنظام الرقمي - إقتناء المحطات - إنجاز مراكز "الإنترنيت" - تجديد مكاتب البريد		نسبة 56 % للمنشآت	لا تزال المشاريع في طور الدراسة أو الإنطلاق
السكن والعمران	- سكنات البيع بالإيجار		42%(في المتوسط)	
	- التحسين الحضري		60%	
الطاقة	- إنجاز محطات البروبان - الكابل الكهربائي - إقتناء شاحنات صهريج - توصيل الأحياء		-100% -79% - في طور الإنطلاق - 82%	
التعليم العالي	- إنجاز المقاعد البيداغوجية - التجهيز البيداغوجي - إقتناء المعدات والعقارات		- 44% -76% - 100%	

<table>
<tr><td rowspan="2">التربية والتكوين</td><td>- إنجاز المنشآت القاعدية للتربية والتكوين
- إعادة التهيئة</td><td>غير ممركزة</td><td>من 10 إلى 95%</td><td rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>- التجهيز</td><td>ممركزة</td><td>100%</td></tr>
<tr><td>تطوير المنشآت القاعدية الرياضية والثقافية</td><td>- إنجاز المنشآت القاعدية
- إعادة تهيئة المنشآت القاعدية</td><td>غير ممركزة</td><td>من 50 إلى 70%
96%</td><td>في إطار البرنامج الممركز تم التكليف بعملية نزع الأميانت بالقاعة البضاوية (la coupole) 7/5 في قيد الإنجاز</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الصحة والحماية الاجتماعية</td><td>- إنجاز المنشآت القاعدية الصحية
- إنجاز المنشآت القاعدية الاجتماعية</td><td>غير ممركزة</td><td>متقدمة</td><td rowspan="2">مشروع تهيئة مركز ميلة قيد الإستكمال</td></tr>
<tr><td>إقتناء السيارات النفعية</td><td>ممركزة</td><td>100%</td></tr>
</table>

الملحـق رقـم: 10



قائمة المراجع

قـائـمـــة المـراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد هنى، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الـدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000.
3- أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب: مبادئ النقود والبنوك. دار الجامعات الجديدة للنشر، 1999.
4- أمين عبد الفتاح سلام: السياسة الضريبية في الدول المتخلفة. دار النهـضة العربيـة. القاهرة. 1980.
5- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2000.
6- السيد حسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة 1999.
7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريـات والـسياسات النقديـة، د.م.ج، الجزائـر 2004.
8- ج. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث. دار الحقيقة. بيروت. 1980.
9- جميل الزيادبين السعودي: أساسيات في الجهاز المالي. الطبعـة الأولـى. دار وائـل للطباعة والنشر.الأردن. 1999.
10- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1999.
11- حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في بلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة. دار النهضة العربية. القاهرة 1971.
12- خالد سعد زغلول حلمى: الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرهـا علـى اقتصاديات الدول النامية، الكويت، 1996.
13- رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيـق، دار الهومـة، الجزائر 2003.
14- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، النهضة المصرية العامة للكتاب 1980.
15- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 1989.
16- رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المـصرية العامـة للكتاب، القاهرة، 1978.
17- رمزي زكي: مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية. المؤسسة المـصرية العامة للتأليف والنشر. 1965.
18- رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونيـة مصر، مطبوعات مكتبية مدبولي، القاهرة 1986.
19- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي لرأس المال الـدولي، دار المـستقبل العربـي، ط1، 1999.

20- زينب حسين عوض ا : العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1999.
21- سامي خليل: النظريات والسياسات المالية والنقدية. شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع. الكويت. 1982.
22- سعد حسين فتح ا ، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
23- سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية: التسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي. جامعة الجزائر. 1994.
24- سعيد النجار، اتفاقيات الجات وأثرها على البلاد العربية، أبو ظبي 1995.
25- سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، القاهرة، دار الشروق، 1991.
26- سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
27- سمير محمد عبد العزيز: تمويل التنمية الاقتصادية. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر. مصر. 1988.
28- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الاقتصادي والضريبي، المدخل الأساسي، المدخل الدولي مكتبة الإشعاع 1998.
29- سوزان مسيحه، التنافسية الدولية ومعايير قياسها، كلية الاقتصاد، الجامعة الأمريكية، القاهرة 1996.
30- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1992.
31- صلاح زين الدين، الاقتصاد الدولي، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة 1998.
32- ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
33- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
34- عادل أحمد حشيش، د.مجيد محمود: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990 شهاب.
35- عادل أحمد حشيشي: أساسيات المالية العامة. دار النهضة العربية. بيروت. 1996.
36- عبد الباسط وفاد دراسات في مشكلات التجارة الخارجية دار النهضة العربية 1999-2000.
37- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.
38- عبد الحميد محمد القاضي: مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي. دار الجمعات المصرية، 1979.
39- عبد الحميد محمد القاضي: مبادئ المالية العامة- دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية. الإسكندرية. 1976.
40- عبد الحميد ابراهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

41- عبد الرحمن زكي إبراهيم: مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ النشر.
42- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك: ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها، د.م.ج، الجزائر.
43- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2000.
44- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط: 1962- 1980. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1980.
45- عبد المجيد بوزيدي: تسعينيات الاقتصاد الجزائري. ترجمة: جريبيب أم الحسن. موقم للنشر الجزائر. 1999.
46- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، "دراسة تحليلية تقييمية"، د.م.ج، الجزائر 2003.
47- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية. شركة جلال للطباعة. الإسكندرية. سنة 2000.
48- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العلمي الجديد (الآليات، الخصائص، الأبعاد)، مكتبة النهضة المصرية، 1989.
49- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، دار النشر، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة 1997.
50- عبد المنعم السيد علي: دور السياسات النقدية في التنمية الاقتصادية. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1975.
51- عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسات المالية. دار النهضة العربية. الثانية. القاهرة. 1977.
52- عبد الهادي يموت، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، الدراسات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1996.
53- عبد الواحد العفوري: العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مديولي، القاهرة، 2000.
54- عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي الصفحة الأولى 1999، دولار للنشر والتوزيع
55- عصام خوري: التنمية الاقتصادية: دراسة في التخلف والتنمية. منشورات جامعة دمشق. 1995.
56- علي الأسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة ، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، القاهرة 2000.
57- عمر محي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي. دار النهضة العربية. بيروت. 1972.
58- فؤاد مرسى: مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، 1980.
59- فائق عبد الرسول: النظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد 1993.
60- فرهنك وآخرون، حيازة التكنولوجيا المستوردة من أجل التنمية الصناعية، ترجمة محمد رضا محرم، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1987.
61- فورت فرحات: المالية العامة. التشريعية الضريبي العام. مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع. بيروت. 1997.

62- كامل بكري الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الإسكندرية الدار الجامعية 2001.
63- مايكل رومر وآخرون اقتصاديات التنمية دار المرجع، ترجمة طه عبد ا وعبد العظيم مصطفى.
64- محسن احمد الخضيري، صناعة المزايا التنافسية، "منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المصري"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ج.م.ع، الطبعة الأولى، 2004.
65- محفوظ محمد السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري حسين. 2002، 2003.
66- محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أوت 1996.
67- محمد الشريف إلمان: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. 1999.
68- محمد الشريف المان، محاضرات التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات ** الجزائر، 1994.
69- محمد الناشد: التجارة الخارجية والداخلية ماهيتها تخطيطها، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977.
70- محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسات تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزاء الثاني. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1999.
71- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات جامعة حلب 1993.
72- محمد خالد الحريري: الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977.
73- محمد خالد الحريري: العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات دمشق، سوريا، 1995.
74- محمد رياض الأطرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 2002.
75- محمد سيد عابد، التجارة الدولية مكتبة الإشعاع 1999.
76- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارة الدار الجامعية. 1998.
77- محمد عبد العزيز عجمية: الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1978.
78- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظريا سياستها الدار الجامعية.
79- محمد عزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشكلات. الدار الجامعية. مصر. 1999.
80- محمد كمال خليل: اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته. منشأة المصارف. الإسكندرية. 1998.
81- محمد محمود شهاب، الاقتصادي المالي، نظر مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي دار الجامعية الجديد للنشر 1999.

82- محمود عبد الفضيل: برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغـرب بـين المأمول والمتوقع. الطبعة الأولى. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيـق. بيروت. لبنان. 1994.
83- محمود محمد عبد النعيم محمد المبارك في اقتصاديات التنمية والتخطيط.
84- مدحت أيوب، تحرير تجارة الخدمات ودورها في دعم التعاون العربي، مركـز زايـد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية 2003.
85- مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات دار الجامعات الجديدة للنشر 1998.
86- مصطفى رشيد شيحه: المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي مـن منظور اقتصاديات السوق والتحريـر الاقتـصادي، دار الجامعـة الجديـدة للنـشر، الإسكندرية، 1998.
87- مصطفى سلامة، قواعد الجات، الإنفاق العام للتعريفات الجمركية والتجـارة منظمـة التجارة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
88- منير الحمش: العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.
89- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية الحامة الجزائـر 1998.
90- ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصاريف والنظرية النقدية. دار زهران للنـشر والتوزيع. عمان. الأردن. 1999.
91- نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة. دراسة للاقتصاد المصري. مؤسـسة الثقافة الجامعية. القاهرة.1973.
92- نبيل حشاد، الجات ومستقبل العالم العربي، القاهرة، دار النهضة العربية 1995.
93- والتر إيلكان، مقدمة في التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا 1983.

ب- الدراسات والبحوث العلمية:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، أبو ظبي.
2- معطيات إحصائية خاصة بالحسابات الاقتصادية 1995، 2003، سبتمبر 2004.
3- أحمد الكواز، السياسات الصناعية، سلسلة جسر التنمية، المعهـد الربـي للتخطـيط، الكويت 2003.
4- أعمال الملتقى الدولي الأول: الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أفريل 2002.
5- أعمال الملتقى الدولي الأول: حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سـكيكدة، 13-14 ماي 2001.
6- إسماعيل بوخاوة، المؤسسة الاقتصادية في مرحلة اقتـصاد الـسوق، مجلـة العلـوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06-2002.
7- إسماعيل بوخاوة، وسمراء دومى: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 06، جوان 2002.

8- إسماعيل صبري عبد ا : الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبرياليـة، مجلة المستقبل العربي، العدد 232، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
9- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2000.
10- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربـي الموحـد، سـبتمبر 2002.
11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: من إعداد الأمانة العمة لجامعة الـدول العربيـة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقـد العربـي ومنظمـة الأوبك، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 1997.
12- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، رقم 33، نشرة 2004.
13- الراضي المؤدب، خطط وسياسات القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، سلسلة بحـوث وحلقات عمل حول: القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، معهـد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، العدد الخامس مـن 5 إلـى 7 أكتـوبر 1999، أبو ظبي.
14- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مـشروع التقريـر التمهيـدي حـول الانعكاسـات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر 1998.
15- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، جوان 2004.
16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الظروف الاقتصادية للسداسي الثاني. سـنة 2000. الجزائر. ماي 2001.
17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لجنة التقـويم: تقريـر حـول الانعكاسـات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي. الجزائر. نوفمبر. 1998.
18- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظـرف الاقتـصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002.
19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظـرف الاقتـصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.
20- المخطط الرباعي الثاني (1974-1979): التقرير العام لوزارة التخطيط.
21- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، الكويت.
22- بن دحمان بن سيدي محمد، استراتيجية التخصيص في الجزائر، حلقة عمـل نظمهـا معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد الدولي بعنوان: "تقييم سياسات التخـصيص في البلدان العربية، يومي 22-23 ديسمبر 2001، أبو ظبي.
23- جابيير سافون وآخرون: النمو والاستقرار المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيـا، مجلة التمويل والتنمية، ربع سنوية، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي، واشنطن، مارس 1996.** الاتجاهات المعاصرة والتجارة الدولية، الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة، مذكرة خارجية رقم 1496، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1989.
24- حسين رحيم: البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل الخوصصة. الملتقـى الـوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر. واقع وآفاق- جامعة 8 ماي 1945. قالمة. الجزائر. 2002.

25- خزار محمد وعايشي كمال، "المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر"، مجلة الأحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، العدد 07-2003.
26- دربال عبد القادر وزايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01-2002.
27- سحنون محمد، السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة قسنطينة 2003.
28- شرابي عبد العزيز: المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد 4، قسنطينة، 1993.
29- صالحي صالح: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، سطيف، 2002.
30- صالحي صالح: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكلة التنظيمي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، العدد1، الجزائر، 1999.
31- صالحي صالح، الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، العدد 01-1999.
32- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عامة، واشنطن، مايو 1997.
33- صندوق النقد الدولي، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن 1998.
34- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، أبو ظبي.
35- عباس قويدر وابراهيمي عبد ا ، أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005.
36- عبد الخالق عبد ا : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد 2، الكويت، 1999.
37- عبد العزيز شرابي: النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية، حوليات وحدة إفريقيا والعالم العربي. جامعة منتوري. قسنطينة. 1998.
38- عبد ا بن دعيدة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية. بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط. مركز دراسات الوحدة العربية. الجزائر. فبراير. 1999.
39- علي لطفي، العالم العربي والمتغيرات العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي عن الفكر الجديد في الجودة والبيئة والتطور الإداري، القاهرة 19-21 جانفي 2003.
40- علي همال وعبد الباقي روابح، التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، ورقة قدمت في ملتقى فيصل يشير حول "العولمة، إعادة الهيكلة والتنمية على ضوء أعمال وفكر فيصل ياشير، يومي 15-16 ماي 1999، جامعة سطيف، الجزائر، ص. 322.

41- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي فـي الجزائـر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 01-2002.
42- قويدي محمد، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول "تغاهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسـب الانـدماج فـي الحركـة الاقتصادية"، جامعة سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001.
43- كريم النشاشيي وآخرون: تقرير خاص لصندوق النقد الدولي: الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. 1998.
44- كمال رزايق، بوزعرور عمار: التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. فعاليات الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسـسة الاقتـصادية. كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس. سطيف. 29-30 أكتوبر 2001.
45- كمال رزيق، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ورقة قدمت في المـؤتمر العلمـي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتـصادية، جامعـة ورقلة، الجزائر، 2005، ص. 331.
46- ليلى لخواجة، قضية الـصادرات فـي مـصر "آراء المـصدرين"، كتـاب الأهـرام الاقتصادي، رقم 176، أغسطس 2002.
47- محمود بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركيـة الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعـة سطيف، العدد 01-2002.
48- محمود حسن حسني، المزايا التنافسية في المنطقة العربية "الواقع والمـستقبل"، ورقـة عمل عن محددات الميزة التنافسية في صناعة الأغذية المصنعة المصرية، (باسـتخدام منهج بورتر)، المؤتمر السنوي العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعـة الأزهـر، 4-5 ديسمبر 1999.
49- مدنى جواد على: التنمية الاقتصادية العربيـة فـي ظـروف العولمـة، الإمكانيـات والمحددات رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 1999.
50- مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999، المؤسسة العربيـة لـضمان الاسـتثمار، الكويت.
51- نيفين حسين محمد، القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة دكتـوراه، جامعة عين شمس، 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1- A. BENACHNHOU : planification et développement en Algérie : 1962-1980. O.P.U. Algérie 1982.
2- A. BENACHNHOU : le tiers monde en jeu.C.R.E.A alger 1981.
3- A. BENACHNHOU : planification et développement en Algérie 1962-1980.imprimerie commerciale, Alger, 1980.
4- Abdehamid BOUZIDI : les années 90 de l'économie algériennes, ed E.N.A.G, Alger, 1999.
5- ABDELHAK LAMIRI : Gérer l'entreprise algérienne en économie de marché. PRESTCOM édition. Algie. 1983.
6- Abdelhamid BRAHIMI, l'économie Algérienne, OPU, Alger 1999.
7- Abdelhamid BRAHIMI, Stratégie de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux, Paris Economica 1991, p.p. 269.
8- Abdelmadjid BOUZIDI, les années 90 de l'économie Algérienne, ENAD/Editions 1999.
9- Abderrahmane MEBTOUL, L'Algérie face aux défis de la mondialisation "mondialisation et nouvelle culture économique, tom 01, OPU, Alger 2002.
10- Abderrahmane MEBTOUL, L'Algérie face aux défis de la mondialisation "Réforme économiques et privatisation", tom 02, OPU, Alger 2002.
11- Ahmed HENNI : monnaie et financement en Algérie (1962-1987). CREAD. Algérie , 1987.
12- Ahmed BENBITOUR : l'Algérie au troisième millénaire, defis et potentialités (Ed : Marinoun, Algérie, 1998).
13- Amour BENALIMA : le système bancaire algérien. Edition DAHLEB ; alger. 1996.
14- B. SANSAL, La mesure de la productivité dans l'entreprise, OPU 1991.
15- BEN AOUDA HAMEL : le système productif algérien et indépendance national. Tome I édition OPU. ALGER. 1983.
16- Benaouda Hamel, Système Productif et l'indépendance national, O.P.U, Alger 1983.
17- D. KESSLER et Y. ULMO : épargne du développement. ED. ECONOMICA. Paris. 1985.
18- E. ASSIDON et B. Jacquemot : politique de change et ajustement en Afrique/ ministère de la coopération et du développement. Paris. 1989.
19- ELIAS GANNAGE : financement du développement. E.P.U.F. Paris 1969.
20- Emmanuel Combe : l'organisation mondial du commerce, Ed, armand colin, paris, 1999.
21- FREDERIC TEULON : le rôle de l'état dans l'économie. Seuil. Paris. 1997.
22- Frédéric Teulon, Le Commerce international, Edition du seuil, Paris 1996.

23- Hocine BENISSAD, l'ajustement Structurel l'expérience du Maghreb, OPU, Alger 1999.
24- Jaques Adda : La mondialisation de l'économie, tomel, Ed, Casbah, Alger, 1998.
25- JAQUES ADDA : La mondialisation de l'économie. Tome 2 : Problèmes. Collection approches. Casbah édition. Alger. 1998.
26- JAQUES GENEREUX : les politiques économiques. E. seuil. Paris.1996.
27- KESS LERG et U , Moy, epargne et d'événementiel économique, 1985.
28- M.E. BENISSAD : économie du développement de L'Algérie sans développement et socialisme, O.P.U. et économie, Paris, 1979.
29- M.E. BENISSAD : économie international, O.P.U. Alger, 1983.
30- M.E. BENISSAD : Eléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et futur, O.P.U. Alger, 1981.
31- M.E BENISSAD : sous développement, capitalismes et socialisme, s.n.e.d, Alger, 1978.
32- M.E. BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie, OPU, Alger 1980.
33- Maatouk BELTTAF : les effets du P.A.S : Cas de L'Algérie, colloque : P.A.S et perspectives pour l'économie algérienne, cread, 1998.
34- Marc Ecrèment, Indépendance Politique et Libération Economique "Un quart de siècle de développement de l'Algérie 1962-1985, OPU, Alger 1986.
35- Michael E.Porter, the competitive advantages of Nations, the free press 1999.
36- Michel Raimelli : La nouvelle théorie du commence international, Ed, Casbah Alger 1999.
37- Michel Raimelli : l'organisation mondiale du commerce, Ed, Casbah, Alger, 1999.
38- N. BENFREHA, Les multinationales et la mondialisation, 1999, éd Dahleb.
39- Philippe Norel, Problème du développement économique, Edition du Seuil, Paris 1997.
40- ROBERT SOLOMON, le système monétaire international économique.
41- Said Ahmed Abdelkadar : l'OPEP, passé, present et perspectives, O.P.U, Alger, 1980.
42- Salah Mouhoubi : l'Algérie à l'épreuve des réformes économique, O.P.U, Alger, 1998.

ب- المقالات والملتقيات والمنشورات:

1- ABDOUN RABAH : Un bilan de stabilisation économique en Algérie, Colloque international sur le bilan du P.A.S, et perspectives pour l'économie algérienne, CREAD, Alger, le 14-15/07/1998.
2- AHMED BENNANI : ajustement et croissance du MAROC. Revue finances et développement(IFID). N° 3. Tunis. 1988.

3- ALI BENOUARI : La concurrence bancaire : Assises nationales des banques, Alger, 7 et 8 décembre 1994.
4- AZZEDINE LARBI : évaluation des programmes d'ajustement structurel et perspectives. Revue finances et développement (ifid). N° 9. Tunis. 1991.
5- Banque Mondiale : Rapport sur développement dans le monde, 1987.
6- Banque Mondiale : Rapport sur développement dans le monde, 1990.
7- BENMASBAH : les effets du P.A.S sur les ménages algériens. Revue : C.E.N.E.A.P. alger.2000.
8- Centre de développement Pour l'Afrique du Nord, Nations Unies, Bulletin N°8, Décembre 2001.
9- CNES : Rapport sur la conjoncture du second semestre, Alger, Avril 1997.
10- CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS, 2° session, novembre 1998.
11- CNES, Rapport sur : La conjoncture économique et sociale du 2° semestre 2002.
12- EDUARDO LEVY- YAYATI et FREDERICO STURZENEGGER : régimes de change et performances économiques. Rvue : problèmes économique. N° 2698. janvier. 2001.
13- évolution de la dette extérieure en Algérie. Revue l'économie. N° 35 (juillet- août 1996).
14- Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie, Conférence des Nation Unies sur le commerce et le Développement, Genève le 1 Mars 2004.
15- F. BOURGUINON et CH. MORRISSON : Ajustement et équité, OCDE, Développement centre, Paris 1992.
16- FABIENNE ROSENWALD : Coût de crédit et montant des prêts, une interpritation en terme de canal large de crédit. Revue : problèmes économique, N° 2698. janvier 2001.
17- FATIMA ZOHRA OUFRIHA : Ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire en Algérie, Colloque international sur le bilan du P.A.S, et perspectives pour l'économie algérienne, CREAD, Alger, le 14-15/07/1998.
18- Faycal YACHIR : Politique d'ajustement et intégration maghrébine, Compte rendu du séminaire organisé par le Centre Africain des politiques économiques (CAPE), Rabat 1990.
19- JEAN BABTISTE DESQUILBET et PATRICK VILLIEU : L'indépendance de la banque central peut-elle être contre-productive ? Une illusion en économie ouverte. Revue économique, Volume 49, N°6, Novembre 1998.
20- JEAN PIERRE BERDOT : L'ajustement structurel dans les pays en voie de développement, Revue économique, Volume 49, N°4, juillet 1998.
21- M. FERGANI : Genèse et évolution de la dette extérieure en Algérie, Revue l'économie Mensuel économique, Ed A.P.S, N°32, Alger 1996.

22- M. FERGANI : La genèse de l'endettement extérieure des pays du sud, Revue l'économie, Mensuel économique, Ed A.P.S, N° 31, Alger, Février 1996.
23- M. MEKIDECHE : L'entreprise publique au centre des enjeux de l'économie national, Revue l'économie, Mensuel économique, Ed A.P.S, N°37, Alger 1996.
24- M. TERBECHE : Système de financement de l'économie, Revue l'économie, Ed A.P.S, N°37, Alger 1996.
25- M.P.A.T, Synthèse du bilan économique et social de la décennie (1967-1978) Mai 1980.
26- Ministère de PME, Bulletin D'informations Economiques pour l'année 2004.
27- Ministère des finances, Guide Fiscal des investisseurs 1996.
28- NADJIB KARIM TABTI : Les contraintes de l'environnement institutionnel des banques, Assises nationales des banques, Alger, Décembre 1994.
29- NICOLAS EBER : Efficience du système bancaire, Structure du marché de crédit et activité économique, Revue économique, Volume 51, N°6, Novembre 2000.
30- O.C.D.E : La dette extérieure des pays en développement, Paris 1987.
31- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, Edition 2003, N°20.
32- ONS, Collections Statistiques, L'activité Industrielle 1989- 2003 N°115, 2004.
33- ONS, Collections Statistiques, L'activité Industrielle 1989-2001 N°105, 2002.
34- ONS, Données Statistiques, N°386, 411.
35- ONS, L'activité industrielle 1989-2000, Collections Statistiques N°100, 2001.
36- PATRICK VILLIEU : La politique monétaire a-t-elle un avantage comparatif dans la lutte contre l'inflation, Revue d'économie politique, N°5, Septembre, Octobre 1999.
37- Programme de soutien à la relance économique à court et moyen Terme 2001-2004, Document interne de Ministère des PME/PMI, Avril 2001.
38- QUATAR CENTRAL BANK, Nineteeth Annual report 1995.
39- REDHA HAMIANI : L'investissement en Algérie, Assises nationales des banque, Alger 7-8 Décembre 1994.
40- Revue : Conjoncture, N°58, Juillet 2000 (Algérie).
41- Salah MOUHOUBI : Diagnostic et proposition de relance de la croissance, Deuxième partie, Revue l'économie, Ed A.P.S, N°31, Alger 1996.
42- Salah MOUHOUBI : Diagnostic et proposition de relance de la croissance, Première partie, Revue l'économie, Mensuel économique, Ed A.P.S, N°30, Alger 1996.
43- THEODORE W. SCHULTZ : réflexions sur l'économie de la pauvreté, Revue : Problèmes économiques, N°1716, 25 Mars 1981.

44- TIJANI NAJEH : Note sur la réforme monétaire et financière en Algérie, Revue : finances et développement, IFID, N°8, Tunis 1990.
45- WILLAM C. SMITH : Restructuration néolibérale et stratégies politiques en Amérique latine, Revue NAQD, N°7, Alger 1994.
46- World Bank 2000/ World Développement Indicators.
47- ZAIRI Belkacem : Les réformes du commerce extérieur dans le cadre du P.A.S, Colloque international sur le bilan du P.A.S, et perspectives pour l'économie algérienne, CREAD, Alger, le 14-15/07/1998.

الفهرس

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	العلاقة بين الدخل المطلق والدخل النسبي	49
02	توازن الإنتاج بعد التجارة	87
03	أثر النمو على الإنتاج	88
04	آثر النمو الاقتصادي على الاستهلاك	90
05	آثر صافي النمو الاقتصادي على التجارة	92

فـهـرس الجـداول

رقم الجدول	عنـوان الجـدول	رقم الصفحة
01	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1967-1980	159
02	أهمية الجباية البترولية في الادخار الحكومي	161
03	الوضعية المالية لعينة من شركات القطاع العام	163
04	النتائج المالية للقطاع الصناعي العام	164
05	دور المحروقات في الصادرات الجزائرية	166
06	أهمية المحروقات في حصيلة التجارة الدولية	167
07	نمـو الناتـج الداخلـي	179
08	تطور الميزان التجاري خلال 1980-1989	182
09	أهمية المحروقات في الميزان التجاري الجزائري	183
10	تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1980-1989	185
11	تطور الكتلة النقدية	188
12	تطور المديونية الخارجية للجزائر 1985-1990	191
13	تطـور سعـر إعـادة الخصـم	203
14	نمو الناتج الداخلي الخام خلال 1988-1998	207
15	تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1993-1997	208
16	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-2000	209
17	تطـور الحسـاب الجـاري	210
18	تطور الاحتياطات الدولية خلال الفترة 1993-2000	211
19	خدمـة الديون الخارجيـة	211
20	تطور المديونية الخارجية خلال 1994-2000	212
21	تطـور البطالـة خـلال 1997-2000	214
22	الوضعية المالية للمؤسسات العمومية	217
23	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 1992-1999	219
24	تطـور الميزانيـة العامـة	220
25	تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية	222

26	تطور الادخار العائلي خلال الفترة 1992-1998	224
27	نسبة تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام	225
28	تطور الميزانية العامة	231
29	تطور الادخار الحكومي	237
30	تقدير معامل الارتباط	239
31	الميزان التجاري الجزائري	246
32	بنية الصادرات الجزائرية	251
33	أهمية صادرات المحروقات في فائض الميزان التجاري	253
34	بنية الواردات لسنتي 2002 و2003	255
35	نمط تمويل الواردات	257
36	تطور المدخرات العائلية	274
37	تطور نسبة الادخار	276
38	نتيجة الاستغلال للقطاع العام	281
39	نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص	286
40	أهمية القطاع الزراعي والمحروقات في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال	289
41	تطور نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال والمحروقات والزراعة	290
42	تطور الكتلة النقدية	292
43	تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام	296
44	معدل التضخم	297
45	تطور المديونية الخارجية للجزائر	298

الفـهـ ـرس

العنـوان

الصفحـة

المقدمـة 01

الجزء الأول: مصادر تمويل التنمية........................... 12

الفصل الأول: مصادر التمويل الداخلي......................... 13

المبحث الأول: الادخار الحكومي 14

المطلب الأول: مفهوم الادخار الحكومي ومميزاته في الدول النامية 15

المطلب الثاني: وسائل تعبئة الادخار الحكومي.................................. 17

المبحث الثاني: الادخار العائلي.................................... 22

المطلب الأول: مفهوم ومصادر الادخار العائلي 24

المطلب الثاني: العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي.......................... 26

المبحث الثالث: فائض قطاع الأعمال................................ 34

المطلب الأول: مفهوم فائض قطاع الأعمال وأنواعه.................................. 35

المطلب الثاني: العوامل المحددة لفائض المشاريع..................................... 39

المبحث الرابع: الادخار في الفكر الاقتصادي 44

المطلب الأول: الادخار عند الكلاسيك.. 45

المطلب الثاني: الادخار عند كينز 46

المطلب الثالث: نظريات الدخل.. 47

المبحث الخامس: التمويل التضخمي 52

المطلب الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي 53

المطلب الثاني: آراء الاقتصاديين في التمويل التضخمي 59

المطلب الثالث: آثار التمويل التضخمي.. 65

المطلب الرابع: التضخم في الدول النامية وحدود اللجوء إليه............... 72

المبحث السادس: حصيلة التجارة الخارجية 75

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وخصائصها في الدول النامية 76

المطلب الثاني: الدول النامية ومناخ تحرير التجارة الدولية............... 82

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية 83

المبحث السابع: البطالة المقنعة.. 96

المطلب الأول: مفهوم البطالة المقنعة ودورها في التمويل................... 96

المطلب الثاني: علاقة الحجم السكاني بالتنمية.............................. 99

خلاصة الفصل الأول.. 101

الفصل الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية 106

المبحث الأول: أشكال التمويل الخارجي 108

المطلب الأول: المعونات..108

المطلب الثاني: القروض الخارجية 113

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر 117

المبحث الثاني: المديونية الخارجية والدول النامية 126

المطلب الأول: طبيعة المشكلة وأسبابها......................................127

المطلب الثاني: وسائل مقابلة مشكلة المديونية...............................132

المبحث الثالث: الاستثمار المباشر وعوامل رفع كفاءة استخدام التمويل الخارجي .142

المطلب الأول: سياسات الدول النامية تجاه الاستثمار الأجنبي..............142

المطلب الثاني: عوامل رفع كفاءة التمويل الخارجي 145

خلاصة الفصل الثاني 148

الجزء الثاني: الاقتصاد الجزائري والمصادر المحلية لتمويل التنمية .. 152

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية 153

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية........................154

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجه 154

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية 169

المطلب الثالث: الإصلاحات المالية..173

المطلب الرابع: التمويل الداخلي خلال فترة 1980-1989 178

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والمصادر الداخلية خلال مرحلة التسعينات 189

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية قبل 1990 189

المطلب الثاني: محتوى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.......................193

المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية خلال الإصلاحات.................197

المطلب الرابع: نتائج وآثار برنامج صندوق النقد الدولي......................205

المطلب الخامس: تطور مصادر التمويل خلال فترة التصحيح والتقويم الهيكلي216

خلاصة الفصل الأول.. 227

الفصل الثاني: المصادر الداخلية وتمويل التنمية في الألفية الثالثة 229

المبحث الأول: الادخار الحكومي 230

المطلب الأول: تحليل الميزانية العامة 230

المطلب الثاني: تطور الادخار الحكومي..236

المطلب الثالث: سياسة تعبئة الادخار الحكومي 240

المبحث الثاني: حصيلة التجارة الخارجية 244

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري 245

المطلب الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات...249

المطلب الثالث: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.........................261

المطلب الرابع: نموذج التجارة الخارجية للجزائر.........................264

المبحث الثالث: الادخار العائلي..270

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الادخار 271

المطلب الثاني: تطور الادخار العائلي 273

المبحث الرابع: فائض قطاع الأعمال...279

المطلب الأول: فائض قطاع الأعمال العام.................................279

المطلب الثاني: فائض قطاع الأعمال الخاص...............................284

المطلب الثالث: أهمية المحروقات والقطاع الزراعي في نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال . 288

المبحث الخامس: التمويل التضخمي 291

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية 291

المطلب الثاني: قياس الفجوة التضخمية.....................................295

خلاصة الفصل الثاني 300

خاتمة واستنتاجات... 304

الملاحـق 316

قائمـة المراجـع.. 329